

GlobalResearch

Centre for Research on Globalization
globalresearch.ca / globalresearch.org

Bloomberg
NEWS

AL-MONITOR 

The Washington Post

FOREIGN
AFFAIRS

Stratfor

Your World. In Context.

FDD's LONG WAR
JOURNAL



Clingendael

Netherlands Institute of International Relations



Middle
East
Institute

FP
Foreign Policy

C
CARNEGIE
MIDDLE EAST CENTER



THE  TIMES

عين على سورية

تقرير الربع الثاني من العام 2020



2020/07/01 الائتلاف الوطني السوري-الأمانة العامة







عين على سورية

تقرير ربع سنوي يرصد الشأن السوري كما تناولته أهم مراكز البحوث والدراسات وأيضاً التقارير التي صدرت عن كبريات الصحف ووكالات الأنباء.

-صادر عن الأمانة العامة للائتلاف الوطني السوري-

العدد-2-



فهرس المحتويات

13 مقدمة

15 الشهر الرابع: نيسان

15 خيارات الاتحاد الأوروبي للتعامل مع نظام الأسد

15 معهد كليندال الهولندي

17 الحكومات الثلاث في سوريا تواجه الفيروس التاجي

17 معهد واشنطن

22 زمن كورونا... خطر الرأسمالية العنيفة

22 كارينغي

25 حول اللامساواة وما تثيره من سخط في الشرق الأوسط

25 كارينغي

31 يعيش الكثير في شمال سوريا في مكبات القمامة

31 المونيتور

33 لجنة تحقيق تنسب هجمات قاتلة بغاز الأعصاب في عام 2017 لحكومة سوريا

33 واشنطن بوست

35 محمد بن زايد حث الأسد لخرق وقف إطلاق النار في إدلب

35 Middle East Eye

40 هل بمقدور العالم أن يخفف من كارثة إدلب الإنسانية وسط وباء كورونا؟



40 _____ Council on Foreign Relations

43 _____ هل بإمكان الأمم المتحدة النجاة من الفيروس التاجي؟

43 _____ فورين بوليسي

45 _____ سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وسط منافسة القوى العظمى

45 _____ معهد واشنطن

46 _____ عودة الدولة في زمن الكورونا

46 _____ مركز كارنيغي

49 _____ مشكلة ترك الأسد ينتصر

49 _____ Middle East monitor

51 _____ الجيش السوري ينهب ممتلكات المعارضة في إدلب Middle east monitor

53 _____ عادات حليمة القديمة لم تعد نافعة

53 _____ كارنيغي

55 _____ أزمة COVID-19 في جنوب أوروبا بدأت للتو

55 _____ مركز ستراتفور

57 _____ سوف يتسبب COVID-19 في رفع معدلات الفقر العالمي

57 _____ مركز ستراتفور

59 _____ الولايات المتحدة تُصاب بالديكتاتورية

59 _____ فورين بوليسي

61 _____ الجبهة الجديدة في الشرق الأوسط

61 _____ مركز كارنيغي

67 _____ لفيروس كورونا تأثيرات معاكسة على السياسة التركية في سوريا وليبيا



67 _____ معهد واشنطن

70 _____ روسيا.. والحسابات الفيروسية

70 _____ مركز كارنيغي

73 _____ الوباء قد يغير النموذج القائم على المرشد الأعلى في إيران إلى الأبد

76 _____ العصر الذهبي للنفط الروسي يقترب من نهايته مركز ستراتفور

78 _____ إذا قام المُعذّب بتغيير موقفه، فهل يستحق الرحمة؟

78 _____ فورين بوليسي

81 _____ عملية أستانا: عرض مرن ولكن هشّ بالنسبة لروسيا

81 _____ معهد واشنطن

كيف سرق الغرب الديمقراطية من العرب؟ المؤتمر العربي السوري 1920 وتدمير التحالف الليبرالي

87 _____ الإسلامي في سوريا

87 _____ Foreign affairs

89 _____ كيف يستطيع ترامب أن ينهي الحرب في سوريا؟

89 _____ Foreign affairs

92 _____ بوتين يعاني من صدام سوريا والكرملين يلقي باللوم على الأسد

92 _____ بلومبيرغ

94 _____ هل وُجدت السلطوية كي تبقى؟

94 _____ مركز كارنيغي

96 _____ الشهر الخامس : أيار

96 _____ سوريا تمنح إيران أول عقد لاستخراج النفط من أجل سداد الدين

96 _____ Syria report



- 98 _____ فيديوها مخلوف ترفع التوتر وتضع الأسد في موقف دفاعي
- 98 _____ Syria report
- 103 _____ ما وراء الخط المرسوم على الرمال
- 103 _____ مركز كارنيغي
- 106 _____ "الأخطبوط يطوي أذرع" .. هل بدأت إيران بإعادة النظر في وجودها بسوريا؟
- 106 _____ المونيتور
- 109 _____ اتهام حفتر والأسد بـ "عمليات تهريب مخدرات middle east monitor"
- 110 _____ روسيا وتركيا وإيران اتفقوا على إزالة الأسد
- 110 _____ middle east monitor
- 112 _____ حصري: رامي مخلوف لا يزال في سوريا رغم الخلاف مع الأسد
- 112 _____ middle east eye
- 114 _____ إخوة السلاح
- 114 _____ مركز كارنيغي
- 118 _____ حرب موسكو في سورية
- 118 _____ CSIS
- 119 _____ بعد خمس سنوات دامية في سوريا، روسيا تنقلب على إيران والأسد
- 119 _____ DAILY BEAST
- 123 _____ المرض الشافي
- 123 _____ مركز كارنيغي
- 126 _____ الحرائق السورية
- 126 _____ مركز كارنيغي



- 128 دول أوروبية في مجلس الأمن تطالب بمحاسبة نظام الأسد لاستخدامه الكيماوي
- 128 TRT
- 130 عودة سيرسي لانيستر السورية (أسماء الأسد) وهي الآن تريد الانتقام
- 130 DAILY BEAST
- 134 إسكات البنادق في إدلب السورية
- 134 crisis group
- 140 ما أسباب اندلاع التوترات في عرين القيادة السورية؟
- 140 مركز كارنيغي
- 143 بسبب روسيا، الأمم المتحدة توقف تمويل الإغاثة من أجل جائحة كورونا في شمال شرق سوريا
- 143 فورين بوليسي
- 145 تصاعد التوترات في جنوب سوريا يشير إلى المزيد من هجمات النظام
- 145 معهد واشنطن
- 150 الشتاء العربي ... مأساة
- 150 Foreign Affairs
- 152 خسارة اللعبة الطويلة الأمد...
- 152 council on foreign relations
- 153 الثراء الغير مقدس للجماعات الجهادية في سورية
- 153 المونيتور
- 156 ملف يضم خمس دراسات تتناول الشأن السوري صادرة عن مركز كارنيغي
- 157 السياسات التنازعية في سورية: المعارضة والتمثيل والمقاومة
- 157 مركز كارنيغي



162 _____ مَسَارُ المعارضة السياسية السورية نحو مآل التهميش

162 _____ مركز كارنيغي

170 _____ كيف خَسِرَ المجتمع المدني السوري استقلالته في حرب الأجنّات المتصارعة

170 _____ مركز كارنيغي

177 _____ كيف ولماذا تحدّت إدلب أمراءها الجهاديين؟

177 _____ مركز كارنيغي

183 _____ إعادة إعمار سورية بين التطبيق التمييزي والاعتراض المطوّق

183 _____ مركز كارنيغي

191 _____ حمص: انقسامات تعكس وتُجسّد الصورة الكئيبة للنزاع السوري العالق

191 _____ مركز كارنيغي

197 _____ نُذِرُ عاصفة هوجاء في محافظة درعا المضطربة

197 _____ مركز كارنيغي

201 _____ الأسد يواجه أصعب التحديات في حرب السنوات التسع

201 _____ واشنطن بوست

205 _____ الشهر السادس: حزيران

205 _____ غضب قيصر

205 _____ مركز كارنيغي

208 _____ المعارضة السورية: الانتقال أو الحل أو المساومة

208 _____ Atlantic council

212 _____ وباءٌ تسلّحي

212 _____ مركز كارنيغي



- 217 _____ قوات الأسد تتحرك إلى درعا
- 217 _____ معهد واشنطن
- 221 _____ الانتخابات الأمريكية ستحدد مستقبل الأسد
- 221 _____ foreign policy
- 223 _____ سياسة COVID-19 : فرصة للولايات المتحدة للقيادة - أو لفقدان السيطرة
- 223 _____ the hill
- 226 _____ صندوق باندورا (الأشرار) في سوريا
- 226 _____ Clingendael
- 228 _____ "نحن بانتظار الموت" ..
- 228 _____ صحيفة nnz الألمانية
- 230 _____ بوتين يعزّز نفوذه
- 230 _____ مركز كارنيغي
- 235 _____ ضمور الدولة وإعادة تصوّر الأراضي الحدودية في سورية والعراق: ديناميكيات ما بعد 2011
- 235 _____ مركز كارنيغي
- 238 _____ "قانون قيصر" يدخل حيز التنفيذ (الجزء الأول): زيادة عزل نظام الأسد
- 238 _____ معهد واشنطن
- 244 _____ قانون قيصر" يدخل حيز التنفيذ (الجزء الثاني): زيادة عزل نظام الأسد
- 244 _____ معهد واشنطن
- 249 _____ الحرب وصلت بالفعل إلى داخل عائلة الأسد
- 249 _____ فورين بوليسي
- 253 _____ القتال على جبهتين



- 253 _____ مركز كارينغي
- 258 _____ الرهانات في المنطقة الحدودية السورية-التركية
- 258 _____ مركز كارينغي
- 260 _____ نشاطات روسيا العسكرية في شرق المتوسط تكرر نهجها تجاه سوريا
- 260 _____ معهد واشنطن
- 265 _____ التوجهات الكبرى في الشرق الأوسط ووباء "كوفيد-19" وما بعد ذلك
- 265 _____ معهد واشنطن
- 268 _____ تحضيرات "سرية وعلنية" لمواجهة قانون "قيصر" في سوريا
- 268 _____ الإنديبننت
- 274 _____ العقوبات ستساعد الشعب السوري ولن تؤذيه فورين بوليسي
- 279 _____ السؤال الأكثر شيوعاً: ما هي العقوبات الأمريكية الجديدة على سوريا، وكيف يمكن أن تضر؟
- 279 _____ واشنطن بوست
- 282 _____ تقرير جديد يكشف الأساليب الوحشية لمجموعة Wagner الروسية
- 282 _____ فورين بوليسي
- 284 _____ المؤسسة الدينية السنّية في دمشق: حين يؤدي التوحيد إلى التقسيم
- 284 _____ مركز كارينغي
- 285 _____ دمج المحادثات حول شمال شرق سوريا مع نهج يشمل جميع أنحاء البلاد
- 285 _____ معهد واشنطن
- 291 _____ هل انهيار النظام يلوح في أفق سوريا؟ تقييم لقبضة الأسد على السلطة
- 291 _____ معهد واشنطن
- 296 _____ التعاون بين الولايات المتحدة وتركيا هو مفتاح الاستقرار الدائم لشمال سوريا



- 296 _____ معهد واشنطن
- 301 _____ العقوبات الأمريكية الجديدة ستبقي سورية في كنف روسيا وإيران بقوة
- 301 _____ مركز ستراتفور
- 303 _____ بشار الأسد ليس لديه حلول للأزمة السورية
- 303 _____ the economist
- 306 _____ هل بإمكان قانون قيصر الأمريكي الإطاحة بالأسد؟
- 306 _____ middle east eye
- 309 _____ هل ستؤدي محادثات الوحدة الكردية إلى سياسة أمريكية أكثر قوة تجاه سوريا؟
- 309 _____ مركز بيجين والسادات للدراسات الاستراتيجية
- 313 _____ تقرير تقييم الوضع في سوريا بين 10 و 23 حزيران
- 313 _____ معهد دراسة الحرب





مقدمة

أعد هذا الدليل ليكون مرجعاً يصدر بشكل دوري ربع سنوي عن الأمانة العامة للائتلاف الوطني السوري بهدف مشاركة نتائج عملية المتابعة لما ينشر حول سورية، وهو تقرير يرصد الشأن السوري كما تناولته أهم مراكز البحوث والدراسات والتقارير التي صدرت عن كبريات الصحف ووكالات الأنباء، بالإضافة لتلك التي تتناول الأحداث الدولية المؤثرة على مجريات الأمور في سورية، بحيث يوضع بين يدي القراء والمتابعين للحدث السوري وخاصة المعنيين من باحثين وسياسيين وإعلاميين.

تم التركيز من خلاله على البحوث والدراسات والتقارير و بعض المقالات الهامة التي واكبت الشأن السوري في أشهر الربع الثاني من هذا العام، والتي شهدت إقرار قانون قيصر من قبل الكونغرس الأمريكي ومحاولة النظام نقل الأعباء الاقتصادية وإلقائها على عاتق المواطن السوري والتبعات السياسية والاقتصادية لهذا القانون، كذلك تبعات جائحة كورونا وغير ذلك من أحداث هامة شهدتها الأشهر الثلاث الأخيرة ، أوردنا أحياناً خلاصة عنها فقط وفق وجهة نظر الجهة المصدرة دون موقف أو تعليق عليها.

نسأل الله أن يكون في هذا العمل ما يساهم ويعزز قدرة صناع القرار في بناء المواقف والقراءة الصحيحة للأحداث في سورية، ومهما حاول النظام أن يطيل عمر معاناة شعبنا لكنه لن يمنع المستقبل الحر الكريم القادم بإذن الله.

الأمانة العامة للائتلاف الوطني السوري





الشهر الرابع: نيسان

خيارات الاتحاد الأوروبي للتعامل مع نظام الأسد

معهد كليندال الهولندي

إن إعادة توجيه سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه نظام الأسد هي مسألة وقت فقط، حيث سيواجه الاتحاد الأوروبي ضغوطاً متزايدة لتغيير نهجه الحالي البسيط وغير الفعال إلى حد كبير. وتشمل هذه الضغوط إعادة ترسيخ النظام الذي يصدّر عدم الاستقرار إلى العالم ، ويعمق المعاناة الإنسانية الممتدة إلى أوروبا. جيران سوريا يرغبون في قلب الصفحة.

يجب وضع استراتيجية لاحتواء التداعيات الأوسع للحرب الأهلية السورية على وجه السرعة. من المحتمل أن يكون هذا هو الخيار الأكثر فاعلية خارج نطاق خيارات السياسة التي تم تقييمها في هذه الدراسة. يجب أن يتكون هذا الاحتواء من سبعة تدابير:

- تجديد الدعم الإنساني داخل سوريا لتقليل مدى سيطرة النظام
- زيادة هذا الدعم لمعالجة الفقر المتزايد
- تقديم المزيد من الدعم للاجئين في المنطقة لتحسين الحقوق القانونية فيما يخص الإقامة والعمل
- قبول المزيد من اللاجئين السوريين في أوروبا للتعبير عن التضامن
- تكثيف الجهود العالمية لمحاسبة نظام الأسد
- إعادة بناء العلاقة مع تركيا باعتبارها بلداً رئيسياً وشريكاً (باعتبارها منطقة عزل تحول بين اللاجئين وأوروبا)
- رفع العقوبات العامة للاتحاد الأوروبي للمساعدة في منع الانهيار الاقتصادي في سوريا.

الهدف من خلق قدر أكبر من الاستقرار بهذه الطريقة هو منع الوضع من التفاقم ، دون تجاهل سلوك نظام الأسد وحلفائه في زمن الحرب. يوفر المؤتمر والمناقشات القادمة في بروكسل - الرابع حول الممثل الخاص الجديد للاتحاد



الأوروبي لسوريا- فرصًا جديدة لبدء تغيير السياسة. للصراع السوري حل عسكري، ويتم تنفيذه أمام أعيننا، وإن عدم الاستعداد لعواقبه سيكون بمثابة فشل كبير للأوروبيين. لتحميل الدراسة كاملة:

<https://www.clingendael.org/publication/eu-options-dealing-assad-regime>: **الرابط:**



الحكومات الثلاث في سوريا تواجه الفيروس التاجي

معهد واشنطن

كانت إدارة المعارضة في إدلب والحكومة التي يقودها الأكراد في الشمال الشرقي أكثر استباقية وشفافية من نظام الأسد ، لكن سكانها لا يزالون بحاجة إلى مساعدة دولية عاجلة ومباشرة - دون الحاجة إلى الأمم المتحدة إذا لزم الأمر.

نظام الأسد: التلاعب في حالات الطوارئ، خلال إنكاره لوجود الوباء في سوريا لمدة شهرين كاملين، اعتمد النظام على دعايته المعتادة: أن البلاد "جيدة" تحت قيادة بشار الأسد و "سوريا الله حاميتها" ومع ذلك ، أشارت منشورات وسائل التواصل الاجتماعي المحلية والتقارير الإخبارية المستقلة إلى انتشار المرض. يحاول النظام الآن الاستفادة من الأزمة كفرصة لحشد الدعم المحلي والدولي ، بينما يدعو إلى رفع العقوبات الاقتصادية - على الرغم من أن أي من العقوبات المعنية لا تستهدف القطاع الطبي. تم تعليق وسائل النقل العام ، وحتى مسجد السيدة زينب الأكثر أهمية - والذي يعتمد عليه النظام والمليشيات المدعومة من إيران لنشر دعايتها - يقال أنه تم إغلاقه اعتباراً من 15 مارس / آذار. ومع ذلك ، جاءت هذه الخطوة متأخرة جداً ، نظراً لأن العديد من وقد عاد المقاتلون والحجاج الأجانب الذين تجمعوا هناك بشكل جماعي قبل الإغلاق بالفعل إلى بلدانهم الأصلية (ولا سيما العراق) حاملين الفيروس التاجي. وفي الوقت نفسه ، يقود رجل الأعمال والبرلماني محمد حمشو الجهود لتوزيع المواد الغذائية ومعدات التعقيم. ومع ذلك ، فهو شريك مرتبط دولياً بنظام أثبت أنه غير جدير بالثقة طوال الأزمة. كثيراً ما تعاونت دمشق مع الجهود التي يبذلها المواطنون العاديون ونشطاء المجتمع المدني في حلب ودرعا والسويداء ومناطق أخرى من أجل إبراز صورة "العمل الجماعي" تحت قيادة الأسد. الأسوأ من ذلك ، أن وزارة الصحة ذكرت بشكل سخي في 30 مارس /



آذار أنه تم اكتشاف عشر حالات فقط في جميع أنحاء سوريا ، مع وفاة شخصين - على الرغم من حقيقة أن الأطباء أخبروا ذا ناشيونال قبل أربعة أيام أن ما لا يقل عن خمسين مريضاً ماتوا في مستشفى واحد فقط في دمشق . رد فعل النظام يشكك أيضاً في مدى سيادته على الأرض .بحسب ناشطين مناهضين للنظام ، فإن العديد من المقاتلين المدعومين من إيران يخضعون للحجر الصحي بالقرب من الخطوط الأمامية في إدلب وحلب، و أفادت التقارير أن آلاف المقاتلين الشيعة المنتشرين هناك تجاهلوا إجراءات احتواء فيروس الأسد - على سبيل المثال، قامت مليشيات كتائب الإمام الحسين ، وقوة الرضا ، ولواء فاطميون بتنظيم احتفالات دينية ومسابقات رياضية خلال الأسبوعين الماضيين .دفعت مثل هذه التقارير السوريين في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة إلى الدعوة إلى قطع العلاقات الاقتصادية مع مناطق النظام. وبالمثل ، قاد حزب الله اللبناني المعركة ضد COVID-19 في أجزاء يفترض أنها تحت سيطرة النظام في محافظة دير الزور .وعلى الرغم من رسائل "كل شيء على ما يرام" الصادرة من دمشق ، فقد تم عزل بلدة الدوير في المحافظة بالكامل بعد أن خرج الفيروس عن السيطرة هناك.

حكومة الإنقاذ: تكنوقراط لكن دون موارد، قبل تفشي الوباء ، كانت حكومة الإنقاذ تعاني من مشكلة في الموارد بسبب النظام والهجمات العنيفة على إدلب وريفها .وبحسب مدير الدفاع المدني في الأمن العام ، رائد صلاح ، فقد تم تدمير 70٪ من البنية التحتية الصحية / الطبية في أراضيها .وتشير مجموعة منسقي الاستجابة السورية ، وهي منظمة غير حكومية محلية ، إلى أن عدد سكان المنطقة الذي يزيد عدد سكانه عن 4 ملايين نسمة ليس لديه سوى 1.689 سرير مستشفى و 243 وحدة رعاية مركزة و 107 أجهزة تنفس و 32 وحدة عزل صحي .وبالتالي ، فإن الأمراض والإصابات الناجمة عن الحرب يمكن أن تفوقها الفيروسات في الأشهر المقبلة ، مما يؤدي إلى مقتل المزيد من الأفراد بشكل غير مباشر. على الرغم من هذه التحديات ، بدأت وزارة الصحة



في حكومة الإنقاذ في اتخاذ تدابير وقائية في وقت مبكر وبشكل أكثر شمولاً من نظام الأسد ، بما في ذلك ما يلي:

- تعميم تعليمات إرشادية على السائقين
- نشر شريط فيديو إعلامي ومقالات صادرة عن وزير الصحة
- رسم رسوم متحركة على الجدران لتوضيح ما يفعله الفيروس للأطفال
- إجراء عمليات فحص درجة حرارة الجسم عند المعابر الحدودية من تركيا
- تعقيم المدارس والمساجد والمباني الحكومية وغيرها من البنى التحتية
- إطلاق حملة توعية للنازحين في عفرين وريف إدلب وريف حلب
- تقديم دروس لرجال الدين حول وباء كورونا
- قيام أطباء وكوادر حكومة الإنقاذ بعقد منتديات اجتماعية للتوعية حول الوباء مع الحفاظ على المسافة الآمنة بين الحضور
- إغلاق الأسواق
- إقامة خيام الحجر الصحي للمشتبه بهم حتى يتمكنوا من إجراء الاختبار المناسب
- بدء التعليم عن بعد عبر مقاطع فيديو WhatsApp المسجلة مسبقاً (على سبيل المثال ، في مدينة الباب)

كما أنشأت السلطات لجنة استجابة للطوارئ في 23 مارس للتنسيق عبر الإدارة بأكملها ، برئاسة عبد الله الشاوي نيابة عن رئيس الحكومة.

الإدارة الذاتية: الوقاية من الفيروسات وسط ضغوط متعددة، على غرار حكومة الإنقاذ ، ترغب الإدارة الذاتية في الحصول على الموارد بينما تتعامل أيضاً مع القضايا الموجودة مسبقاً: أي آثار العملية التركية في أكتوبر وعودة داعش . وللتخفيف من الوضع الأخير ، تم إطلاق سراح بعض المعتقلين السوريين منخفضي المخاطر من تنظيم الدولة الإسلامية في الأسبوع الماضي من خلال اتفاقيات قبلية. من المرجح أن تعطي الإدارة الذاتية الأولوية لاستجابة الفيروس التاجي على المدى المتوسط ، مما قد يمنح داعش مساحة أكبر للعودة. مما يزيد الأمور سوءاً ، لا توجد أجهزة اختبار في المناطق التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية، لذلك يتعين على السكان المحليين الاعتماد على نظام الأسد ، الذي لم يأخذ الفيروس على محمل الجد أصلاً ويتطلب أكثر من أسبوع لإكمال عملية



الاختبار. في تعقيد إضافي ، منعت الإدارة الذاتية عناصر النظام من دخول أراضيها لأنها تعرف أن التفشي أكبر مما يسمح به الأسد. في الوقت الحالي ، لا تمتلك الإدارة الذاتية سوى حوالي 150 جهاز تنفس و 35 سريرًا للعناية المركزة لسكان يبلغ عددهم مليوني نسمة ، و "64 في المائة فقط من مستشفياتها الـ 57" تعمل بكامل طاقتها ، وفقًا لمركز روجافا للمعلومات. هذا هو السبب في أن قوات الأمن الداخلي في الأسايش بدأت بسرعة حملة فيديو على YouTube تحت شعار ابق في منازلك. و اتخذت الإدارة الذاتية العديد من الإجراءات الوقائية الأخرى خلال الشهر الماضي:

- 14 مارس: تم إغلاق جميع المدارس والتجمعات العامة والحدود. كما أنشأت السلطات فرق متنقلة ولوحات إعلانية لنشر الوعي حول كيفية احتواء الفيروس.
- 23 مارس: تم فرض حظر تجول ، وتم تقييد الحركة بين المدن الكبرى
- 25 مارس: تم تحديد أسعار المواد الغذائية للتوقف عن التلاعب
- 29 مارس: تم تقديم مساعدات مالية لمن فقدوا قوتهم
- 31 مارس: تم إنشاء "عيادة افتراضية" مجانية مع أكثر من خمسين طبيبًا على WhatsApp

مساعدة المنسيين:

يمنح الفيروس التاجي واشنطن فرصة جديدة لإظهار القيادة الحقيقية في سوريا ، وذلك في المقام الأول من خلال مساعدة أولئك الذين يعانون في مخيمات مكتظة بالسكان النازحين والمناطق ذات الإمدادات المحدودة. تحتاج ، أكثر من أي شيء آخر ، إلى الضغط على روسيا من خلال مجلس الأمن الدولي للسماح بالمساعدة الطبية المباشرة وغيرها من المساعدات عبر الحدود التركية السورية ، بحيث يمكنها الوصول بسرعة إلى كل من اللاجئين في إدلب الخاضعة لسيطرة حكومة الانقاذ والسكان المحليين المعرضين للخطر في شمال شرق سوريا. إذا فشل ذلك ، يجب على إدارة ترامب تشكيل تحالف خاص بها لتحدي التعنت الروسي واتخاذ إجراءات إنسانية عبر تركيا لمساعدة



المحتاجين. تبقى الولايات المتحدة أكبر جهة مانحة لمنظمة الصحة العالمية ، لذا يجب أن تكون المساعدة الدولية المباشرة لهذه الأجزاء من سوريا أولوية قابلة للتنفيذ على الفور لقادة العالم ، وليس رهناً لإرادة النظام. بغض النظر عما سيحدث بعد ذلك ، فإن نمط التعقيم الطويل الأمد للأسد سيؤدي بالتأكيد إلى وفيات إضافية ، وقد لا يعرف المجتمع الدولي أبدًا عدد السوريين الذين يصبحون ضحايا للفيروس التاجي.

الرابط:- [https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/syrias-three-governments-](https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/syrias-three-governments-confront-the-coronavirus)

[confront-the-coronavirus](https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/syrias-three-governments-confront-the-coronavirus)



زمن كورونا... خطر الرأسمالية العنيفة

كارينغي

مثلما أنقذت الرأسمالية العنيفة نفسها في 2008 وأغرقت البشرية في المزيد من الكوارث البيئية والمناخية، ها هي تحاول إنقاذ نفسها مرة أخرى في 2020 غير عابئة بمصائر الناس وحقوقهم الأساسية. فعلى الرغم من الانتشار المفزع لفيروس كورونا والوفيات الكثيرة والصعوبات البالغة التي تعانيها فرق الرعاية الصحية بسبب الأعداد الكبيرة للمصابين والنقص الخطير في بعض المعدات والإمدادات الطبية الضرورية (كأجهزة التنفس)، أراد ترامب فتح أبواب الأسواق وإطلاق النشاط الاقتصادي والمالي والتجاري خوفا من الركود الذي صار واقعا عالميا وطلبا لتحجيم خسائر البورصات في الغرب والشرق بعد انهيار الأيام الأخيرة الذي تجاوز سقوط الأزمة المالية 2008. لم يتراجع رجل الاعمال الرئيس إلا بعد أن حذره العلماء والأطباء الأعضاء في لجنة إدارة «أزمة كورونا» التابعة للبيت الأبيض من أن عدد قتلى الفيروس قد يصل إلى مائتي ألف حال إلغاء القيود المفروضة على الحركة والعمل وبعد أن أعلن العديد من حكام الولايات الأمريكية رفضهم للإلغاء المحتمل. كان توجه الرئيس الأمريكي كاشفا عن الطبيعة العنيفة للنظام الرأسمالي المستعد دوما في سبيل المكاسب والأرباح للتضحية بحق الناس في الحياة الآمنة والحماية من الأمراض والأخطار الصحية في مقدمة مقوماتها. مثلما يرفض النظام الرأسمالي في الولايات المتحدة الاعتراف بالكوارث البيئية والمناخية التي ألحقها بعالمنا ويقاوم التغيير باتجاه أنماط جديدة للنشاط الصناعي والاقتصادي والتجاري تحد من التلوث وتجدد شباب الأرض ومثلما يرفض الكف عن استغلال الفقراء والضعفاء والمهمشين من العمالة غير الشرعية في الولايات المتحدة ويقاوم إقرار حقوقهم الأساسية من الحق في الحصول على مقابل مادي عادل للعمل إلى الحق في التأمين



الصحي، يرفض النظام الرأسمالي أيضا قبول حقيقة أن الحد من الأخطار التي يحملها فيروس كورونا للأفراد وللمجتمعات البشرية يستدعي تعطيل الأسواق وإغلاق المصانع. سعت الرأسمالية العنيفة إلى الاستخفاف بالفيروس ومن تداعياته المحتملة ووظفت أدواتها الإعلامية (من شبكة فوكس إلى تغريدات ترامب) تارة للترويج للمرادفة بينه وبين فيروسات الإنفلونزا الموسمية التي اعتدنا عليها وأخرى للترويج لسهولة علاج المصابين وشفائهم المؤكد. وحين بات واضحا أن الأمر جد مختلف وارتفعت أعداد القتلى والمصابين وسجلت البورصة الأمريكية والبورصات العالمية خسائر كبيرة في تعبير عن خوف الأسواق والمستثمرين، قاومت الرأسمالية العنيفة تعطيل الاقتصاد واستخدمت ترامب ويمينه لترديد مغالطات علمية خالصة وخطيرة بشأن توفر عقاير طبية وبروتوكولات علاجية قادرة على القضاء على الفيروس ومرض كوفيد-19 الذي يسببه وتركت أبواب المصانع والمحال والمصالح الاقتصادية والمالية والتجارية دون إغلاق. ثم كان أن ساء الوضع الصحي العام في الولايات المتحدة واستنفرت منظومات الرعاية الصحية كافة طاقاتها لمواجهة عشرات الآلاف من المصابين وتراجعت البورصات وطالت خسائرها الشركات الكبيرة، فوافق ترامب واليمين على تمرير حزمة من الإجراءات الاقتصادية والمالية والضريبية ظاهرها حماية الأسواق وتحسين مدخرات الأمريكيين وتقديم إعانات البطالة للعاطلين عن العمل ومساعدة المتضررين من تداعيات كورونا بينما باطنها هو الحد من خسائر الأغنياء والشركات الكبيرة وتعويضهم عما خسروا بالفعل من خلال تنازلات ضريبية هائلة. وها هو ترامب ويمينه، وبعد أن أوقفهما العلماء والأطباء عن التحايل على حق الناس في الحياة الآمنة بالترويج لضرورة فتح أبواب الأسواق ومحدودية خطر إطلاق النشاط الاقتصادي في زمن كورونا، يسعيان مجددا للانتصار للرأسمالية العنيفة بإعلان قرب التوصل إلى علاج ومصل.

مثلما أنقذت الرأسمالية العنيفة نفسها في 2008 وأغرقت البشرية في المزيد من الكوارث البيئية والمناخية وعمقت عالميا من التفاوتات بين الأقليات الغنية



والأغلبية الفقيرة والضعيفة والمهمشة، ها هي تحاول إنقاذ نفسها مرة أخرى في 2020 غير عابئة بمصائر الناس وحقوقهم الأساسية على النحو الذي أضحي معه البحث عن أنماط اقتصادية بديلة وفك الارتباط بين الرأس مالية العنيفة والديمقراطية ضرورة بقاء لنا كبشر.

الرابط: <https://carnegie-mec.org/2020/03/31/ar-pub-81408>



حول اللامساواة وما تثيره من سخط في الشرق

الأوسط

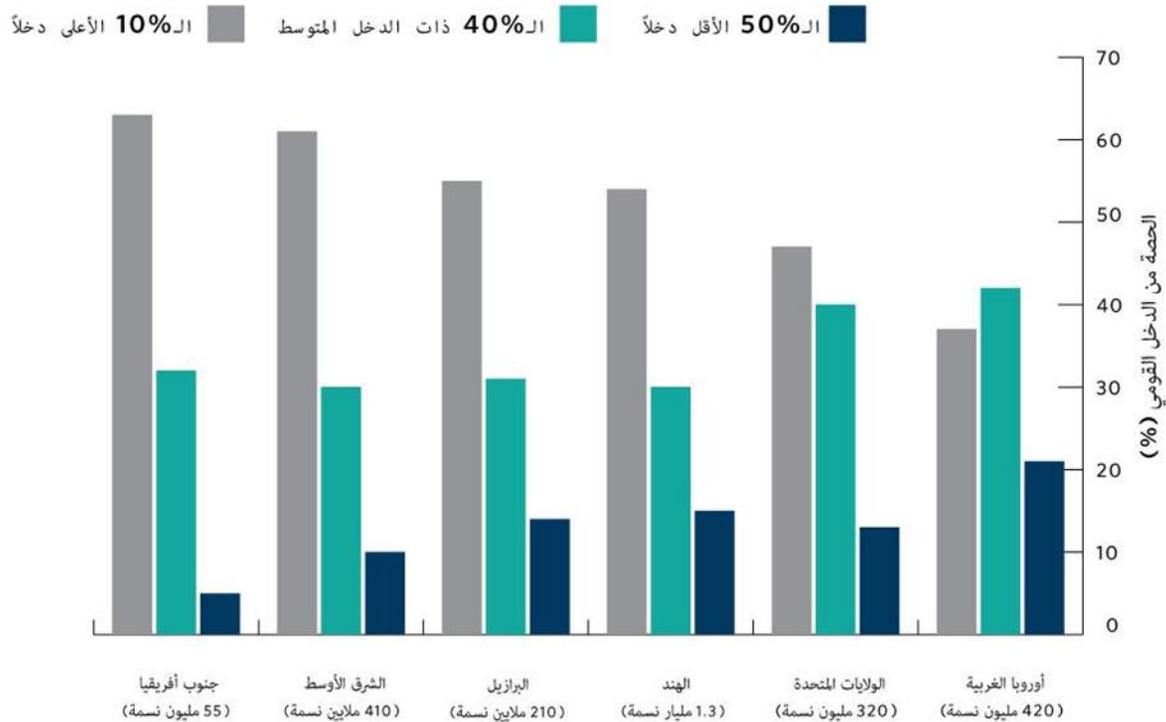
كارينغي

اللامساواة الحادة هي السبب الكامن وراء الاحتجاجات في الشرق الأوسط، لذا ثمة عاصفة أكبر تتأهب للانفلاق في المنطقة في ظل غياب الإصلاحات البنوية الحازمة. إن معالجة اللامساواة هي أولوية أساسية في التقدّم نحو تعزيز الاستقرار السياسي والديمقراطية في المنطقة، ولاسيما أن اللامساواة تتسبّب بترسيخ الأنظمة السلطوية، وتضمن سيطرة النخب السياسية والاجتماعية. وفي غياب إصلاحات اقتصادية بنوية تستهدف الفقر واللامساواة، تتأهب عاصفة أكبر للانفلاق في المنطقة. بحسب البيانات المتوافرة، الشرق الأوسط هو المنطقة التي تشهد المستويات الأعلى من عدم المساواة في العالم: فقد جمعت دراسة أجراها مختبر اللامساواة العالمية للعام 2018 للمرة الأولى كل البيانات المتاحة عن المداخيل والثروات في خمسة عشر بلداً في المنطقة - بدءاً من مصر وصولاً إلى إيران، ومن بلدان الخليج وصولاً إلى تركيا - ودمجت بينها لوضع تقديرات عن اللامساواة في المداخيل على المستوى الإقليمي في الأعوام من 1990 إلى 2016. وجاءت النتائج صادمة: ففي خلال هذه المرحلة، ذهب 64 في المئة من مجموع الدخل الإقليمي إلى نسبة العشرة في المئة التي تأتي في أعلى قائمة المداخيل في الشرق الأوسط، مقارنةً بـ 37 في المئة في أوروبا الغربية و47 في المئة في الولايات المتحدة. ووفقاً لهذه الأرقام، اللامساواة في المداخيل في منطقة الشرق الأوسط مرتفعة كما في البلدان ذات المستوى الأعلى من اللامساواة، مثل البرازيل وجنوب أفريقيا (انظر إلى الصورة المرفقة).



شكل 1

مستويات اللامساواة في الشرق الأوسط شبيهة بالمستويات في الأماكن ذات الدرجة الأعلى من اللامساواة في العالم



المصدر: مقتبس (بتصرف) من:

Facundo Alvaredo, Lydia Assouad and Thomas Piketty, "Measuring Inequality in the Middle East 1990-2016: The World's Most Unequal Region?" Review of Income and Wealth 65, no. 4 (December 2019): 700.

ملاحظة: يُحتسب الدخل القومي لدى البالغين قبل الضرائب والتحويلات، ومن دون احتساب المعاشات التقاعدية وتأمين البطالة. تُجمع التقديرات المصححة بين البيانات المسحية والمالية والبيانات عن الثروات والحسابات القومية. البيانات عبارة عن سلاسل قُسمت بالتساوي (قُسم دخل الأمر بالتساوي بين أفرادها البالغين). تُبيّن الأرقام السنوات الأخيرة التي تتوافر عنها بيانات (2016-2012).

يكشف توزيع المداخل في المنطقة أيضاً عن تركّز شديد. فقد حصلت نسبة العشرة في المئة التي تتصدّر قائمة الأشخاص الأكثر ثراءً على مداخل تفوق بستة أضعاف مجموع المداخل الخاصة بنسبة الخمسين في المئة من السكان الذين هم في أسفل هرم الدخل (انظر الشكل 1). أما نسبة الأربعين في المئة التي تقع في وسط هرم التوزيع، وتمثّل عموماً الطبقة الوسطى، فحصّتها من الدخل هي أدنى بكثير من حصة العشرة في المئة في أعلى



الهرم في المنطقة، إذ إنها أقل بـ20 إلى 30 نقطة مئوية. وهذا مختلف تماماً عن أوروبا أو الولايات المتحدة، حيث حصلت الطبقة الوسطى على حصة من المداخيل أكبر من، أو مساوية تقريباً للحصة التي حصلت عليها نسبة العشرة في المئة الأكثر ثراءً خلال الفترة نفسها. ولم تحصل نسبة الخمسين في المئة من السكان الذين هم في أسفل الهرم سوى على 9 في المئة تقريباً من مجموع المداخيل في الشرق الأوسط، مقارنةً بـ18 في المئة في أوروبا.

لدى مقارنة مستويات المداخيل في مختلف أرجاء العالم، كانت لنسبة العشرة في المئة ونسبة الواحد في المئة اللتين تتصدران قائمة المداخيل في الشرق الأوسط مستويات من المداخيل مشابهة عموماً للمستويات لدى نظرائها في البلدان ذات المداخيل المرتفعة، مثل بلدان أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، تحصل نسبة الخمسين في المئة الأكثر فقراً على مداخيل أقل بكثير. فمستويات المداخيل الخاصة بهذه الفئة أقرب إلى المستويات لدى نظرائها في بلدان نامية أخرى:



الجدول 1

معدلات متوسط الدخل في الأماكن التي تشهد مستويات مرتفعة من اللامساواة

الهند	جنوب أفريقيا	البرازيل	الشرق الأوسط	أوروبا الغربية	الولايات المتحدة	فئات الدخل (توزيع الدخل للفرد البالغ قبل الضريبة)
€4,391	€8,439	€9,115	€22,760	€34,214	€37,938	مجمّل السكان
1,345	848	2,530	5,002	14,308	9,560	الـ 50% الأقل دخلاً
3,343	6,654	6,964	17,499	35,916	38,301	الـ 40% ذات الدخل المتوسط
23,808	53,538	50,638	132,594	126,938	178,372	الـ 10% الأعلى دخلاً
95,388	154,877	258,389	553,321	417,501	766,341	تشمل الـ 1% الأعلى دخلاً
378,319	486,861	1,244,246	2,043,377	1,553,248	3,535,792	تشمل الـ 0.1% الأعلى دخلاً
1,684,895	1,457,794	5,889,223	8,999,447	6,143,396	16,514,272	تشمل الـ 0.01% الأعلى دخلاً
17,278,335	4,286,839	28,231,860	18,569,002	24,494,358	72,081,591	تشمل الـ 0.001% الأعلى دخلاً

المصدر: مقتبس (بتصرّف) من:

Lydia Assouad, Lucas Chancel, and Marc Morgan, "Extreme Inequality: Evidence from Brazil, India, the Middle East, and South Africa," *American Economic Association Papers and Proceedings* 108 (May 2018): 122, <https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/pandp.20181076>.

ملاحظة: ترد الأرقام باليورو لعام 2016 وقد عُدّلت بحسب تكافؤ القدرة الشرائية. الوحدة هي الفرد البالغ (لا يقل عمره عن عشرين عاماً). يُقسّم دخل الأزواج على اثنين، ماعداً في الشرق الأوسط حيث يُقسّم دخل الأسرة بالتساوي بين جميع أفرادها البالغين. والدخل هو كناية عن الدخل القومي قبل الضريبة. تجمع التقديرات المصحّحة بين الحسابات القومية ونتائج المسح والبيانات المالية.

تُعزى اللامساواة الشديدة في المنطقة، أولاً، إلى الفوارق الهائلة في المداخل بين البلدان الغنية بالنفط والبلدان ذات الأعداد الكبيرة من السكان. فعلى سبيل المثال، كانت دول الخليج تتمثل، في العام 2016، نسبة 15 في المئة فقط من مجموع السكان في المنطقة، لكنها حصلت على نحو نصف مجموع المداخل الإقليمية. بعبارة أخرى، المحرّك الأساسي لانعدام المساواة في الشرق الأوسط هو الثغرة الكبيرة في متوسط الدخل بين بلدان الخليج والبلدان العربية الأخرى، بسبب إيرادات المواد الهيدروكربونية.

وغالب الظن أيضاً أن مستوى عدم المساواة مرتفع في كل واحد من البلدان، حتى لو كان من الصعب حالياً الحصول على تقديرات دقيقة بسبب نقص



البيانات. والبلد الوحيد في المنطقة الذي تتوافر أرقام موثوقة عن اللامساواة فيه هو لبنان.

هذه المستويات الحادة من اللامساواة على المستوى الإقليمي وفي البلدان ليست بالأمر الجديد، ومردّها بصورة أساسية إلى عوامل بنيوية معروفة وطويلة الأمد. فعدّد كبير من البلدان - الجزائر ومصر والعراق ولبنان والسودان - عبارة عن دول ريعية. وتتوقف اقتصاداتها، بوجهٍ خاص، على الإيرادات من النفط أو الغاز أو على القطاع المالي أو العقارات أو التحويلات المالية من الخارج أو المساعدات الخارجية، أو على مزيجٍ منها كلها، وهي ليست اقتصادات منتجة وصناعية. وهذه ليست مشكلة بحد ذاتها شرط أن يُستكمل تراكم الريع من خلال مؤسسات شاملة تعيد توزيع الإيرادات اليعية. لكن، في الشرق الأوسط، هذه الموارد هي عادةً في أيدي حكامٍ تسلّموا السلطة بالوراثة أو مؤسساتٍ تسيطر عليها القيادات السياسية وشركاؤها في القطاع الخاص، في سياقٍ يتشوّش فيه الخط الفاصل بين الرأسمال العام وبين الرأسمال الخاص. ويولّد ذلك فوائد مهمة للنخب، ويحفّز الزبائنية والفساد حتى في البلدان ذات الاقتصادات التي لاتستند بصورة أساسية إلى الريع، مثل تركيا. تفضي هذه الأوضاع إلى مأسسة السلوك اليعي وتحول دون فرض ضوابط سياسية ضد نمو العلاقات غير الشفافة بين الشركات وبين الحكومات، ودون إرساء آليات تتيح إعادة توزيع الثروات.

التأثير الثاني للاقتصادات اليعية هو أن الحكومات لاتعتمد على الضرائب التي يسدها المواطنون من أجل تأمين استمرارها. ونتيجةً لذلك، باتت لديها محفزات أقل لتطوير قدرات قوية لدى الدولة، أو للاستجابة بفعالية لاحتياجات الرعاية العامة، أو للخضوع للمساءلة على نطاق أوسع أمام مواطنيها. تُشكّل اللامساواة الآخذة في التوسّع والفقر المتنامي مزيجاً قابلاً للاشتعال في مجتمعات الشرق الأوسط، وسوف يستمران في تقويض الاستقرار إذا لم تجرِ



معالجتهم. وتتسبب مستويات اللامساواة المتزايدة بتأجيج النزاعات والاستقرار السياسي. ومن شأنها أيضاً أن تؤدي إلى ترسيخ السلطة الاستبدادية. ولذلك يجب أن تكون مكافحة الفقر واللامساواة أولوية أساسية بالنسبة إلى دول الشرق الأوسط.

يجب بذل جهود أكبر بكثير لفهم مستويات اللامساواة ونزاعاتها وسبل معالجتها، ولاسيما في الشرق الأوسط. بإمكان دول المنطقة أن تبدأ بتأمين الوصول إلى البيانات الجزئية، وتقديم معلومات عن المداخل على مستوى الأفراد أو الأسر، وبيانات عن الضريبة على الدخل، أقله في شكل جداول عن ضريبة الدخل. ونظّم الحسابات القومية هي ذات نوعية سيئة، وليست على قدرٍ كافٍ من التفصيل بما يتيح للباحثين تتبع المداخل على نحو صحيح

<https://carnegie-mec.org/2020/04/02/ar-pub-81438>: **الرابط:**



يعيش الكثير في شمال سوريا في مكبات القمامة

المونيتور

ولدت الحرب والنزوح ظواهر اجتماعية خطيرة في شمال سوريا ، بما في ذلك التدافع والتخلص من القمامة ، حيث يعاني معظم الناس من الفقر ، بينما فقدت عائلات أخرى معيّلها الرئيسي. وشوهد العديد من الأطفال المتسولين في الشوارع وحرّموا من الحصول على التعليم والرعاية الأساسية ، سواء كانوا يعيشون في مخيمات النازحين أو مدن وبلدات شمال سوريا، وشوهدت عشرات النساء يصطفن في الشوارع يتوسلون للركاب وأصحاب المتاجر للحصول على المال ، مما يشير إلى ظاهرة واسعة النطاق تحولت إلى مهنة في حد ذاتها للبعض. وفي حديثه إلى المونيتور حول أسباب انتشار التسول ، قال إسماعيل مشعل ، عامل صحي من أجل الإغاثة والتنمية في سوريا قال: "لقد ساءت ظاهرة التسول بعد اندلاع الثورة السورية [في 2011]". "و معظم السوريين في الأجزاء الشمالية من البلاد يعانون من ظروف اقتصادية قاسية ، وخاصة النازحين الذين هجروا منازلهم ومصادر رزقهم. كما فقدت العديد من العائلات معيّلها بسبب الحرب التي استمرت لسنوات وتم إيقاف التعليم في بعض أجزاء [البلاد] مما أدى إلى استغلال الأطفال في التسول"

وأشار مشعل إلى أن التسول من أخطر الظواهر في المجتمع السوري ، وله تأثير نفسي واجتماعي على المتسولين بما في ذلك تدني احترام الذات . بالإضافة إلى ذلك ، فإنه يحرم الأطفال من حقهم في الأسرة العادية ، وفي الحصول على التعليم واللعب ، وهو أمر بالغ الأهمية لتنمية شخصيتهم.

وفي الوقت نفسه ، يعيش العديد من السكان في شمال سوريا تحت خط الفقر ويختارون القمامة لجمع أي شيء يمكنهم بيعه مرة أخرى أو حرقه في المواقف. ولجمع القمامة مخاطر كبيرة ، بالإضافة إلى العدوى والأمراض، في 6 يناير /



كانون الثاني ، قُتل ثلاثة أطفال في انهيار مكب للنفايات يقع على مشارف مدينة إدلب ، بينما كانوا يجمعون الفولاذ والمواد البلاستيكية.



فيصل حمود ، مدير في الشبكة السورية لحماية الطفل - تم تأسيسها في عام 2012 في داريا في ريف دمشق لتقديم الخدمات للأطفال ، مثل الدعم النفسي والتعليم وإدارة الحالات وبناء القدرات وتوفير التدريب لأولئك الذين يعملون مع الأطفال في برنامج الحماية - قال لـ "المونيتور" إن "الفقر ونقص الوظائف يدفع الكثيرين إلى التسول للحصول على المال أو جمع القمامة من أجل العيش من أجل تغطية نفقاتهم."

وأوضح حمود أن الشبكة تراقب حالات التسول وجمع القمامة بين الأطفال وتقيم مشاريع التمكين لعائلاتهم. ومع ذلك ، فإن العدد الكبير من الأسر الفقيرة والمحتاجين يحول دون تخفيض هذه الظاهرة.



لجنة تحقيق تنسب هجمات قاتلة بغاز الأعصاب في

عام 2017 لحكومة سوريا

واشنطن بوست

رَجَّحت هيئة رقابية دولية يوم الأربعاء بقوة أن الحكومة السورية نفذت هجمات السارين والكلور القاتلة على بلدة معارضة في عام 2017، مما عزز قضية استمرار الرئيس بشار الأسد في استخدام الأسلحة الكيميائية الفتاكة بعد أن سلّم ظاهريًا مخزونه قبل ثلاث سنوات. وخلصت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تقرير نشر في لاهاي إلى أن المروحيات والطائرات السورية ألقت قنابل كيماوية على بلدة اللطامنة في ثلاثة أيام من الهجمات في مارس 2017، مما أسفر عن مقتل أو إصابة أكثر من 100 شخص.

التقرير التفصيلي الشامل المكون من 82 صفحة (تجدونه في المرفقات) هو الأول من قبل فريق التحقيق وتحديد الهوية IIT التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والذي يراجع بشكل منهجي أدلة الهجمات الكيميائية السابقة في سوريا بالاعتماد على مجموعة من الأدلة التي تم جمعها على مدى سنوات، وحدد المحققون الوحدات العسكرية السورية المعنية المشاركة، وكذلك الطائرات والذخائر المستخدمة في الهجمات بين 24 مارس و30 مارس من ذلك العام.

بعد أن تخلت سوريا ظاهريًا عن ترسانتها، تحولت إلى هجمات الغازات السامة باستخدام الكلور، وهو مادة كيميائية صناعية شائعة تستخدم لمعالجة مياه الشرب ولكن يمكن أن تكون قاتلة إذا تم استنشاقها بتركيزات عالية. لم تكن هناك حوادث مؤكدة باستخدام عامل الأعصاب السارين الأكثر فتكًا حتى هجمات اللطامنة عام 2017.



وقد رحبت جماعات حقوق الإنسان بتحقيق IIT كوسيلة لدحض نظريات المؤامرة والتصدي لحملة التضييل المنتشرة التي تشكك في تورط نظام سوريا في الهجمات الكيميائية.

الرابط: https://www.washingtonpost.com/national-security/watchdog-links-syria-to-deadly-2017-nerve-agent-attacks/2020/04/08/06958be6-79b9-11ea-a130-df573469f094_story.html



محمد بن زايد حثّ الأسد لخرق وقف إطلاق النار في

إدلب

MIDDLE EAST EYE

طلب ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد من الرئيس السوري بشار الأسد خرق اتفاق وقف إطلاق النار في إدلب، وذلك من أجل توريث القوات التركية وإلهاؤها عن معركة طرابلس.

ويقول ديفد هيرست في تقرير نشره موقع Middle East Eye البريطاني، إن ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد يقوم بمحاولات مستميتة ومتواصلة لدفع الرئيس السوري بشار الأسد نحو انتهاك وقف إطلاق النار مع ثوار محافظة إدلب المدعومين من تركيا.

ويضيف هيرست أنه خلال الأشهر الأخيرة، حققت قوات الأسد -بدعم من الطيران الروسي- مكاسب هامة في مواجهة كتائب الثوار في محافظة إدلب شمال غربي سوريا، حيث قتلت المئات وأجبرت ملايين المدنيين على الفرار نحو الحدود التركية.

وكانت القوات العسكرية التركية قد تدخلت في فبراير/شباط الماضي للمساعدة على فرض التوازن في هذا الصراع، حتى تم وقف دوامة العنف بعد التوصل إلى هدنة بوساطة روسية خلال الشهر الماضي.

ولكن ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد الذي حاول حينها عرقلة اتفاق وقف إطلاق النار بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره التركي رجب طيب أردوغان، كرر منذ ذلك الوقت اتصالاته مع بشار الأسد، وحثه على إعادة إطلاق عملياته العسكرية.



ويقول الكاتب إنه خلال الأيام السابقة لتوقيع وقف إطلاق النار الذي تم يوم 5 مارس/آذار الماضي خلال لقاء دام 4.5 ساعات في الكرملين، أرسل ابن زايد مبعوثه علي الشامسي -وهو نائب شقيقه- ومستشاره للشؤون الأمنية طحنون بن زايد للتفاوض على اتفاق مع بشار الأسد في دمشق.

وبحسب مصادر مطلعة على مخططات ابن زايد، فإن ولي العهد وافق على أن يدفع للأسد 3 مليارات دولار لإعادة إطلاق الهجوم العسكري ضد إدلب التي تعد آخر حصن للثوار، وكان يفترض أن يتم دفع مليار من هذا المبلغ قبل نهاية مارس/آذار الماضي. ومع الإعلان عن الهدنة بشكل رسمي، كان قد تم فعلا دفع مبلغ 250 مليون دولار بشكل مسبق.

وقد تم التفاوض على هذا الاتفاق في أقصى درجات السرية، حيث كانت أبو ظبي حريصة بشكل خاص على ألا يسمع الأميركيون شيئا عن هذه المساعي، فقد كانت واشنطن قد دعمت التحركات العسكرية التركية للوقوف ضد قوات الأسد في إدلب، وعبرت في وقت سابق عن غضبها من ولي عهد أبو ظبي بعد إفراجه عن 700 مليون دولار من الأصول الإيرانية المجمدة في أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

ونقل الكاتب عن مصدر رفيع المستوى قوله "إنه خلال مواجهات إدلب، التقى الشامسي بشار الأسد وطلب منه عدم التوصل إلى أي اتفاق مع أردوغان حول وقف إطلاق النار.. حدث هذا قبيل لقاء أردوغان مع بوتين، وقد رد الأسد بأنه يحتاج إلى الدعم المالي."

ويضيف المصدر ذاته "وقد ذكر الأسد أن إيران توقفت عن دفع المال لأنها لا تملك السيولة، والروس لا يدفعون على أي حال، ولذلك فإنه طلب مبلغ 5 مليارات دولار كدعم مباشر لسوريا، وفي النهاية تم الاتفاق على 3 مليارات دولار، على أن يدفع منها مليار واحد قبل نهاية مارس/آذار."



وعندما شرع الأسد في إعادة تجهيز قواته للدفع بها نحو المواقع التابعة لتركيا في إدلب، تمكن الروس الذين يتابعون التحركات العسكرية على الأرض بشكل دقيق، من اكتشاف هذا المخطط.

ويفيد المصدر ذاته بأن بوتين كان غاضبا جراء ذلك، وأنه أرسل وزير دفاعه سيرغي شويغو في زيارة خاطفة إلى دمشق، وذلك من أجل منع النظام السوري من إعادة إطلاق الهجوم.

ويقول هذا المصدر "إن الرسالة التي أوصلها شويغو كانت واضحة: لا نريدكم أن تبدؤوا هذا الهجوم العسكري مجددا.. روسيا تريد لاتفاق وقف إطلاق النار أن يستمر"، ولكن في ذلك الوقت كانت الإمارات قد دفعت بالفعل مبلغ 250 مليون دولار لدمشق.

ويذكر الكاتب أن مسؤولا تركيا رفيع المستوى أكد أن الإمارات العربية المتحدة قدمت هذا العرض للحكومة السورية، وقال إن "كل ما يسعني قوله هو أن محتوى هذا التقرير صحيح".

وينقل الكاتب عن مصادر مطلعة قولها إن محمد بن زايد أصر على محاولاته لإقناع الأسد بخرق وقف إطلاق النار، حتى بعد زيارة سيرغي شويغو. وقد تم إرسال دفعة ثانية من مبلغ المليار دولار إلى دمشق.

ويوضح الكاتب أن الدوافع التي تجعل ولي عهد أبو ظبي يدفع المال للأسد من أجل إعادة إطلاق هجومه تنقسم إلى قسمين:

أولا- أرادت أبو ظبي توريث الجيش التركي في حرب مكلفة في شمال غربي سوريا. وكانت أنقرة حينها قد أطلقت عملياتها العسكرية الرابعة في البلاد، بعد أن قتلت قوات النظام 34 جنديا تركيا يوم 27 فبراير/شباط الماضي.

ثانيا- أراد ابن زايد استنزاف موارد الجيش التركي وعرقلة نجاح أردوغان في الدفاع عن العاصمة الليبية طرابلس ضد هجمات قوات اللواء المتقاعد خليفة



حفتر، حيث تدخلت أنقرة مؤخرا لمساعدة حكومة الوفاق الوطني المعترف بها أمميا.

ويقول الكاتب إنه ما إن سحق سيرغي شويغو المحاولات الإماراتية لخرق وقف إطلاق النار، حتى أصبح محمد بن زايد يشعر بقلق كبير من تسريب هذا المخطط إلى الأميركيين، وكان بسبب ذلك يحتاج إلى رواية للتغطية على عملية دفع الأموال لدمشق، ولمواصلة مساعيه لإقناع النظام السوري بخرق الاتفاق.

وبحسب مصدر رفيع المستوى فقد اتصل ولي العهد بالرئيس السوري بشار الأسد، مع شعور الإمارات بقلق شديد من تسريب هذه الأخبار، خاصة بعد الضجة التي أثارت في واشنطن إثر الإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة.

ويقول ديفد هيرست إنه بعد ظهور الأخبار حول هذه المكالمة بين الطرفين، نشر ابن زايد تغريدة يقول فيها "لقد أكدت له دعم دولة الإمارات ومساعدتها للشعب السوري الشقيق في هذه الظروف الاستثنائية.. التضامن الإنساني في أوقات المحن يسمو فوق كل اعتبار، وسوريا العربية الشقيقة لن تبقى وحدها في هذه الظروف الحرجة." وأشار الكاتب إلى أن دفء العلاقات بين الإمارات والنظام السوري أصبح أمرا مكشوفاً منذ فترة. وعلى الرغم من أن الإماراتيين كانوا قد دعموا المعارضة السورية عند اندلاع الثورة عام 2011، فإنهم أعادوا خلال العام الماضي افتتاح سفارتهم في دمشق، وبذلوا جهوداً لإعادة العلاقات بين الطرفين.

وتؤكد عديد المصادر أن من الدوافع وراء رغبة ولي عهد أبو ظبي في توريث الجيش التركي في إدلب، هو الوضع في ليبيا، فالهجوم الذي تشنه قوات حفتر على طرابلس بدعم إماراتي شهد تعثراً منذ أن تدخلت أنقرة ونشرت طائرات مسيرة وجنوداً ومقاتلين سوريين.



ولكن بالنسبة لبوتين الذي يدعم هو أيضا حفتر ضد حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، فإن التحالف الإستراتيجي بين روسيا وتركيا أهم من كل الاعتبارات الأخرى، ولذلك فإن الحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب كان أكثر أهمية. ويخلص الكاتب إلى أن محمد بن زايد وجد نفسه وسط فوضى صنعها بيديه، ويحاول بشكل يأس التخلص منها. (ترجمة الجزيرة نت)

الرابط: <https://www.middleeasteye.net/news/abu-dhabi-crown-prince-mbz-assad-break-idlib-turkey-ceasefire>



هل بمقدور العالم أن يخفف من كارثة إدلب الإنسانية وسط
وباء كورونا؟

COUNCIL ON FOREIGN RELATIONS

في بداية عام 2020، برز الصراع في محافظة إدلب باعتباره أسوأ
أزمة إنسانية في حرب سوريا التي استمرت تسع سنوات. الآن،
الفيروس التاجي جعل جهود الإغاثة أكثر صعوبة.



قضى حوالي ثلاثة ملايين شخص شهوراً في محافظة إدلب الشمالية السورية
تحت القصف المتكرر من قبل القوات الموالية للحكومة التي ضغطت من خلال
حملة عسكرية وحشية ضد ما يعتبر آخر معقل للمعارضة، والعديد من المدنيين
من النساء والأطفال في الملاجئ المؤقتة. أثار احتمال تفشي الفيروس التاجي



المحلي وسط الوباء العالمي إنذارات بأن الفيروس قد يصيب السكان النازحين بشدة.

من بين السكان المدنيين هناك الآلاف من المعارضين السوريين والمقاتلين الأجانب والمتطرفين من الجماعات بما في ذلك هيئة تحرير الشام وحراس الدين. إن القصف الذي قام به جيش بشار الأسد وحلفاؤه قد دمر المنطقة ، تاركاً العديد من سكان إدلب يقيمون في المخيمات. قدم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) مساعدات إلى إدلب في مارس أكثر من أي وقت مضى منذ أن بدأت عملياته عبر الحدود في عام 2014، حيث جلبت الغذاء والإمدادات الطبية ومواد الإيواء ومعدات الطقس البارد. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت الولايات المتحدة في 3 مارس / آذار عن 108 ملايين دولار كمساعدة للسوريين، ولكن ما إذا كان يمكن تقديم تلك المساعدة فعلياً إلى إدلب لا يزال غير واضح. بالإضافة إلى ذلك، هناك إجراءات جارية لمنع تفشي الفيروس التاجي الذي قد يدمر السكان. لم تبلغ إدلب حتى الآن عن أي حالات، وقام أعضاء في الدفاع المدني السوري، وهي منظمة إنقاذ متطوعة تُعرف باسم الخوذ البيضاء، بحملة تعقيم وتوعية في جميع أنحاء البلاد، وتنتشر منظمة الصحة العالمية عاملين في مجال الرعاية الصحية ومعدات واقية في إدلب، حيث تقوم بتحويل المباني إلى مراكز عزل. ومما يفاقم الوضع المروع تكس المواطنين وعدم مقدرتهم على الحركة. وتستضيف تركيا بالفعل 3.7 مليون لاجئ سوري وتقول إنها لا تستطيع استيعاب المزيد. علاوة على ذلك، فإن العديد من المدنيين غير راغبين أو غير قادرين على العودة إلى أجزاء أخرى من سوريا، التي لا تزال تحت سيطرة الحكومة. يبدو أن منارة الأمل هي وقف إطلاق النار في مارس، الذي سمح لأكثر من خمسة وثلاثين ألف شخص بالعودة إلى منازلهم.



إن إدلب بحاجة ماسة إلى مزيد من المساعدة الدولية، وهو أمر لا يرحح أن يتم قريباً. ومن شأن زيادة المساعدات عبر الحدود أن تخفف العبء على المنظمات التي تخدم المنطقة حالياً، لكن الصين وروسيا اعترضتا على قرار لمجلس الأمن لزيادة هذه المساعدة في ديسمبر. ولدى مجلس الأمن مهلة حتى 10 يوليو / تموز للسماح بالمساعدة عبر الحدود، على الرغم من أن المحللين قالوا إن الولايات المتحدة لديها القوة للضغط على الدول الأعضاء الأخرى لتميرها قبل ذلك بكثير. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة والقوى الأخرى التي تأخذ زمام المبادرة في مثل هذه الأزمات عادة ما تطفئ عليها تفشي فيروسات التاجية الخاصة بها. وبالتالي، يقول الخبراء أنه من المحتمل أن ينتشر الفيروس داخل إدلب.

<https://www.cfr.org/in-brief/can-world-alleviate-idlibs-humanitarian-disaster-amid-pandemic>:**الرابط:**



هل بإمكان الأمم المتحدة النجاة من الفيروس التاجي؟

فورين بوليسي

في ظل غياب مقترحات أمريكية لمحاربة الوباء في الأمم المتحدة ، سعى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في الأسابيع الأخيرة إلى التدخل ، وطلب دعمًا لقمة افتراضية لزعماء الدول الخمس الكبرى للأمم المتحدة لتنسيق خطة لمنع الفيروس التاجي من تأجيج صراع أكبر.

كانت المبادرة الفرنسية - التي تضمنت دفعًا لاعتماد قرار يدعو إلى وقف القتال في الصراعات التي يراقبها المجلس المكون من 15 دولة - واحدة من الجهود المتعددة لملء الفراغ السياسي الذي خلفته الإدارة الأمريكية التي سئمت على ما يبدو من دور المنظم العام في العالم. لكن الاقتراح تعثر وسط نزاع بين الولايات المتحدة والصين حول على من يقع اللوم في إطلاق العنان للمرض الأكثر فتكًا منذ ما يقرب من قرن.. تنافس الأمين العام أنطونيو غوتيريش وقادة من الصين وإستونيا وتونس وفرنسا وروسيا مع بعضهم البعض لملء الفراغ الجيوسياسي، وطرحوا سلسلة من الخطط لمعالجة الأزمة الصحية. لكن كل الجهود قوبلت بمقاومة شديدة أو اللامبالاة، مما أثار تساؤلات حول قدرة الأمم المتحدة على العمل بفعالية مع قوة عظمى أمريكية متدهورة غير راغبة، وغير قادرة على ما يبدو، على توجيه العالم من خلال الكارثة الصحية، وقدرة الصين الصاعدة على تشكيل استجابة دولية متضافرة للوباء الذي بدأ على أرضها. ويأتي هذا الجمود في الوقت الذي يواجه فيه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والولايات المتحدة ضغوطًا دولية ومحلية متزايدة لتنسيق الاستجابة الدولية للفيروس، كما فعلوا في مواجهة المعارك السابقة ضد فيروس نقص المناعة البشرية والإيبولا. استثمرت إدارة ترامب الكثير من رأسمالها السياسي في إلقاء اللوم على الانتشار القاتل للفيروس، الذي انتشر بسرعة عبر المدن



الأمريكية، وأصاب أكثر من 425000 شخص وقتل ما يقرب من 15000. بعد أن أشاد في البداية باستجابة الرئيس الصيني شي جين بينغ للأزمة، وجه البيت الأبيض منذ ذلك الحين أصابع الاتهام إلى الصين لحجبها معلومات حيوية عن الفيروس قبل أن يستقل طائرات متجهة إلى عواصم أجنبية. ويوم الثلاثاء ، هاجم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أيضًا منظمة الصحة العالمية ، وهي منظمة أشاد بها سابقًا لاستجابتها.

في الأسابيع التي أعقبت انتشار COVID-19 ، تصدى مجلس الأمن للأمم المتحدة للتحدي المتمثل في إدارة مجموعة من الأزمات الأمنية العالمية في وقت كان فيه الفيروس يجد طريقه إلى مقر الأمم المتحدة ، مما أجبر موظفي الأمم المتحدة والدبلوماسيين على العمل من المنزل. وخلف الأبواب المغلقة، بدأت فرنسا مفاوضات منفصلة مع الأعضاء الأربعة الآخرين الذين يتمتعون بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن وبريطانيا والصين وروسيا والولايات المتحدة، و سعت باريس للحصول على دعم لقرار مجلس الأمن الذي دعا إلى تكثيف الجهود لتعزيز وقف إطلاق النار وجهود السلام في مجموعة من البلدان ، من جنوب السودان إلى سوريا واليمن.

في غياب تماسك مجلس الأمن، سعى الأمين العام للأمم المتحدة وائتلاف دول إلى ملء الفراغ. ففي 23 مارس ، دعا جوتيريس إلى وقف عالمي لإطلاق النار ، وهي مبادرة شعبية لم يتم تبنيها من قبل مجلس الأمن ، وأصدر نداءً مفصلاً بقيمة ملياري دولار يهدف إلى إعداد درع الأكثر ضعفاً في العالم من ويلات الفيروس. إن نداء الأمين العام للأمم المتحدة من أجل وقف عالمي لإطلاق النار والمساعدات كان أكثر المقترحات الملموسة التي برزت من الأمم المتحدة منذ بدء الوباء.

[الرابط: https://foreignpolicy.com/2020/04/08/colum-lynch-china-us-can-the-united-nations-survive-coronavirus/](https://foreignpolicy.com/2020/04/08/colum-lynch-china-us-can-the-united-nations-survive-coronavirus/)

[survive-coronavirus/](https://foreignpolicy.com/2020/04/08/colum-lynch-china-us-can-the-united-nations-survive-coronavirus/)



سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وسط منافسة القوى العظمى

معهد واشنطن

تحتاج الولايات المتحدة إلى استراتيجية لضمان مصالحها في الشرق الأوسط تتوافق مع استراتيجيتها الأوسع لمنافسة القوى العظمى وتسعى إلى تحقيق ما هو مطلوب بمستوى أقل ومستدام من الموارد.

يجب أن تتميز هذه السياسة باعتماد أكبر على الدبلوماسية والردع، واعتماد أكبر على الشركاء عندما يصبح الصراع أمرًا لا مفر منه. في حين أن بعض إعادة تخصيص الموارد العسكرية من الشرق الأوسط إلى مناطق أخرى أمر لا مفر منه، يجب على الولايات المتحدة ألا تسحبها بالكامل من المنطقة، حيث قد يكون إعادة إدخالها عند الحاجة أمرًا صعبًا. ومع ذلك، يمكننا ويجب علينا إعادة تركيز جهودنا الخاصة ونترك مهام أخرى للشركاء. من المهم ألا تنظر الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط على أنه سلسلة من المشاكل التي تتطلب حلولاً أمريكية. غالبًا ما ينتج عن الدولار المستثمر في الحفاظ على الاستقرار والأمن حيثما وجدت عائدًا أكبر على المصالح الأمريكية من الدولار المستثمر في السعي لحل النزاع... (مزيد من التفاصيل في التقرير المرفق)

الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/u.s.-policy-in-the-middle-east->

[amid-great-power-competition](https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/u.s.-policy-in-the-middle-east-amid-great-power-competition)



عودة الدولة في زمن الكورونا

مركز كارينغي

إزاء المسار العالمي المدمر لكورونا، أكثر من مليون مصاب وأكثر من 70 ألف قتيل وملايين العاطلين عن العمل ونظم رعاية صحية معرضة للانهيار وركود اقتصادي يدفع ثمنه الفقراء والضعفاء والمهمشون وتتحسب له رؤوس الأموال الكبيرة، تسجل الدولة وأداتها الرئيسية المتمثلة في الحكومة المتدخلة عودة مظفرة هذه الأيام.

لتوفير المعدات والمستلزمات الطبية اللازمة لعلاج المصابين وحماية أطقم الرعاية الصحية، استخدم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قوانين استثنائية تعود سنوات الحرب العالمية الثانية لإجبار شركات صناعية مثل «جنرال موتورز» على إنتاج أجهزة التنفس الصناعي ومثل «3ام» على إنتاج الأقنعة الواقية للوجه. وهناك الكثير من الإجراءات أيضاً تم اتخاذها في إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وألمانيا. أما في البلدان الأوروبية التي تسيطر على سياستها حكومات شعبية، فتوظف أدوات الدولة للخروج عن السياق الديمقراطي ولانتزاع صلاحيات واسعة للرؤساء أو الرؤساء الوزراء بادعاء ضرورة المواجهة السريعة للتداعيات المدمرة لكورونا. في المجر، على سبيل المثال، مرر البرلمان تشريعاً يمكن رئيس الوزراء فيكتور أوربان من إدارة الشأن العام عبر إصدار قرارات فورية دون الرجوع إلى البرلمان ودون التقيد بالقوانين المعمول بها. وبدت هنا النزعة السلطوية لأوربان بالغة الوضوح ووضعتته بالقرب من حكومات الصين وروسيا والفلبين وغيرها من حكومات «الرجال الأقوياء» الراغبين في استغلال جائحة كورونا لتدعيم صلاحياتهم وفرض المزيد من القيود على المجتمعات المدنية والمواطنين في لحظة خوف شعبي جارف.



وفي عالمنا العربي، لم يجد كورونا أيضا غير الدولة وأدواتها لمواجهته إن فيما خص الصحة العامة أو الشأن الاقتصادي. غاب قطاع الصحة الخاص عن التعامل مع إسقاط الفيروس لآلاف المصابين، وحضرت نظم الرعاية الصحية الحكومية. غابت رؤوس الأموال الكبيرة عن التعاطي مع التداعيات المدمرة للفيروس، واكتفت إما بالإعلان عن تبرعات ومبادرات لجمع الأموال لمساعدة الأكثر تضررا من توقف النشاط الاقتصادي أو بمطالبة الحكومات بإعادة تشغيل الاقتصاد والضرب عرض الحائط بمقتضيات الصحة العامة التي تلزم اليوم بالبقاء في المنازل للحيلولة دون المزيد من انتشار كورونا. بينما غاب القطاع الخاص والمصالح الاقتصادية والمالية الكبيرة، حضرت الدولة بأدواتها في الجزائر وتونس ومصر والسعودية والإمارات والعراق وغيرها من البلدان العربية. حضرت الدولة بقرارات حظر التجوال التي تسهر على تطبيقها قوات الجيش والشرطة، حضرت الدولة بنظم الرعاية الصحية العامة التي تتبّع مسار الفيروس وتعالج المصابين، حضرت الدولة بإمكاناتها لإنتاج المعدات والمستلزمات الطبية اللازمة لمواجهة كورونا والحد من انتشاره. في مصر، لم يجد المواطنون غير الجيش والشرطة للاضطلاع بإعمال التعقيم العام للمؤسسات والمصالح والمباني الحكومية ولم يجدوا غير المستشفيات والمعامل المدارة من قبل الدولة للعلاج والاحتواء.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، لم تقم بمهام الحد من انتشار الفيروس ورفع معدلات الرعاية الصحية غير الأجهزة الحكومية.

هذه لحظة لعودة الدولة وللحكومات المتدخلة بعمق وقوة في إدارة الشأن العام، من الصحة إلى الاقتصاد. وسيكون لهذه اللحظة المرشحة للامتداد الزمني تداعيات سياسية واسعة. فكما تكتشف المجتمعات الغربية أن الرأسمالية العنيفة وعلى الرغم من التنظيم الديمقراطي وحكم القانون السائدين ستترك المواطنين بمفردهم في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية الخائقة وأن سبل الإنقاذ من الانهيار والركود والكساد دوما ستعود إلى الدولة،



تكتشف المجتمعات في الشرق الأوروبي والآسيوي والأوسط أن الدولة وعلى الرغم من غياب الديمقراطية وضعف حكم القانون تظل الفاعل المجتمعي الأكثر قدرة على مواجهة الأزمات الكبرى وتقديم مبادرات الأمان المطلوبة لتجاوز الأخطار المحدقة بالمواطنين صحيا واقتصاديا.

الرابط: <https://carnegie-mec.org/2020/04/07/ar-pub-81486>



مشكلة ترك الأسد ينتصر

MIDDLE EAST MONITOR

إن كيفية تحقيق الانتقال السياسي قابلة للنقاش، ولكن لا يجب أن تكون على حساب تلميع النظام. حيث أن فكرة المصالحة الحقيقية والتغيير الديمقراطي في سوريا أصبحت مثالية ساذجة ومفرطة. ومع ذلك، فإن المشكلة هي أن ميزات هذا التغيير يتم التخلي عنها لصالح ليس فقط التعامل مع الطاغية في سوريا - على أمل استقرار الوضع الراهن - ولكن أيضا مساعدته وتحفيز عمله على مدى عقود هناك.

بدون تغيير إيجابي، فإن السماح للأسد "بالانتصار" يأتي لتبرير معاناة ملايين السوريين الذين يرفضون حكم عائلة الأسد. هذا، مصحوبًا بجهود تلميع دكتاتورية طائفية ومحسوبة وعسكرية بيروقراطية، يتم فرضها من قبل هيكل أمني سري، يدعمه المقاتلون الشيعة المدعومون من إيران ومقاتلو حزب الله - ناهيك عن التأثير الروسي - يكذب الحقائق الوحشية على الأرض والعمق المطلق لفساد النظام

لقد كان تدخل تركيا المحدود، ولكن الناجح، ضد النظام في محافظة إدلب بالتأكيد، على أقل تقدير، دليلاً على مدى خطورة سلطة النظام. لقد أثار أسئلة محرجة لأولئك الذين كانوا ينتظرون تحرك من المجتمع الدولي الجماعي ضد النظام في وقت سابق من الحرب، عندما كان النظام أضعف، قبل أن تنحدر البلاد إلى مزيد من الفوضى، وقبل أن تعزز روسيا وإيران موطئ قدمهما في البلاد.

لا ينبغي استبدال جهود التغيير الإيجابي بالأمل في أن يكتشف النظام بمفرده حبًا جديدًا لكرامة الإنسان وقدس الحياة. والأمر الأكثر احتمالاً أن يحدث هو إعادة طغيان النظام، حيث يسعى لقمع جميع علامات الثورة القادمة ضده، كما فعل من قبل في الثمانينيات. ربما كان النقد الأكثر رعباً ضد فكرة السماح للأسد بالفوز.

إن النظام مرخص له بمواصلة قمعه ضد جميع المعارضين، كما فعل ذلك من قبل، وسجله حافل بإراقة الدماء. وكل من لا يريد أن يرى تلك الحقيقة فهو في



الحقيقة غير عقلاني ويغض الطرف عن ماضي مرير. لا شك في أن الحرب الأهلية السورية أمر معقد جداً، لكن، ومع ذلك، فإن طلاء جميع معارضي النظام بنفس فرشاة "الإرهابيين"، هو غير دقيق ولا عقلاني.

تعقيد الوضع لا يجب أن يفسح المجال لإغراء التبسيط المفرط، أو عقلية تقديمية صريحة لا يمكنها رؤية النظام كما هو وما سيفعله من أجل البقاء. يجب محاسبة أولئك المذنبين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية على أفعالهم. قد تكون المشكلة ببساطة مسألة إرادة، أو تغيير التحالفات. يجب أن تقال الحقائق الصعبة، بشكل بناء وموضوعي قدر الإمكان.

إن الرغبة في إنقاذ الأرواح هي بالطبع شيء إيجابي يجب تشجيعه، وهذا هو السبب في أن مساعدة وتحريض النظام الذي أظهر تجاهلاً صارخاً لحياة الإنسان من أجل بقائه هو أمر سخي. الخطاب هنا يتجاوز الواقع، والحقيقة التاريخية لقمع النظام محطمة في الذاكرة الجماعية، وموثقة في التاريخ، وتعيش في أكثر من نصفهم إما الآن إما لاجئين أو نازحين داخلياً. مثل هذه الجولة العاصفة من معالم تناقض الديمقراطية في النظام، لا تبدأ حتى في وصف الحجم الهائل للشر الذي يرتكبه أولئك الذين يغذون سيطرة النظام الشمولية على السلطة. والسر وراء صمتهم مقيد إما بنهم وطمع بغنائم الحرب، أو بخوف عميق من الانتقام، أو من وجهة نظر مفادها أن الأسد هو ببساطة أقل شرين - الشيطان المعروف في الأسد مقابل نبوءة شر أكبر حتى يأتي شكل التطرف الديني. ترفض الغالبية العظمى من السوريين جميع أشكال التطرف، بما في ذلك الأسد.

إن الجهود المبذولة لتحسين صورة الأسد من خلال مقارنته بشكل إيجابي بالمجموعات المتطرفة - التي ربما يكون النظام قد ولدها من خلال قمعه المفرط، أو استيعابها ضمناً - وتسليط الضوء على ما وراء تطرف النظام، هي مهمة محكوم عليها بالفشل.

الرابط: <https://www.middleeastmonitor.com/20200411-the-trouble-with-letting-assad-win/>



الجيش السوري ينهب ممتلكات المعارضة في إدلب

Middle east monitor

بدأت قوات النظام السوري والميليشيات المدعومة من إيران بنهب منازل وممتلكات المدنيين المعارضين، في المناطق التي سيطرت عليها مؤخراً في محافظة إدلب شمال غرب البلاد. نشر النظام لقطات على وسائل التواصل الاجتماعي، تظهر القوات السورية وحلفائها يسرقون أبواب ونوافذ منازل المدنيين، وكذلك الأسلاك الكهربائية وأدوات المطبخ. وبحسب ما ورد نقلوا الأشياء المسروقة إلى حلب ودمشق، وعرضوها علناً مقابل أسعار منخفضة.

ومع ذلك، استولى النظام والجماعات الإرهابية الأجنبية المدعومة من إيران على ثلاث مناطق بدعم من الضربات الجوية الروسية، وأصبح إدلب هدفهم الجديد. كثفت قوات النظام انتشارها العسكري في سبتمبر 2018، مما مهد الطريق لاتفاق سوتشي بين تركيا وروسيا في نفس الشهر.

في وقت لاحق، شن النظام السوري هجوماً برياً في مايو 2019 واستولى على جنوب وجنوب شرق إدلب والأجزاء الشمالية والمناطق الريفية الشرقية في حماة والعديد من البلدات في الأجزاء الجنوبية والغربية من ريف حلب.

منذ صفقة سوتشي، قتلت هجمات النظام وحلفائه أكثر من 1800 مدني، وشرد حوالي مليوني شخص بسبب العدوان منذ أوائل عام 2019.



[الرابط: https://www.middleeastmonitor.com/20200402-syria-army-loots-opposition-properties-in-idlib/](https://www.middleeastmonitor.com/20200402-syria-army-loots-opposition-properties-in-idlib/)



عادات حليلة القديمة لم تعد نافعة

كارنيغي

بديهى للغاية أن يركّز العالم على الإجراءات قصيرة المدى لمكافحة وباء كوفيد-19. بيد أن حفنة فقط من البلدان، هذا إن وُجدت، لديها القدرة، أو الشهية، لمباشرة التفكير حول كيفية التعاطي مع التأثيرات بعيدة المدى لهذا المرض. وهي بالمناسبة تأثيرات كبرى. فنحن نسمع اليوم عن تقديرات تدور حول نسبة انكماش هائلة في الاقتصاد العالمي تبلغ 11 في المئة، وحول احتمال خسارة 25 مليون وظيفة، وحول انخفاض دائم بمعدل 2-3 في المئة في الدخل المحلي الإجمالي العالمي. والحبل على الجرار. بالطبع، لن يكون الوضع مُختلفاً في العالم العربي. بيد أن الأزمة أزّقت في وقت كانت فيه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعاني أصلاً تحديات اقتصادية واجتماعية جمّة وخطيرة. فهذه هي ثالث موجة تضرب المنطقة خلال العقد الأخير (الموجتان الأولى والثانية كانتا الانتفاضات العربية التي اندلعت في العام 2011، وهبوط أسعار النفط بدءاً من العام 2014). وقد سجّلت الموجة الثانية بداية نهاية الحقبة الريعية التي اعتمد خلالها بعض البلدان على النفط لتحقيق النمو الاقتصادي والسلام الاجتماعي. والآن، فإن تقاطع هذه الموجات الثلاث خلال عقد واحد، يمكن أن تكون له تبعات كارثية، ما لم تتم معالجة تأثيراتها على نحو ملائم وعلى جناح السرعة. سيكون كل على البلدان العربية، مثلها مثل بقية دول العالم، سواء خلال أسابيع أو أشهر مقبلة أن تطوّر خططاً متوسطة المدى للتعاطي مع مضاعفات الوباء. فالبطالة في المنطقة، التي هي أصلاً ضعف المعدل العالمي، ستحلّق عالياً، والعديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستخرج من السوق، والقطاعات الأضعف من السكان ستعاني بقسوة. وبالتالي، أي خطط اقتصادية لمواجهة هذه التحديات ولمحاولة إعادة عجلة الاقتصاد إلى قدر من الحالة الطبيعية والاستقرار، ستحتاج إلى وقت، وتنطوي على تضحيات اقتصادية مؤلمة للغاية ستقع على عاتق المواطنين العاديين. إذا ما كان ثمة وقت للإصلاح السياسي وسد شيء من فجوة الثقة بين المواطنين والدول، فأوانها أزف. إنه الآن. بيد أن أدوات الحوكمة القديمة، التي تُقرر فيها الحكومات ويستجيب لها الشعب بالرضوخ والإذعان، لم تعد تنفع. فالمسألة الرئيسة التي يجب أن تتطرق إليها الحكومات العربية الآن لا تكمن فيما إذا كانت قادرة على



بلورة خطط اقتصادية، إذ هي قادرة تماماً، بل إذا ما كانت أي من هذه الخطط ستكون مقبولة من لدن المواطنين الذين سيقبلون بتنفيذها، أو ما إذا كانت ستشعل اضطرابات اجتماعية. لهذه الأسباب بالتحديد، يجب أن يشارك أولئك الذين سيعانون أكثر من الأزمة، أي مواطنو المجتمعات العربية، في صياغة هذه الخطط. ما قد يطرحه هؤلاء على طاولة المفاوضات ليس بالضرورة الخبرة التقنيّة، بل الشعور بأنه تتم مشاورتهم وبأنهم، في الواقع، جزء من الحل. وهذا عنصر حاسم تشتد الحاجة إليه لنيل المقبولية من المواطنين العرب وبالتالي، وفيما تجهد البلدان العربية للعودة إلى سكة السلامة، لن يكون في مقدور أحد الإطالة على مفاهيم كالثقة والإحاطة الكلية على أنها من بنات أفكار نخب سياسية منقطعة الصلة بمجتمعاتها. فهذه الأفكار أضحت ضرورية وحاسمة لأي طرف يريد الخروج من الأزمة. وفي ظل غياب مثل هذه المفاهيم، سينزلق العالم العربي إلى مرحلة مقبلة في غاية الصعوبة.

من نافلة القول إن السجل التاريخي يقف ضد هكذا حاجة. فهذه المفاهيم نادراً ما كانت جزءاً من أدوات الحوكمة في المنطقة. بيد أن العالم تغيّر. وعادات حليمة القديمة التي تم تبنيها في المنطقة - الإجراءات الأمنية والموارد المالية للحفاظ على السلم الاجتماعي - لم تعد متوافرة. ووباء كوفيد-19 قد يوفر فرصة ذهبية لإطلاق بداية جديدة: بداية تقود فيها الحوكمة الحميدة ومشاركة الرأي العام مسيرة تحقيق الإبلال والنهوض.

الرابط: <https://carnegie-mec.org/diwan/81550>



أزمة COVID-19 في جنوب أوروبا بدأت للتو

مركز ستراتفور

ستخرج جنوب أوروبا من أزمة COVID-19 مع ركود هائل وبطالة مرتفعة وستتنازل الحكومات من أجل العودة إلى ما كانت عليه. وستؤدي إجراءات التحفيز لمواجهة الوباء إلى تفاقم كبير للعجز المالي والدين العام، مما قد يؤدي إلى أزمة ديون في جنوب أوروبا إذا اعتقدت الأسواق أن الوضع غير مستدام. وسيتعين على الحكومات في نهاية المطاف إدخال تدابير تكشف غير شعبية للحد من عجزها، مما سيخلق أرضية خصبة لظهور قوى سياسية مناهضة للمؤسسة والقومية.

تركز بلدان جنوب أوروبا حاليًا جهودها على احتواء عدوى COVID-19 وتخفيف الآثار الاقتصادية السلبية لتدابير الحجر الصحي. ولكن هذا سيأتي على حساب العجز المتفاقم وارتفاع مستويات الديون، والتي بمرور الوقت، يمكن أن تجعل المستثمرين متوترين بشأن استدامة الدين في جنوب أوروبا ويثير أزمات مالية جديدة عبر القارة. وستكون معظم بلدان جنوب أوروبا، إن لم يكن جميعها، في حالة ركود هذا العام بسبب إجراءات الحجر الصحي التي تم تنفيذها لاحتواء COVID-19. كانت العديد من الاقتصادات في المنطقة تتباطأ بالفعل قبل الوباء. في الربع الرابع من عام 2019، انكمش الاقتصاد الفرنسي بنسبة 0.1 في المائة، وإيطاليا بنسبة 0.3 في المائة واليونان بنسبة 0.7 في المائة. وشهدت دول مثل إسبانيا (+0.5 في المائة) والبرتغال (+0.7 في المائة) بعض النمو، لكنها كانت ضعيفة. وتدمر إجراءات الحجر الصحي ملايين الوظائف في أوروبا، ففي إسبانيا، فقد ما يقرب من 900000 وظيفة (في قوة عاملة تبلغ حوالي 23 مليون وظيفة) بين عمليات التسريح والتعليق في النصف الثاني من شهر مارس وحده. في فرنسا، كان ما يقرب من أربعة ملايين عامل (في قوة عاملة قوامها 30 مليونًا) في إجازة مدعومة من الدولة في بداية أبريل. في البرتغال، بحلول أواخر شهر مارس، طلبت الشركات الحصول على إذن من الدولة لطرده أكثر من 500000 عامل (في قوة عاملة تقل عن 6 ملايين). إن إعانات البطالة وإعانات الدولة ليست بديلًا كاملاً عن الراتب، مما يقلل من قدرة العمال المتضررين على استهلاك الاقتصاد ويضعفه. في الأسابيع الأخيرة، ضخت الحكومات الوطنية مبالغ ضخمة من الأموال في الاقتصاد على شكل قروض



مدعومة من الدولة للشركات، وتأخير في دفع الضرائب للأسر، ومساعدة العمال الذين فقدوا وظائفهم. سيتم تمويل جزء كبير من هذه الإجراءات عن طريق الحصول على ديون إضافية. حتى الآن، تمكنت حكومات جنوب أوروبا من تحمل ديون جديدة بأسعار فائدة منخفضة، جزئياً بسبب تدخل البنك المركزي الأوروبي في أسواق الديون. ولكن عندما تنتهي عدوى COVID-19، ستجد هذه البلدان نفسها بمستويات أعلى من الديون وسط ركود عميق. السؤال الرئيسي الذي ستحاول الأسواق الإجابة عليه بعد انتهاء وباء COVID-19 هو ما إذا كانت مستويات الديون هذه قابلة للاستمرار. إن أحد الأماكن التي سيبحثون فيها عن إجابات هو العجز المالي، ولن يكون الوضع مطمئناً. قبل الأزمة الصحية الحالية، كانت بعض البلدان في جنوب أوروبا تكافح من أجل أخذ عجزها إلى ما دون العتبة التي حددها الاتحاد الأوروبي بنسبة 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. لكن المسار العام كان لا يزال نحو الامتثال لطلبات الكتلة. ومع ذلك، ستؤدي حزم التحفيز الضخمة في جنوب أوروبا إلى عجز يمكن أن يكون، حسب الحساب، بين 5 و 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 (يقترح بعض المحللين أنها قد تكون أعلى). يمكن أن تزيد تدابير التقشف من تعقيد الوضع السياسي. خلال الأزمة المالية في أوائل 2010، تمت معاقبة معظم الحكومات التي طبقت تخفيضات في الإنفاق من قبل الناخبين في الانتخابات المقبلة. ساهمت الأزمة أيضاً في ظهور أحزاب مناهضة للمؤسسة، كان لبعضها مواقف مناهضة للهجرة والاتحاد الأوروبي. حتى الآن، كافحت الأحزاب القومية مثل الرابطة الإيطالية والرابطة الوطنية الفرنسية للاستفادة من جائحة الفيروس التاجي. لكن هذه الأنواع من الأحزاب تزدهر في أوقات الركود، مما يعني أن الباب سيكون مفتوحاً أمام الأحزاب القائمة أو الجديدة للخروج نتيجة للأزمة الاقتصادية الجديدة التي بدأت للتو أوروبا.

الرابط: [HTTPS://WORLDVIEW.STRATFOR.COM/ARTICLE/SOUTHERN-EUROPE-S-COVID-19-CRISIS-JUST-BEGINNING-EU-ITALY-FRANCE-SPAIN-GREECE-PORTUGAL-CORONAVIRUS-ECONOMY-POLITICS](https://worldview.stratfor.com/article/southern-europe-s-covid-19-crisis-just-beginning-eu-italy-france-spain-greece-portugal-coronavirus-economy-politics)



سوف يتسبب COVID-19 في رفع معدلات الفقر العالمي

مركز ستراتفور

تمثل البلدان التي تزرع تحت وطأة الحظر بسبب COVID-19 الآن 50 في المائة على الأقل من إجمالي الإنتاج العالمي. يمكن أن يكون لهذا الانهيار الهائل للأعمال التجارية العالمية والنشاط التجاري آثار طويلة المدى على أسواق العمل في جميع أنحاء العالم حيث يؤثر عدم الاستقرار السياسي الناجم عن الوباء ونقص فرص العمل على ضغوط الهجرة العالمية. ومن الآثار الجانبية غير الملحوظة لأزمة COVID-19 على العمالة التأثير على أكثر من 100 دولة حيث يمثل تدفق التحويلات من العمال في الخارج 1 في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي. وفقًا لمنظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة، فإن إجراءات الإغلاق الكاملة أو الجزئية لاحتواء جائحة COVID-19 تؤثر على ما يقرب من 2.7 مليار عامل في جميع أنحاء العالم، أو حوالي 81 بالمائة من القوى العاملة العالمية. ما يقرب من نصف المتضررين يعملون في وظائف ذات مهارات منخفضة، وكثير منهم يشغلهم تقليديًا مهاجرون غالبًا ما يرسلون أموالهم إلى بلدانهم الأم وليس لديهم مصدر دخل بديل للقيام بذلك إذا فقدوا وظائفهم. في عام 2019، أرسل المهاجرون حول العالم ما لا يقل عن 700 مليار دولار أمريكي من التحويلات المسجلة إلى بلدانهم الأصلية. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد صندوق النقد الدولي أن ما يسمى التحويلات غير المسجلة من خلال القنوات غير الرسمية (مثل الصرافين) قد تكون أكبر بنسبة 50 في المائة من التدفقات المسجلة، مما قد يجعل إجمالي التحويلات من المهاجرين تتجاوز 1.7 تريليون دولار، أو ما يقرب من 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي العام الماضي.

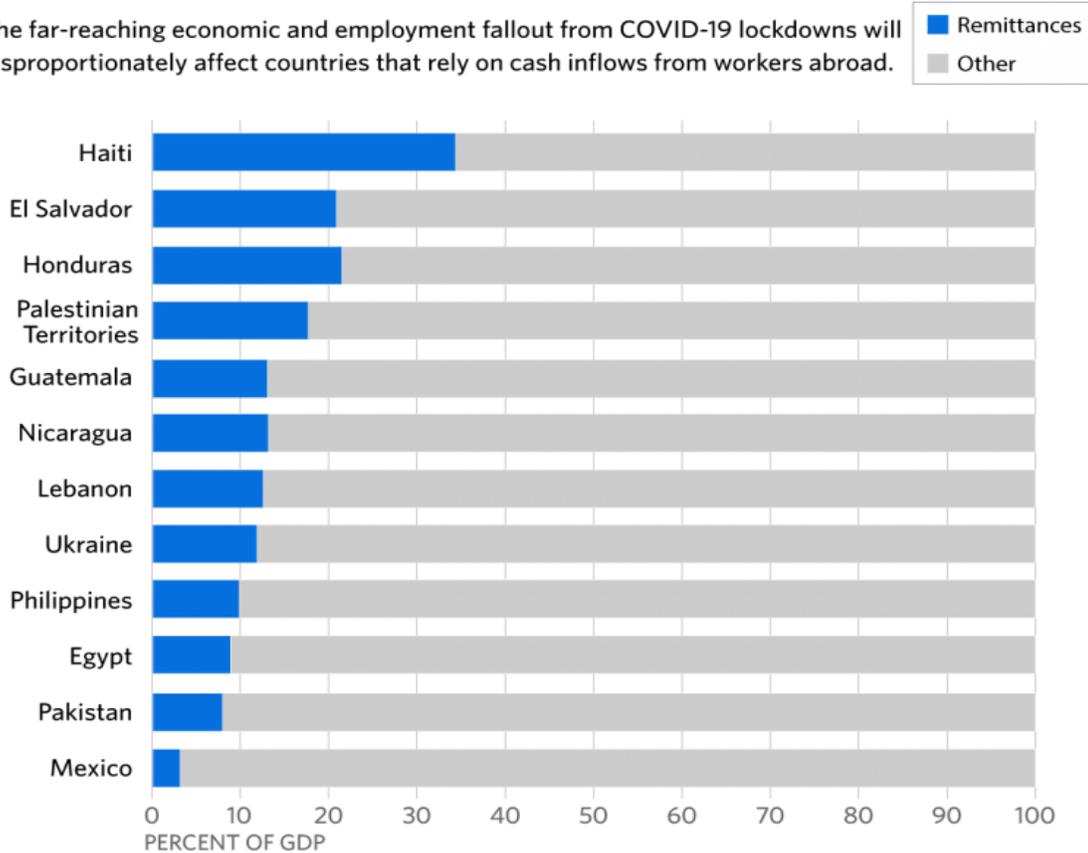
وتعتبر هذه التحويلات مصدرًا هامًا للغاية لإيرادات هايتي (حيث تمثل 34.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، بالإضافة إلى دول أمريكا الوسطى مثل هندوراس والسلفادور. ستخفض التحويلات في مشروعات الحوار بين الأمريكيين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحدها بنسبة 7-12 في المائة عما كانت عليه في عام 2019، حتى إذا تم احتواء COVID-19 بحلول يونيو. في المكسيك، دعا الرئيس أندرياس لوبيز مواطني البلاد الذين يعملون في الولايات المتحدة إلى "عدم التوقف عن التفكير في أحبائهم" في الوطن.



كما أعلنت حكومته من بين أصغر حزم الإغاثة COVID-19 لدعم مواطنيها مالياً وسط الأزمة، مما يؤكد اعتماد المكسيك على تلك التدفقات النقدية من المهاجرين في الخارج. وفيما يلي شكل توضيحي لدور التحويلات في الناتج القومي لبعض الدول:

Remittances as a Percent of GDP

The far-reaching economic and employment fallout from COVID-19 lockdowns will disproportionately affect countries that rely on cash inflows from workers abroad.



Source: World Bank

Copyright Stratfor 2020

وفي الوقت نفسه، فإن التحويلات ليست مفيدة بشكل لا لبس فيه للاقتصادات المتقلبة، لأنها تحرم البلدان من العمالة التي يمكن استخدامها محلياً، مما يجد أكثر من إمكانات التنمية الاقتصادية لهذه البلدان. وبينما يمكن للتحويلات أن تدعم الاستهلاك، إلا أنها يمكن أن تردع تطور الأعمال المحلية خارج القطاع المصرفي بسبب ارتفاع قيمة العملة.

الرابط: [HTTPS://WORLDVIEW.STRAFOR.COM/ARTICLE/COVID-19-WILL-CAUSE-GLOBAL-POVERTY-SPIKE](https://worldview.stratfor.com/article/covid-19-will-cause-global-poverty-spike)



الولايات المتحدة تُصاب بالديكتاتورية

فورين بوليسي

أتاح وباء الفيروس التاجي الفرصة لدونالد ترامب للانقضاض على الشفافية وحقوق التصويت والمساءلة. كان ترامب مبدعاً في توجيه الغضب الشعبي وتجاهل اللوم في الماضي، ولكن حتى الأكاذيب التي نشرتها قناة فوكس نيوز لا يمكنها إخفاء ارتفاع عدد القتلى، والاقتصاد المتدهور، واستمرار ترامب في الاستيعاب الذاتي في فترة الطوارئ الوطنية، و كان رد الإدارة المضلل على تفشي الفيروس على حاملة الطائرات يو إس إس ثيودور روزفلت - وهي الكارثة التي أدت في نهاية المطاف إلى استقالة وزير البحرية البائس توماس مودلي - دليلاً آخر على أن ترامب ليس لديه فكرة عن كيفية اختيار القادة الأكفاء على أي مستوى. لدى ترامب رغبة أكبر إلى التمسك بالسلطة أكثر من أي من أسلافه. سيكون الملايين من الأمريكيين غاضبين للغاية بحلول نهاية هذا العام وهم يحزنون على أحبائهم الذين لقوا حتفهم بسبب الوفيات غير الضرورية من COVID-19 وهم يشاهدون ثروتهم الاقتصادية تنهار. إذا لم يعد مكتب الرئاسة محميًا بترامب، لكان عليه أن يقلق من أن ضحايا عدم أهليته وفساده يريدون نوعاً من الانتقام. ولأن ترامب وعائلته كانوا يستفيدون من الرئاسة بكل أنواع الطرق المريبة، فإن لديهم كل الأسباب للخوف من التحقيقات الجنائية التي تعرض مكاسبهم غير المشروعة (وربما حريتهم الشخصية) للخطر. لا شك في أن ترامب يتذكر مدى شعبية أغنية "LOCK HER UP"، التي تستهدف منافس حملته هيلاري كلينتون، في عام 2016. الكثير من الناس قد يتحتم عليهم حمل مشاعر مماثلة تجاهه حيث يصبح المدى الكامل لإخفاقاته أكثر وضوحاً. ليس من المستغرب أن يكون ترامب قد شن حملة صليبية ضد فكرة التصويت بالبريد، على الرغم من أنه يصوت بالبريد نفسه. يعارض ترامب التصويت عبر البريد لسبب واحد بسيط: إنه يؤدي إلى إقبال أكبر، ويميل المزيد من الناس إلى تفضيل الحزب الديمقراطي. بشكل ملحوظ، اعترف ترامب بهذا بصوت عالٍ، ملاحظاً أنه إذا تم اعتماد مقترحات للتصويت المبكر والتصويت عبر البريد الإلكتروني، "لن يكون لديك جمهورياً منتخباً في هذا البلد مرة أخرى". كما أصبحت جهود قمع الناخبين - التي هي تقريباً أقل شيء ديمقراطي يمكن للمرء أن يتخيله - محورية في الاستراتيجية الانتخابية



للحزب الجمهوري بالكامل، وإن نظرة الحزب إلى الديمقراطية بسيطة: يجب على السياسيين اختيار الناخبين، وليس العكس. وأخيرًا، يحدث كل هذا في خضم أكبر حالة طوارئ وطنية في تاريخ الولايات المتحدة، حيث يتجاوز عدد الخسائر البشرية في الولايات المتحدة تلك الخاصة بالحروب الكورية أو حرب فيتنام وقد يتجاوز الضرر الاقتصادي خسائر الكساد الكبير. دائمًا ما تمارس الحكومات سيطرة أكبر في مثل هذه الظروف، وستعطي سلطة الحكومة المتزايدة لترامب والجمهوريين فرصًا كبيرة لإمالة النتائج الانتخابية لصالحهم. وهل ينبغي أن تظهر استطلاعات الرأي هذا الخريف أن من المرجح أن يخسر ترامب، فهل يمكن للمرء أن يستبعد محاولة إلغاء أو تأجيل انتخابات نوفمبر، مبررة على أساس الحفاظ على السلامة العامة؟ من المستحيل أن تمر سخرية الوضع الحالي، لقد أمضى الأمريكيون الـ 25 سنة الماضية وهم يحاولون نشر الديمقراطية في أماكن مختلفة من العالم، لكن اتضح أن التحدي الحقيقي هو التأكد من عدم فقدانها في بلدهم.

الرابط: [HTTPS://FOREIGNPOLICY.COM/2020/04/13/US-CORONAVIRUS-PANDEMIC-TRUMP-ELECTION-DICTATORSHIP/](https://foreignpolicy.com/2020/04/13/us-coronavirus-pandemic-trump-election-dictatorship/)



الجبهة الجديدة في الشرق الأوسط

مركز كارنيغي

يناقش حارث حسن وخضر خضور، في هذه المقابلة، مضامين دراستهما الأخيرة حول الحدود العراقية- السورية.

مايكل يونغ: نشرتما للتو دراسة في مركز كارنيغي للشرق الأوسط حول الحدود العراقية- السورية في منطقة القائم- البوكمال تحت عنوان: "تحولات الحدود العراقية- السورية: من الحدود الوطنية إلى الحدود الإقليمية". ما الفكرة الرئيسية هنا؟

حارث حسن وخضر خضور: طرحنا فكرتين رئيسيتين: الأولى، أن تضعف الدولة المركزية وتشظي السلطة في كلٍّ من العراق وسورية، حولاً منطقة الحدود إلى نقطة جذب لعدد من اللاعبين الدوليين، وغير الدوليين، وشبه الدوليين. وهذا أفرز شكلاً هجيناً من السلطة يتميز بالسيولة، والتحالفات المتقلّبة، والتحديات، وتداخل الأجنداث شبه الوطنية، والوطنية، والعبارة للحدود الوطنية.

الثانية، بدلاً من أن تكون منطقة الحدود حدّاً فاصلاً بين دولتين ذات سيادة، أضحت حدوداً إقليمية تكبّل السلطات في بغداد ودمشق، بفعل الوجود الكثيف للميليشيات المدعومة إيرانياً، وبسبب تحوّل بقعة القائم- البوكمال إلى ممر استراتيجي للمنظمات شبه العسكرية المدعومة من إيران. يُضاف إلى ذلك أن وجود القوات الأميركية وحلفائها المحليين في مناطق أخرى قرب الحدود، والاستهداف المتواصل لقواعد الميليشيات المدعومة من إيران في القائم والبوكمال من خلال الغارات الجوية الأميركية والإسرائيلية، قلباً منطقة الحدود إلى خط جبهة في نزاع إقليمي.



قبل الغزو الأميركي، أسفر التنافس بين فرعي حزب البعث الحاكمين في العراق وسورية عن قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية وإغلاق معابر الحدود. وعدا التجارة غير المشروعة المحدودة التي كان يقوم بها مهربون محليون، ساد ركود عام في منطقة الحدود بعد أن أصبحت القائم والبوكمال أكثر ارتباطاً بمركزي بغداد ودمشق، على التوالي، مما كانا عليه بين بعضهما البعض. بيد أن هذا بدأ يتغير حين استأنف البلدان العلاقات التجارية وأعاد فتح الحدود أمام حركة البضائع والأشخاص في أواخر التسعينيات. كذلك، تغير الوضع مع إحياء خطوط التهريب في التسعينيات، بفعل الضعف النسبي للحكومة العراقية غداة حرب الخليج العام 1991، وتدهور قيمة العملة العراقية بسبب العقوبات الدولية.

بعد الغزو الأميركي العام 2003، انهار النظام على الجانب العراقي من الحدود، ما وفر للمتطرفين والجماعات الجهادية فرصة بناء وجود قوي في منطقة الحدود، مستفيدين من شبكات التهريب القديمة والجديدة. وهكذا أصبحت المنطقة معبراً حيوياً للجهاديين والمقاتلين الأجانب الذين تدفقوا إلى العراق من سورية، غالباً بمساعدة عناصر من الحكومة السورية، وأضحت القائم معقلاً أساسياً للقاعدة في العراق بقيادة أبو مصعب الزرقاوي، الذي أمضى بعض الوقت هناك. وقد بقي الحال على هذا النحو حتى العام 2005، حين تشكل تحالف بين الجيش الأميركي وبين أكبر قبائل القائم، البومحل، التي تمكنت في نهاية المطاف من طرد الجهاديين.

بيد أن الانتفاضة السورية العام 2011 جلبت فرصاً جديدة للجهاديين، لكن هذه المرة عبر ولوج سورية من العراق، وأصبحت هذه المنطقة مسرحاً حيوياً لنشاط تنظيم الدولة الإسلامية. وفي العام 2014، حين أعلنت الدولة الإسلامية مداميك خلافتها عبر الحدود العراقية-السورية، كانت القائم-البوكمال المنطقة الوحيدة التي حاول فيها هذا التنظيم دمج البلدات العراقية والسورية في كيان إداري واحد. الهدف:



إضفاء الشرعية على ادّعائها بأنها وضعت حدّاً للمضاعفات المزعومة لاتفاقية سايكس- بيكو العام 1918 (على الرغم من أن هذا الادعاء استند إلى تفسير غير دقيق لهذه الاتفاقية). أطلق تنظيم الدولة الإسلامية على هذه المنطقة اسم ولاية الفرات، أو منطقة الفرات، ما سمح بحرية تحرّك غير مقيدة للأشخاص بين البلديتين اللتين تبعدان 7 كيلومترات عن بعضهما البعض.

لحظنا في الأشهر القليلة الماضية تزايداً في العمليات العسكرية للطائرات الأميركية والإسرائيلية في منطقة الحدود. لماذا حدث هذا، وهل أصبحت هذه المنطقة خط جبهة إقليمية جديدة؟ أجل، بالفعل. فالمجابهات الأخيرة ليست لها من علاقة بالمصالح والأولويات الرئيسة للدولتين العراقية والسورية. هناك تموضع كثيف للميليشيات على جانبي الحدود، بما في ذلك الميليشيات التي تُعتبر جزءاً من قوات الحشد الشعبي. نظرياً، تتبع هذه الأخيرة الدولة العراقية، لكنها في الممارسة مستقلة عنها. ولذا، أصبحت منطقة القائم- البوكمال الممر الرئيس لنشاطات شبكة القوات شبه العسكرية متعددة الجنسيات التي يدعمها الحرس الثوري الإسلامي. لقد سعت طهران إلى استخدام الحدود للحفاظ على رابط عبر أربع بلدان- إيران، العراق، سورية، ولبنان- في سبيل حماية نفوذها الإقليمي. ولهذا السبب، استهدفت الولايات المتحدة وإسرائيل مراراً وتكراراً القوات شبه العسكرية التي يدعمها الحرس الثوري. الهدف: منع إيران من تأمين هذا الممر واستخدامه لمجابهة النفوذ الأميركي في العراق وتطوير عملياتها في سورية، خاصة قرب الحدود السورية- الإسرائيلية، وعرقلة قدرتها على دعم حزب الله في لبنان.

من يوجد فعلياً في قطاع القائم- البوكمال على الحدود، وما مدى سيطرته؟

حسن وخصور: على الجانب العراقي من الحدود، ثمة مروحة من الوحدات العسكرية الدولية، واللاذولتية، وشبه العسكرية، تتشاطر



السيطرة على الأرض، بينها الفرقتان السابعة والثامنة في الجيش العراقي، ووحدات حرس الحدود، وقوة مكافحة الإرهاب، ومختلف الميليشيات العاملة تحت إشراف قوات الحشد الشعبي، والقوات القبليّة السنيّة المحلية ولواء بدر، وهو الذراع العسكري لقبيلة البومحل، ولواء الفرات الأعلى الذي يتكوّن من رجال قبيلة كربولي.

حين كنا نُعد هذه الدراسة، كانت الميليشيات الأساسية في قوات الحشد الشعبي المتموضعة في المنطقة هي لواء الطفوف (اللواء 13 في الحشد)، وكتائب حزب الله (اللواء 45 في الحشد) التي تسيطر على الطريق بين القائم وعكاشات في الجنوب الغربي، وكتائب الأمام علي (اللواء 40 في الحشد) وكتائب أنصار الحجة (اللواء 29 في الحشد) ولواء المنتظر (اللواء 7 في الحشد)، وسرايا الخراساني (اللواء 18 في الحشد). واستناداً إلى مقابلات مع سكان محليين، يرتبط لواء الطفوف مع المقامات الشيعية في كربلاء لكنه يقيم علاقات قوية مع إيران. وتُعتبر كتائب حزب الله من بين أكثر الميليشيات موالاة لإيران ومُدربة تدريباً جيداً. وقد ضمنت هذه الكتائب موقعاً وازناً في النواة القيادية للحشد الشعبي، وتبدو الأكثر نشاطاً في القائم.

في داخل سورية، في البوكمال وحولها، يقسم نهر الفرات الأراضي إلى منطقتين: الجانب الغربي الذي يُعرف بـ"الشامية"، يسيطر عليه النظام السوري جنباً إلى جنب مع الميليشيات المدعومة إيرانياً، والجانب الشرقي هو منطقة الجزيرة التي تُهيمن عليها قوات سورية الديمقراطية، وهي ميليشيا كردية لها روابط مع حزب العمال الكردستاني. بيد أن الميليشيات المدعومة من الحرس الثوري الإسلامي الإيراني تحتفظ أيضاً بوجود كثيف في المدينة. في منطقة الشامية، تسيطر الفرقة 17، والحرس الجمهوري، وبعض القوات الروسية على الخط الفاصل بين نظام الأسد وقوات سورية



الديمقراطية على طول نهر الفرات. كما يدير الروس مركزاً يركّز على تحقيق المصالحة يدعى مركز المصالحة في البوكمال.

بعض الأحياء في هذه المنطقة أضحّت مراكز للميليشيات المدعومة إيرانياً، وهي تشمل كتائب حزب الله، وحركة الأبدال، وحركة حزب الله النجباء، والزينبيون، والفاطميون، وكتائب الإمام علي، وعصائب أهل الحق. وفي أيار/مايو 2019، سيطرت ميليشيا الفاطميون، التي تتكوّن أساساً من مقاتلين شيعة أفغان، على مبنى في قطاع الدوار في البوكمال، لأنه يوفّر رؤية واضحة للطرق المحيطة، ونصبوا فيه الكاميرات، وحوّلوا المبنى إلى غرفة عمليات.

في المقابل، حافظت قوات سورية الديمقراطية على سيطرتها على منطقة الجزيرة بالتعاون مع عشيرة الشعطيات، وهو تحالف أقل تعقيداً من القوات متعددة الجنسيات الموجود في المنطقة التي يسيطر عليها النظام السوري. ومثل هذا الخليط من الوحدات العسكرية في طول منطقة الحدود وعرضها، سيكرّس بقاء التوترات على وتيرة عالية لسنوات عدة مقبلة.

يونغ: هل أثر وباء كوفيد-19 على منطقة الحدود بأي شكل؟

حسن وخضور: من المبكّر للغاية الخروج بتقديرات حول ذلك. لكن، يمكن القول إنه يحتمل أن تؤدي تأثيرات الوباء في منطقة القائم-البوكمال إلى فرملة الخطط الطموحة لبعض اللاعبين الذين ضغطوا لإعادة فتح معبر القائم-البوكمال رسمياً في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وهذا بالمناسبة كان اليوم نفسه الذي شهد أحدث موجة من الاحتجاجات العراقية، ما غذى نظريات المؤامرة في أوساط المنظمات المتحالفة مع إيران، والتي تقول إن الولايات المتحدة وإسرائيل هما اللتان تحرّكان الاحتجاجات بهدف إضعاف الروابط بين أعضاء محور المقاومة (إيران، وسورية، وحزب الله، والميليشيات الشيعية العراقية



الموالية لطهران) التي كان يفترض أن يؤدي فتح الحدود إلى شد أزرها.

معبّر القائم- البوكمال هو الآن المعبر الوحيد على الحدود السورية- العراقية الذي أعيد فتحه رسمياً بإدارة الحكومتين العراقية والسورية. أما المعبران الآخران- التنف- الوليد، وربيعه- اليعربية- فلا يزالان مغلقين، حيث تمنع القوات الأميركية الحكومة السورية من الوصول إلى المعبر الأول، فيما تعرقل قوات سورية الديمقراطية وصولها إلى المعبر الثاني.

عمدت الحكومة السورية إلى الضغط لتسريع فتح الحدود، من خلال إعادة توكيد سلطتها على جزء من الحدود، لأنها كانت تتطلع إلى إحياء المؤسسات الصناعية في حلب والإفادة من السوق العراقي لصالح المنتجات السورية، وفي الوقت نفسه استيراد المنتجات النفطية الرخيصة من العراق. كذلك، شجعت الحكومة اللبنانية وحزب الله إعادة فتح هذا المعبر كوسيلة لتسهيل تصدير المنتجات اللبنانية إلى السوق العراقية.

علاوةً على ذلك، قد يخدم هذا المعبر كمر بري للحجاج الشيعة من إيران والعراق إلى سورية. وإعادة التشغيل هذه تعتبر خطوة نحو تطبيع تموضع القوى الجديدة في منطقة الحدود، بهدف تعزيز الروابط بين طهرات ودمشق وبغداد وبيروت. ويعتقد سكان محليون أيضاً أن هذا سيفيد النقل والشركات التجارية المرتبطة بمحور المنظمات والقوات شبه العسكرية الذي يقوده الحرس الثوري الإيراني في العراق وسورية ولبنان. والآن، يتعيّن تأجيل بعض هذه الخطط لأن كل الحدود إما مغلقة أو خاضعة إلى قيود استثنائية لمنع تفشي وباء كورونا.

[الرابط: https://carnegie-mec.org/diwan/81587](https://carnegie-mec.org/diwan/81587)



لفيروس كورونا تأثيرات معاكسة على السياسة التركية في سوريا وليبيا

معهد واشنطن

اعتباراً من 16 نيسان/أبريل، أبلغت الحكومة التركية عن وقوع أكثر من 74,000 حالة إصابة بفيروس كورونا و 1,643 حالة وفاة. وبفضل تقدم خدمات الرعاية الصحية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان، فإن معدل الوفيات في البلاد منخفض نسبياً عند حوالي 2 في المائة، مقارنة بالمعدلات في ألمانيا [على سبيل المثال]. وعلى الرغم من أن التأثير الصحي العام لمرض "كوفيد-19" لم يظهر بعد، إلا أنه يبدو أن تركيا تحقق أداءً أفضل من العديد من البلدان الأخرى في الوقت الحالي (على سبيل المثال، يبلغ معدل الوفيات في إيطاليا حوالي 12 بالمائة).

ومع ذلك، فإن تأثير الوباء على السياسة الخارجية لتركيا على المدى القريب هو مجرد خليط متنوع. ففي سوريا، كانت أنقرة تدعم الثوار ضد نظام الأسد لسنوات. لكن قبل شهرين، هدد القتال بين القوات التركية والسورية في إدلب بمحو آخر بقايا اتفاقية عام 2018 التي تم التوصل إليها بوساطة روسية والتي منحت أنقرة وشركائها المحليين السيطرة على معظم المحافظة. وفي 27 شباط/فبراير، قُتل ثلاثة وثلاثون جندياً تركيا عندما هوجمت وحدتهم هناك - وهو أكبر عدد من الضحايا في صفوف القوات التركية في يوم واحد في سوريا خلال النزاع بأكمله. وبعد ذلك، وقفت روسيا جانباً بينما شنت تركيا هجوماً كثيفاً تمحور حول الطائرات بدون طيار ضد الجيش السوري وشركائه المدعومين من إيران. وإجمالاً، أفادت التقارير أن القوات التركية أسقطت ثلاث طائرات سورية، ودمرت عدداً من الدبابات والمروحيات، وقتلت المئات من أفراد الجيش السوري والمليشيات.



وفي أعقاب محادثات مكثفة أُجريت في موسكو، توصل أردوغان وفلاديمير بوتين إلى اتفاق آخر لوقف إطلاق النار دخل حيز التنفيذ في 6 آذار/مارس. وبالنظر إلى الأضرار الجسيمة التي ألحقتها الحملة التركية بقوات نظام الأسد، فمن المحتمل أن يتجنب النظام انتهاك الاتفاقية على المدى القصير، ويكسب الوقت لاستعادة قوته. ومن جانبها، أعلنت أنقرة في 5 نيسان/أبريل أنها ستحد من عملياتها العسكرية عبر الحدود للمساعدة في احتواء الوباء.

ولكن حتى مع تراجع احتمالات التصعيد الوشيك في سوريا، فقد يحدث عكس ذلك في ليبيا، حيث لا تزال تركيا تخوض حرباً بالوكالة ضد الخصمين الإقليميين مصر والإمارات العربية المتحدة. وتدعم أنقرة "حكومة الوفاق الوطني" المدعومة من الأمم المتحدة في طرابلس، بينما تدعم القاهرة وأبو ظبي الجنرال خليفة حفتر، الذي تحاول قواته الاستيلاء على العاصمة. واستمرت مصر والإمارات في تنفيذ غارات جوية نيابة عن حفتر وتزويد جيشه بالأسلحة والطائرات المسيرة التي تشتد الحاجة إليها. وكانت المساعدة المماثلة التي قدمتها أنقرة إلى "حكومة الوفاق الوطني" حاسمة في الآونة الأخيرة؛ فقد استعادت الحكومة مؤخراً ست بلدات بالقرب من طرابلس، وهو [نصر] لم يكن ليتحقق لولا الدعم الجوي التركي.

وأحد العوامل وراء الاختلاف بين ما يجري في سوريا وليبيا هو أن سوريا تقع بجوار تركيا، مما يثير مخاوف بشأن آثار العدوى المحتملة [من فيروس كورونا] على آلاف القوات البرية التي حشدتها أنقرة بالقرب من الحدود. وليس هذا هو الحال في ليبيا، التي تقع عبر البحر الأبيض المتوسط وتتطلب عدداً صغيراً نسبياً من المستشارين والأسلحة التركية لإحداث فرق، وتقليل المخاوف المتعلقة بالوباء.

كما تشعر أنقرة بأنها مضطرة أيضاً لمواكبة التصعيد الأخير في الدعم المصري -الإماراتي، والذي حدث وسط [فشل جهود وقف إطلاق النار](#) وفرض حظر دولي على توريد الأسلحة. على سبيل المثال،



عندما بدأت أنظمة الدفاع الجوي التي وفرتها تركيا في الحد من فعالية حملة الطائرات بدون طيار بقيادة الإمارات ضد طرابلس، شنت قوات حفتر هجمات عشوائية بالصواريخ والمدفعية ضد أهداف مدنية في العاصمة وحولها. ومؤخراً، أفادت بعض التقارير أن الجيش التركي بدأ نشاطاً جويّاً مكثفاً فوق شرق البحر المتوسط في السابع عشر من نيسان/أبريل، شمل استخدام ثلاث طائرات ناقلة. وتشير هذه التطورات، مقترنة بالمخاطر العسكرية المحدودة نسبياً لمضاعفات فيروسات كورونا في ليبيا، إلى أن المزيد من التصعيد التركي أمر لا مفر منه - وربما يكون قد بدأ بالفعل.

[الرابط: HTTPS://WWW.WASHINGTONINSTITUTE.ORG/AR/POLICY-ANALYSIS/VIEW/CORONAVIRUS-HAS-OPPOSITE-EFFECTS-ON-TURKISH-POLICY-IN-SYRIA-AND-LIBYA](https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/coronavirus-has-opposite-effects-on-turkish-policy-in-syria-and-libya)



روسيا.. والحسابات الفيروسية

مركز كارنيغي

أحد أخطر التداعيات الاقتصادية التي طالت روسيا بسبب فيروس كورونا المستجد، هو انهيار أسعار النفط التي تراجعت في مرحلة معيّنة إلى أدنى مستوياتها منذ عقدين من الزمن. وقد ترك هذا الوضع أثراً قوياً على السياسات الروسية في الشرق الأوسط.

لطالما كانت العلاقات الروسية-السعودية مُتَشَنِّجة. فالدولتان تسعيان خلف أهداف مختلفة جداً في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من تبادل الرئيس فلاديمير بوتين وولي العهد الأمير محمد بن سلمان التحية على طريقة "هاي فايف" خلال قمة مجموعة العشرين في الأرجنتين في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، إلا أن الثقة معدومة بين الحكومتين. لكن القادة في موسكو والرياض يتمسكون برؤية عن العالم مستندة إلى الواقعية السياسية، بما يتيح التوصل إلى اتفاقات ظرفية انطلاقاً من المصالح القومية لكل من البلدين. لقد كان "أوبك بلاس" واحداً من هذه الاتفاقات، وقد صمد لفترة أطول مما كان متوقعاً. ولدى انهياره، ساد شعورٌ بأن خطأً كبيراً ارتُكب عندما سُمِح للاتفاق بأن يسقط، لكن مثل هذا الشعور بقي بعيداً من المرارة أو التراجيديا. آنذاك، اعتبر معظم المراقبين أنها مسألة وقت فقط قبل إبرام اتفاق جديد.

أبصر الاتفاق الجديد النور بعد نحو شهر فقط، وقد أدّى طرفٌ ثالث هو الولايات المتحدة دوراً كبيراً في التحفيز على إقراره. فعلى ضوء الهواجس التي عبّرت عنها صناعة النفط الصخري الأميركية، تواصل الرئيس دونالد ترامب مع كل من بوتين ومحمد بن سلمان للدفع باتجاه إبرام اتفاق بين جميع كبار منتجي النفط. وقد كرّس اتفاق "أوبك بلاس" الولايات المتحدة والسعودية وروسيا في موقع القوى



الأساسية الثلاث التي يعود لها القرار في مسائل الطاقة العالمية. وهكذا، فإن ما بدا لعدد كبير من الروس في آذار/مارس بأنه هفوة تفاوضية تُنذر بهزيمة كبرى، تحوّل إلى مكسب جيوسياسي باهر. أما في ما يتعلق بالخسائر الناجمة عن حرب الأسعار، فقد اقتصر فقط على شطر صغير من الخسائر الطائلة التي تسببت بها أزمة فيروس كورونا.

على صعيد آخر، أفضت الجائحة إلى توقف مؤقت في القتال للسيطرة على محافظة إدلب في سورية، والذي شكّل في أواخر العام 2019 ومطلع العام 2020 اختباراً قاسياً للعلاقات بين روسيا وتركيا. فقد عمد الجهاديون المُحتجزون في الجيب المحمي من القوات التركية إلى خفض أنشطتهم على نحوٍ واسع.

لكن السياسات الروسية في الشرق الأوسط لا تتطلب إنفاق مبالغ طائلة. إذ يمكن الحفاظ على العملية العسكرية في سورية عند مستواها الحالي إلى أجل يكاد يكون غير مسمى. لقد تجاوزت تركيا امتحان الأزمة التي نشبت مع روسيا في مطلع العام الجاري، وسوف تبقى شريكاً لها أكثر منه خصم. ويثير اتفاق "أوبك بلاس بلاس" تساؤلات كثيرة بشأن تطبيقه في السنتين المقبلتين، لكنه أتاح تجنّب أسوأ نتيجة ممكنة لروسيا والسعودية على السواء. وفي هذه الأثناء، سيتواصل التدخل الروسي الدبلوماسي وشبه العسكري في ليبيا، حتى فيما تعمل موسكو على التوصل إلى نتيجة سياسية مقبولة. وهي حافظت روسيا على علاقات راسخة مع إسرائيل، لابل حميمة على أعلى المستويات، فيما تُبقي على روابطها مع إيران عند مستوى مُحدد. أما في ما يتعلق بمصر فسوف تظل محط اهتمام خاص من روسيا كونها قلب العالم العربي.

فيما تدفع "أزمة كورونا" بالولايات المتحدة إلى التركيز على نحوٍ أكبر بعد على شؤونها الداخلية، وبالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى إظهار مشاعر قومية على نحوٍ مطرد، فإن المقاربة الأساسية التي



ستعتمدها روسيا في السياسة الخارجية استناداً إلى أولوية المصالح القومية، سوف تمنحها حرية أكبر للتحرك. وبينما تخطّ موسكو مسارها، سوف تستمر في الجمع بين الحذر الذي يحول دون التوسّع المفرط وبين الخطوات الجريئة، من أجل انتهاز الفرص التي لاشك في أنها ستظهر.

الرابط: <https://carnegie-mec.org/diwan/81588>



الوباء قد يغيّر النموذج القائم على المرشد الأعلى في إيران إلى الأبد

معهد واشنطن

وصل فيروس كورونا إلى إيران في واحدة من أسوأ الفترات التي مرّت على الجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها قبل أربعة عقود. فقد تلقى النظام ضربات قوية لشرعيته الأيديولوجية، وشعبيته الثورية، وكفاءته العملية، وبنيته الاقتصادية، وسياسته الخارجية الإسلامية، وتطلعاته للهيمنة الإقليمية. ولكن رغم كل هذه التحديات والتأثيرات الساحقة لمرض "كوفيد-19"، إلا أن بإمكان الجمهورية الإسلامية أن تتحمل بسهولة [الظروف الصعبة] لسنوات عديدة أخرى - وإن كان ذلك ربما ليس من دون تغيير طبيعتها بشكل كبير .

تنطوي الأزمة الصحية العالمية الحالية على مفارقة، إذ ساهمت طبيعتها الوجودية في تمكين الأنظمة المضطربة كما في إيران. فكلما ازدادت الأضرار الناجمة عن وباء كورونا المستجد ("كوفيد-19") وزاد ذعر الناس، كلما زاد نظر الشعب إلى الحكومة على أنها الأمل الوحيد للمجتمع. لذلك، يشكّل المرض عنصراً فعالاً بشكل استثنائي في تقليل المطالب السياسية للشعب، من المطالبة بالحرية وحقوق الإنسان إلى الاحتياجات الأساسية للغاية مثل الأمن البيولوجي. بالإضافة إلى ذلك، تخلق التوقعات العامة المتزايدة حول مسؤوليات الحكومة، أرضية خصبة لحدوث توسع كبير في سلطة الدولة.

في ضوء كل هذه العوامل، بدأ الوباء فعلاً في تغيير طبيعة النظام السياسي في إيران. ومن المرجح أن تشكّل مقاومة رجال الدين الواضحة لمهام الدولة في مكافحة الفيروس نهاية ثقة الشعب برجال الدين إلى الأبد والشك في قدرتهم على العمل كرجال سلطة



عقلانيين في المجال السياسي أو الاجتماعي. فقد أدّى فشلهم الذريع بالامتثال للحس السليم والضمير الحيّ إلى تهيئة الظروف التي قد تؤدي إلى علمنة القيادات المستقبلية في البلاد. إن الهوة الآخذة في الاتساع بين السلطات الشيعية من جهة، والطبقة الوسطى العصرية للغاية والشباب المثقف في إيران من جهة أخرى، ستجعل الجهات الفاعلة في السلطة أقل اهتماماً بالسعي للحصول على دعم أيديولوجي أو سياسي من رجال الدين في مرحلة ما بعد خامنئي. وبما أن دور رجال الدين أخذ في التضاؤل، فإن المجتمع المدني ليس في وضع يسمح له بالتقدم إلى الأمام.

ونتيجةً لذلك، قد تكون إيران في خضم تغيير تطوّري. فالنموذج القديم قد شكّل نظاماً ثورياً إسلامياً تم إدراجه بموجب مبدأ "ولاية الفقيه"، ولكن ذلك يمكن أن يفسح المجال أمام قيام نظام أمني وعسكري خاضع إلى حد كبير لسيطرة تحالف من الفصائل الرئيسية في «الحرس الثوري» من جهة وحلفاء الحرس المحردين حديثاً والمستفيدين منه وعملائه من جهة أخرى.

وستأخذ هذه العملية قفزة كبيرة إلى الأمام إذا أصبح الانتقال على مستوى المرشد الأعلى ضرورياً على المدى القريب. فخامنئي هو في الثمانين من عمره، لذلك فإن احتمال وفاته أو عجزه عن تأدية مهام منصبه كبير. وحتى لو بقي في السلطة لبعض الوقت، فقد يجد نفسه مهمشاً في البيئة الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، من غير المرجح أن يكون أي انتقال إلى زعيم جديد أو نظام قيادة جديد سريعاً وتوافقياً على غرار ذلك الذي أعقب وفاة روح الله الخميني في عام 1989.

ومهما كانت الحالة، فإن الوباء جعل إمكانية قيام سيناريو الخلافة الأكثر احتمالاً حتى الآن، ذلك الذي يلعبه «الحرس الثوري» الذي سيؤدي الدور الرئيسي في إيران في مرحلة بعد خامنئي. وحتى ذلك الحين، لا شك في أن القيادة العسكرية الإيرانية تأمل في أن يؤدي الانكماش الاقتصادي العالمي الناجم عن الفيروس إلى ثني الولايات



المتحدة وغيرها من "الأعداء" الأجانب عن المجازفة مع إيران، سواء عن طريق زعزعة استقرارها بالوسائل العسكرية أو تحويلها إلى دولة فاشلة من خلال سياسة "الضغط الأقصى".

الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/coronavirus-could-change-irans-model-of-supreme-leadership-forever>



العصر الذهبي للنفط الروسي يقترب من نهايته مركز

ستراتفور

في السنوات العشر إلى العشرين القادمة، سيصبح النفط الروسي أكثر تكلفة حيث يصبح الاستخراج من أحواض أكثر صعوبة ضروريًا للحفاظ على مستويات التصدير الحالية.

إن عدم الكفاءة الداخلية في قطاع النفط الروسي، فضلاً عن المواقع النائية للاحتياطيات المتبقية والتحويلات المحتملة في الطلب على النفط في المستقبل، كل ما سبق يشكل مستقبل غامض لاقتصاد البلاد المعتمد على الطاقة.

قد تقوم موسكو بتعديل ميزانيتها لضمان عدم انخفاض أسعار النفط في الإنفاق الحكومي، ولكن التنويع الاقتصادي المناسب بعيدًا عن الطاقة لا يزال عملية معقدة وغير مرجحة.

لطالما كانت احتياطيات النفط التي يسهل الوصول إليها في روسيا حجر الزاوية في اقتصادها. لكن هذه الحقول التقليدية مستنزفة، مما أدى إلى الحاجة إلى الاستثمار والتوسع في مصادر غير مستغلة. لن يكون هذا التحول سهلاً أو رخيصاً، حيث أدت عوامل مختلفة إلى قطاع نفطي ضعيف غير جيد وغير مجهز للتخفيف من ضربة ارتفاع التكاليف. إن المفتاح للحفاظ على سوق طاقة قوي، وتأمين رأس المال اللازم لتطوير حقول جديدة ومكلفة، سيعتمد بدلاً من ذلك على ما إذا كان بإمكان موسكو تأمين موطئ قدم لها في سوق الصين المتعطشة للنفط. على أي حال، قد لا يكون أمام روسيا خيار آخر سوى قبول أن أيام مجد هيمنتها النفطية وهامش ربحها المرتفع على وشك الانتهاء.

فأيام روسيا من النفط الرخيص وسهل الوصول باتت معدودة. مع تقلص الاحتياطيات النشطة، سيضطر منتجو الطاقة في نهاية المطاف إلى تحويل الاستخراج إلى مناطق ذات هامش أقل، وارتفاع التكلفة.



من المحتمل أن يتزامن هذا مع تباطؤ النمو العالمي في الطلب على الوقود الأحفوري، مع ذروة الطلب قادم قبل عام 2040. ومع ذلك، لن تقتصر هذه المصاعب المركبة على صناعة النفط، لأن اقتران إجراءات الطاقة والإنفاق الحكومي سيشع الضرر في جميع أنحاء المجتمع الروسي.

وهذا بدوره يضع مستقبل النفط الروسي في طريق مسدود، و من المحتمل أن يكون الرئيس فلاديمير بوتين على علم بالتكاليف اللازمة للتخلص من الاعتماد الروسي على النفط، لكن الجراحة قد تكون أسوأ من المرض. تكتسب هذه الديناميكية مزيدًا من الدسائس عند النظر إليها ضد خلافة بوتين (أو عدمها). إذا استقال بوتين عندما تنتهي فترة ولايته الحالية في عام 2024، فقد يكون أكثر اهتمامًا بتجنب الآلام قصيرة المدى للتغيير على المدى الطويل في السنوات القادمة. ولكن في ظل التغييرات الدستورية الجديدة التي اقترحها الكرملين، هناك احتمال أن يظل بوتين في السلطة عندما يحدث تغيير في نموذج النفط خلال العقد المقبل. مع حكم ممتد، قد يكون لدى بوتين شهية أكبر لإجراء تعديلات جذرية في السياسة المالية أو موقف روسيا تجاه الديون الخارجية. بغض النظر عن من هو المسؤول، فإن ساعة النفط الروسي قد تكون موقوتة بالفعل .

الرابط: <https://worldview.stratfor.com/article/golden-age-russian-oil-nears-end-energy-economy-shale-crude>



إذا قام المُعذِّب بتغيير موقفه، فهل يستحق الرحمة؟

فورين بوليسي

في سبتمبر 2012، بعد عام ونصف من الانتفاضة السورية، قررت حركة المعارضة مساعدة مسؤولي النظام على الانشقاق إلى الخارج، على أمل تسريع سقوط الرئيس بشار الأسد. أحد هؤلاء المسؤولين كان أنور رسلان. ترأس قسم التحقيق في الفرع 251، سجن المخابرات سيئ السمعة في شارع بغداد بدمشق. كان واحداً من أكثر العناوين خوفاً في العاصمة، يديره رجل خائف. يمكنه احتجاز وتعذيب مائة شخص في وقت واحد، ولكن مع استمرار الاحتجاجات، وصل عدد السجناء إلى أربعة أضعاف هذا العدد، حيث أصبح المبنى متكدس بسجناء سياسيين تعرضوا للضرب دون وعي، وصعقوا بالكهرباء، وعلقوا من أيديهم تحت قيادة رسلان.

في فبراير من العام الماضي عندما ألقت الشرطة الألمانية القبض على رسلان. وقد اتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وسيكون أول مسؤول في النظام يحاكم في المحكمة. تقول لائحة اتهام المدعي العام الألماني أنه خلال أبريل 2011 وسبتمبر 2012، بينما كان رسلان مسؤولاً عن الفرع 251، تم تعذيب 4000 شخص على الأقل هناك، وتوفي 59 نتيجة لذلك، واغتصب شخص واحد على الأقل واعتدى عليه جنسياً. تجري المحكمة الإقليمية العليا لكوبلينز المحاكمة بموجب مبدأ ألمانيا للولاية القضائية العالمية، والذي يسمح للمدعين العامين بالتحقيق والمحاكمة في الجرائم الدولية التي يرتكبها مواطنون أجانب على أراضي أجنبية. (كان من المستحيل مقاضاة مسؤولي الأسد في المحكمة الجنائية الدولية، بسبب حق النقض الذي



تتمتع به الصين وروسيا). على الرغم من أزمة كورونا من المتوقع أن تستمر المحاكمة في موعدها المقرر في 23 أبريل.

يدعي البعض أن انشقاؤه يجب أن يخفف من إدانته في الجرائم السابقة ويحذر من ردع المسؤولين الآخرين عن التخلي عن النظام. هارب آخر عمل في فرع مختلف من الاستخبارات السورية ، وتحدث فقط بشرط عدم الكشف عن هويته ، دعم رسلان بشكل كامل. قال ضابط المخابرات السابق: "لقد كان قراراً شجاعاً من قبل أنور بالهروب ، مع مراعاة رتبته وطبيعته الحساسة". "لو تم القبض عليه ، لكان قد قتل هو وعائلته ، حتى أقاربهم ، بدم بارد."

يحاول آخرون إلقاء الذنب على رسلان من خلال تضخيم الشكوك حول صدق انتمائه إلى المعارضة، ويزعم البعض حتى (دون أي دليل) أنه يستحق العقاب لأنه كان عميلاً مزدوجاً ظل على اتصال مع أجهزة المخابرات السورية بعد انشقاؤه.

مهما كان رأي المعارضة في رسلان، قال محامو الادعاء إن انشقاؤه سيكون له تأثير قانوني محدود، إن وجد أصلاً، على استراتيجيتهم القانونية الخاصة. أنور البني، وهو محام سوري مقيم في برلين كان يساعد الادعاء، اعتقل هو نفسه عام 2006 في سوريا بناء على أوامر من رسلان، عندما قاد الفرع 285 من مديرية المخابرات العامة في دمشق. قال بني: "إذا انشق أو غير وجهات نظره السياسية، فهذا لا يمنحه العفو". "إنه مجرم ، ولا يهمني الموقف السياسي للمجرم".

قامت لجنة العدالة والمساءلة الدولية (CIJA) ، وهي منظمة غير حكومية تحقق في الجرائم ضد الإنسانية في سوريا ، بتبادل عدد كبير من الوثائق مع المدعين الذين يثبتون قيادة رسلان وسيطرته على الفرع 251. والأهم من ذلك، ربما قامت CIJA بمشاركة صور



من المنشق العسكري الذي أطلق عليه اسم قيصر والذي فر من البلاد في عام 2013 مع أكثر من 50000 صورة ، أكثر من نصفها من المعتقلين الذين قتلوا داخل سجون الدولة. قالت نرما جيلاسيتش ، مديرة الشؤون الخارجية في CIJA ، أنه من بين تلك الصور 145 صورة على الأقل من القتلى في سجن الفرع 251 وأكثر من مائة بينما كان رسلان مسؤولاً.

الرابط: <https://foreignpolicy.com/2020/04/20/syria-torture-opposition-regime-defector/>



عملية أستانا: عرض مرن ولكن هشّ بالنسبة لروسيا

معهد واشنطن

في 22 نيسان/أبريل، عقد كبار الدبلوماسيين من روسيا وتركيا وإيران اجتماعاً افتراضياً لـ "صيغة أستانا"، وهو منتدى تمّ تأسيسه قبل ثلاث سنوات للمساعدة في التفاوض على إنهاء الصراع السوري. ويؤكد هذا الاجتماع الأخير، الذي جاء بعد بضعة أسابيع فقط من التوصل إلى وقف لإطلاق النار غير مؤكّد في محافظة إدلب، على صيغة أستانا باعتبارها إنجازاً دبلوماسياً مثيراً للاهتمام وعرضاً مضملاً للواقع السياسي السوري.

دبلوماسية عسكرية تدريجية وانتهازية

كانت الغاية الأساسية لروسيا من عملية أستانا واحدة وهي: ربط مختلف الجبهات العسكرية للحرب تحت مظلة دبلوماسية أوسع في محاولة لحماية هدف موسكو السياسي الشامل، وهو إبقاء الرئيس السوري بشار الأسد في السلطة. وتم إطلاق "صيغة أستانا" رسمياً في كانون الثاني/يناير 2017 لإضفاء الطابع الرسمي على حوار روسيا مع تركيا وإيران، اللتان تدعمان عدداً من الجماعات المسلّحة المنخرطة في النزاع على الأرض في سوريا. وبشكل رمزي، كان إنشاء الصيغة أيضاً إنجازاً كبيراً في جهود موسكو لتنحية الولايات المتحدة واستمداد الشرعية من العلاقات الروسية مع تركيا، الخصم الرئيسي للأسد. ومع ذلك، بدأ الكرملين في تطوير الأساس المنطقي لأستانا قبل عام 2017، كعملية تدريجية من أجل إعادة تنظيم كلٍّ من الجبهتين العسكرية والدبلوماسية.

وفي البداية، نظّمت موسكو اجتماعات في أستانا (يُطلق عليها الآن نور سلطان)، في كازاخستان، للترويج للفكرة بأنّ جزءاً من المعارضة في سوريا لم يكن مناهضاً للأسد. وكان الهدف من أستانا أيضاً أن تكون منبراً للممثلين السوريين لبدء مفاوضات تمهيدية خارج إطار



الأمم المتحدة، على الرغم من الادعاءات الروسية المستمرة بارتباط أستانا بجهود الأمم المتحدة. وبالفعل، وضعت قرارات الأمم المتحدة الأسد على قدم المساواة مع المعارضة، الأمر الذي اعتبرته دمشق غير مقبول بينما اعتبرته موسكو خطيراً. وبحلول أواخر عام 2014 وأوائل عام 2015، جمعت روسيا ممثلين عن النظام وشخصيات من المعارضة لم تكن تطالب برحيل الأسد. وقاطع "المجلس الوطني السوري"، الذي مثل المعارضة الحقيقية للأسد، هذه الاجتماعات. وفي النهاية، أدت هذه الديناميكة إلى إنشاء "مجموعة موسكو" ضمن المعارضة السورية، مما ساهم في زيادة الانشقاقات.

وشملت جهود روسيا الخلافية أيضاً تجنّب الشخصيات السياسية من المعارضة، باستخدام أصولها على الأرض للتركيز على الجهات العسكرية المحلية التي طالما كان ارتباطها بالمعارضة السياسية ضعيفاً. وبدءاً من عام 2015، نظّمت روسيا مجموعةً من الاجتماعات غير الرسمية في أستانا بين الجماعات المسلحة السورية المقرّبة من تركيا، وممثلي الأسد، والميليشيات المدعومة من إيران.

ومن أجل الجمع بين مساراتها السياسية والعسكرية في سوريا، بدأت روسيا تصمّم "مظلةً" مرنةً من المفاهيم المناسبة. فحتى مع استخدام نظام الأسد للوكلاء الإيرانيين والدعم الجوي الروسي لشن هجمات متتالية على المناطق التي يسيطر عليها الثوار، تحدّثت موسكو عن الحاجة إلى "تخفيف التصعيد" لتجميد الخطوط الأمامية الأخرى حيث كانت قدرة النظام على شن هجمات متزامنة غير كافية. واستخدمت روسيا أيضاً مفهوم "التفكك" بين فصائل الثوار لتبرير خرق وقف إطلاق النار في المناطق التي كانت الجماعات الجهادية متواجدة فيها أيضاً. وعندما سمح التركيز على جبهة واحدة للنظام باستعادة منطقة معيّنة، توسّطت موسكو بعد ذلك في اتفاقات "المصالحة" طالبةً من المقاتلين المحليين إما الاستسلام أو قبول الترحيل إلى معقل الثوار في إدلب. وتسارعت هذه الديناميكية إلى أقصى حد في



عام 2017: على سبيل المثال، بين تركيا وروسيا في شمال غرب سوريا في أيار/مايو؛ وبين روسيا وشخصية المعارضة البارزة أحمد الجربا، في اجتماعٍ في تموز/يوليو في القاهرة حول "تخفيف التصعيد" في الغوطة والرستن؛ وبين روسيا والولايات المتحدة والأردن في جنوب سوريا في أيلول/سبتمبر.

وحتى لو تم التوسط في هذه الاتفاقات مع جهات فاعلة دولية مختلفة، فقد وُقِّرت مؤتمرات القمم الموازية لفلاديمير بوتين مع كل من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الإيراني حسن روحاني درجة عالية من الظهور لحوار قيادتهما بشأن سوريا. كما أشارت هذه المؤتمرات للعالم إلى أن روسيا وتركيا وإيران كانت الجهات الفاعلة الحاسمة في سوريا، لأنها كانت وحدها على استعداد لتحمل مخاطر كبيرة واستخدام القوة العسكرية لصياغة النتائج السياسية.

ومع ذلك، وبعيداً عن رمزيتها، يبقى المنطق الأساسي لأستانا واضحاً: فهي مجموعة من المناقشات الثنائية بين روسيا والجهات الفاعلة العسكرية على الأرض التي يم تعزيزها بالتالي من خلال الاجتماعات السياسية الرفيعة المستوى. وقد تم بناء العملية تدريجياً، دون أي وضوح حول النتيجة النهائية فيما يتخطى إنشاء مسارات بديلة أكثر ملاءمة لأهداف روسيا من إطار العمل المحدد في "قرار مجلس الأمن رقم 2254". وفي خطوةٍ تلو الأخرى، استغلت موسكو وطهران بشكلٍ منهجي الانقسامات بين جماعات المعارضة، والهيمنة المتزايدة لجماعات الثوار من الجهاديين السلفيين على الجماعات الأكثر اعتدالاً، والتعب الغربي في سوريا.

إن وقف إطلاق النار الذي توَسَّط فيه بوتين وأردوغان في إدلب في 5 آذار/مارس يسلِّط الضوء على حقيقة أستانا: وهي أن القرارات الفعلية لا تُتَّخذ هناك. وفي الواقع، لم يتم التوسط في أي من عمليات وقف إطلاق النار الرئيسية السابقة في سوريا ضمن صيغة أستانا الثلاثية



الأطراف. وعلى غرار اتفاق الشهر الماضي، تم التفاوض بشأن "اتفاق سوتشي" في أيلول/سبتمبر 2018 حول إدلب وبشأن اتفاق تشرين الأول/أكتوبر 2019 حول شمال شرق سوريا بشكلٍ ثنائي بين موسكو وأنقرة.

وتم بناء صيغة أستانا بشكلٍ أساسي حول تركيا من أجل إبعاد أنقرة بصورة أكثر عن شركائها الغربيين. لكن في الوقت نفسه، تمنح هذه الصيغة أردوغان بعض النفوذ على موسكو. وتقلل هاتان الديناميكيتان المتعارضتان احتمال استدامة صيغة أستانا بينما تصبح المصالح التركية والروسية في شمال سوريا أقل توافقاً.

من الجدير بالملاحظة أن تركيا وروسيا وإيران لم تتمكن من الاتفاق على بيانٍ مشتركٍ بعد اجتماع أستانا في 22 نيسان/أبريل بين وزراء خارجية هذه البلدان. وبدلاً من ذلك، أصدرت كلٌّ من وزارتي الخارجية الروسية والتركية بياناً صحفياً منفصلاً. ويعكس البيان الروسي نهجاً انتقائياً إزاء العملية السياسية السورية ويناقض مواقف تركية معينة. وهو لا يشير إلى "قرار مجلس الأمن رقم 2254" إلا من أجل التذكير بسيادة سوريا (والتي بالنسبة لموسكو وطهران تعني نظام الأسد)، بينما يشير بيان أنقرة إلى القرار من أجل الدعوة إلى عملية سياسية جوهرية. كما يقتصر الحوار الداخلي السوري في البيان الروسي على اللجنة الدستورية بقيادة الأمم المتحدة التي أنشئت في أيلول/سبتمبر 2019، في حين تصف أنقرة إطار عمل "القرار 2254" على أنه أوسع من القضية الدستورية. بالإضافة إلى ذلك، تصرّ موسكو على رفع العقوبات الدولية ضد نظام الأسد بسبب الحالة الطارئة التي فرضها فيروس كورونا، بينما تركّز أنقرة على ضرورة تنفيذ تدابير لبناء الثقة بين الأطراف السورية وإطلاق العمل في القضية العالقة المتمثلة في إطلاق سراح المعتقلين والمختطفين. وعلى الجبهة العسكرية، يضغط البيان الروسي على أنقرة من أجل بذل المزيد من



الجهد لفصل جماعات المعارضة عمّا يدعوهُ "الإرهابيين" في إدلب، مما يعني المقاتلين الجهاديين من «هيئة تحرير الشام».

وبالنسبة إلى وقف إطلاق النار في 5 آذار/مارس، فهو ما زال قائماً حتى الآن، وأجريت ست دوريات روسية - تركية مشتركة في الأسابيع القليلة الماضية. ومع ذلك، من المرجح أن تستمر الاتفاقية فقط طالما يفتقر نظام الأسد إلى الموارد اللازمة لاستئناف هجومه. وعلى أي حال، لن تشكّل إدلب الحلقة الأخيرة في الحرب السورية. فسواء أوقفت تركيا النظام مجدداً [من التقدم] في إدلب، أو استعاد الأسد كامل الشمال الغربي أو ترك مقاطعة مطوّقة.

على غرار غزة تحت النفوذ التركي، فإن دمشق ستحوّل انتباهها في النهاية إلى الشمال الشرقي، حيث سمحت «قوات سوريا الديمقراطية» مسبقاً للنظام بالتوسّع في تشرين الأول/أكتوبر 2019 بعد أن سحبت الولايات المتحدة العديد من قواتها.

وعلى المدى القريب، ستستمر عملية أستانا في توفير المساحة العسكرية والدبلوماسية لروسيا من أجل إدارة أزمة تلو الأخرى. ومع ذلك، من غير المرجح أن توفّر حلاً سياسياً مستداماً بسبب توقف جميع القضايا التي يُفترض أن تتعاطى معها: فوقف إطلاق النار يُستخدم لتحقيق مكاسب تكتيكية ونادراً ما يدوم؛ وتبقى عمليات تبادل الأسرى محدودة؛ ولا تُجرى مفاوضات سياسية بين الأطراف السورية؛ واللجنة الدستورية مشلولة بسبب العرقلة التي يمارسها الأسد على الإجراءات.

وسيتماد بقاء أستانا على المدى الطويل بصورة أكثر على الترتيبات القصيرة المدى بين روسيا وتركيا. وعلى الرغم من أن الكرملين يرى ذلك على الأرجح نجاحاً في صيغة أستانا، إلا أن هذه الصيغة تسلّط الضوء على التحديات المقبلة التي ستواجه موسكو. وعلى الأغلب، سيعود القرار إلى تركيا بشأن المدة التي ستمضيها والمنفعة التي ستحققها في إطار الاستمرار في منح الاعتبار للعرض الروسي الذي



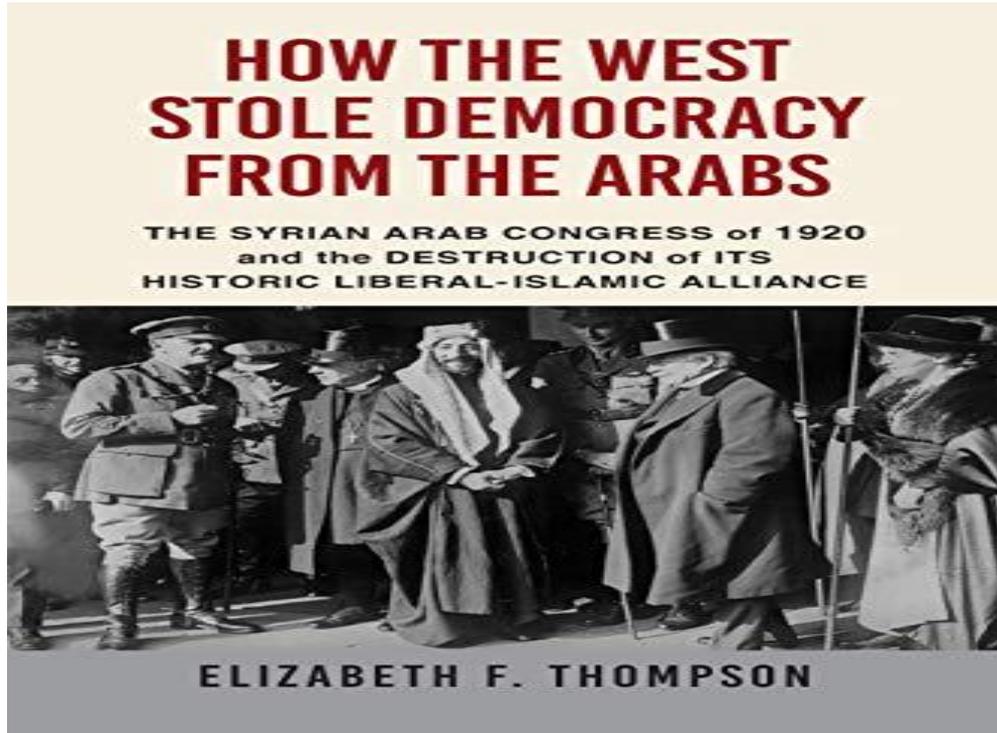
فشل في حماية الحدود، أو إدارة تدفقات اللاجئين، أو معالجة القضية الأساسية التي تديم النزاع، وهي: انعدام عملية تفاوض قابلة للاستمرار، يحدد فيها السوريون بأنفسهم التنظيم المستقبلي للسلطة وممارستها المستقبلية في بلادهم.

الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-astana-process-a-flexible-but-fragile-showcase-for-russia>



كيف سرق الغرب الديمقراطية من العرب؟ المؤتمر العربي السوري 1920 وتدمير التحالف الليبرالي الإسلامي في سوريا FOREIGN AFFAIRS

كتاب تم نشره في 21 نيسان ومتوفر في متجر أمازون على الإنترنت



تركز هذه الرواية التاريخية على الدافع السوري للاستقلال بعد الحرب العالمية الأولى، ويتتبع طومسون كيف سعى تحالف من الليبراليين والقادة الدينيين إلى إنشاء ملكية دستورية ديمقراطية فيما كان يعرف باسم سوريا الكبرى (منطقة تضم أجزاء من إسرائيل ولبنان وسوريا).

لقد استلهم السوريون الفكرة من النقاط الأربع عشرة لووردو ويلسون والحديث المتزايد عن تقرير المصير حول العالم. لكن القادة والبيروقراطيين البريطانيين والفرنسيين، وخاصة الدبلوماسي



الفرنسي والإمبريالي روبرت دي سايكس، تأمروا على سحق هذه المحاولة العربية أنه ما كان سيحدث لو حصلت سوريا على الاستقلال عام 1920، ويقترح أن الدولة الناتجة كان بإمكانها تقديم نموذج للتفاهم بين الإسلام والديمقراطية الليبرالية في المنطقة. هذا الواقع ثابت وغير قابل للإزالة. في الواقع، وأدت القوى الأوروبية الاستقلال السوري في مهده، وبحلول أواخر الثلاثينيات، ظهر شكل غير متسامح من الإسلام والقومية العربية الاستبدادية في الشرق الأوسط.

تحت تهديد الاحتلال الأوروبي، أعلن المؤتمر العربي السوري الاستقلال في 8 مارس 1920، وتوج فيصل ملكاً وأصبح الشيخ رشيد رضا، أبرز المفكرين الإسلاميين، رئيساً للبرلمان وأشرف على صياغة دستور أنشأ أول ديمقراطية عربية في العالم ويضمن حقوقاً متساوية لجميع المواطنين، بمن فيهم غير المسلمين.

لكن فرنسا وبريطانيا رفضتا الاعتراف بحكومة دمشق وبدلاً من ذلك فرضتا نظام الانتداب بحجة أن العرب لم يكونوا مستعدين بعد للحكم الذاتي. في تموز 1920 غزا الفرنسيون الدولة السورية وسحقوها، وتم تدمير التحالف الهش بين العلمانيين والإصلاحيين الإسلاميين الذين أسسوا الديمقراطية مما تسبب بنتائج كارثية مازالت نتائجها ماثلة حتى اللحظة.

[الرابط: https://www.foreignaffairs.com/reviews/capsule-review/2020-04-14/how-west-stole-democracy-arabs-syrian-arab-congress-1920-and](https://www.foreignaffairs.com/reviews/capsule-review/2020-04-14/how-west-stole-democracy-arabs-syrian-arab-congress-1920-and)



كيف يستطيع ترامب أن ينهي الحرب في سوريا؟

FOREIGN AFFAIRS

في صيف 2011، عندما بدأت حركة الاحتجاج السلمي في سوريا تتحول إلى حرب أهلية كاملة، توسل نشطاء المعارضة السورية إلى الرئيس الأمريكي باراك أوباما للمساعدة في جهودهم للإطاحة بالزعيم السلطوي في البلاد ، بشار الأسد. وقد استُقبل المعارضون بدفء كبير وتعاطف من قبل مسؤولي وزارة الخارجية وأعضاء الكونجرس من كلا الحزبين السياسيين، لكن إدارة أوباما - التي ركزت على منع إيران من تطوير أسلحة نووية وتجنب مستنقع الصراع الطائفي - رفضت التدخل. على مدى السنوات الخمس والنصف التالية، حيث قتلت الحرب في سوريا مئات الآلاف من الناس وشردت الملايين، عرض أوباما الدعم الخجول للمعارضين السوريين ولكن أكثر من ذلك بقليل. لقد فشل مرارًا في اتخاذ هذا النوع من الإجراءات الحاسمة التي ربما كانت قد أنهت حكم الأسد الوحشي أو غيرت مسار الصراع الدموي.

منذ توليه منصبه في عام 2017، واجه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انتقادات متكررة لافتقاره لسياسة خارجية متماسكة وازدراء واضح للدبلوماسية التقليدية. لكن ترامب أظهر نفسه على أنه قادر على اتخاذ القرار الجريء في حالة سوريا ، على سبيل المثال ، رد ترامب مرتين على استخدام الأسد للأسلحة الكيميائية بضربات جوية انتقامية فورية - في تناقض صارخ مع سلفه ، الذي وصف الأسلحة الكيميائية بـ "الخط الأحمر" ، ثم وقف بشكل سلبي عندما استخدمها الأسد ضد سوريا المدنيين.

على الرغم من أن تصريحاته المتناقضة قد تحبط محلي السياسة الخارجية وحلفاء الولايات المتحدة منذ فترة طويلة على حد سواء، إلا



أن نهج ترامب المخصص والمتفاعل تجاه التحديات الدولية أثبت في كثير من الأحيان أنه أكثر فاعلية مما يريد منتقديه الاعتراف به. حتى قرارات ترامب بإلغاء الصفقة النووية الإيرانية واغتيال قائد فيلق القدس الإيراني، اللواء قاسم سليماني - يمكن القول إن أكثر خطوات السياسة الخارجية جرأة ومثيرة للجدل في رئاسته - فشلت حتى الآن في تحقيق العواقب الكارثية التي تم التنبؤ بها على نطاق واسع في أعقابها مباشرة. لقد حان الوقت لأن يتصرف ترامب بجرأة مرة أخرى عن طريق عقد صفقة كبيرة حول سوريا. بفضل مجموعة غير عادية من الظروف الاقتصادية والجيوسياسية والوبائية، تمتلك إدارة ترامب فرصة تاريخية لوضع حد للصراع الذي دمر البلاد لما يقرب من تسع سنوات. في المناطق التي يسيطر عليها النظام في سوريا، الاقتصاد منهار تماماً. وأصبحت القوات الجوية للأسد الآن ضعيفة للغاية، حيث تمكنت تركيا في فبراير من فرض حظر جوي على إدلب باستخدام طائرتين مقاتلتين فقط من طراز F-16 إلى جانب طائرات بدون طيار. الأمور لم تسير على هذا النحو، وبالنسبة لروسيا لقد وصلت الآن إلى الحد الأقصى لما يمكن أن تحققه في سوريا، سواء لأغراض بيع الأسلحة أو تلميع سمعتها أمام المجتمع الدولي. مع وصول أسعار النفط إلى مستويات منخفضة جديدة، يحتاج بوتين بشدة إلى مصادر جديدة للإيرادات. إن اتفاق السلام الذي مكن من إطلاق مشاريع إعادة الإعمار سيتيح لروسيا فرصة لاسترداد بعض الأموال التي أنفقتها لدعم الأسد - من خلال تزويد الشركات الروسية بتيار من العقود المربحة المتعلقة بإعادة الإعمار - ومنح بوتين أيضاً انتصاراً سياسياً دولياً.

صحيح أن الولايات المتحدة لا تتمتع بمكانة في الشرق الأوسط كما كانت في السابق، لكن بوتين لن يتردد في لحاق ترامب إلى طاولة المفاوضات - ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه سيزيد من طموحاته، ولكن في الغالب لأنه ليس لديه خيار يذكر. بعد إبرام صفقة مع روسيا وضمن استسلام الأسد، يمكن لترامب الاقتراب من أردوغان ومن



هناك وضع سوريا على طريق التحول الديمقراطي وإعادة البناء السلمي. وستظل هناك حاجة إلى خدمة العديد من المصالح وحل العديد من المشكلات في الاتفاقية النهائية. لكن صفقة مع روسيا وتركيا تؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار وإزاحة الأسد هي الخطوة الأولى الضرورية؛ بعد ذلك، سوف ينضم الأكراد بسهولة. لقد أثبت ترامب أنه قادر على التصرف بجرأة. من خلال عقد صفقة كبيرة حول سوريا، سيظهر للعالم مرة أخرى أنه يستطيع تحقيق نتائج ملموسة.

[الرابط: https://www.foreignaffairs.com/articles/syria/2020-04-26/how-trump-can-end-war-syria](https://www.foreignaffairs.com/articles/syria/2020-04-26/how-trump-can-end-war-syria)



بوتين يعاني من صدام سوريا والكرملين يلقي باللوم

على الأسد

بلومبيرغ

تناول تقرير لصحيفة "بلومبيرغ" مسألة مهاجمة الإعلام الروسي لنظام الأسد في سوريا ورأت أن الرئيس "فلاديمير بوتين" غير راضٍ عن رأس النظام "بشار الأسد" وأن الانتقاد العلني له بمثابة تغييرٍ حادٍ في النهج.

وقالت الصحيفة الأمريكية في تقرير ترجمته "نداء سوريا" إن "صبر بوتين قد نفذ من بشار الأسد لعدم إظهاره مزيداً من المرونة في المحادثات مع المعارضة السورية بشأن تسوية سياسية"، وخاصة بعد المشاكل التي يواجهها الرئيس الروسي في بلاده بسبب الصدمات المزدوجة لانخفاض أسعار النفط ووباء الفيروس التاجي، ما جعله يحرص على إنهاء مغامرته العسكرية السورية بإعلان النصر.

وأضافت أن رفض الأسد التنازل عن السلطة مقابل اعتراف دولي أكبر وحتى ربما مقابل مليارات الدولارات من مساعدات إعادة الإعمار سبب انتقاداً عاماً نادراً ضده هذا الشهر من خلال وكالات روسية مرتبطة مع بوتين.

ونقلت عن "ألكسندر شوميلين" مدير مركز أوروبا والشرق الأوسط قوله إن "الكرملين يحتاج إلى التخلص من صدام الرأس السوري والمشكلة الآن تكمن في شخص واحد وهو الأسد وحاشيته".

وقال شخص مقرب من الرئيس الروسي للصحيفة إن "بوتين ينظر إلى الأسد على أنه شخصية عنيدة مخيبة للأمل واستخدام وسائل الإعلام المرتبطة بيفغيني بريجوزين (المعروف باسم طباح بوتين) لنقل ذلك".



وتابع: " لكن للأسف فلا يمكن التخلي عن بشار الأسد لأنه لا يوجد حليف آخر قابل للحياة في سوريا"، وفق تعبيره.

وأفاد دبلوماسي يتابع سوريا بأن التحذيرات من موسكو تعكس إحباط مجتمع الأعمال الروسي من الفشل في دخول الاقتصاد السوري، وقال إن روسيا تدرك أيضاً مدى صعوبة الوضع في البلاد مع فشل الأسد في توفير السلع الأساسية بسبب جائحة الفيروس التاجي ومشكلة الشبكات الفاسدة التي تخاطر بنوع ما من المعارضة في مناطق معينة في المستقبل.

من جانبه قال "جوست هيلترمان" مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجموعة الأزمات الدولية ومقرها بروكسل: إن ما "يبدو أنها حملة إعلامية روسية غير مسبقة بموافقة الحكومة ضد الأسد" قد يعكس الإحباط في موسكو في وقت لم تعد سوريا فيه بتلك الأهمية.

يشار إلى أن وسائل الإعلام الروسية وعلى رأسها وكالة الأنباء الفيدرالية التابعة لـ "طباخ بوتين" كانت قد نشرت خلال الأيام الماضية العديد من التقارير التي تحدثت عن فساد الأسد ونظامه ودوره في تبيد ثروات البلاد، ولفتت إلى أن نسبة كبيرة من الشعب السوري لا تقف خلفه ولا تدعمه. (ترجمة موقع نداء سوريا)

[الرابط: https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-04-28/putin-has-a-syria-headache-and-the-kremlin-s-blaming-assad](https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-04-28/putin-has-a-syria-headache-and-the-kremlin-s-blaming-assad)



هل وُجِدَت السلطوية كي تَبْقَى؟

مركز كارنيغي

ربما يتسبب فيروس كورونا المستجد بتعميق الديكتاتورية في تلك الأجزاء من الشرق الأوسط التي تخضع أصلاً إلى سيطرة مُحكمة من جانب الأنظمة السلطوية. لكن يحدث أيضاً تغيير طفيف، لا في درجة السلطوية بل في طبيعتها. يكشف التدقيق عن كثب في الطرائق التي تُصنَع وتطرح بها السياسات عن حدوث تحوُّلات مهمة في الحوكمة في المنطقة في مايتعلق بالجهات التي تصنع السياسات، والطرق التي تُقدَّم بها، وكيفية تطبيقها. هذه التغييرات هي في معظم الأحيان تطورية لاثورية، بحيث تستند إلى أنماط كانت واضحة قبل تفشي الجائحة. ولهذا السبب من جملة أسباب أخرى، تتنوع أساليب التعاطي. ولن يتضح قبل انقضاء هذه الأزمة ما إذا كانت التحوُّلات الراهنة تمثل مجرد ومضات عابرة أو أنها بؤادر تحولات فعلية. من هذه التحولات صعود جاذبية الخبرة التقنية. ففي بلدان كثيرة، يؤدي أفرقاء جدد في أجهزة الدولة، على ما يبدو، دوراً أكبر في تطبيق السياسات وحتى تحفيزها. كما يبدو أن المؤسسات الدينية والنقابات الطبية والحكومات المحلية تأخذ مبادرات بنفسها في بعض البلدان، إنما ليس في كل البلدان، بدلاً من أن تكتفي بالاستجابة للتوجيهات الصادرة عن السلطات الأعلى.

الوقوف في واجهة عمليات الاستجابة، يضع القادة أمام فرص ومخاطر على السواء. فتسلّم زمام الأمور علناً في المدى القصير قد يساهم في تدعيم الشرعية، بما يؤدي إلى تعزيز صورة المنقذ. ولكنه يثير في المدى الطويل خطر المساءلة. إذا تسببت الأزمة بتداعيات وخيمة جداً في أيّ من هذه البلدان، فقد يجد الحكّام الذين يضعون أنفسهم في صلب مواجهة الأزمة صعوبة في إبعاد اللوم عنهم أكبر من تلك التي كانوا ليواجهوها لو ظلّوا في الخلفية.

في الوقت الذي تتعامل فيه معظم الدول مع تأثيرات فيروس كورونا على نحوٍ مستقل عن الدول الأخرى على المستوى الدبلوماسي، دفعت طبيعة الأزمة بالدول إلى محاكاة سلوكيات الدول الأخرى أو تصوير نفسها بأنها تتجنّب الأخطاء التي وقعت فيها دول أخرى. يعي السكان تماماً الإجراءات المتخذة في بلدان أخرى، ما يولد ضغوطاً شديدة على الحكومات لاختيار البنود المناسبة في القائمة القصيرة لأساليب التصدي للوباء. يقود ذلك إلى تلاقٍ لافت، حتى في المفردات المستخدمة لوصف السياسات.



هذه النزعات المتفاوتة لا تؤدي إلى نهاية السلطوية، ومن المؤكد أن نتيجتها ليست ديمقراطية. فهي تُضفي، في بلدان كثيرة إنما ليس في جميع البلدان، طابعاً أكثر تكنوقراطية على الحوكمة. وقد تولد فرصاً أمام المجتمع المدني أو تؤدي إلى توسع الأنظمة في بعض الأماكن إذا أظهر الأفرقاء الجدد منفعتهم أو تمكنوا من تطوير قواعد ناخبة راسخة. ربما يشبه ذلك بعض الشيء ما شهدته مجتمعات أميركا اللاتينية خلال الستينيات والسبعينيات ووصفته بـ"السلطوية البيروقراطية". فقد عرفت تلك البلدان حكماً ديكتاتورياً بأشكال متنوعة وبقيادة الجيش (أو الرؤساء أو الملوك في العالم العربي في الزمن الحالي)، ويتعامل هذا الحكم بازدراء مع التعبئة الشعبية، ولايالي بالحقوق المدنية والسياسية، ولكنه يعتبر أنه يفرض النظام ويسمح لأصحاب الاختصاص والخبرة باتخاذ القرارات.

السؤال المطروح في المدى القصير هو إذا كان باستطاعة هذه التعديلات التكتيكية مساعدة المجتمعات على مواجهة أزمة فيروس كورونا. والسؤال في المدى الطويل هو إذا كانت هذه التعديلات التكتيكية سوف تتطور إلى تعديلات استراتيجية. لكن المدى الطويل قد يكون قصيراً على نحو غير معتاد. وغالب الظن أننا سنشهد صعود التوقعات بأن الدولة سوف تحمي مواطنيها من الأذى وتعمل على تلبية احتياجاتهم الأساسية. ومع تخفيف القيود على الحركة والحياة العامة، قد يخرج الناس من عزلتهم الجسدية مع أنماط من الثقة أعيد تصوّرها إلى حد كبير، وقد باتوا واعين للمؤسسات التي ساعدتهم وتلك التي لم تفعل.

[الرابط: https://carnegie-mec.org/diwan/81678](https://carnegie-mec.org/diwan/81678)



الشهر الخامس : أيار

سوريا تمنح إيران أول عقد لاستخراج النفط من أجل

سداد الدين

SYRIA REPORT

من المقرر أن تمنح الحكومة السورية إيران عقدا للتنقيب عن النفط والغاز على الحدود العراقية لتسديد ديونها لطهران. ووفقاً لوزارة النفط والثروة المعدنية، وافقت لجنة الاقتصاد والطاقة في البرلمان السوري على عقد تم توقيعه في 28 يناير لاستكشاف النفط وإنتاجه في البلوك رقم 12 مع الحكومة الإيرانية. وتقول الوزارة إن بلوك 12 تبلغ مساحته 6702 كيلومتر مربع ويقع في منطقة البوكمال على الحدود العراقية. وقالت إن الاتفاقية تم توقيعها بين حكومتي البلدين، وليس مع شركة إيرانية محددة كما هو الحال عادة، وأن العقد كان في إطار اتفاقية التعاون الموقعة بين البلدين في مارس 2015. وفي الوقت الذي يتم فيه توقيع عقود الاستكشاف عادة في إطار تقاسم الإنتاج، قالت الوزارة إن الإيرادات المتولدة من بيع النفط المستخرج ستستخدم لسداد الديون التي منحتها إيران للنظام. إنها المرة الأولى التي تشير فيها الحكومة إلى سداد الديون التي منحتها طهران لدمشق اعتباراً من عام 2013 والتي تبلغ 5.6 مليار دولار أمريكي على الأقل.

في عام 2006، تم توقيع اتفاقية مشاركة الإنتاج لمنطقة تعرف باسم بلوك 12 مع شركة سويوزنيفتغاز الروسية. وقررت في النهاية الانسحاب من السوق في عام 2015، قبل أيام فقط من بداية التدخل الروسي في سوريا. وفي عام 2017، أعلنت أنها ستستأنف عملياتها على كتلة بحرية تم منحها أيضاً، ولكن لم يكن واضحاً ما هو



وضع الكتلة 12. كما أنه من غير الواضح ما إذا كانت المنطقة 12 التي تشير إليها الوزارة الآن هي نفسها التي تم منحها للشركة الروسية ، لأنها لا تملك نفس المنطقة، والمنطقة الممنوحة لإيران أكبر من تلك الممنوحة لشركة Soyuzneftegaz ، والتي كانت 5,654 متر مربع. ومن المرجح أن تكون المناطق مختلفة لأن الإيرانيين ربما يريدون بعض الضمانات لامتلاك احتياطات تحت الأرض قابلة للتطبيق تجاريًا. كما أن المنطقة الحدودية مع العراق تخضع إلى حد كبير لسيطرة الميليشيات المرتبطة بإيران. في غضون ذلك، قال وزير النفط علي غانم، أمام اللجنة، إن سوريا بحاجة إلى إمدادات يومية تبلغ 146 ألف برميل من النفط يوميا لتلبية طلبها. يمكن للحكومة شراء 24000 برميل يوميا فقط من الحقول الخاضعة لسيطرتها.

[الرابط: https://www.syria-report.com/news/oil-gas-mining/syria-grants-iran-first-oil-production-contract-repay-debt](https://www.syria-report.com/news/oil-gas-mining/syria-grants-iran-first-oil-production-contract-repay-debt)



فيديوهات مخلوف ترفع التوتر وتضع الأسد في موقف

دفاعي

SYRIA REPORT

كشفت مقطعاً فيديو استثنائياً نشرهما رامي مخلوف على صفحته الشخصية على فيسبوك عن الانقسامات في قلب النظام السوري وشكل تحدياً لبشار الأسد داخل المجتمع العلوي. أجبر الرئيس السوري على الدفاع العام عن أحد أكثر إجراءاته المتنازع عليها. في مقاطع الفيديو التي نُشرت في 30 أبريل و3 مايو واستمرت 15 و9 دقائق على التوالي، دافع مخلوف، الذي كان رجل أعمال بارز في سوريا، عن هجوم واسع النطاق على ممتلكاته. قال مخلوف، ابن الخال وصديق الطفولة للأسد، إن الادعاءات والتدابير القضائية الأخيرة التي اتخذتها المؤسسات الحكومية ضد شركاته وأصوله الشخصية كانت "تلفيق" و "غير إنسانية" و "غير عادلة". ودافع مخلوف عن سجله كرجل أعمال نزيه يهتم بمجتمعه ويفي بالتزاماته تجاه الدولة، وألقى باللوم على الأجهزة الأمنية - التي قال إنه ساعد في تمويلها - لمضايقته وإلقاء القبض على كبار الموظفين في شركته، سيريتل. واتهم مخلوف الأسد ضمناً بالوقوف وراء الهجوم بقوله إن الرئيس السوري قد يأمر بوقفه. لعدة أشهر، تتخذ الحكومة السورية تدابير مختلفة للحد من نفوذ مخلوف، بما في ذلك تجميد أصوله الشخصية، وحظر الحسابات المصرفية لشركاته، والمطالبة مؤخراً بما يصل إلى 130 مليار ليرة سورية من الضرائب والرسوم غير المدفوعة من سيريتل. في حين أن طلب الدفع المقدم إلى سيريتل كان السبب في نشر الفيديو، وكان مخلوف قلقاً على الأقل خلال الـ 18 شهراً الماضية من النمو التدريجي لشخصيات الأعمال الناشئة. في نهاية عام 2018 وأوائل عام 2019، على سبيل المثال، استخدم جريدته اليومية، الوطن، لشن حملة ضد سامر فوز، أحد أبرز هذه الشخصيات الجديدة. في الآونة الأخيرة، برزت السيدة السورية الأولى أسماء



الأسد كمنافس رئيسي من خلال شبكتها الواسعة من المؤسسات الخيرية التي تعمل في إطار مؤسسة سوريا ترست. في الأسابيع الأخيرة، هاجمت صحيفة الوطن ومجموعة متنوعة من الأصوات الموالية الأخرى نظام البطاقة الذكية الإلكترونية المستخدم لشراء عدد من السلع الأساسية في سوريا. يتم تشغيل النظام من قبل شركة تسمى "تكامل"، والتي يمتلكها جزئياً ابن عم أسماء الأسد. يعتقد أن ماهر الأسد، شقيق الرئيس السوري، من بين المنافسين الرئيسيين لمخلوف، ويعود تاريخ التنافس إلى ما قبل عام 2011. وبسبب منصبه كضابط في الجيش، يعمل ماهر الأسد عبر جبهات مختلفة، بما في ذلك محمد حمشو، ونتيجة لذلك، لا يمكن رؤيتها في ساحة الأعمال على الرغم من كونها نشطة للغاية. إن الأخ الأصغر للرئيس السوري هو ثاني أقوى رجل في النظام وله تأثير هائل، بما في ذلك من خلال ذراعه العسكرية، الفرقة الرابعة، وبحسب ما ورد تدعمه طهران. كما كانت هناك تكهنات بأن روسيا قد تكون وراء هذه الخطوة للإطاحة بمخلوف. في حين أن ذلك ممكن، لا يوجد دليل واضح على ذلك ولم يشر مخلوف نفسه إلى أي دور أجنبي في الحملة ضده. مخاطباً السيد الأسد مباشرة، دعا مخلوف إلى التساهل وقال إنه على الرغم من اعتبار طلب الدفع غير عادل، فإنه على استعداد لدفع المال شريطة أن يتمكن من القيام بذلك على أقساط. والأهم من ذلك، قال إن الأموال المدفوعة يجب أن تذهب مباشرة إلى الفقراء والجوعى وأن السيد الأسد يجب أن يشرف شخصياً على توزيع تلك الأموال. في مداخلته، ذكر مخلوف مرارا وتكرارا المساعدة التي قدمها لطائفته، وقال إن الهجوم على شركاته التجارية سيؤدي أولئك الذين يساعدهم - "الفقراء والجوعى" و "الموالون" - يتهمون الأسد بشكل ضمني بإيداء قاعدة سلطته والأشخاص الذين قاتلوا من أجل النظام. كما أشار مخلوف إلى آيات قرآنية أثارها العلويون في كثير من الأحيان، في رسالة واضحة إلى المجتمع العلوي، والتي تشكل العمود الفقري للنظام.



إن بث مخلوف شكواه علنا له أهمية سياسية كبيرة، إنها المرة الأولى منذ 40 عامًا على الأقل التي يطرح فيها أحد أعضاء الدائرة الداخلية للنظام السوري علناً خلافات داخل الأسرة الحاكمة. وهذا له معنى خاص لأن مخلوف يبدو أنه لا يزال مقيماً في سوريا. يجدر تسليط الضوء على استخدامه لكلمة "الجوعى" لأن استخدامها محظور في الخطاب الرسمي العام - الاعتراف بأن الجوع موجود يعني أن الدولة فشلت في الوفاء بأبسط مسؤولياتها تجاه السكان. في أغسطس 2011، قال الأسد حتى إن سوريا لن تعاني أبداً من الجوع لأنها كانت مكتفية ذاتياً من الغذاء. وفي مقابلة أجريت قبل بضعة أسابيع على الميادين، بثت بثينة شعبان، مستشارة الرئيس السوري، ومقرها لبنان، مستشارة الرئيس السوري، إلى حد القول إن الظروف الاقتصادية الحالية كانت أفضل مما كانت عليه في عام 2011، قبل أن يتم توبيخها على نطاق واسع، بما في ذلك من خلال وسائل الإعلام الرسمية. أيضاً، من خلال الإيحاء بأن السيد الأسد كان وراء الهجوم، وأن جميع من حوله كانوا فاسدين، يسلط مخلوف الضوء على الفراغ في الادعاءات بأن سوريا محكومة من خلال المؤسسات ويحكمها القانون ويشير إلى أن المسؤولية عما يحدث في البلاد - سواء جيدة أو سيئة - تقع في نهاية المطاف على عاتق الأسد نفسه. ربما يعكس قرار مخلوف طرح الموضوع للجمهور إحساسه بالحصار والتهديد المتزايد. في حين أنه قد يأمل أن تساعد مقاطع الفيديو على انتزاع بعض التنازلات، فقد خسر العلاقة التي ربطته بالرئيس السوري ومكنته من جمع ثروته، ومصير سيريتل وشركات مخلوف الأخرى غير واضح في هذه اللحظة. مشغل الهاتف المحمول هو مصدر نقدي هائل للنظام وإذا فقد مخلوف الملكية، فإن الشركة ستجذب العديد من مقدمي العروض.

في 4 مايو، تم تصوير الأسد وهو يتحدث إلى اللجنة الحكومية المكلفة بمعالجة استجابة الفيروس التاجي، لأول مرة منذ بداية الوباء. في خطابه الذي استمر 36 دقيقة، اعترف الأسد لأول مرة بوجود الجوع



في سوريا - استخدم الكلمة، بطريقة دنيوية تقريباً، أربع مرات في غضون دقيقتين - وفي الدقيقتين الأخيرتين دافع عن استخدام البطاقة الذكية الإلكترونية.

وقال الأسد إن استخدام الوسائل الرقمية أمر ضروري في عالم اليوم وأن استخدام البطاقة له ما يبرره لأنه يتيح توفير مليارات الليرات كل عام. وقال إنه في دمشق وريف دمشق وحده، بلغت المدخرات اليومية في بيع الدقيق الذي يتم من خلال البطاقة 28 مليون ليرة سورية مقابل 89 طناً من الدقيق ، "أي ما يعادل 10 مليارات ليرة سورية سنوياً". بالنسبة لسورية بأكملها ، قال إن المدخرات السنوية أعلى بكثير ، ربما "أكثر من 50-60 مليار ليرة سورية."

المبلغ الذي ذكره الأسد مبالغ فيه - سيكون يعادل 314 ليرة سورية للكيلوغرام من الطحين المباع - وهو مبلغ يبدو أنه يعكس تكلفة الدقيق ، وليس التوفير الذي تم تحقيقه ، ولكن حقيقة أن الرئيس شعر بأنه ملزم بذكر البطاقة في خطابه ، التي كان من المفترض أن تكون مخصصة فقط لأزمة Covid-19 ، تشير إلى أن القضية قد بدأت تصحح.

يعتقد معظم السوريين أن البطاقة الذكية الإلكترونية ليست فقط وسيلة غير مباشرة وخفية للحكومة لخفض الدعم ، ولكن الأشخاص الذين يديرونها يحققون أرباحاً ضخمة منها - وهؤلاء الأشخاص مرتبطون بزوجته.

في حين أن مخلوف ليس في وضع يسمح له بالطعن في الأسد، فإن موقفه العلني ضد ابن خاله يضعف الرئيس السوري، خاصة بين الطائفة العلوية. من خلال استغلال المظالم الحقيقية بين السوريين، ولكن بشكل خاص بين شريحة من السكان يعتقدون أنها دفعت ثمناً باهظاً للدفاع عن النظام، ضرب مخلوف على وتر حساس للغاية.



بعد الانتقادات الأخيرة في الصحافة الروسية وفي وضع اقتصادي واجتماعي صعب على نحو متزايد، أثارت مقاطع الفيديو توترات في دمشق وخلقت شكلاً من القلق والعصبية فيما يتعلق بالآفاق السياسية في الأشهر القليلة المقبلة. ارتفعت قيمة الدولار في السوق السوداء السورية بنسبة 11 في المائة خلال أسبوع، وارتفعت إلى 1430 ليرة سورية اليوم من 1290 ليرة سورية قبل أسبوع.

[الرابط: https://www.syria-report.com/news/economy/makhlouf-videos-raise-tensions-put-assad-defensive](https://www.syria-report.com/news/economy/makhlouf-videos-raise-tensions-put-assad-defensive)



ما وراء الخط المرسوم على الرمال

مركز كارنيغي

لجأ الكثير من السوريين، وبخاصة من محافظة درعا الحدودية مع بدايات الثورة السورية في عام ٢٠١١ وارتفاع درجة العنف، إلى الأردن. و تورد إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكبر وجود للاجئين السوريين هناك هو في محافظة عمّان التي تعتبر المركز الاقتصادي للبلاد. أما ثاني أكبر تركز فهو في شمال-غرب المملكة وتحديدًا المنطقة الممتدة بين ريف المفرق وريف إربد المحاذية للحدود السورية حيث تشبه هذه المناطق نظيرتها السورية من الناحية المناخية والجغرافية وحتى المعمارية. لكن اللافت أن البيئة الاجتماعية ليست مشابهة فحسب لنظيرتها السورية، بل تجمع علاقات النسب والقرابة والمعرفة المسبقة الكثير من العائلات السورية والأردنية في إطار هذه البيئة، ما عزز من اندماجهم في المجتمع المحلي.

بعد استقرارهم في الأردن، سرعان ما لاحظ اللاجئون السوريون أن علاقة الدولة الأردنية مع العشائر في هذه المناطق وفي المملكة بشكل عام مبنية على أسس مختلفة عما اعتادوا عليه في بلدتهم حيث عملت الدولة السورية على مدار عقود حكم حزب البعث على إضعاف سلطة العشائر في المجتمع. هذه السياسات التي طبقت لنصف قرن قبل الثورة السورية، وتبدل أنماط الحياة مع مضي الزمن، قلّصت سلطة وجهاء العشائر في المجتمع السوري بشكل تدريجي. كما أخضعت الدولة ما بقي من سلطة لقيادات العشائر، إلى إرادة السلطة المركزية من خلال ضمهم لمؤسسات الدولة وإعطائهم مناصب فيها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وظفت الدولة سلطة



الوجهاء لاحتواء وحلّ النزاعات العشائرية الكبيرة وبالتالي الحفاظ على استقرار المناطق الطرفية الريفية في البلاد.

أما في المملكة الأردنية الهاشمية فالعشائر ليست مُحاربة أو محلّ تضيق كمثيلتها السورية، بل تتمتع بسلطة ونفوذ كبيرين في الدولة والمجتمع حيث تُعدّ أحد ركائز السلطة المركزية في البلاد. الطابع العشائري يغلب على المجتمع الأردني، في حين تسود العادات والتقاليد العشائرية بالرغم من تزايد الأصوات المحلية التي تطالب بدولة مدنية. حتى يومنا هذا، يستمد الملك جزءاً من شرعيته من كونه شيخ مشايخ العشائر، وهذا إرث تاريخي يرجع الى أول أيام تشكيل المملكة. ورغم التشنجات النادرة في العلاقة بين الدولة والعشائر، لأسباب اقتصادية بشكل خاص، إلا أن هذه العلاقة بقيت محورية في استقرار الحكم الهاشمي في البلاد.

يدفع الواقع الجديد الذي يعيشه وجهاء العشائر السوريون في الأردن بعضهم إلى القول: "يوجد احترام للعشائر هنا" على عكس الحالة في سوريا، فاحترام الدولة للهوية العشائرية واعتمادها عليها ظاهر وواضح المعالم. ما زالت العادات والتقاليد والأعراف العشائرية المشابهة لنظيرتها المعتمدة في الجانب السوري، نافذة ومطبقة بشكل أقوى، وتستمر في تعزيز سلطة الوجيه في مجتمعه من خلال منحه سلطات قيادية وقضائية عرفية، وحتى سياسية (كوسيط بين جماعته والدولة) أكبر مقارنةً مع سوريا.

أدت الثورة في سوريا والحرب التي لحقتها إلى تحولات عميقة في علاقة الدولة بالمجتمع، ومن ضمنه الوجهاء. دفعت إهانة العميد عاطف نجيب، المسؤول عن فرع الأمن السياسي في درعا، بعض وجهاء حوران الذين ذهبوا إليه مطالبين بالإفراج عن أولادهم، إلى أن يخرجوا عن الدور الاعتيادي الذي لعبوه طوال السنين الفائتة، وأن يتصدروا مشهد الحركة الشعبية في درعا.



استمرت هذه التحولات خلال الحرب، في حين تصدر العسكر المشهد. بقيت العادات والتقاليد وربما قويت خلال فترة غياب مؤسسات الدولة، إلا أن تغيرات كثيرة طرأت على طبقة الوجهاء وعلاقتهم بالسلطة. استطاع بعضهم في درعا أن يحول الأزمة إلى فرصة للصعود كوجه اجتماعي في منطقتهم أو عشيرته، كوسيط جديد بين السلطة المركزية والمجتمع، بينما خسر بعضهم الآخر مكانته القيادية لأسباب عديدة. هذه التحولات لم تنته كما لم تتضح ملامح الدور السياسي للوجهاء في المجتمع بشكل كامل. يبدو أن دورهم اليوم إما تراجع أو أنهم أصبحوا خصوم السلطة ومحل استهداف منها.

يختلف الواقع الذي يعيشه وجهاء العشائر السوريين في الأردن، عما اعتادوا عليه في سوريا قبل الثورة أو عما يعيشه السوريون في محافظة درعا في الوقت الحالي. الكثير منهم يعانون بطبيعة الحال بسبب اللجوء ولا يتمتعون بكل الميزات التي يتمتع بها وجهاء العشائر الأردنية. رغم أنهم يعيشون خارج بلادهم إلا أن الحالة السياسية والمجتمعية في المملكة جعلت بعضهم يعيش في بيئة اجتماعية ليست غريبة؛ بل وأصبحوا ينعمون ببيئة تسمح لهم بممارسة سلطتهم التقليدية في مجتمعهم أكثر مما اعتادوا عليه في بلادهم دون أن يتوجسوا من محاربة السلطة المركزية لهم ولدورهم.

[الرابط: https://carnegie-mec.org/diwan/81709](https://carnegie-mec.org/diwan/81709)



"الأخطبوط يطوي أذرعته" .. هل بدأت إيران بإعادة النظر في وجودها بسوريا؟ المونيتور

لم تعلن إسرائيل مسؤوليتها عن الغارة الجوية التي نفذت في موقع غير معتاد بالقرب من حلب على هدف سوري استراتيجي في الليلة ما بين 4 و 5 مايو/أيار. وألقى السوريون باللوم على القوات الجوية الإسرائيلية في الهجوم والذي، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام الأجنبية، استهدف مركز الدراسات والبحوث العلمية في حلب، الذي يعتقد أنه متورط في مشروع للصواريخ الدقيقة المدعوم من إيران.

أثّمت إسرائيل بشن هجمات مماثلة أخرى في السنوات الأخيرة. على عكس الغارة التي حصلت هذا الأسبوع، والتي تصدرت عناوين الصحف في المنطقة، يبدو أن هناك عددًا متزايدًا من الغارات الجوية بطائرات مجهولة على أهداف داخل سوريا في الأشهر الأخيرة. يعزوها المحللون إلى تسارع كبير في النشاط الإسرائيلي ضد تحصينات القوات الشيعية الإيرانية في أرض تُسيطر عليها ميليشيا أسد.

تصرح مصادر أمنية إسرائيلية رفيعة المستوى أنه لأول مرة منذ عام 2011 والجهود الإيرانية الموازية لتحويل سوريا إلى منصة انطلاق لنشاطها الإرهابي ونقطة عبور للأجهزة العسكرية المتطورة، هناك مؤشرات على أن إيران بدأت بالانسحاب من الأراضي السورية. فقد صرح مصدر أمني إسرائيلي رفيع للمونيتور شريطة عدم الكشف عن هويته: "توقف النشاط على جبهة التهريب". "هناك أيضا انخفاض كبير في الوجود العسكري للقوات الإيرانية والميليشيات الشيعية المتحالفة معها."

ووفقًا للتقديرات الإسرائيلية، فإن إيران بدأت بالتخلي عن استثمارها الضخم في سوريا في السنوات الأخيرة. وحسب التقديرات الغربية، فإن إسرائيل استغلت أزمة فيروس كورونا لتكثيف نشاطها ضد المصالح الإيرانية في سوريا



وضغوطها على طهران. خلافاً للهجمات السابقة، قلما تم الحديث عن معظم الغارات الأخيرة من قبل وسائل الإعلام الإخبارية التي تركز بشكل كامل على الوباء. فلقد أتاح الفيروس لإسرائيل مساحة غير مسبوقه للمناورة وصعدت إسرائيل بقيادة وزير الدفاع نفتالي بينيت نشاطها الذي بدأ يؤتي ثماره لأول مرة منذ تفشي الوباء.

وتأتي الهجمات المتصاعدة على البنية التحتية في سوريا في الوقت الذي يتعافى فيه الإيرانيون من صدمة مقتل الجنرال قاسم سليمان، قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإسلامي الإيراني. ووصفت مصادر الاستخبارات الإسرائيلية الاغتيال في العراق بأنه حدث قد يكون الأهم في العقد الماضي. فسليمانى بحسب خبراء الدفاع الإسرائيليين والأجانب كان لا غنى عنه. وقال مسؤول استخباراتي رفيع سابق للمونيتور شريطة عدم الكشف عن هويته: "كان الرجل يتمتع بشخصية كاريزمية استثنائية ومتعصباً دينياً". وأضاف "كان يقف على تلة بعمامته، يقود الميليشيات وهو حاضر بينهم، ويصدر الأوامر، ويشرف شخصياً على الأنشطة، وهذا هو سبب حدوث الأشياء."

تم تقسيم مسؤوليات سليمانى بين مجموعة من كبار المسؤولين والنتيجة أصبحت ملموسة. فتشير الدلائل الأولية إلى تراجع موقف إيران الحازم الذي لا هوادة فيه، والذي ألهب دفعها عبر سوريا نحو لبنان في تحد للعقوبات الغربية واقتصادها المعطل. وقال مصدر أمني آخر رفض الكشف عن هويته "إنهم الآن مترددون ويدركون أن الثمن الذي يدفعونه مرتفع للغاية." و بشكل أكثر تحديداً ووفقاً لبعض التقديرات، تم تقسيم مسؤوليات سليمانى الرئيسية على ما يبدو بين أربعة أشخاص: أحدهم زعيم ميليشيا حزب الله حسن نصر الله شخصياً المشارك في محور الضاحية - طهران (الشراكة بين مقر حزب الله في حي الضاحية في بيروت مع إيران) فقد تمت ترقيته بشكل ملحوظ.

والآخرون هم ثلاثة مسؤولين إيرانيين كبار، العميد الجنرال محمد حجازي، نائب قائد فيلق القدس الجديد والذي تم تكليفه بالارتباط بحزب الله وبمشروع الصواريخ الدقيقة. وعلي شمخاني رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني. وأمير علي حاجي زادة قائد القوات الجوية في الحرس الثوري الإسلامي. تعتبر الأجهزة الأمنية الغربية حاجي زاده "قنبلة موقوتة" والرجل المسؤول عن إسقاط طائرة الركاب الأوكرانية عن طريق الخطأ فوق إيران في يناير/كانون الثاني الماضي وعن تحديات أخرى موجهة إلى الولايات المتحدة والغرب



إن تقسيم مسؤوليات سليمان لم يخفف التهديد الحقيقي لمستقبل إيران: تراجعها الاقتصادي. جرّت أزمة "كوفيد-19" والهبوط الكبير لأسعار النفط العالمية إيران إلى الهاوية التي سيصعب عليها الخروج منها. وتقول مصادر استخباراتية غربية إن الميزانية السنوية لإيران وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ عشر سنوات بعد أن استندت إلى توقعات خاطئة تبلغ 60 مليار دولار في صادرات النفط.

"الأخطبوط يطوي أذرعته"

وقال محلل غربي لـ "المونيتور" شريطة عدم الكشف عن هويته: "في الواقع صدرت إيران العام الماضي نفطاً بقيمة 20 مليار دولار فقط". مضيفاً "لن يزيد المبلغ هذا العام وهذا سيجبرهم على استخدام احتياطاتهم المتبقية من العملات الأجنبية للنجاة هذا العام." وبحسب تقديرات مختلفة في صحيفة "القدس"، سيصلي الإيرانيون من أجل هزيمة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في نوفمبر/تشرين الثاني. على الرغم من أنهم غير متأكدين من أن خليفته سيرفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الفور، إلا أن ذلك هو أملهم الوحيد الآن

إنهم يحاولون النجاة من نوفمبر/ تشرين الثاني" وفق مسؤول رفيع في الاستخبارات الإسرائيلية رفض الكشف عن هويته. وأضاف "كانت سياستهم هي توجيه ضربة ضد ما وصفوه بحملة إقليمية ضد البنية التحتية للنفط في الشرق الأوسط، لكن ما حدث هو العكس وانهار سعر النفط." (ترجمة سوزان أحمد لموقع أورينت نت)

[الرابط: HTTPS://BIT.LY/2088TAJ](https://bit.ly/2088TAJ)



اتهام حفتر والأسد بـ "عمليات تهريب مخدرات"

MIDDLE EAST MONITOR

اتهم وزير الداخلية الليبي فتحي بغاشا قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر والرئيس السوري بشار الأسد بالقيام بعمليات تهريب مخدرات غير مشروعة. وزعم بغاشا في منشور على وسائل التواصل الاجتماعي أمس، أن "هيئة الاستثمار في جيش حفتر تتعاون مع نظام الأسد، وتحاول فتح ممر جوي وبحري عبر ليبيا، للحصول على مكاسب مالية غير مشروعة"

وأشار الوزير بحكومة الوفاق الوطني إلى اكتشاف السلطات المصرية أكثر من أربعة أطنان من المخدرات مخبأة في علب الحليب على سفينة ترسو في بورسعيد قبل أسبوعين. جاءت السفينة من سوريا وكانت متجهة إلى ميناء بنغازي الليبي، الذي تسيطر عليه قوات حفتر.

وأعقب هذه الحادثة عملية قامت بها قوات الأمن السعودية و ضبطت عملية تهريب مخدرات ضخمة، حيث تم العثور على أكثر من 40 مليون قرص مخدر في عبوات مشروبات عشبية من سوريا كانت تهدف إلى دخول المملكة.

تم إرجاع كلتا عمليتي تهريب المخدرات إلى الشركات التي يسيطر عليها ويترأسها رجل الأعمال السوري رامي مخلوف، وهو ابن عم الأسد، مخلوف لم يعد مؤيداً للأسد مؤخراً، وهو حالياً قيد الإقامة الجبرية، بعد أن تم تجريدته من ممتلكاته من قبل النظام الذي ساعد في بنائها، وقال بغاشا إن حفتر والأسد استخدمتا أنشطة الاتجار غير المشروع هذه لتمويل ميليشياتهم المسلحة في النزاعات في ليبيا وسوريا، ولا سيما في مواجهة العقوبات الأجنبية. وقعت حوادث مماثلة : في عام 2018 ، على سبيل المثال ، استولت اليونان على أكبر كمية من حبوب الأمفيتامين والتي تم شحنها من سوريا. وأضاف المسؤول بحكومة الوفاق الوطني أن الحكومة الليبية على اتصال الآن مع الإنتربول ودعا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات ضد هذه الأنشطة الإجرامية.

[الرابط: https://www.middleeastmonitor.com/20200506-haftar-and-assad-accused-of-joint-drug-smuggling-operations/](https://www.middleeastmonitor.com/20200506-haftar-and-assad-accused-of-joint-drug-smuggling-operations/)



روسيا وتركيا وإيران اتفقوا على إزالة الأسد

MIDDLE EAST MONITOR

يتوقع مجلس الشؤون الدولية الروسي (RIAC) أن تتوصل روسيا وتركيا وإيران إلى توافق على الإطاحة برئيس النظام السوري بشار الأسد وإقرار وقف إطلاق النار مقابل تشكيل حكومة انتقالية تضم المعارضة وأعضاء النظام والقوى الديمقراطية السورية. وقال المجلس، المعروف بأنه قريب من صانعي القرار في الحكومة الروسية، في تقرير، أن منظمة روسية تدعى مؤسسة حماية القيم الوطنية، والتي تتبع الأجهزة الأمنية ومكتب الرئيس فلاديمير بوتين، قامت بإجراء استطلاع للرأي في سوريا. وهذا من شأنه أن يبعث برسالة سياسية واضحة للغاية، تشير إلى أن الشعب السوري لا يريد بقاء الأسد رئيساً. وذكر التقرير أنه منذ بداية تدخلها العسكري في سوريا، حرصت موسكو على تجنب الظهور كمدافع عن الأسد، مضيغاً أنها أكدت في المفاوضات أن "الشعب السوري سيقدر ما إذا الأسد سيبقى في السلطة".

وأوضح المجلس، أن روسيا أصبحت أكثر جدية بشأن إجراء تغييرات في سوريا، لأن حماية الأسد أصبحت عبئاً على الروس.

أوضحت وكالة تاس الروسية للأنباء: "روسيا تعتقد أن الأسد لم يعد قادراً على قيادة البلاد، بل إن رئيس النظام السوري يجر موسكو نحو السيناريو الأفغاني، وهو أمر محبط للغاية بالنسبة لروسيا". وفي الوقت نفسه، أضافت وكالة الأنباء أن إيران التي تعاني من العقوبات الأمريكية الخانقة، ليس لديها مصلحة في تحقيق الاستقرار في المنطقة بأسرها، لأنها تعتبرها ساحة معركة مع واشنطن. واعتبرت وكالة الأنباء أنه بينما موسكو مستعدة لاستخدام الأسد للتفاوض على اتفاق يضمن مصالحها؛ إنها تضحى بالسوريين لضمان بقاء الأسد في السلطة.

وبحسب وكالة تاس، فإن الأسد لا يمكنه رفض مطالب الروس، لذلك يجعلهم يسمعون ما يريدون سماعه، لكنه في النهاية ينفذ مطالب طهران.

وأكدت وكالة الأنباء الروسية أن موسكو تعمل على مجموعة من السيناريوهات بما في ذلك سيناريو يرى أن القوات الموجودة في سوريا تقبل نطاق نفوذ بعضها البعض. ونتيجة لذلك، ستبقى سوريا مقسمة إلى منطقة محمية من قبل



طهران وموسكو، المنطقة المعارضة المدعومة من تركيا، وشرق الفرات المدعوم من واشنطن وقوات سوريا الديمقراطية، وفقاً لوكالة الأنباء تاس.

وأشارت إلى أن الخيار الثاني يتطلب انسحاباً كاملاً لجميع القوات الأجنبية وتوحيد البلاد بعد تحقيق تحول سياسي وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254. واعتبرت وكالة الأنباء أن هذا الخيار أقل تكلفة لجميع الأطراف. ولطالما دعت تركيا إلى إزالة الأسد كشرط مسبق لإنهاء عملياتها في سوريا.

الرابط: <https://www.middleeastmonitor.com/20200504-report-russia-turkey-iran-agree-to-remove-syrias-assad/>



حصري: رامى مخلوف لا يزال فى سوريا رغم الخلاف

مع الأسد

MIDDLE EAST EYE

أخبر مصدر MEE أن رجل الأعمال وابن خال الرئيس السوري لا يزال فى إحدى فيلاته ولم يهرب من البلاد على الرغم من الخلاف معه. علمت شبكة Middle East Eye أن رجل الأعمال السوري رامى مخلوف لا يزال فى أحد فيلاته فى سوريا ، على الرغم من انتقاده علنيًا للرئيس بشار الأسد فى فيديو نادر من قبل عضو رئيسى فى الأسرة الحاكمة فى البلاد. يعتبر مخلوف ، ابن خال الأسد، أحد الدوائر الداخلية المقربة للرئيس السوري ويسيطر على شبكة من الشركات العاملة فى مجال النفط والبناء والخدمات المصرفية وشركات الطيران والاتصالات التى جنت له ثروة تقدر قيمتها بمليارات الدولارات.

فى 30 أبريل ، نشر مخلوف مقطع فيديو على صفحته على فيسبوك ، يشكو فيه من أن الحكومة السورية هددته بدفع ملايين الدولارات من الضرائب وطلبات ترخيص الاتصالات ، وقام بتذكير الأسد بدعمه المالى وعمله الخيري خلال تسع سنوات من الحرب الأهلية فى سوريا. وبحسب ما ورد ، اعتقلت السلطات السورية بعد ذلك عددًا من كبار موظفي مخلوف فى شركة الاتصالات العملاقة سيريتل ، التى تهيمن على سوق الهواتف المحمولة فى البلاد. ورد مخلوف بفيديو ثان يشتكى من "الطريقة اللاإنسانية" التى جرت بها الاعتقالات. قال مصدر مطلع على السياسة الداخلية للحكومة السورية وعشيرة الأسد لـ MEE إن مخلوف لا يزال فى إحدى الفيلات التابعة له فى سوريا، على الرغم من بعض التقارير التى تشير إلى أنه ذهب إلى الإمارات العربية المتحدة.

وحسب مصدر مقرب: "أنا أعرف مخلوف شخصيًا، وهولا يجرؤ على تحدي الدولة السورية، الأمر الذى جعلني أتساءل، لماذا يفعل ذلك؟" وأشار المصدر إلى أن مخلوف يمكن أن يكون جزءًا من مؤامرة أوسع نطاقا يتم استخدامه إما من قبل أحد حلفاء دمشق لزيادة الضغط على الحكومة لقبول تسوية سياسية لإنهاء حرب البلاد ، أو من قبل دمشق نفسها لمواجهة هذا الضغط.

وقال المصدر "فى الوقت الراهن، يبقى مخلوف فى سوريا ولم يتم اعتقاله." أنا أعرف مخلوف شخصيًا، ولا يجرؤ على تحدي الدولة السورية، الأمر الذى



يجعلني أتساءل، لماذا يفعل ذلك؟ أنت تتحدث عن نزاع بقيمة 200 مليون دولار ، وهو بمثابة ثمن مكسرات وتسالي لرامي ، الذي تبلغ ثروته مليارات الدولارات . " إذاً لماذا ردة فعل كهذه من رامي؟

وأشار إلى أن أولاد مخلوف يمتلكون أصولاً، بما في ذلك فيلات وسيارات وطائرات نفاثة في الإمارات العربية المتحدة، والتي تبلغ وحدها "ما يقارب المبلغ الذي تطلب منه الدولة السورية دفعه".

في وقت سابق من هذا الشهر ، أصدرت وزارة الاتصالات والتكنولوجيا السورية بياناً يطلب فيها من شركتي مخلوف سيريتل وشركات الاتصالات MTN دفع رسوم ترخيص تبلغ 233.8 مليار ليرة سورية (455 مليون دولار) للفترة بين 2015 و 2019.

وأضافت أن السلطات الضريبية السورية تتابع قضية منفصلة ضد شركات الاتصالات بسبب التهرب الضريبي.

وقال كمال علام، المحلل المطلع على ديناميكيات الحكومة السورية، لـ MEE إن مخلوف يمكن القبض عليه إذا استمرت انتقاداته. و "سيكون لديهم حديث ثان معه ... لكنني لا أعتقد أنهم سيقبضون عليه علناً الآن، لأنه من السابق لأوانه." ولكن إذا استمر في النشر على وسائل التواصل الاجتماعي ولم يدفع المال، فسوف يفعلون ذلك ويمكنهم أخذ شركاته، الأمر الذي سيجرده من نفوذه".

كشفت السعودية الشهر الماضي عن 44.7 مليون قرص أمفيتامين ، يُعرف باسم "الكابتاجون" ، تم تهريبها إلى المملكة من سوريا في حمولة تحمل شعار إحدى شركات مخلوف.

وقال علام: "إن ملاحقة مخلوف جزء من هذه الحملة، الأمر الذي سيفيد الصورة العامة لبشار الأسد ، حيث سيبدو أنه يحارب الفساد ويظهر أنه لا أحد فوق القانون ، بما في ذلك مخلوف."

[الرابط: https://www.middleeasteye.net/news/syria-rami-makhlouf-assad-remains-despite-spat](https://www.middleeasteye.net/news/syria-rami-makhlouf-assad-remains-despite-spat)



إخوة السلاح

مركز كارنيغي

أظهرت دراسة حديثة حملت عنوان "مراكز القوة في جيش النظام 2020 نهج الصفاء العلوي"، أن أهم أربعين منصباً قيادياً في الجيش السوري يقودهم ضباط من الطائفة العلوية حصراً التي ينتمي لها رأس النظام السوري بشار الأسد، كما أظهرت الدراسة التوزيع المناطقي لهؤلاء الضباط، بطبيعة الحال لا يمكن القول بأن الجيش السوري بتشكيلاته كافة بأنه قائم على طائفة معينة، ولكن هذا لا ينفي أيضاً وصول الجيش لحالة غير مسبوقة من التطييف، على الرغم من ذكر الدراسة للأسباب التاريخية لتنامي "العلونة" في الجيش السوري إلا أنها لم تذهب بعيداً في تحليل الأسباب التقنية وأثر الشبكات غير الرسمية التي أوصلت الجيش لهذه الحالة من الاعتماد على طائفة بعينها دون غيرها من بقية الطوائف، فأين تكمن المشكلة وماهي الطرق الممكنة للإصلاح.

بشكل أساسي يمكن القول بأن المشكلة تقسم إلى قسمين أساسيين:
الأول: آلية القبول في الكليات والمعاهد والمدارس العسكرية بمختلف اختصاصاتها، **والثاني:** آليات الترقية والتعيين بالنسبة الرتب العليا، وإن حلّ هذه المشكلة برمتها يحتاج إلى عملية إصلاح جوهرية تشمل الجوانب التنظيمية والقانونية المتعلقة بالقسمين المذكورين أعلاه.

تُعد آلية القبول في الكليات والمعاهد العسكرية، أصل المشكلة، حيث تشغل هذه الكليات حجر الأساس في تخريج الطلاب الضباط في الجيش السوري، إلا أن هذه الآلية غير متوازنة لا مناطقياً ولا طائفياً ويوجد تفضيل أساسي - غير قائم على مستند قانوني - يحكمه العُرف والشبكات غير الرسمية في قبول العلويين، وزاد هذا التفضيل خلال السنوات الماضية بشكل أكبر بكثير مقارنة بما قبل عام 2011، بعد نجاح النظام في عسكرة الطائفة العلوية بمواجه الانتفاضة الشعبية في سورية.



آليات غير متوازنة وشبكات غير رسمية تقوّض عمليات الإصلاح وتندّر بمزيد من الانقسام المجتمعي

ظاهرياً لا توجد محاصصة طائفية في سورية لأي منصب فضلاً عن وجودها في قبول الطلاب الضباط، ودستورياً النظام السوري يجرم الطائفية، لا وبل يمنع مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب أو تجمعات سياسية على أساس ديني أو طائفي، إلا أنه في الواقع يمارسها بفعالية وبالأخص على مستوى المؤسسة العسكرية والأمنية، حيث يحتكر العلويون كافة المناصب القيادية في الجيش والأمن دون غيرهم من الطوائف في سورية، وعلى ذات النهج يحتكرون القبول في الكليات والمعاهد العسكرية.

يضاف لتأثير تلك الآلية، تأثير الشبكات غير الرسمية "العلوية" في الجيش، والتي تؤثر بمجموعها على تكافؤ الفرص أمام كافة المتقدمين من مختلف الطوائف والمناطق، وهو ما يكرس في نهاية الأمر عملية تطييف واسعة في الكليات العسكرية ولاحقاً في المؤسسة العسكرية ككل، حيث تلعب شعبة الاستخبارات العسكرية دوراً أساسياً في عملية القبول عبر دراسات أمنية ميدانية تجريها عن جميع المتقدمين، ولا يمكن لأي منهم أن يُقبل دون أن تثبت نتيجة الدراسة بأنه موال للنظام سواء على الصعيد الشخصي أو العائلي أو حتى المناطقي، كما يتم استبعاد أولئك الذين ينحدرون من بيئات معينة أو ممن ينحدرون من عائلات تربطها صلات قربي مع أشخاص ذو تاريخ سياسي معارض، على صعيد آخر ما زال التفضيل سارياً لأولئك المنتسبين لحزب البعث العربي الاشتراكي، خصوصاً أن عملية التنسيب للحزب تعد شبه اجبارية في المرحلة الثانوية، ناهيك على أن أي شخص يفكر بالانتساب إلى للجيش يضع بعين الاعتبار أن يكون بعثياً لزيادة فرص قبوله في إحدى الكليات أو المعاهد العسكرية.

قد يكمن الحل الأمثل في وضع آلية ثابتة ومتوازنة للقبول في الكليات العسكرية يكون أساسها التوزيع المناطقي بحسب عدد سكان كل محافظة على أن يتم اعتماد الأصول في هذه العملية مع التشديد على منع الإجراءات البيروقراطية في دوائر الدولة المدنية التي تخول للمتقدمين تجاوز هذه الآلية، مع التأكيد على جانب المواطنة دون أي اعتبارات أخرى، وخلق المزيد من الشفافية حول هذا الموضوع، ولكن هذه الآلية تفقد النظام قدرته على "علونة" سلك الضباط بعد عدد معين من السنوات، وهذا بالتأكيد ما لا تريده قيادة النظام السوري.



بشكل مماثل لآلية القبول المتبعة في الكليات العسكرية، انسحبت هذه الآلية على عمليات الترقية/التعيين في المناصب الكبرى، كما أظهرت بأنها انتقائية، غير مهنية، وحتى طائفية، وتقع بشكل تام تحت سطوة شعبة الاستخبارات العسكرية ولجنة الضباط التي يرأسها القائد العام بالإضافة لعضوية رئيس هيئة الأركان وعدد من الضباط الآخرين.

تنظيماً تُحدد إدارة القوى البشرية من هم الضباط المؤهلون للترقية/التعيين مع مراعاة الإطار القانوني لعملية الترقية من حيث عدد سنوات الخدمة وتوفير الشاغر، إلا أن الكلمة الفصل في الترقية تعود لشعبة الاستخبارات العسكرية عبر فرع شؤون الضباط الذي يرمز له بالفرع /293/، وتاريخياً منذ عام 1973 لم يتول منصب رئاسة شعبة الاستخبارات العسكرية أو رئاسة فرع شؤون الضباط سوى ضباط من الطائفة العلوية حصراً، وهذا يمثل أيضاً تحدي آخر في عملية الإصلاح، أما قانونياً يحدد قانون الخدمة العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 18 لعام 2003 وتعديلاته، أصول الترقية وكيفية تنظيم ملفات العسكريين العاملين، حيث يفرض القانون وجود ملفين لكل عسكري أحدهما يدعى ملف الخدمة وتوضع فيه الأوراق والبيانات المتعلقة بخدمته، أما الثاني فهو ملف سري توضع فيه التقارير وسائر المعلومات التي لها صفة السرية، وتعود كيفية تنظيمهما تصدر بتعليمات عن القائد/ رئيس الجمهورية.

ويتحكم فرع شؤون الضباط /293/ بالملف السري بالكامل عبر ضباط الأمن المنتشرين في الوحدات العسكرية، ويقوم بدوره الفرع بلعب الدور المحوري في عمليات الترقية، عبر تسلسل هيكل القيادة حيث يقدم الفرع تقاريره لرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية والذي يقوم بعرضها في اجتماعات لجنة الضباط التي تضم القائد العام ونوابه وعدد من قادة الجيش السوري، وخلال هذه الآلية تكون شبكات العلاقات غير الرسمية قد أتت أكلها وأفضت لترقية / تعيين الضباط على أسس الولاء وطبيعة العلاقات الموجودة في الشبكات الحاكمة داخل المؤسسة العسكرية، دون الالتفات لمستوى المهنية أو الحرفية، لدرجة أن بعض عمليات الترقية والتعيين تصل لأن يتم تهيئة الشاغر المناسب لشخص معين لديه الحظوة داخل تلك الشبكات، مرّة أخرى هذا لا يعني عدم ترفيع ضباط من بقية مكونات الشعب السوري.

يذكر أنه في أيلول من عام 2019 أصدر رأس النظام السوري بصفته القائد العام للجيش والقوات المسلحة، قراراً يقضي بمنح شهادة القيادة والأركان للضباط من رتبة عقيد وما فوق حتى وإن لم يكونوا قد اتبعوا دورة ركن، وذلك للضباط



الذين منعهم انشغالهم في قيادة العمليات العسكرية ويأتي هذا القرار استناداً للفقرة ب/ من المادة 39 من قانون الخدمة العسكرية، بالطبع إن هذا القرار يمنح الضباط درجة "ركن" وتأهله لاحقاً للترقية لرتبة أعلى، إلا أنه لن يستطيع أن يمنح هذا الضابط التأهيل العلمي العسكري المناسب ليقود وحدات عسكرية أكبر، بطبيعة الحال لا يمكن اعتبار عمليات عسكرية ضد جماعات مسلحة (العمليات الدائرة في سورية منذ 2011) مشابهة لما يمكن أن يكون عليه الحال في عمليات عسكرية ضد جيوش منظمة.

ضمن حلقة مكررة قوامها عسكريون فقط تتم عمليات الترقية والتعيين والإقالة دون أدنى مستويات الرقابة أو المحاسبة من مؤسسات الدولة المدنية بالطبع مع الافتقار للشفافية اللازمة، لتبقى هذه العمليات حبيسة رغبة القيادة السياسية وما تقتضيه مصالحها بالدرجة الأولى في البقاء بسدة الحكم، حتى وصل الحال لما هو عليه الآن، بتعيين كافة المناصب القيادية في الجيش السوري من طائفة واحدة فقط.

بشكل عام، هناك ثلاث قواعد يقوم عليها النظام الحاكم في سورية هي: البعث؛ الجيش؛ الطائفة؛ وهذه القواعد ساهمت بشكل أساسي في منع سقوط النظام، فما زال حزب البعث على الرغم من إقصائه دستورياً في دستور 2012 يمارس دور "قائد الدولة والمجتمع" كما أنه يخترق صفوف المؤسسة العسكرية بالكامل ويشغل عدد من الضباط مناصب قيادية في الحزب سواء في القيادة المركزية أو في اللجنة المركزية، أما الجيش فقد تحول لمؤسسة يقودها ضباط علويون بالكامل، وارتبط بشكل مباشر مع القاعدة الثالثة وهي الطائفة والتي أصبحت مُعسكرة بشكل شبه كامل في صف النظام السوري، وعلى ضوء هذه التوليفة تبدو أي عملية إصلاح في مستويات الانتساب والترقية والتعيين محكومة بالفشل إن استمر النظام بهذه العقلية (عقلية القبيلة) وستنذر بمزيد من الانقسام المجتمعي في سورية والذي بدأ ظاهراً منذ 2011، وبالتالي ستكون هذه العقلية حجرة عثرة أمام إنشاء جيش وطني مهني محترف ذو هيكلية مستقلة بعيداً عن الاعتبارات السياسية السورية التي تغلب حتى على الإصلاحات العسكرية الروسية.

الرابط: <https://carnegie-mec.org/diwan/81781>



حرب موسكو في سورية

CSIS

يبحث هذا التقرير الحملة العسكرية والدبلوماسية الروسية في سوريا، وهي أكبر وأهم عملية روسية خارج المنطقة منذ نهاية الحرب الباردة، وستشكل تجربة روسيا في سوريا طريقة تفكيرها العسكرية، وستؤثر على الترويج وقرارات الأفراد، وستؤثر على البحث والتطوير لصناعة الأسلحة، وستوسع نفوذها في الشرق الأوسط وخارجه في المستقبل المنظور.

ولكن على الرغم من أهمية مشاركة روسيا في سوريا - خاصة وأن الولايات المتحدة تتنافس مع دول مثل روسيا والصين - لم يكن هناك سوى القليل من التحليل المنهجي لحملة روسيا في سوريا. ويهدف هذا التقرير إلى المساعدة في سد الفجوة وتقديم بعض التحليلات والبيانات الجديدة التي تقوم بإجراء تقييم واسع للحملة الروسية - بما في ذلك الأهداف السياسية، والمبادرات الدبلوماسية، والاستهداف المدني - والذي يضع الحملة العسكرية في سياق أوسع. بالإضافة إلى ذلك، فإن التقرير يحتوي على مجموعة بيانات عن استهداف المدنيين من قبل روسيا ويحلل صور الأقمار الصناعية للنشاط الروسي في سوريا.

بشكل عام، يخلص هذا التقرير إلى أن روسيا كانت ناجحة نسبيًا في تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية الرئيسية على المدى القريب في سوريا، بما في ذلك منع انهيار نظام الأسد (كشريك إقليمي) وإحباط محاولة أمريكية محتملة للإطاحة بالأسد. ومع ذلك، استخدمت روسيا حملة عقابية منهجية تضمنت هجمات ضد البنية التحتية المدنية والإنسانية في محاولة لحرمان المعارضة من الموارد - بما في ذلك الغذاء والوقود والمساعدات الطبية - مع تآكل إرادة المدنيين لدعم مجموعات المعارضة في نفس الوقت. (التقرير كاملاً في المرفقات)

الرابط: <https://www.csis.org/analysis/moscows-war-syria>



بعد خمس سنوات دامية في سوريا، روسيا تنقلب

على إيران والأسد

DAILY BEAST

بعد خمس سنوات من القتال من أجل الحفاظ على نظام بشار الأسد في سوريا، يبدو أن روسيا تميل الآن إلى التخلص من عميلها "السيئ السمعة، بعد أن ازداد إمعاناً في الوحشية والفساد، وبعد أن أثبت عدم قدرته -ولو شكلياً- على التظاهر بإقامة دولة جادة، مما حوله إلى عبء تفضل موسكو التخلص منه".

بهذه السطور لخص موقع ذي ديلي بيست الأميركي، في مقال بقلم جيريمي هودج آخر ما وصلت إليه العلاقات بين روسيا ونظام الأسد، مع شعور موسكو أن علاقة الأسد وأسرته مع طهران ومليشياتها في سوريا، تقوض مهمتها الأساسية.

ورأى الموقع أن ما تسعى إليه موسكو من إعادة تأهيل نظام الأسد كرمزٍ للاستقرار قادرٍ على جذب مئات المليارات من الدولارات التي تستعد الشركات الروسية لاستقبالها، في إطار إعادة الإعمار، لن يكون ممكناً بسبب عمل أقارب الأسد كمافيا، ودعمهم للقوات الإيرانية، مما يمنع وصول الأموال من الدول الأوروبية والخليجية التي ينتظر منها دفع فاتورة إعادة إعمار سوريا.

وفي هذا السياق، قال جيمس جيفري المبعوث الأميركي الخاص للتحالف من أجل هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، "إن الأسد لم يفعل شيئاً لمساعدة الروس على تسويق النظام، لا في العالم العربي ولا في أوروبا. وقد سمعنا مرارا وتكرارا من الروس ما يدل على أنهم يفهمون مدى سوء الأسد".

وتأتي تصريحات جيفري بعد أسبوع واحد من إطلاق وسائل الإعلام الروسية العنان لعدد كبير من التقارير والافتتاحيات التي تستهدف



الأسد، وتصوره على أنه فاسد بشكل ميؤوس منه وغير صالح للحكم، مشيرة إلى أن الوقت قد حان لتغييره بزعيم جديد.

وسلط الكاتب الضوء على مقالات نشرت يوم 11 أبريل/نيسان على وكالة يفيغيني بريغوزين، وقال إنها إشارة روسية لا يمكن للأسد تفويتها، خاصة أن مصدرها رئيس مجموعة فاغنر التي قاتل مرتزقتها إلى جانب قوات الأسد منذ 2015، والتي يراها الأميركيون "أداة للحكومة الروسية يستخدمها الكرملين باعتبارها منخفضة التكلفة ومنخفضة المخاطر لدعم أهدافه".

وأشار الكاتب إلى ما شاع من أن موسكو تدرس خيارات أخرى غير الأسد لحكم سوريا، إذ قالت وكالة تاس في افتتاحية لها إن "روسيا تعتقد أن الأسد لم يعد قادرا على قيادة البلاد بعد الآن، وأنه يجر موسكو نحو السيناريو الأفغاني".

وسط هذه التغطية، وجهت تاس ضربات سريعة إلى إيران، مشيرة إلى أن الجمهورية الإسلامية "ليست لديها مصلحة في تحقيق الاستقرار بالمنطقة، لأنها تعتبرها ساحة معركة ضد واشنطن".

وبالتزامن مع ذلك، نشر رامي مخلوف ابن خال بشار الأسد، الذي جمدت أصوله قبل خمسة أشهر، مقطع فيديو على صفحته الشخصية بفيسبوك يتهم فيه نظام الأسد بالفساد، علما أنه أغنى رجل في سوريا وتربطه علاقات ممتازة بروسيا، وسبق أن انتقد بشدة وجود إيران بسوريا.

وفي الوقت الذي يرتمي فيه مخلوف وموالوه في أحضان روسيا، يبدو للكاتب أن أعضاء رئيسيين في عائلة الأسد المباشرة قد أصبحوا من أبرز قادة الميليشيات المدعومة إيرانيا في سوريا، حتى إنهم تورطوا في اشتباكات مسلحة مع الوحدات المدعومة من قبل روسيا.

وقال الكاتب إن هذه الميليشيات تشرف على شبكات واسعة من الفساد، وهي تحت إمرة ماهر الأسد الأخ الأصغر لبشار الذي يقود



الفرقة المدرعة الرابعة التابعة للجيش السوري التي تعتبر واحدا من أقدم الألوية في البلاد وأكثرها تجهيزا.

ونبه الكاتب إلى أن ميناء اللاذقية تم تأجيره لإيران منذ مطلع أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي، ليصبح واحدا من أكبر مراكز تصدير المخدرات إلى أسواق أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأشار الكاتب إلى أن طهران بدأت مشروع بناء خط سكة حديد شلمشة الذي يربط طهران باللاذقية من خلال محطات في البصرة والبوكمال ودمشق، وهو ما سيعزل حميميم عن القوات الروسية في وسط وجنوب سوريا، ويمكن طهران من إيصال الأسلحة بسرعة إلى وكلائها في اللاذقية التي تشارك بالفعل في اشتباكات ضد الجماعات المدعومة من روسيا.

ويبدو أن روسيا الغاضبة من الميليشيات المدعومة إيرانيا، ليست اللاعب الوحيد على الأرض الذي يريد تصفية حساباته مع تلك الميليشيات، ولذلك تجاهلت الضربات الإسرائيلية على القوات الإيرانية إن لم تكن تشجعها إلى حد كبير، حسب الكاتب.

وقد لا يكون من قبيل المصادفة -كما يقول جيريمي هودج- أن تزداد الهجمات الإسرائيلية منذ أبريل/نيسان، بعد المقالات الروسية التي تهاجم الأسد ونظامه، لتقول إسرائيل إنها انتقلت من منع ترسخ إيران في سوريا إلى إجبارها على الخروج، ولن تتوقف.

ويقول الكاتب إنه دون روسيا، ستكون إيران هي الطرف الحاسم في سوريا، حيث لا تزال تسعى لمواصلة الحرب في وقت يتعب فيه معظم اللاعبين الدوليين الآخرين، وأصبحوا لا يريدون أكثر من إعادة توحيد سوريا، حتى إن الراعي الأخير للجيش السوري الحر، قبل بصنع السلام مع موسكو.

ومن المفارقات -حسب الكاتب- أن طرد الأسد من السلطة، لن يكون كما كان متوقعا على يد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي



طالما سعى لذلك، بل على يد روسيا نفسها التي طالما سعت
لحمايته. (ترجمة الجزيرة نت)

الرابط: <https://www.thedailybeast.com/russia-is-turning-against-iranand-assadin-syria>



المرض الشافي

مركز كارنيغي

أزمة وباء كورونا خلقت فرصاً جديدة لنظام بشار الأسد.

سعى نظام الرئيس السوري بشار الأسد بشكل حثيث للاستفادة من أزمة كورونا المتواصلة. وقد أظهرت تطورات عدة تواتت منذ اندلاع وباء كوفيد-19 أن تفاعلية النظام في هذا المجال في محلها بالفعل.

ففي أوائل آذار/مارس الماضي، فرض النظام إجراءات للحد من تفشي الفيروس، شملت حظر التجول وتعليق السفر الخارجي والتنقل بين المدن السورية. وفي الوقت نفسه، كانت السلطات تنفي أن يكون الوباء وصل إلى سورية، على الرغم من أوجه التفاعل الكثيرة بين سورية وبين إيران، التي كانت البؤرة الإقليمية الرئيسة للوباء، وأيضاً على الرغم من ادعاء بعض البلدان بأن الأشخاص الآتين إليها من سورية مصابون بالداء.

صحيح أن النظام قيّد حركة المواطنين من وإلى منطقة السيدة زينب، وهي ضاحية دمشقية ومعقل الآلاف من عناصر الميليشيات الموالية لإيران. بيد أن ثمة تقارير أشارت إلى أن المقاتلين الإيرانيين واصلوا التدفق إلى سورية التي تعتمد بشكل كثيف على طهران في مجال المساعدة العسكرية، ولذا، لم تستطع دمشق فرض إجراءات لعزل الإيرانيين. أما بالنسبة إلى عدد الإصابات، فلم يعلن النظام السوري حتى الآن سوى عن 45 إصابة، مع أن مصادر مستقلة تعتقد أن العدد الحقيقي أكبر بكثير.

في الداخل، يبدو أن النظام يستغل الإجراءات الوقائية لتعزيز قبضته. وقد كشف موقع أمني إلكتروني مقره في الولايات المتحدة أن السلطات السورية زرعت برنامج تجسس في الهواتف الخلوية لمواطنيها بواسطة تطبيق للوقاية من كورونا. هذا التطبيق، الذي يدعى كوفيد-19 هو ترمومتر رقمي يعمل كخدعة، فيما تتجسس البرمجية الخبيثة المشفرة (ANDOSERVER) على المستخدم. ويُعتقد أن هذا



التطبيق هو من إنتاج الجيش الإلكتروني السوري الذي ترعاه الدولة، والذي يقوم بعمليات قرصنة إلكترونية بدعم منها.

علاوةً على ذلك، قامت أجهزة أمن النظام بفرض رقابة مُشدّدة على المستشفيات ومراكز الفحص الطبي، وانتشرت عناصر المخابرات في مؤسسات في كل أنحاء البلاد لمراقبة الموظفين والمرضى وأي ملمح عن وجود حالات كورونا جديدة، سواء جاءت من المستشفيات أو عبر تبليغات شخصية. وعلى الرغم من مخاوف منظمة الصحة العالمية من تفشي الوباء في مختلف أرجاء البلاد، إلا أن الحكومة ليس لديها سوى مختبر واحد لإجراء الفحوصات مقرّه في دمشق. ومع أن سبب ذلك يُعزى إلى النقص في موارد الأدوات الطبية، إلا أنه قد يكون في الوقت عينه خطوة متعمّدة من السلطات لمركزة نشاطات الفيروس والروايات عنه.

استخدمت روسيا بدورها تفشي الوباء لتدعيم مواقعها في سورية. فهي أرسلت مؤخراً معدات طبية إلى دمشق، وأصرّ الرئيس بوتين في الأمم المتحدة على أن تدير دمشق وحدها إجراءات مواجهة كورونا. وهكذا، وعبر ترقية مساعداتها على هذا النحو، كانت روسيا تُعزّز مواقعها الإقليمية. إضافةً إلى ذلك، لطالما ضغط بوتين كي يكون الوجود الإيراني في سورية أقل حجماً، وفي هذا الإطار عمل القادة العسكريون الروس على استخدام أزمة كورونا لفصل القوات السورية، خاصة منها تلك المدعومة روسياً، عن الميليشيات الإيرانية. مثل هذا الفصل يجعل اليد العليا لروسيا على الأرض، ما يعزّز هدف بوتين الخاص بفرض سيطرة عسكرية روسية أكبر في سورية على حساب إيران.

على المستوى الإقليمي، يبدو أن فيروس كورونا بدأ يسهم بتوطيد العلاقات بين سورية وعدد من الدول العربية. وعلى الرغم من قرار الجامعة العربية تعليق عضوية سورية فيها في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، ليّنت دول عدة مواقفها منذ ذلك الحين، ومن ضمنها الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر. فقد اتخذت بعض الدول العربية خطوات تدريجية ترمي إلى إعادة بناء العلاقات مع سورية، على ضوء عوامل عدة، مثل صعود المجموعات المتطرفة، وازدياد النفوذ الإيراني بشكل مطّرد، وانخراط روسيا في الحرب



السورية، ومؤشرات على "انتصار" نظام الأسد الوشيك على المعارضة السورية.

في 27 آذار/مارس، أجرى ولي عهد الإمارات محمد بن زايد اتصالاً هاتفياً بالأسد للنقاش حول وباء كورونا، مؤكّداً على دعم بلاده لسوريا، ومتحدّثاً عن الطبيعة الإنسانية للأزمة ونطاقها العالمي، ومشدّداً على أنها مناسبة لتخطي أي "خلافات سياسية" كانت قائمة بين الإمارات وسورية. وبالتالي، شكّل فيروس كورونا لبعض القادة العرب ذريعة لإعادة العلاقات مع سوريا إلى مجاريها. قد تكون هذه المبادرة التي اتّخذتها الإمارات، التي تتمتع بنفوذ كبير إقليمياً، أساسية لسورية وهي تحاول العودة إلى كنف الجامعة العربية.

قد تغيد أزمة كورونا أيضاً سورية على الصعيد الدولي. فقد دعت منظمة الأمم المتحدة إلى رفع العقوبات المفروضة على كلّ من سورية وفنزويلا وإيران وكوبا وزيمبابوي للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية وتسهيل استجابة فعّالة لفيروس كورونا. لكن هذا الإجراء هو بمثابة رفع للإجراءات العقابية ضد نظام الأسد، ما سيسمح له بترسيخ حكمه أكثر، مع أن ثمة بعض العوائق التي تعترض عملية توطيد العلاقات بشكلٍ أوسع. فمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التابعة للأمم المتحدة اتّهمت النظام السوري بتنفيذ هجمات بالأسلحة النووية بحق مدنيين، فيما عقدت محكمة ألمانية الجلسة الأولى لمحاكمة ضابط سوري متّهم بتعذيب السجناء.

قد لا يحدث بالضرورة التطبيع الكامل للعلاقات بين سورية والمجتمع الدولي في المستقبل القريب، ولا سيما أن بشار الأسد حالياً تحت مجهر التدقيق العام بشكل متزايد. لكن وباء كوفيد-19-فتح أبواباً عدة أمام كلّ من النظام وروسيا لتعزيز نفوذهما على الأرض في سورية، ما يشي على الأرجح بأن تحقيق قبول أوسع لاستمرار حكم نظام الأسد لم يعد بعيد المنال كما كان في السابق.

الرابط: <https://carnegie-mec.org/diwan/81762>



الحرائق السورية

مركز كارنيغي

لا يبحث الغرب في سوريا عن إنقاذ الناس من أخطار الإبادة والقتل والدمار، فالأهم هو ألا يسمح لهم بالابتعاد عن الأراضي السورية أو الجوار الإقليمي لكيلا تتكرر كارثة اللجوء الجماعي في 2015.

لم تعد الأمم المتحدة تخجل من دماء السوريين التي يستبيحها الديكتاتور السفاح، ولا من مشاهد الدمار التي ترتبها جرائمه ضد الإنسانية. فتوجهات السياسة العالمية تراوح بين ترك الشعب السوري لمصيره المحتوم بزعم التعقد البالغ للصراع الدائر هناك، وبين إعطاء الأولوية لمنع اللاجئين من قدوم الأراضي الأوروبية والإبقاء عليهم في الجوار الإقليمي أو في الداخل السوري، وبين بحث القوى الغربية عن التوافق مع روسيا الاتحادية على حل تفاوضي يبقي على الكثير من حكم الديكتاتور المدعوم روسيا وإيرانا ويحقق القليل لبعض حركات المعارضة المدعومة غربيا ويتجاهل بالكامل أهل البلاد الذين انتفضوا ضد حكم الديكتاتور طلبا للحرية وللحق في وطن يسوده العدل.

لم تعد لا منظمة الأمم المتحدة ولا القوى الكبرى تخجل من تواصل جرائم الديكتاتور بشار الأسد، ومن استمرار عجزها ومعها الجماعة الدولية عن ردعه. فالرفض الصائب للتدخل العسكري في سوريا، أعقبه امتناع محيط ومنذ بدأت الجرائم ضد الإنسانية في 2011 عن الضغط الجاد لانتزاع قرار أممي يحمي المدنيين بحظر طيران مقاتلات الأسد التي تنفذ ببراميلها المتفجرة وقنابلها الحارقة هولوكوست رخيص الكلفة المادية مكوناته الإبادة والقتل والدمار. وأعقبه أيضا رفض مواجهة روسيا التي سبق لطائراتها وصواريخها قتل المدنيين السوريين، بل والتسليم بالحسابات التفاوضية الروسية والإيرانية التي تحتفظ للديكتاتور بمقعد الرئاسة.

فالغرب لا يبحث في سوريا سوى عن الحرب على الإرهاب متناسيا استحالة القضاء على عصابات الإرهاب دون الخلاص من الاستبداد، وممارسا لاستعلاء مقيت إزاء حق الشعب السوري في ألا يحكمه قاتل وألا تتسلط عليه مجموعات إجرامية تدعي الدفاع عن دولة وأرض. لا تبحث الحكومات الغربية في سوريا سوى عن القليل من التجمل عندما يتم تقييم سياساتها من قبل المجلس الأممي لحقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية وفاعليات المجتمع المدني في



أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فتدعي تارة دعم ما يسمى بالمعارضة المعتدلة وتارة أخرى توفير المساعدات للحركات التي تحارب الديكتاتور وترفض الالتحاق بالجماعات المتطرفة. لا يبحث الغرب في سوريا عن إنقاذ الناس من أخطار الإبادة والقتل والدمار، فالأهم هو ألا يسمح لهم بالابتعاد عن الأراضي السورية أو الجوار الإقليمي لكيلا تتكرر كارثة اللجوء الجماعي في 2015 وتجبر الحكومات الغربية، خاصة الأوروبية، على استيعاب لاجئين لا يريدتهم أحد.

غير أن الحكومات العربية لم تعد تخجل أيضا من دماء السوريين، ولا تقلق سكونها فيما خص سوريا مشاهد دمار أو خراب. فالعرب بين تقديم البعض لدعم عسكري ومالي لحركات متطرفة أفسدت الثورة السورية بتورطها في حمل السلاح والعنف وممارسات أخرى بالية، وبين فعل عسكري مباشر لحماية الديكتاتور ينفذه حليف إيران حزب الله اللبناني، وبين دعم دبلوماسي للنظام السوري ومساعدته لإعادة لجامعة الدول العربية. وبين انكفاء على الداخل لأغلبية الحكومات العربية التي لا يتعدى اهتمامها بالشأن السوري بيانات الإدانة.

بل أن وسائل الإعلام المسيطر عليها من قبل الحكومات العربية لا يخجل من توظيف المقتلة السورية إما للمتاجرة بأعداد اللاجئين السوريين الذين تم استقبالهم والمطالبة بحصص إضافية من المساعدات المالية الأمم المتحدة والغربية والخليجية المخصصة للاجئين، أو للترويج البائس للحكومات السلطوية ومظالمها المتراكمة وانتهاكاتها المتكررة في بلاد العرب كضرورة لتجنب مآلات سوريا ومآسيها. فقط القليل من وسائل الإعلام العربية هو الذي لا يخجل من الانتصار للقيم الأخلاقية والإنسانية والدفاع عن حق السوريين في طلب الحرية والعدل، فقط القليل من وسائل الإعلام العربية هو الذي يحمل بوضوح الديكتاتور الأسد وشبيحته وحلفاءه الدوليين (روسيا) والإقليميين (إيران وحزب الله) مسؤولية جرائم الإبادة والقتل والدمار ويحمل أيضا معارضي المتورطين في العنف والتطرف والجهل والتبعية لقوى إقليمية أو دولية مسؤولية إفساد الثورة السورية ومطلبيتها الديمقراطية.

تستعر الحرائق السورية ويقتل الأطفال والنساء والرجال، بينما ضمير البشرية في بلادنا كما في الشرق والغرب يغط في نوم عميق.

[الرابط: https://carnegie-mec.org/2020/05/12/ar-pub-81764](https://carnegie-mec.org/2020/05/12/ar-pub-81764)



6 دول أوروبية في مجلس الأمن تطالب بمحاسبة نظام الأسد لاستخدامه الكيماوي

TRT

طالبت 6 دول أوروبية أعضاء بمجلس الأمن، بمحاسبة أركان النظام السوري المتورطين في استخدام الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين في سوريا عام 2017، بعد صدور تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيماوية الذي حمل للمرة الأولى النظام السوري مسؤولية الهجوم على اللطامنة.

طالبت 6 دول أوروبية أعضاء في مجلس الأمن الدولي، بمحاسبة أركان النظام السوري المتورطين في استخدام الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين في سوريا عام 2017.

والدول الست هي بلجيكا وإستونيا وفرنسا وألمانيا وبولندا وبريطانيا، إذ أصدر مندوبوها لدى الأمم المتحدة مساء الثلاثاء بياناً مشتركاً بهذا الصدد.

البيان صدر عقب جلسة مشاورات مغلقة لمجلس الأمن الدولي استمع خلالها ممثلو الدول الأعضاء إلى إفادتين من مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيماوية فرناندو أرياس، ومنسق فريق التحقيق وتحديد الهوية بشأن هجمات الأسلحة الكيماوية في سوريا سانتياغو أوناتي.

ورحبت الدول الست في بيانها بـ"صدور التقرير الأول لفريق منظمة حظر الأسلحة الكيماوية"، في 8 أبريل/نيسان الماضي.

وخلص تقرير المنظمة إلى أن سلاح الجو التابع لنظام بشار الأسد، نفذ هجمات كيماوية محظورة على بلدة اللطامنة بمحافظة حماة وسط سوريا في مارس/آذار 2017.



وقال السفراء الستة في بيانهم: "نؤيد بالكامل نتائج التقرير، ونُدين بشدة استخدام النظام للأسلحة الكيميائية على النحو الذي خلص إليه التقرير."

وتابعوا: "يجب تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية ومساءلتهم عن هذه الأعمال الشائنة."

وأكدوا أن "استخدام أي شخص للأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف هو انتهاك للقانون الدولي، ويمكن أن يرقى إلى أخطر الجرائم الدولية، جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية"، وأضافوا: "لن يُتسامح مع الإفلات من العقاب على هذه الأعمال الرهيبة، والأمر متروك الآن للمجتمع الدولي للنظر في التقرير، واتخاذ الإجراءات المناسبة."

وتابعوا: "وتماشياً مع التزامنا الشراكة ضد الإفلات من العقاب، فإننا مصممون على ضمان أن يتلقى هذا الانتهاك الواضح للمبادئ الأساسية للاتفاقية أقوى استجابة ممكنة من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية."

وجدّد السفراء الستة التزام بلدانهم بدعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في جهودها الرامية إلى تنفيذ قرار الدول الأطراف، الصادر في يونيو/حزيران 2018، بشأن وضع ترتيبات لتحديد مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.

وحملّ التقرير الصادر عن فريق التحقيق الذي أسسته المنظمة عام 2018، للمرة الأولى، النظام السوري مسؤولية هجوم الأسلحة الكيميائية على اللطامنة، ولم تسفر الهجمات عن وقوع قتلى، لكنها تسببت في إصابة ما لا يقلّ عن 100 شخص، وتدمير حقول زراعية ونفوق طيور وحيوانات.

[الرابط: https://bit.ly/205v1IA](https://bit.ly/205v1IA)



عودة سيرسي لانيستر السورية (أسماء الأسد) وهي

الآن تريد الانتقام

DAILY BEAST

أشادت مجلة فوغ بأسماء الأسد ووصفتها بـ "الوردة في الصحراء" السورية، ولكن منذ وفاة حماتها، برزت كلاعب قوة وحشي في حد ذاتها، وظهرت كديكتاتور حقيقي. وسط الفوضى والمذابح في سوريا، تم استخدام أخبار قيام بشار بشراء لوحة باهظة الثمن لزوجته لتغذية قصة منفصلة تمامًا من الدسائس بين صفوف النخبة الدولية المختلفة جدًا والشريرة جدًا. ففي هذه الفترة من الأحداث العصبية، اشترى الدكتاتور السوري بشار الأسد اللوحة كهدية لزوجته المولودة في بريطانيا، أسماء، التي أطلقت عليها مجلة فوغ ذات مرة "وردة في الصحراء"، لكنها تظهر الآن أكثر مثل Cersei Lannister (شخصية وحشية في مسلسل تاريخي اسمه صراع العروش كانت محبة للانتقام والسلطة) في بلدها المدمر.

عندما تم الاحتفاء بأسماء في مجلة فوغ قبل تسع سنوات (تم حذف المقالة منذ ذلك الحين)، تم تصويرها هي وزوجها على أنهما زوجان شابان ديناميكيان (كان عمره 46 عامًا، وكان عمرها 36 عامًا) وكإصلاحيين محتملين بين الديكتاتوريات الرجعية والملكيات في العالم العربي. لكن ذلك كان قبل أن يتعامل الأسد مع الاحتجاجات على أنها تمرد، ورد بوحشية، وبدأت حرب أهلية حتى الآن أسفرت عن مقتل نحو 500 ألف شخص، حتى مع نزوح نصف سكان البلاد داخليًا أو فروا إلى المنفى كلاجئين.

داخل سوريا، كان هناك دائمًا شكوك حول الغطاء الدولي لأسماء، والتي عملت على تعزيز التصور القائل بأنه على الرغم من مؤسساتها الخيرية، كانت السيدة الأولى تفتقر إلى أي صلة حقيقية بالمواطنين العاديين، وكان من الواضح لأي شخص أن النظام الذي قاده زوجها



كان منظماً لخدمة طبقة بعينها من النخب الأكثر ثراءً، ولم تكن أسماء نموذجاً، بل كانت مشكلة.

ماتت حماتها أنيسة مخلوف في فبراير 2016 عن عمر يناهز 86 عاماً، ومنذ ذلك الحين، بدأت أسماء، التي تبلغ من العمر 44 عاماً فقط، بالتغول وبدأ نجمها يرتفع بشكل كبير، مما أدى إلى بناء قاعدة قوة مستقلة لنفسها وعائلتها المباشرة التي تتحدى أفراداً آخرين أكثر ثباتاً في دائرة الحكم.

وفي برنامج لشبكة بي بي سي قال مدرس لغة إنجليزية تم التعاقد معه لتدريس أولاد حافظ بما فيهم باسل، ومن خلال الاحتكاك بهم لاحظ أن بشار ضعيف الشخصية وأن اختيار باسل لخلافة حافظ كان خياراً موفقاً من قبل الأب.

بعد وفاة باسل، دفعت أنيسة حافظ لاختيار ماهر، ليأخذ مكان باسل كرئيس جديد لسوريا. لكن حافظ كان يعرف سمعة ماهر بأنه متهور وميال للعنف، كما أن شقيق بشار الآخر، مجد، كان مدمناً على الهيروين ويعاني من إعاقة عقلية ولا يمكن الوثوق به للقيادة. هذا أفسح المجال لبشار، مما أثار استياء الأم الراضة لتولي بشار لأنها تعرف ابنها جيداً.

بعد وفاة حافظ عام 2000 وتعيين بشار رئيساً، استخدمت أنيسة نفوذها لتعزيز مراكز أقاربها الآخرين ليصبحوا مراكز قوة حقيقية داخل سوريا، يعملون حول بشار وليس من خلاله. في ذلك العام، أسس رامي مخلوف شركة سيريتل وأصبح الرئيس التنفيذي لها، وهي واحدة من شركتي اتصالات فقط في سوريا ستسيطر على 70% من السوق المحلية. في نهاية المطاف، سيبنى مخلوف ووالده محمد إمبراطورية تجارية ضخمة بقيمة صافية تقدر بـ 5 مليارات دولار، بينما مارس حافظ وأياد مخلوف هيمنة متزايدة على أجهزة أمن الدولة. وفي الوقت نفسه، وبقيت أسماء الأسد على الهامش إلى حد كبير.



في العقد الأول من رئاسة بشار الأسد، لم تكن أسماء المولودة في بريطانيا، والتي تعود جذورها إلى عائلات سنية من حمص ودمشق من كبار التجار، لاعباً هاماً، وحسب رسائل البريد الإلكتروني تم قرصنتها في عام 2012 قالت أسماء "أنا الديكتاتور الحقيقي" وهذا ما كانت تنوي القيام به بالفعل.

في 4 مايو 2020، اختفى رامي مخلوف، في اليوم نفسه، داهمت وحدات الحرس الجمهوري السوري فيلته في ضواحي دمشق، فشلت في الكشف عن مكان وجوده. في السابق، اقتحمت قوات الأمن مكاتب سيريتل ، واعتقلت 28 من كبار المسؤولين ، واعتقلت وضاح عبدربه ، رئيس تحرير صحيفة الوطن ، واحدة من أبرز الناطقين الإعلاميين المؤيدين للنظام في سوريا ، والتي يمتلكها مخلوف. منذ عام 2006. جوهر النزاع هو السيطرة على سيريتل ، وهي شراكة مشتركة بين القطاعين العام والخاص مملوكة للدولة ، والتي يحق لها ما يقرب من 50 في المائة من أرباح الشركة بالإضافة إلى الضرائب والرسوم الحكومية الأخرى.

في ديسمبر 2019، في حين تم تجميد العديد من أصول رامي مخلوف، تم تجميد أصول عم أسماء طريف الأخرس. وكانت وزارة المالية السورية قد أغلقت أبوابها لأكثر من عام. استخدم الأخرس، الذي كان يملك شركة نقل شاحنات في حمص قبل عام 2000، علاقته بأسماء في العائلة الحاكمة لتوسيع شبكاته. ثم بدأ في المشاركة في شحنات الأغذية والسلع الأخرى التي تمر عبر سوريا إلى العراق كجزء من برنامج النفط مقابل الغذاء قبل الغزو الأمريكي عام 2003. منذ ذلك الحين، توسعت أعمال الأخرس في قطاعات الشحن البحري والبناء والعقارات وتعبئة اللحوم. في الوقت الحالي، يقف هو وأعضاء آخرون في دائرة أسماء الداخلية.



إن الروس الذين أنقذوا نظام بشار على مدى السنوات الخمس الماضية، سئموا من فسادة وحذروا من حلفائه الإيرانيين. ربما تتخيل أسماء أنها ستكون منفتحة على وجوه جديدة، ولو بالاسم نفسه

أكثر من أي وقت مضى، منذ شفاءها من السرطان، حرصت أسماء على إعادة زراعة صورة الملكة المنقذة التي احتفظت بها ثم خسرتها في عام 2011، وهي تحاول أن تظهر بمظهر القوية والمستعدة لتربية الجيل القادم من السوريين امرأة وتشفي جروح البلاد.

قد يكون بعض قادة العالم، الذين استسلموا منذ فترة طويلة للإنهاك الشديد فيما يتعلق بسوريا، قد يكونون على استعداد للتشدد على الأقل بهذه المهزلة. بعد انقضاء ما يقرب من 10 سنوات، يمكن أن تتطلع زهرة الصحراء السورية إلى الازدهار مرة أخرى.

الرابط: <https://www.thedailybeast.com/syrias-desert-rose-asma-al-assad-has-become-its-cersei-lannister?source=twitter&via=desktop>



إسكات البنادق في إدلب السورية

CRISIS GROUP

مع توقف هجوم النظام السوري في إدلب، فإن الوقت قد حان للتوصل إلى صفقة تنقذ آخر معاقل المعارضة المسلحة من غضب وشراسة استعادتها بالقوة. ينبغي على الأطراف السعي للتوصل إلى وقف أفضل لإطلاق النار يشمل النظام، وروسيا، وتركيا والمقاتلين الإسلاميين المتحصنين في المحافظة.

توقف الهجوم الذي كان يشنه النظام السوري بدعم روسي على إدلب الواقعة تحت سيطرة المعارضة المسلحة عندما تفاوضت روسيا وتركيا على وقف لإطلاق النار في آذار/مارس. وتقوم تركيا الآن بإرسال التعزيزات، في إشارة إلى اعتزامها القيام برد عسكري على ما تعتبره تهديداً لأمنها القومي. في الوقت الراهن، يمكن لهذه الخطوة أن تقنع روسيا بعدم استئناف الهجوم، لكن حالة الجمود الحرج غير قابله للاستمرار.

لقد انهارت اتفاقات وقف إطلاق النار الروسية - التركية المتتالية في إدلب بسبب الأهداف غير المتوافقة للطرفين، والتفسيرات المتباينة وإقصاء التنظيم المهيمن داخل المعارضة المسلحة، والمتمثل في هيئة تحرير الشام، الخاضعة لعقوبات الأمم المتحدة والتي تصنفها روسيا وغيرها من الدول منظمة إرهابية. من المرجح أن يؤدي هجوم النظام مدعوماً من روسيا لاستعادة السيطرة على إدلب إلى كارثة إنسانية.

ينبغي أن تسعى جميع الأطراف إلى التوصل إلى وقف إطلاق نار مستدام - يفضل أن يشمل هيئة تحرير الشام، رغم المخاوف المشروعة حيال التنظيم - لتحاشي دفع الثمن العسكري والسياسي والإنساني المكلف لهجوم آخر. وينبغي أن تدفع تركيا هيئة تحرير الشام إلى الاستمرار في النأي بنفسها عن الأعمال



العسكرية العابرة للحدود، وإظهار درجة أكبر من التسامح حيال التعددية السياسية والدينية.

تشكل إدلب، آخر معاقل المعارضة المسلحة التي تقاوم ضد نظام الرئيس بشار الأسد، معضلة سياسية دولية تهدد بأن تصبح مأساة إنسانية أكبر بكثير مما هي الآن. لقد فرض هجوم مدعوم من روسيا ضغطاً كبيراً على المعارضة المسلحة وهجر مئات آلاف المدنيين المذعورين، تجمّع العديد منهم على الحدود التركية. لقد انهارت اتفاقات وقف إطلاق النار التركية - الروسية مرات عديدة. أما هذا الاتفاق الأخير، الذي تم التوصل إليه في آذار/مارس، ورغم صموده حتى الآن، فهو مليء بجميع مواطن خلل الاتفاقات التي سبقته وبالتالي فقد يتلاشى أيضاً. لمنع المزيد من التصعيد، ينبغي على موسكو وأنقرة التفاوض على وقف إطلاق نار أكثر ديمومة يقطع شوطاً في معالجة الهواجس الجوهرية لكلا البلدين. وتكتسب هذه الخطوة طابعاً أكثر إلحاحاً بسبب احتمال الانتشار الوشيك لكوفيد-19 في إدلب، والذي يمكن احتواؤه فقط من خلال إجراءات دولية متضافرة في فترة يسودها هدوء نسبي. لقد تدمر قطاع الرعاية الصحية في إدلب بشكل كامل تقريباً بسبب الهجوم الأخير، وبالتالي فإن تفشي الفيروس في هذه المحافظة المكتظة بالسكان قد يكون كارثياً بكل معنى الكلمة.

يعود فشل حالات وقف إطلاق النار الروسية - التركية المتعاقبة، التي تستند إلى عملية أستانة الثلاثية التي أطلقت مع إيران في عام 2017، جزئياً إلى تفسيرات الطرفين المتناقضة للالتزاماتهما. وهذه الخلافات تعكس بدورها المواقف المتعارضة للبلدين حول مستقبل إدلب. الاتفاق الأخير يعلّق تلك الاختلافات لكنه لا يعالجها؛ ففي حين تسعى تركيا إلى إبقاء النظام السوري خارج إدلب بانتظار تسوية سياسية شاملة للصراع السوري، تدعم روسيا دمشق في مسعاها لتحقيق هدفها المتمثل في استعادة جميع أراضي البلاد - من خلال



صفقات تفاوضية إذا كان ذلك ممكناً، أو بالقوة إذا اعتبر النظام ذلك ضرورياً.

كما أن الصفقات الروسية - التركية تعثرت بشكل متكرر حول مسألة هيئة تحرير الشام، وهو التنظيم الجهادي الذي يهيمن على المنطقة والذي لا تشمله حالات وقف إطلاق النار. لقد أوضحت روسيا أنها تتوقع من تركيا احتواء التنظيم وضبطه وفي النهاية القضاء عليه. لكن أنقرة قد تكون استنتجت أن هيئة تحرير الشام أكثر قوة وتجزراً داخلياً من أن يكون من الممكن القضاء عليها عسكرياً دون التسبب بخسائر بشرية كبيرة وإرسال موجة جديدة من اللاجئين إلى الحدود التركية. كما أنها قد لا تكون راغبة في إضعاف أقوى التنظيمات المسلحة في إدلب بشكل يمكّن النظام من شن هجومه. لقد أشارت روسيا على نحو خاص إلى وجود هيئة تحرير الشام على قائمة العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن الدولي على الكيانات المرتبطة بالقاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية، إضافة إلى هجماتها المزعومة بالطائرات المسيرة المذخرة على قاعدة حميميم الجوية الروسية على الساحل السوري على البحر الأبيض المتوسط، بوصفها أسباباً لدعم الهجمات المتكررة في إدلب. لأن روسيا تشكل التهديد العسكري الأكبر على المعارضة المسلحة ويمكن أن توفر للنظام ذلك النوع من الدعم العسكري الذي يحتاجه في محاولته لتحقيق النصر الكامل، فإنها شعرت بشكل متكرر بالإغراء للدفع في ذلك الاتجاه.

إلا أن الثمن السياسي والعسكري لمثل ذلك الهجوم يمكن أن يكون مرتفعاً بالنسبة لموسكو ودمشق على حد سواء. فإضافة إلى مفاقمة الأزمة الإنسانية بشكل كبير، فإنه قد يؤدي إلى انخراط تركي أكبر؛ ففي الأشهر الثلاثة الأخيرة، عززت أنقرة دورها العسكري ودعمها للتحالف الرئيسي للمعارضة المسلحة الذي تدعمه في إدلب، والمتمثل في الجبهة الوطنية للتحرير، فيما يشير إلى استعدادها للاستثمار في إدلب لمنع النظام من التقدم وفي قدرتها



على رفع كلفة أي هجوم جديد يشنه. تشير التطورات في وقت سابق من هذا العام إلى أن الجيش السوري، إذا تمت إعادة تنظيمه وتزويده بالمعدات ودعمه بالطيران الروسي، يستطيع نظرياً التغلب على المعارضة المسلحة في إدلب، لكنه سيواجه عقبات حقيقية الآن بعد أن نشرت تركيا طائرات مسيرة وصواريخ أرض جو متقدمة. لقد عززت أنقرة نوعياً تدخلها في إدلب للمحافظة على ما تعتبره مصالحها وقدرتها على شن هجوم مضاد على قوات النظام. وحتى لو حقق هجوم النظام مكاسب كبيرة على الأرض، فإن ذلك سيتحقق على الأرجح بكلفة مرتفعة في الأرواح والعتاد بالنسبة لقواته التي تنتشر أصلاً على مساحات بالكاد تستطيع تغطيتها.

وقد يكون الأمر الأكثر أهمية بالنسبة لموسكو هو أن هجوماً سورياً تدعمه من شأنه أن يعرض للخطر علاقتها بأنقرة، خصوصاً إذا تقدمت قوات النظام إلى مناطق مكتظة بالسكان مثل مدينة إدلب، ما سيدفع إلى هروب أعداد كبيرة من المدنيين نحو الحدود التركية. علاوة على ذلك، فإن فرض السيطرة على إدلب بالعنف من شأنه أن يولد تحديات أمنية جديدة؛ إذ يمكن أن يهرب آلاف المقاتلين المحاصرين هناك الآن؛ وقد يتحول كثيرون منهم نحو العمليات العسكرية غير المتكافئة عسكرياً ضد قوات النظام، بينما يمكن أن يسعى الجهاديون الأجانب إلى العودة إلى بلدانهم، بما في ذلك إلى البلدان الواقعة في جمهوريات الاتحاد لسوفيتي السابق.

لكن ثمة سيناريو بديل. ورغم أنه قد لا يعيد إدلب إلى سيطرة النظام على المدى القصير أو المتوسط، فإنه يمكن أن يحقق مصلحة روسيا في تقليص قدرات المعارضة المسلحة على ضرب الأصول العسكرية الروسية من إدلب والمحافظة على علاقة موسكو المهمة استراتيجياً بأنقرة. يتطلب هذا السيناريو من موسكو وأنقرة التوصل إلى وقف أكثر استدامة لإطلاق النار وأن يعالج على نحو خاص دور هيئة تحرير الشام



- التي تسيطر على إدلب وبالتالي فهي حيوية لنجاح أي اتفاق - بطريقة واقعية وبراغماتية.

منذ العام 2016، كان هناك إشارات على أن هيئة تحرير الشام في طريقها إلى التحول من فرع للقاعدة ذو توجه سلفي جهادي أعضاؤه من السلفيين الجهاديين (يسمى نفسه جبهة النصر) إلى قوة يسيطر عليها السوريون. رغم توجهها الإسلامي المتشدد، ورغم أن كثيرين يعتبرونها قمعية وغير متسامحة وتستمر في محاربة نظام الأسد، فإنها باتت تتخلى عن أهدافها العابرة للحدود لصالح مشروع محلي لبناء الدولة. أما مسألة ما إذا كانت هيئة تحرير الشام قادرة على تحويل نفسها إلى لاعب سياسي بشكل رئيسي يصبح جزءاً من النظام في سورية ما بعد الصراع في إدلب فهي أبعد ما تكون من الوضوح .

إلا أن ثمة علامات على توجهات براغماتية داخل التنظيم، حتى ولو كانت مدفوعة باعتبارات تكتيكية ناجمة عن الضغوط العسكرية، فهي تستحق الاختبار. إن ابتعاد هيئة تحرير الشام عن أعمال العنف العابرة للحدود سيعود بالفائدة على الحكومات المتخوفة من هجمات مصدرها إدلب، في حين أن سكان المحافظة الذين يعانون منذ وقت طويل سيكسبون إذا أصبح التنظيم أكثر تساهلاً حيال التعددية والمعارضة. إلا أن تحول هيئة تحرير الشام، مهما كان صادقاً، من غير المرجح أن يقنع روسيا والنظام، لكن تطوراتها الأخيرة تشير فعلاً إلى أنها قد تكون مستعدة للدخول في اتفاقات وقف إطلاق نار إجرائية قد تعالج على الأقل هواجس موسكو حيال الهجمات المزعومة على قاعدة حميميم الجوية. ويمكن لتركيا، ربما مع قوى أجنبية أخرى، أن تضع شروطاً على هيئة تحرير الشام، إذا تمت تلبيتها من قبل التنظيم، يمكن أن تؤدي إلى إدراج الهيئة في اتفاقات وقف إطلاق النار، ولو بشكل غير مباشر.



إن الكارثة الإنسانية المتوقع حدوثها في أعقاب هجوم شامل على إدلب، والأثمان السياسية المرتبطة بها، تعني أن استكشاف هذا البديل يعد أقل الخيارات سوءاً لجميع اللاعبين المعنيين. كما يؤكد الخطر الإضافي لكوفيد-19 على أكثر من ثلاثة ملايين نسمة في إدلب، وخصوصاً على عشرات آلاف المدنيين المهجرين الذين يعيشون في مخيمات مؤقتة، يؤكد على مدى إلحاح مسألة أن تتوصل جميع الأطراف إلى وقف إطلاق النار أكثر ديمومة من شأنه أن يسمح بقيام باستجابة إنسانية دولية منسقة.

الرابط: <https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/syria/213-silencing-guns-syrias-idlib>



ما أسباب اندلاع التوترات في عرين القيادة السورية؟

مركز كارنيغي

يواجه النظام راهناً تحدياً مصدره ابن خال بشار الأسد، رامي مخلوف الذي كان فعلياً أمين صندوق العائلة منذ العام 2000. لكن بعد اندلاع الانتفاضة في العام 2011، أصبحت جمعية البستان الخيرية التي يرأسها الممول الرئيس للميليشيات الموالية للنظام. ويُقال إنه يسيطر بشكل مباشر أو غير مباشر على أكثر من 50 في المئة من الاقتصاد السوري، وهو نمط أبرزته الحرب. مع ذلك، تضع الدولة حالياً عوائق في وجه هذه الهيمنة، إذ فرضت غرامات ضخمة على مصدر دخله الأساسي، أي شركة الاتصالات "سيريتل". وفي إطلالة نادرة، طالب مخلوف عبر وسائل التواصل الاجتماعي مرتين بتدخل الرئيس، لكن يظهر أن مطلبه لم يلقَ آذاناً صاغية. يبدو كذلك أن بشار الأسد يريد الانتقال إلى مرحلة ما بعد الصراع وتفكيك إمبراطورية اقتصاد الحرب التي طفت إلى السطح بعد العام 2011، والتواصل من جديد مع الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية التقليدية. الوقت كفيلٌ بإظهار ما إذا كانت هذه الخطوات تعبّر عن رغباته الشخصية أو رغبات رعايته الروس.

آخر تجليات الخطوات التي اتخذتها الحكومة ضد مخلوف، كانت مطالبته أن تدفع "سيريتل"، وهي شركة تحتكر تقريباً قطاع الاتصالات السلوكية واللاسلكية، مبلغ 233 مليار ليرة سورية (161 مليون دولار وفق سعر السوق السوداء)، وهو مبلغ تدّعي الحكومة أنه يعود إليها إلى جانب منافس الشركة الأصغر. وحين رفض مخلوف هذا الطلب، نفّذت أجهزة الأمن، على ما يقال، اعتقالات اعتباطية بحق موظفي "سيريتل" للضغط على مخلوف وإجباره على الدفع.

من الصعب البت بمن يقول الحقيقة، لأن كلا الطرفين لهما باع طويل بتشويهها. بيد أن الحكومة تستخدم التكتيكات التعسفية نفسها، على غرار الاعتقال الاعباطي، والمضايقات، وسوء استخدام القوانين، لتهميش مخلوف، التي لطالما استعملتها مع آلاف السوريين الذين يطالبون بالتغيير منذ العام 2011.



فيما يحتج مخلوف على هذا الظلم، يجدر أن نتذكّر أنه هو نفسه، وباعترافه، كان الراعي الرئيس للنظام التعسفي والاستغلالي الذي ينقلب الآن عليه. وهذه تذكرة وعبرة بأن خروقات الحقوق يمكن أن تطال أيّاً كان، مهما علا كعبه.

تعكس التوترات داخل الحلقة الضيقة للنظام السوري ثلاث ديناميات، أولها تتعلّق بالعائلة. فمنذ التدخّل الروسي في العام 2015، ثم وفاة والدة بشار الأسد صاحبة التأثير القوي في العام 2016، بدأت عملية إبعاد تدريجية لآل مخلوف (عائلة الأم) بالتدريج من مواقع السلطة. والآن، الإجراءات التي تُتخذ ضد رامي مخلوف، الذي سيطر في مرحلة ما على 50 في المئة من الاقتصاد السوري، تستكمل فصول هذه العملية التي بدأت مع شقيق رامي، حافظ، ووالده محمد. ومن يحل مكانه الآن رجال أعمال مُقرّبون من أسماء، زوجة بشار النافذة، في محاولة لتوسيع شبكة النظام الزبائية.

الدينامية الثانية تتعلّق بالضغط الروسية على الأسد. فموسكو تريد إعادة تركيب مؤسسات الدولة السورية، وإعادة تنظيم الجيش، ومركزة آليات صنع القرار تحت قيادتها. الهدف: التفاوض حول عقود إعادة الإعمار مع شركاء غربيين وصينيين مُحتملين، وتمكين الشركات وأصحاب المشاريع الروس من الاستفادة ضمن مسرح عمليات مسيطر عليه بالكامل. لتحقيق هذا الغرض، يتعيّن تقليص النفوذ الإيراني في دوائر النظام، وتهميش أصحاب الاحتكارات السوريين (مع روابطهم الإيرانية). بالنسبة إلى الأسد، هذه فرصة للتخلّص من ابن خاله سيّء السمعة، وللقول إنه يبذل قصارى جهده للوفاء بمتطلبات الروس.

الدينامية الثالثة تمكن قراءتها من زاوية تحليل تاريخ النظام، والتوترات والانشقاقات التي شهدتها. فبعد التخلّص من رفعت الأسد، عم بشار، في العام 1984، ومن غازي كنعان، الرجل القوي في أجهزة الأمن في 2005، وأصف شوكت، صهر بشار، في 2012، جاء الآن دور آل مخلوف. وهذا ليس بالأمر المفاجئ في الأنظمة التوتاليتارية ذات الاعتبارات الطائفية والقبلية والعائلية التي تُبنى غالباً على أسس معادلات وتوزانات دقيقة.



كل هذا يشي بأن النظام سيكون على موعد مع ضغوط متصاعدة وصراعات داخلية في المستقبل من الأشهر. إذ أن روسيا في حاجة إلى الاعتراف الدولي بهيمنتها على سورية وعلى مشاريع إعادة الإعمار. وإيران لن تقبل بأن تُهمّش. وبشار يهجم بـ"إعادة انتخابه" في العام 2021. وفي هذه الأثناء، يقوم لاعبون أجنب آخرون، على غرار تركيا والولايات المتحدة، بإعادة توكيد أدوارهم ووتنظيم علاقاتهم مع حلفائهم المحليين في كلٍ من شمال غرب وشمال شرق البلاد، تمهيداً لولوج المراحل المقبلة.

تركّز محنة مخلوف الراهنة على محاولة البقاء كلاعب بارز في المرحلة الجديدة من الاقتصاد السوري، التي يواجه فيها منافسة محمومة، ومن غير المؤكّد إلى أي مدى سيتمكن من تحقيق ذلك. مع أن مخلوف قد ينجح في استخدام الطائفة العلوية إلى حدٍ ما لحماية نفسه، إلا أن علاقات أسرته تقف عند درجة معيّنة. فالروابط التي تجمعها مع الرئيس الأسد من خلال والدته منحته نفوذاً كبيراً، لكن في نهاية المطاف، إن عائلة حافظ الأسد المباشرة هي التي تتسلّم مقاليد السلطة الفعلية.

[الرابط: https://carnegie-mec.org/diwan/81797](https://carnegie-mec.org/diwan/81797)



بسبب روسيا، الأمم المتحدة توقف تمويل الإغاثة من أجل جائحة كورونا في شمال شرق سوريا فورين بوليسي

بمساعدة بوتين، حدّ الأسد من قدرة الأمم المتحدة على توفير الإمدادات الصحية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، والتي تواجه خطرًا متزايدًا للإصابة بالفيروس التاجي.

بعد الضغط الشديد من روسيا، الحليف الرئيسي لبشار الأسد، صدرت تعليمات إلى وكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة بوقف تمويل البرامج من قبل الجمعيات الخيرية الخاصة التي تنقل الخدمات الصحية المنقذة للحياة عبر الحدود العراقية إلى شمال شرق سوريا، مما وجه ضربة للجهود الدولية لمكافحة كورونا، وفقًا لمصادر دبلوماسية وإغاثية وتوجيهات سرية من الأمم المتحدة.

أبلغت الأمم المتحدة وكالات الإغاثة التابعة لها قبل عدة أسابيع أنه لم يُسمح لها بتمويل جمعيات خيرية خاصة تعمل في شمال شرق سوريا إلا إذا كانت مسجلة في دمشق ومصرح لها بالعمل هناك من قبل الحكومة السورية، التي ثبت أنها غير راغبة أو غير قادرة على تلبية الاحتياجات الصحية للمنطقة. يأتي تجميد التمويل في الوقت الذي أثارت فيه منظمة الصحة العالمية ووكالات إغاثة أخرى تابعة للأمم المتحدة مخاوف من أنها تفتقر إلى طرق وصول كافية للاستجابة للاحتياجات الصحية لنحو مليوني شخص في المنطقة.

تفاقت أزمة المساعدات في شمال شرق سوريا - التي يسكنها بالأساس الأكراد، والمدنيون النازحون، والجماعات المناهضة للحكومة - منذ أن أغلق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تحت ضغط من روسيا، مركزًا للمساعدات الإنسانية وافقت عليه الأمم المتحدة في 10 يناير في معبر اليعربية على الحدود العراقية السورية. وقد حرم ذلك الأمم المتحدة من تفويض قانوني صريح لخدمة المنطقة. كان المعبر الحدودي بمثابة خط إمداد رئيسي لمنظمة الصحة العالمية ومنظمات



الإغاثة الخاصة التي تقدم المساعدة الطبية في شمال شرق سوريا .
وقد أثبتت الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لتحديد طرق بديلة لسد
الفراغ حتى الآن فشلها.



أثار القرار صدمة كبيرة وتراجع من بعض وكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة ومجموعات المساعدة الخاصة، التي احتجت بشكل خاص على أن السياسة ستؤدي إلى تدهور حاد في الظروف الإنسانية في شمال شرق سوريا، حيث تعيش الغالبية العظمى من الناس في مخيمات وتجمعات خارج سيطرة الحكومة .وقال أحد المسؤولين المطلعين على النقاش إن وكالات الأمم المتحدة تستكشف الطرق التي يمكن من خلالها مساعدة وكالات المساعدة الخاصة على مواصلة عملها . لكن مسؤولين قالوا إن الدعم المالي الجديد من الأمم المتحدة توقف.

[الرابط: https://foreignpolicy.com/2020/05/13/coronavirus-pandemic-syria-russia-united-nations-relief-agencies/](https://foreignpolicy.com/2020/05/13/coronavirus-pandemic-syria-russia-united-nations-relief-agencies/)



تصاعد التوترات في جنوب سوريا يشير إلى المزيد من هجمات النظام

معهد واشنطن

تتبع الأزمة الراهنة من عدم قدرة نظام الأسد على إعادة بسط سيطرته على محافظة درعا بعد أن استعادها من عدد لا يحصى من الفصائل المتمردة/الثائرة في تموز/يوليو 2018. وحالما اختارت الولايات المتحدة وإسرائيل والأردن عدم دعم المتمردين/الثوار المحليين الذين ساعدوهم من قبل، قامت روسيا بتسهيل عودة الجيش السوري إلى المناطق التي خسرها في وقت سابق من الحرب من خلال إبرام اتفاق "تسوية الوضع" مع مجموعات عديدة. وبموجب هذه الاتفاقات، طُلب من المتمردين/الثوار تسليم أسلحتهم الثقيلة مقابل حصانتهم من الاعتقال وإعفائهم من الخدمة العسكرية الإلزامية (على الرغم من أنه تمت دعوة العديد منهم للتجنيد في الميليشيات الموالية للأسد، أو لإيران، أو روسيا في كثير من الأحيان). أما الذين اختاروا ترك منازلهم فقد نُقلوا إلى جيب إدلب على الحدود التركية.

ومع ذلك، فعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال العديد من المعازل تحت سيطرة الفصائل المتمردة/الثائرة السابقة التي حافظت على سلاسل قيادتها القديمة ووسّعت صفوفها، وتتفاخر بأنها تضم [اليوم] آلاف المقاتلين في الإجمال. وهذا هو الحال في الأقسام الداخلية لمدينة درعا، وبعض البلدات إلى الشرق (مثل بصر الحرير)، ومناطق مختلفة إلى الغرب (مثل طفس، نوى، الياودة، سحم الجولان، وأجزاء من حوض نهر اليرموك الذي كانت تسيطر عليه في السابق جماعة تدور في فلك تنظيم «الدولة الإسلامية»).

وحتى الآن، منعت الوساطة الروسية النظام السوري من شن هجومات شامل، وأبعدت المتمردين/الثوار من الإعلان عن تمرد جديد. على سبيل المثال، كان المبعوثون الروس على اتصال بمجلس المعارضة "مهد الثورة في مدينة درعا في أعقاب حوادث مسلحة؛ كما أنهم يتصرفون كوسطاء للقادة الدروز المحليين وخصومهم العرب السنة في



منطقة حوران، الذين يشاركون في حروب عصابات تشمل عشرات من عمليات الخطف.

ومع ذلك، تحدث مناوشات عنيفة كل يوم تقريباً، وأصبحت التظاهرات الشعبية ضد النظام روتيناً مسائياً في العديد من الأماكن، حيث تطالب الحشود بإخراج رجال الميليشيات الشيعية وتُحذر الجيش من شن هجوم. وفي الأسبوع الماضي، اجتمع أعضاء "اللجان المركزية" من جميع أنحاء المحافظة في اجتماع طارئ للمطالبة بتمسك روسيا بالتزاماتها بـ "تسوية الوضع" وبمنع الأسد من شن هجوم. وعلى الرغم من أن موسكو أجبرت الوحدات السورية الزاحفة على التراجع من بعض المناطق، إلا أن قوات الأسد [المنتشرة] عند أطراف العديد من البلدات الأخرى، لا تزال مستعدة للهجوم حيث تتواجد على مسافة قريبة بما يكفي لقصف هذه البلدات بقذائف المدفعية إذا أرادت ذلك (كما حدث في سانامين في أوائل آذار/مارس).

وفي الوقت نفسه، تتعرض عناصر الجيش للهجوم على الطرق بصورة متكررة، حيث قُتل تسعة من ضباط شرطة النظام على يد مسلّح واحد داخل مخفرهم في قرية المزيريب في الخامس من أيار/مايو. والمشتبه به هو زعيم جماعة متمردة/ثائرة وقّعت على اتفاق تسوية مع الروس؛ وبعد ذلك، قامت القوات السورية بقتل ابنه وصهره، مما دفعه إلى الانتقام. وتحت ضغط من روسيا، قام بعض سكان البلدة باقتحام منزله في أعقاب حوادث القتل وأحرقوا الدار، لكنهم لم يسلموا زعيم الجماعة إلى سلطات النظام.

وعلى نطاق أوسع، يفيد ناشطون سياسيون محليون أن شهر نيسان/أبريل وحده شهد خمس وعشرين محاولة اغتيال ضد عناصر الجيش السوري، أسفرت عن مقتل أربعة عشر فرداً منهم. كما استهدفت الهجمات عناصر من ميليشيا "الفيلق خامس - اقتحام" التي شكّلتها روسيا من خلال تجنيد متمردين/ثوار سابقين. ووفقاً لمنظمة "جسور" السورية المعارضة ومقرها تركيا، نفذت جهات فاعلة مختلفة ما لا يقل عن 384 محاولة اغتيال في المحافظة بين حزيران/يونيو 2018 ونيسان/أبريل 2020، كانت 92 بالمائة منها ناجحة. وتم توجيه حوالي 135 من محاولات الاغتيال نحو المتمردين/الثوار الذين انضموا



إلى النظام، في حين استهدفت 205 محاولات أخرى وجهاء محليين اعتبرتهم الأجهزة الأمنية للأسد "غير موثوقين". وفي الحالة الأخيرة، يبدو أن عناصر المخابرات الجوية ووكالات أخرى قد انخرطت في حملة منهجية للقضاء على المتمردين/الثوار السابقين البارزين، وغالباً ما كانت تقوم بهجماتها عندما يتوقف الضحايا المستهدفون عند أحد حواجز الطرق العديدة للجيش السوري. ولم يعد العديد من سكان الجنوب يخرجون من قراهم خوفاً من مواجهة مثل هذه الهجمات. وبالإضافة إلى زيادة التوترات المحلية، أدت أعمال العنف إلى تقليص التجارة بشكل كبير وساهمت في ارتفاع معدل البطالة في درعا الذي يبلغ حوالي 50-60 في المائة.

لا يبدو أن الغالبية العظمى من سكان درعا يرغبون بالدخول في صراع كبير آخر. إذ يدركون أنهم في وضع غير مؤاتٍ عسكرياً، كونهم منقسمين إلى فصائل تفتقر إلى الأسلحة المناسبة دون توقع الحصول على مساعدة خارجية. وانعكس هذا الشعور في مقطع فيديو نشره في 13 أيار/مايو أحد قياديي التمرد/الثوار السابقين المعروفين، ويدعى أدهم الكراد، حثّ فيه الجيش على الانسحاب من أطراف درعا، قائلاً: "إن فُرِضت علينا الحرب فنحن لها ولكننا لا نريدها". وبحسب موقع "المدن" الإخباري، أكد الكراد أن الأهالي يسعون "لاتفاق لا يُقهر فيه أهل الجنوب، اتفاق يضمن كرامتهم". ومن جانبهم، طالب القادة الميدانيون التابعون لنظام الأسد بنزع سلاح الفصائل المحلية فضلاً عن الحصول على ضمانات تُمكن قوات النظام من دخول جميع المناطق دون عوائق.

ومع ذلك، فإن درعا هي المنطقة التي انطلقت منها الانتفاضة لأول مرة في عام 2011. لذلك، في حين يأمل السكان العرب السنة في الغالب في منع الأعمال العدائية الواسعة النطاق، إلا أنه يبدو أنهم مصممون أيضاً على تجنب العودة إلى الوضع السابق، ويفضّلون الحصول على قدر من الاستقلال عن الحكومة المركزية - وهو هدف يبدو أنه تعزز من خلال تفاعلاتهم مع الدروز. فعلى الرغم من التوترات التاريخية مع الطائفة الدرزية، توجّه آلاف اللاجئين العرب السنة من منطقة حوران للاحتماء في السويداء، عاصمة الدروز، وفي المدن الأصغر حجماً على مدى العقد الماضي. وهناك تعلّموا بشكل مباشر كيف نجح الدروز في



منع النظام من التحكم بشؤونهم، أو الحفاظ على وجود عسكري كبير في مناطقهم الجبلية، أو إجبار شبابهم على الخدمة في الجيش السوري. وعلى الرغم من انقسام القيادات الدرزية بسبب المنافسات والأجندة المتناقضة، إلا أن هذه القيادة أبقّت قواتها خارج التمرد/الثورة في حين شكّلت مجموعة فعالة من وحدات الدفاع عن النفس التي تصدت لكل من الاستفزازات الحورانية من درعا، وتوغلات تنظيم «الدولة الإسلامية» من المناطق الصحراوية المحيطة (وقد استؤنفت هذه التوغلات الأخيرة في الأسابيع القليلة الماضية). كما أحبطت محاولات إيران و «حزب الله» لزرع جذورٍ لهما حول السويداء.

ويريد القادة المحليون في درعا تكرار هذا النموذج في مجتمعاتهم، بحيث سيقتسمون الولاء للنظام، ولكن فقط طالما لا يكون هذا الأخير كثير التدخل في شؤونهم. فهم لا يريدون أن يقوم المسؤولون الصارمون بإدارة محافظتهم عن بُعد؛ ولا يريدون القتال لصالح الأسد على الخطوط الأمامية البعيدة؛ ويريدون من روسيا أن تضمن هذه التنازلات. بعبارة أخرى، يريدون تجنب مصير محافظة القنيطرة حيث فرض النظام إرادته على السلطات المحلية وقام «الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني بتعبئة الميليشيات المحلية لإنشاء مواقع استفزازية على التلال الاستراتيجية المطلّة على إسرائيل.

ويبدو أن الأسد يعتبر هذا التصور غير مقبول. وقد يشجعه الروس على مضي على الحوار، ولكن في هذه المرحلة يبدو أنه يفضل ما يعتقد أنه سيكون من السهل استعادة محافظة درعا بأكملها.

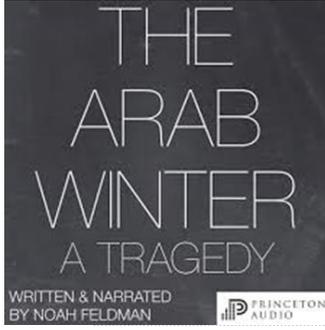
الخاتمة

عند السعي لإخضاع السكان المدنيين، يميل الجيش السوري إلى الاعتماد على القوة النارية المتفاوتة بدلاً من هجمات المشاة. وإذا تم تطبيق هذه التكتيكات العشوائية في درعا، فقد يكون عدد القتلى مرتفعاً جداً. ومن شأن مثل هذه الحملة أيضاً أن تتسبب بتدفق موجة جديدة من اللاجئين في كافة الاتجاهات - أي إلى حدود إسرائيل والأردن، وإلى معازل الدروز في الجبال أيضاً.



بالإضافة إلى ذلك، من شأن هذه الديناميات أن تمهد الطريق أمام إيران لتقوية وكلائها المحليين (على سبيل المثال، "الكتيبة 313") وإغراء الشباب العاطلين عن العمل بالرواتب [لحثهم على الالتحاق بهم] - وربما يكون من بين هؤلاء بعض من السبعة آلاف متمرّد/ثائر سابق الذين كانوا يتلقون المساعدة من "جيش الدفاع الإسرائيلي". وهذا بدوره قد يمنح «الحرس الثوري» الإيراني و«حزب الله» فرصةً لتعزيز انتشارهما في ريف درعا الغربي المواجه للجولان، الذي يشكل خط أحمر إسرائيلي قائم منذ فترة طويلة.

الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/growing-tensions-in-south-syria-signal-more-regime-attacks>



الشتاء العربي ... مأساة

FOREIGN AFFAIRS

(كتاب باللغة الإنجليزية متوفر على الانترنت بعنوان:

(THE ARAB WINTER: A TRAGEDY

يحلل فيلدمان، باحث قانوني، أحداث الربيع العربي 2010-2011 وتبعاته. وحسب رأيه، كانت الثورات تمثل المرة الأولى التي قام فيها العرب ضد قادتهم، واستبدال وحدة الدول العربية بوحدة الشعوب العربية. ولكن ليس من الواضح تمامًا إلى من يشير إلى عندما يكتب عن "الشعب العربي". "في أحد الملاحظات الموجزة، يصف فيلدمان "الشعب" بأنهم المثقفين و "الطبقة الوسطى العادية" الذين قادوا الاحتجاجات في تونس ومصر وأماكن أخرى.

لكن العديد من الجماعات الأخرى انخرطت في الحركات التي أطاحت بالحكومات في عام 2011. ويفسر فيلدمان ديناميات العقد الاجتماعي في الأنظمة الاستبدادية العربية، ويدعي أن الانتفاضة السورية كانت عنيفة بطبيعتها على الرغم من أنها كانت في البداية سلمية، ويصر على أن الشعب المصري دعا القوات المسلحة للإطاحة بحكومة الإخوان المسلمين المنتخبة ديمقراطياً في يونيو 2013. لكن فيلدمان يطالب القراء بإعادة التفكير فيما حدث في 2011.

وعد الربيع العربي بإنهاء الديكتاتورية وإعطاء الحكم الذاتي للناس في جميع أنحاء الشرق الأوسط. لكن في كل مكان باستثناء تونس، آلت الأمور إلى تجديد الديكتاتورية، واندلاع الحروب الأهلية، والإرهاب والتطرف، أو الثلاثة في آن واحد. في الشتاء العربي، يقول نوح فيلدمان بأن الربيع العربي لم يكن مع ذلك فشلاً ذريعاً، وبدلاً من ذلك، كان عبارة عن سلسلة أحداث مأساوية كان الغرض منها نبيلاً، حيث قامت فيها الشعوب الناطقة بالعربية، للمرة الأولى في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، بعمل سياسي جماعي حر أثناء سعيها لتحقيق تقرير المصير.

بالتركيز على الثورة المصرية والثورة المضادة، والحرب الأهلية السورية، وصعود وسقوط داعش في سوريا والعراق، والنضال التونسي من أجل الدستورية الإسلامية، يقدم فيلدمان رواية أصلية للعواقب السياسية للربيع العربي، بما في ذلك إعادة التأكيد على الهوية العربية، ودمار القوميات العربية، وموت



الإسلام السياسي بانتهاء داعش. كما يتحدى المعلقين الذين يقولون إن الربيع العربي لم يكن أبدًا تحولًا حقيقيًا، وأن تقرير المصير العربي كان سرابًا، وحتى أن العرب أو المسلمين أقل قدرة على الديمقراطية من الشعوب الأخرى.

ويظهر الشتاء العربي أنه يجب ألا ندع النتيجة المأساوية للربيع العربي تطمس قيمته الإنسانية المتأصلة، وحاول الناس الذين تم تحديد حياتهم السياسية من الخارج، ونجحوا لبعض الوقت، في صنع السياسة لأنفسهم. هذا لم يؤدي إلى ديمقراطية دستورية أو حياة أفضل لمعظم المتضررين لكن هذا لا ينبغي أو يلغي أهمية المحاولة. على العكس من ذلك، فهي مهمة بالنسبة للتاريخ و للمستقبل.

[الرابط: https://www.foreignaffairs.com/reviews/capsule-review/2020-04-14/arab-winter-tragedy](https://www.foreignaffairs.com/reviews/capsule-review/2020-04-14/arab-winter-tragedy)



خسارة اللعبة الطويلة الأمد...

COUNCIL ON FOREIGN RELATIONS

(كتاب متوفر على الإنترنت بعنوان: LOSING THE LONG GAME)

طالما كانت كيفية تغيير النظام في الشرق الأوسط محط إغراء لصانعي السياسة الأمريكيين لعقود من الزمن - ولكن لماذا تبدو حسابات صناع السياسة الأمريكية أنها مخطئة دائماً؟

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، شرعت الولايات المتحدة في الإطاحة بالحكومات في الشرق الأوسط بمعدل مرة واحدة في كل عقد - في أماكن مثل إيران وأفغانستان (مرتين) والعراق ومصر وليبيا وسوريا.

كانت أسباب هذه التدخلات شديدة التنوع، كما اختلفت الأساليب التي تتبعها الولايات المتحدة في تغيير النظام اختلافاً كبيراً، بدءاً من الضغط الدبلوماسي وحده إلى الغزو والاحتلال العسكري المباشر.

ومع ذلك، فإن الشيء المشترك في جميع العمليات هو أنها فشلت في تحقيق أهدافها النهائية، وأنتجت مجموعة من العواقب غير المقصودة وحتى الكارثية، وحملت تكاليف مالية وبشرية باهظة، وفي كثير من الحالات تركت البلدان المعنية في وضع أسوأ مما كانت عليه من قبل.

يعطي فيليب هوردون في كتاب LOSING THE LONG GAME نظرة شاملة على تجربة الولايات المتحدة مع تغيير النظام على مدار السبعين عاماً الماضية، ورؤية من الداخل بشأن صنع السياسة الأمريكية في المنطقة على أعلى المستويات بما فيها التدخلات الأمريكية المتكررة في المنطقة التي بدأت دائماً بآمال كبيرة وغالباً بأفضل النوايا، لكنها لم تتحقق أبداً بشكل جيد. لن تكتمل أي مناقشة مستقبلية لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط دون أخذ دروس الماضي في الاعتبار، خاصة في وقت الاستقطاب المحلي المكثف وحساب مكانة أمريكا في العالم.

الرابط: <https://www.cfr.org/book/losing-long-game>



الثراء الغير مقدس للجماعات الجهادية في سورية

المونيتور

لطالما كانت المكاسب الاقتصادية هي عين الاشتباكات والخلافات بين الجماعات المعارضة في إدلب السورية والمناطق التي يصفها المعارضون السوريون بأنها مناطق "محررة".

تسلط محاولات هيئة تحرير الشام، الجماعة الإسلامية المتشددة التي تسيطر على آخر معقل للمعارضة، الضوء لإحياء العلاقات التجارية مع المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية متعلقة بأهمية تدفقات الدخل للمنطقة. وجاءت المحاولة الأولى لـ "تحرير الشام" في 18 أبريل / نيسان، عندما حاولت المجموعة إقامة معبر تجاري في مدينة سراقب الرئيسية على طريق حلب - دمشق السريع، لكنها فشلت. المحاولة الثانية لفتح مثل هذا المعبر في معرة النعمان أوقفها معارضون لإحياء التجارة مع المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري. ونظمت الفصائل المسلحة تسع مظاهرات منفصلة للاحتجاج على الخطوة؛ قامت قوات تحرير الشام بتفريق المتظاهرين بالقوة فقتلت متظاهرا.

يُظهر التصعيد المميت أهمية ما يسمى برسوم "الجمارك" التي يتم جمعها عند المعابر للفصائل المسلحة في إدلب. في الوقت نفسه، اندلعت صدامات داخلية بين المعارضين المدعومين من تركيا في عفرين وتل أبيض والباب وجربلس. وبصرف النظر عن المساعدات الخارجية، تدور عجلة الإيرادات على ثلاث ركائز رئيسية: "الضرائب" المأخوذة من أصحاب المحلات التجارية، و "الرسوم الجمركية" المأخوذة من المركبات التي تعبر عند نقاط التفتيش بين المناطق والأنشطة الإجرامية مثل النهب، والاستيلاء على الممتلكات والفدية.

بعد الاستيلاء على معبر باب الهوى الحدودي والمعابر التي تربط إدلب بحلب وحماة في عام 2017، بدأت تحرير الشام تأخذ نصيب الأسد من "الرسوم الجمركية". ومع ذلك، قطع اتصال إدلب بحلب وحماة بسبب الضغط العسكري للحكومة السورية المدعومة من روسيا بهدف السيطرة على الطريقين السريعين M4 و M5، وهو ما جرد هيئة تحرير



الشام من الإيرادات التي كانت تحصل عليها في عدة مواقع، بما في ذلك قلعة المضيق، وأبوضهور، ومورك، والعيس.

تسعى المجموعة الراديكالية الآن للحصول على أموال بديلة لتعويض خسائرها. قال سعيد الأحمد، مسؤول هيئة تحرير الشام المسؤولة عن المعابر، إن 95% من البضائع التي تدخل إدلب حاليًا من تركيا و 5% فقط من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. تركيا، بدورها، تشتري 10% فقط من إنتاج إدلب، مما يؤدي إلى فائض المنتج، لا سيما في الزراعة. وتعتبر المناطق التي يسيطر عليها النظام هي المشتري المحتمل لهذا الفائض.

بعد خسارة خمسة معابر للقوات الحكومية السورية، بقي لهيئة تحرير الشام معبر المنصورة. ومع ذلك، يدعي موقع SYRIACALL أن المجموعة المتشددة تحصل على حوالي 2 مليون دولار من العائدات الشهرية من المنصورة، التي كان لواء نور الدين زنكي يسيطر عليها سابقاً.

المعبر الأكثر ريعاً هو باب الهوى على الحدود التركية، حيث تتعامل تركيا مباشرة مع هيئة تحرير الشام على الرغم من اعتبارها منظمة إرهابية. تكسب الجماعة المسلحة 4 ملايين دولار من المعبر شهرياً، وفقاً لـ SYRIACALL.

عند معبر باب الهوى، تأخذ تحرير الشام ما بين 3 إلى 60 دولاراً للطن لكل حمولة، مع شحن المنتجات الغذائية بشكل عام حوالي 5 دولارات للطن. ترتفع التعريفات الجمركية بشكل أكبر للمنتجات التكنولوجية بناءً على وزنها أو عدد العناصر، وعبرت 115000 شاحنة عبر المعبر في عام 2019.

موارد هيئة تحرير الشام لا تقتصر على عائدات الجمارك، وإن كل صاحب متجر في إدلب يدفع 50 دولاراً شهرياً للجماعة المتطرفة، مضيفاً أن هيئة تحرير الشام تبيع أيضاً أراضي مهجورة في حارم ودير حسن. يدفع كل منزل في إدلب 4 دولارات مقابل المياه و2 دولاراً شهرياً ضريبة القمامة.



أما في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة المدعومة من تركيا، تعتمد عجلة الربح في الغالب على الدخل غير المنتظم. يجلب باب السلام، وهو معبر حدودي سوري تسيطر عليه المعارضة بالقرب من أعزاز، حوالي 3 ملايين دولار شهريًا. تتلقى الحكومة المؤقتة للمعارضة السورية 15% من عائدات الضرائب المودعة في حساب مصرفي تركي. كما تسيطر الجماعات المدعومة من تركيا على 10 معابر أخرى في الباب وحلب واللاذقية وعفرين وجربلس ورأس العين وتل أبيض. تستخدم المعابر في جرابلس والراعي والحمام في الغالب من قبل الجيش التركي وقوات التحالف.

وتحصل المجموعات المدعومة من تركيا على ملايين الدولارات من عمليات النقل من وإلى المناطق التي يسيطر عليها النظام والضرائب التي يفرضونها على أصحاب المحال التجارية هي أيضا مصدر مهم للإيرادات.

غالبًا ما تؤدي غنائم الحرب إلى اشتباكات بين الفصائل الحليفة المدعومة من تركيا. وبصرف النظر عن ثراء أمراء الحرب، فإن هذه الخطط المدرة للربح تقوض أيضًا الخطة التركية الجديدة لـ "جيش مشترك" من جانب المعارضة.

الرابط: <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/05/turkey-syria-hayat-tahrir-al-sham-idlib-profit-motive-rebels-hts.html>



ملف يضم خمس دراسات تتناول الشأن السوري صادرة عن مركز كارنيغي

يضمّ هذا الملف بين دفتيه دراسات لخبراء من اختصاصات ومجالات متنوّعة، هدفها استشراف فرص تحقيق تغيير سياسي في سورية، وردود فعل النظام حيال آفاق التغيير، وإمكانيات إحداث تغيير في المستقبل المنظور. كما يتطرّق إلى التحديات التي تواجهها المعارضة السورية منذ سنوات نشأتها وصولاً إلى العام 2020، ويناقش العوائق التي اعترضتها حين زاد اعتمادها على التمويل الإقليمي والدولي. يتناول الملف أيضاً مسألة منظمات المجتمع المدني والدور الذي قد تلعبه في سُلّم الأولويات السورية اليوم، مسلّطاً الضوء على دور التنظيم المحلي في منع المجموعات التابعة للنظام والمجموعات غير التابعة له (مثل هيئة تحرير الشام) على السواء من السيطرة على المجتمع.

إضافةً، يتطرّق الملف إلى الوسائل التي يستخدمها النظام لتوطيد حكمه السلطوي، مركزاً على فكرة أن عملية إعادة الإعمار الراهنة مُصمّمة في الواقع لسحق المعارضة. والحال أن فكرة التطبيع في ظل سيطرة النظام أضحت موضع تساؤل، إذ إن الولاءات المتضاربة والانقسامات الطائفية في مدن كحمص تشير إلى أن تحقيق الاستقرار والسلام الدائم غير ممكن من دون تطبيق شكل يُعتدّ به من العدالة الانتقالية.

عموماً، تسلّط هذه المجموعة من المقالات الضوء على المساعي التي قام بها، ولا زال يقوم بها، آلاف السوريين، على الرغم من الصعاب التي لا تزال تعترض طريقهم، من أجل بناء مستقبل أكثر عدلاً.



السياسات التنازعية في سورية: المعارضة والتمثيل والمقاومة

مركز كارينغي

أسفرت الانتفاضة السورية، التي اندلعت شرارتها الأولى في آذار/مارس 2011، عن تسييس لا سابق له للشباب السوري. في أعقاب حملة الاعتقالات وعمليات التعذيب التي طالت الشباب في مدينة درعا الجنوبية، تدفق مئات آلاف السوريين إلى الشوارع للاحتجاج على عقود مديدة من القمع الذي تمارسه الدولة. أعرب هؤلاء عن سخطهم حيال الطريقة التي تُحكم بموجبها البلاد وطالبوا بالحريات الأساسية والكرامة.

حين انطلقت الاحتجاجات في سورية، لجأ النظام الرفض لمشاركة السلطة، إلى العنف. وفي غضون أشهر قليلة، تحولت انتفاضة سلمية، مدنية، لعبت فيها لجان التنسيق المحلية دوراً وازناً، إلى تمرد مسلح.

وفيما كانت الجماعات المسلحة التي مؤّلت قوى خارجية معظمها، أكثر نشاطاً، شكّلت المعارضة السياسية هيئة تمثيلية في اسطنبول عُرفت باسم المجلس الوطني السوري في تشرين الأول/أكتوبر 2011³. ومع الوقت، توسّع الطيف الإيديولوجي للمعارضة في سورية. فالجماعات الإسلامية التي تلقت أيضاً من التمويل والدعم الخارجيين، ومن ضمنهم آلاف



المقاتلين الأجانب، بدأت تحظى بشعبية في أوساط المعارضة المسلحة والسياسية. لعب بعض هذه الجماعات لاحقاً دوراً نافذاً في مفاوضات السلام الرسمية. وفي هذه الأثناء، تعرّض الناشطون المدنيون، الذين كانوا في الصفوف الأمامية للاحتجاجات السلمية، إلى استهداف مقصود من طرف النظام السوري وجماعات معارضة. عدد كبير من هؤلاء النشطاء - ومن بينهم رزان زيتونة وسميرة الخليل ووائل حمادة وناظم حمادي (مخطوفي دوما الأربعة) وعضو اللجنة الدبلوماسية للهيئة الكردية العليا عيسى حسو - إما اختفوا قسراً، أو سُجنوا، أو قُذف بهم إلى المنافي. في غضون ذلك، كانت الجماعات المسلحة المعارضة تنجح تباعاً في السيطرة على نحو 60 في المئة من الأراضي السورية⁴.

اليوم، وبعد حوالى عقدٍ من هذه التطورات، استعاد النظام السوري، بمساعدة عسكرية حاسمة من روسيا وإيران، السيطرة على معظم أنحاء البلاد. وهو حقّق ذلك باستخدام عمليات الحصار، وتكتيكات التجويع، والمصالحات القسرية⁵. وفي نهاية العام 2018، كان 6.7 ملايين سوري يبحثون عن مأوى في كل أرجاء المعمورة⁶. وحتى آذار/مارس 2020، كان 5.4 ملايين سوري على الأقل يقيمون في بلدان مجاورة،⁷ فيما نزح 6.6 ملايين آخرين داخلياً⁸.



الدمار المادي في سورية كاسح، إذ قدّر مبعوث الأمم المتحدة السابق إلى سورية ستيفان دي ميستورا أكلاف إعادة البناء بنحو 250 مليار دولار⁹. بالمثل، قدّر البنك الدولي أن سورية خسرت منذ العام 2010 ما يوازي 226 مليار دولار على الأقل من ناتجها المحلي الإجمالي¹⁰. ومنذ النصف الأول من العام 2020، تواجه محافظة إدلب الشمالية، وهي آخر معقل في يد المعارضة، باستثناء مناطق سيطرة الأكراد، هجوم النظام السوري والقوات الروسية والإيرانية، وعلق بين فكي كماشة هذا القتال أكثر من 950 ألف شخص¹¹. وقد أصبحت إدلب ملاذاً داخلياً للنازحين السوريين الذين أُجبروا على مغادرة مناطق أخرى عبر ما يسمّى "اتفاقات المصالحة".

لقد جعل الرئيس السوري بشار الأسد المعارضة السياسية داخل سورية أمراً بالغ الصعوبة. مع ذلك، لا تزال هذه المعارضة حيّة وتنبض بين ناشطين، وصحافيين، وأكاديميين، خاصة في الشتات السوري. يضم هذا الملف بين دفتيه دراسات لسته ناشطين وباحثين وصحافيين وأكاديميين ومحللين انخرطوا بعمق في الانتفاضة طيلة العقد الماضي، وذلك بهدف التفكير بمسار الانتفاضة السورية وتحريّ آفاقها المستقبلية. وتستطلع هذه الأقسام مختلف أشكال المعارضة السياسية ومدى تواصلها أو انقطاعها عن الأنماط السابقة من حركات الاحتجاج المدني، وتوفّر رؤىً حول فرص النشاط المدني الساعي لتحقيق التغيير، في خضم استعادة النظام السيطرة على الأراضي السورية.



يتحدّد الإطار السياسي لإنهاء النزاع السوري في معظمه من جانب المُسلّحين والقوى الدولية، وهذا ما يجعل كلاً من بقاء المعارضة المدنية على قيد الحياة وتوافر الرؤية الموحّدة لمستقبل سورية، أمرين فائقي الصعوبة.

هذان التحديان ترافقا مع آخر ثالث: حال تشتّت الحركات السورية المُتنازعة دون تشكّل مؤسسة واحدة تمثّل المعارضة السورية على الأرض، أو في المفاوضات. وأسفر ذلك أيضاً عن غياب أي ناطق باسم ملايين السوريين النازحين داخلياً أو في المنافي. وبالنسبة إلى الكثير من هؤلاء السوريين، كانت المعارضة السياسية ظاهرة قَصِيّة ومنقطعة عن بؤسهم اليومي، هذا في حين لم تكن كوكبة الجماعات العسكرية العاملة تحت يافطة المعارضة، سوى ممثلة لداعميها الدوليين ببساطة. ومع مرور الوقت، بدأ يشعر العديد من السوريين بأن هذه الجماعات خانتهم تُظهر مختلف أقسام هذا البحث أن غريزة النظام للحفاظ على البقاء بأي ثمن، تُغلق الأبواب في وجه أي فرصة محتملة للتغيير. ومع ذلك، ليست المقاومة على مستويات عديدة بالأمر المستحيل، لا بل هي تحدث الآن. فعلى الرغم من كل التحديات، أدّت السياسات التنازعية منذ اندلاع الانتفاضة في البلاد إلى نشر الوعي لدى أجيال من السوريين حيال حقوقهم السياسية والاقتصادية- الاجتماعية والثقافية. وكما تدل تجارب بلدان أخرى،



تشعل السياسات التنازعية فتيل تغيير بعيد المدى، وتؤثر على الأنظمة السياسية وخيارات السياسة العامة.

وفي حين يبدو احتمال التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة في سورية باهتاً، يُواصل آلاف السوريين العمل من أجل وطن أكثر عدلاً. وهذا يأتي في وقت يضطر فيه نظام مُتهالك إلى الاعتماد على مروحة واسعة من القوى العسكرية وغير العسكرية للحفاظ على سيطرته على الأراضي التي يستعيدها. ومع ذلك، وفي بعض المناطق مثل درعا، مسقط رأس الانتفاضة السورية، عاد المواطنون مجدداً إلى الشارع للمطالبة بالتغيير. والحال أن سيل أنهار الاحتجاج في سورية اليوم لاتزال تتدفق بغزارة وعمق، وهذا سيستمر في المستقبل المنظور.

لقراءة المقال كاملاً:

[الرابط: https://carnegie-mec.org/2020/05/22/ar-pub-81839](https://carnegie-mec.org/2020/05/22/ar-pub-81839)



مَسَارُ المَعَارِضَةِ السِّيَاسِيَةِ السُّورِيَةِ نَحْوَ مآلِ التَّهْمِيشِ

مركز كارنيغي

واجهت المعارضة المدنية- الوطنية في سورية تحديات داخلية وخارجية في مجال تشكيلها، وتجد نفسها اليوم عالقة في إطار متقادم لممارسة نفوذ هادف ووضع حدّ للصراع السوري.

منذ عُرّة الانتفاضة السورية، واجهت المعارضة المدنية- الوطنية (أي أولئك الناشطون والسياسيون الذين حظوا معاً باعتراف دولي بهم كبديل عن نظام الرئيس بشار الأسد) عقبات كأداء أمام احتمال تحوّلها إلى طرف وازن داخل سورية. فهي كانت غير قادرة على ممارسة نفوذ ذي شأن على شبكة مؤسسات الحوكمة المدنية المعقّدة وغير الشفافة التي انبثقت مع تتابع النزاع فصولاً، كما كانت منفصلة عملياً عن الفصائل المسلحة التي أمسكت بزمام الأمن في المناطق السورية الخارجة عن سيطرة الحكومة.

لسنوات عدة، كان كلٌّ من الأطراف السورية والدولية يشيرون إلى الجناح الوطني- المدني على أنه "المعارضة السورية"، مُبرزين بذلك أهميته المُفترضة. ولأن هذه المعارضة شاركت في خطة سلام لسورية أشرفت عليها الأمم المتحدة، وكانت تعود بأصولها إلى الحملة المدنية المديدة ضد نظام الأسد ولصالح الإصلاح، فهي تمتعت بشرعية ولم تُواجه شكوكاً جدّية بها في بداية الانتفاضة. بيد أن تصاعد حدة الصراع العسكري في البلاد، وما رافقه من أزمات إنسانية، وتفاقم السمات الطائفية، خلق ديناميكيات همّشت على نحو متزايد الأبعاد المدنية والوطنية، ما أدى في خاتمة المطاف إلى التهميش الكامل للمعارضة السورية.

طيلة مسار النزاع السوري، ساهم العديد من العوامل في الحد من قدرة المعارضة المدنية- الوطنية على لعب دور فعّال كقوة سياسية يُعتد بها. من بين هذه العوامل قضايا تتعلّق بالمعارضة نفسها وخياراتها ومناحي قصورها، إضافة إلى مسائل تتّصل بالبيئة السياسية التي تنشط في سياقها والتي لا كبير سيطرة لها عليها. على سبيل المثال، لم تُبلور المعارضة المدنية- الوطنية قط أهدافاً استراتيجية واضحة،



وكانت غير قادرة على التصدي بنجاعة لتحديات المنفى. كذلك، تعيّن على المعارضة أن تُباري وتنافس العديد من اللاعبين السياسيين المُنخرطين في الصراع ضد نظام الأسد، بما في ذلك الجماعات الإسلامية، فيما كانت هي في الوقت عينه تعاني من الأجنداث المتباينة لداعميها الخارجيين.

التحديات الداخلية: الأهداف غير الواضحة وبلايا المنفى

منذ بداية النزاع السوري، كانت المعارضة المدنية- الوطنية تُحذ إطاحة الرئيس بشار الأسد من السلطة، بيد أنها افتقدت إلى رؤية مفصّلة لسوريا ما بعد الأسد، وإلى خطة عملية لتحقيق التغيير. كان هذا قصوراً فادحاً أثار الشكوك حول ما إذا كانت المعارضة بالفعل بديلاً يُعتد به للنظام السوري لديه فكرة واضحة عن النظام الجديد الذي يسعى إلى استيلاده.

في البداية، ركّزت المعارضة جهودها على تنفيذ بيان جنيف الصادر في حزيران/يونيو 2012، والذي كان كناية عن خطة من ست نقاط وصفها مجلس الأمن الدولي بأنها إطار لحل سياسي في سورية. بيد أن الأهداف العامة للمعارضة بقيت غامضة، وهذا يعود جزئياً إلى الأهداف المعلنة التي حددها البيان. إذ أن الوثيقة دعت إلى "هيئة حكم مؤقتة لها صلاحيات تنفيذية كاملة تُشكّل بموافقة متبادلة". وقد اعتبر أعضاء المعارضة السياسية أن هذا الشرط يضمن لهم ممارسة حق النقض (الفيتو) على ما إذا كان الأسد طرفاً أم لا في السلطة الانتقالية¹، الأمر الذي عزز هدفهم الأقصى وهو تغيير النظام برمته.

لكن، كان ثمة بعدٌ سلبي في اتخاذ هذا الموقف المُطلق حيال نظام الأسد من دون تطوير خيارات أخرى تحظى بمصداقية. إذ أن هذا قلّص التأثيرات التي كان يمكن أن تمارسها المعارضة حين أوجت للنظام بأنه لن يحصد شيئاً سوى الريح من المفاوضات. وكان نيقولاوس فان دام، السفير الهولندي السابق في الشرق الأوسط ومؤلف كتاب مهم للغاية حول سورية، قد ألمع إلى هذا القصور قائلاً: "لم يكن ثمة مجال للعمل مع النظام في معجم المعارضة². كانت المعارضة، بتركيزها على مطالب تغيير القيادة وتطبيق إصلاحات شاسعة في المؤسسات الأمنية والعسكرية، تطلب عملياً من محاورها في الحكومة السورية التسليم



الطوعي لسلطة الدولة إليها. في المقابل، أدى رفض الدولة إسباغ الشرعية على المعارضة السياسية إلى توترات لاعلاج لها قوّضت أيضاً المفاوضات. كانت المعارضة مغرقة في التفاؤل بمدركاتها للدعم الدولي لها، وخلطت بين التبرير الأخلاقي لقضيتها وبين القوة السياسية الملموسة، وعجزت عن الإدراك الكامل "بأن كونك على حق شيء، وتحصيل هذا الحق شيء آخر مختلف تماماً³".

ترافق غياب الوضوح لدى المعارضة حيال أهداف سياسية قابلة للتحقيق مع مشكلة أخرى، هي أيضاً من قبيل الإيذاء الذاتي المُتعمد. فحين اختارت أن تعمل من خارج سورية، عزلت المجموعات المشكّلة للمعارضة المدنية- الوطنية نفسها عن الأطراف العسكرية داخل البلاد التي سيطرت بسرعة على الديناميكيات المتطورة للنزاع. علاوة على ذلك، ولأنها اعتُبرت بعيدة عن معاناة السوريين في الداخل، واجهت المعارضة بالتدريج مشكلة كبرى في حقل الشرعية. وكل ذلك جعل اليد العليا للقوى على الأرض في مجال تحديد المقاربة حيال النظام السوري، وكذلك حيال تلقي المساعدات الخارجية.

وبالتالي، عجز ممثلو المعارضة المدنية- الوطنية، (سواء أكان مقرهم في إسطنبول كما المجلس الوطني السوري، ولاحقاً الائتلاف الوطني السوري، أو في الرياض كما الحال مع اللجنة العليا للتفاوض، أو في جنيف وحينئذٍ وفيينا كما مع بعض مكاتب المعارضة)، عن إدخال تعديلات وازنة على مجرى النزاع أو على التسوية. والحال أن سلبيات المنفى أثّرت سلباً على أولئك الذين عارضوا في البداية نظام الأسد من داخل سورية، والذين استتبعتهم لاحقاً المعارضة المدنية- الوطنية خارج البلاد. كانت المعارضة السياسية غالباً ما تستوعب الناشطين من داخل سورية، وتوظّفهم للعمل في مؤسساتها وتبّعدهم عن السياق الذي كانوا ينشطون في إطاره. ونتيجة لذلك، وفي غضون أشهر قليلة، خسرت المعارضة كل اتصالاتها الداخلية على الأرض، ما جعل وجودها إلى حد كبير لزوم ما لا يلزم⁴.

ما كان أسوأ هو أن كل ذلك حدث في وقت كانت فيه الفصائل المسلحة والمجالس المحلية المؤقتة داخل سورية تباشر الاستيلاء على الإدارات الأمنية والمدنية في المناطق الخارجة عن سيطرة السلطة. وقد شكّلت هذه الهيئات أقنية تمويل منفصلة مع المانحين الدوليين،



مُقلّصةً بذلك هيمنة المعارضة المدنية- الوطنية على التطورات على الأرض. مثل هذه الدورة سرعان ما باتت تُغذي نفسها بنفسها: فالتمويل الذي حصلت عليه المعارضة الموجودة في الداخل السوري، والتي كانت تُشكك أصلاً بصدقية معارضة المنفى كهيئة تنسيق، أدى إلى تحويل الموارد بعيداً عن المنفيين، ما همّش أكثر نفوذ المعارضة السياسية ومعها قدراتها التنسيقية.

التحديات الخارجية: تعدّد اللاعبين والأجندات الأجنبية

قبل العام 2011، اتّسمت المعارضة السياسية في سورية بالانقسامات، والانتفاضة لم تفعل شيئاً سوى تضخيم هذا المنحى. وفي حين كان الموقعون على إعلان دمشق، الذين جاءوا من مشارب أيديولوجية وطائفية مختلفة، يأملون بالتطور كي يصبحوا حركة سياسية مستقلة، إلا ان العديد من الشخصيات الرئيسة في الإعلان اعتقلوا غداة التوقيع عليه. وفي الفترة بين 2006 و2008، غادر موقعون أساسيون سورية، بعد أن منعتهم نزاعات داخلية وضغوط الدولة من خلق كيان يجسّد مبادئ الإعلان، ما أدى إلى انشقاقات وانقسامات داخل صفوف المعارضة.

بعد انطلاق انتفاضة 2011، استمرّ هذا المنحى، مع تبني جماعات المعارضة مقاربات متباينة حيال النزاع المتصاعد. ففي دمشق، أسّست في البداية شخصيات معارضة هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي. ميّزت هذه الهيئة نفسها عن باقي مجموعات المعارضة من خلال رفضها لنفوذ كلٍ من المنظمات السياسية خارج سورية والقوى الأجنبية، وتبنيها مواقف اعتبرها أعضاء هيئات أخرى غير مقبولة ومُجاملة للحكومة السورية. وقد جهد الزعيم المعارض المخضرم رياض الترك وهيئة التنسيق بقيادة شخصية معارضة أخرى هي حسن عبد العظيم للاتفاق على برنامج مشترك. لكن، وكما يقول برهان غليون، وهو باحث يقيم في باريس سيصبح لاحقاً رئيساً للمجلس الوطني السوري، ثبّطت الخلافات على الأدوار القيادية محاولات التعاضد هذه⁵. وعلى رغم أن الضغوط الدولية دفعت المجلس الوطني وهيئة التنسيق إلى توقيع "الميثاق الوطني لسورية الجديدة" في العام 2012، إلا أن المعارضة السياسية فشلت في رص الصفوف على نحو يُعتد به. والبون الشاسع في مطالب الأطراف المؤسسة، والتي



تراوحت بين الانتقال بعيداً عن الأسد وبين الإصلاحات التدريجية، حجت فرصة بروز موقف تفاوضي موحد.

هذا الفراغ مكّن أطرافاً أخرى من التحرك لملء الفراغ. وبعدها سرعان ما عزّز التصعيد العسكري مواقع الفصائل الإسلامية المسلحة المشكّلة حديثاً، والتي أظهرت أنها الأفضل تنظيمياً والأكثر قدرة من نظرائها غير الإسلاميين على تحقيق تنسيق وتعبئة وتجنيد واسع النطاق. وفيما كانت المعارضة السياسية تنغمس في لجج المناقشات حول جهود التوحيد في المؤتمرات الدولية، كانت الفصائل الإسلامية تتولّى السيطرة على المراكز السكنية الرئيسية داخل سورية وتوسّع نفوذها في الحكومات المحلية المدنية. وهكذا، استلمت كيانات إسلامية، على غرار "إدارة الخدمة المدنية" التي شكّلتها هيئة تحرير الشام، وهي فصيل إسلامي رئيس في محافظة إدلب، زمام الأدوار التنسيقية بين المجالس المحلية في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة. هذه التطورات وضعت المعارضة المدنية- الوطنية في حيص بيص. إذ فيما أطلّ المانحون الدوليون على الفصائل الإسلامية وهيئات التنسيق المدني بكونها كيانات خطيرة وتحركوا لمعاينة الأكثر ظهوراً بينها، كان العديد من شخصيات المعارضة يعتقدون أن التحالفات التكتيكية مع مثل هذه الجماعات هي الوسيلة الوحيدة لمواجهة نظام الأسد على نحو فعّال.

هذه المقاربة الملتبسة للمعارضة السياسية إزاء الفصائل المسلحة الإسلامية والهيئات المدنية (حيث دافعت عنها في البداية في وجه الانتقادات الدولية فيما كانت تواصل سراً التشكيك بها) أثبتت أنها كانت وبالأعلى طموحاتها العامة. فمع سيطرة الجماعات الإسلامية على مواقع مُدّرة للمال والغنائم، كنقاط الحواجز والمحاكم وأقنية توزيع المساعدات التي شكّلت أساس هيكلية السلطة غير الرسمية في مناطق سيطرة المعارضة، باتت المعارضة المدنية- الوطنية بلا حول ولا قوة وعاجزة عن إثبات نفسها كبديل إداري عن نظام الأسد كما خطّطت في البداية.

علاوة على ذلك، فاقم الداعمون الإقليميون والدوليون للمعارضة السورية من مسألة غياب الوضوح هذه، من خلال طرح رؤى متباينة حول ما يجب أن يكون عليه مستقبل المعارضة. فقد تصوّرت القوى



الغربية عموماً هيئة سياسية ليبرالية عابرة للطوائف يُمكنها أن تبني وفاقاً حول الخطوط العامة لمرحلة الانتقال بعد الحرب. لكن الدبلوماسيين الغربيين بقوا عاجزين عن تحقيق ذلك، خاصة حين باتت المعارضة نفسها معزولة عن التطورات في داخل سورية وتعرّض إلى ضغوط شديدة لتحديد موقف تفاوضي موحد. على أن البلدان المؤيّدة للمعارضة في الشرق الأوسط، تبنت أجندة أكثر تطرفاً وخلقت خيمة أوسع اعتقدت أنه يمكن للأطراف المعادية للأسد أن تلتئم تحت سقفها. بيد أن الجماعات ذات الانتماءات الطائفية والعنيفة الواضحة التي دعمتها السعودية وقطر وتركيا في مراحل مختلفة، لم تفعل شيئاً سوى زيادة تحرّز الغرب من ربط نفسه بمراكز السلطة الريفية التابعة للمعارضة، ما فاقم أكثر التناقضات التي لطالما ابتليت بها علاقات المعارضة السياسية مع داعميها الدوليين.

في خاتمة المطاف، كان في وسع المعارضة المدنية- الوطنية حصر ثلاث إخفاقات كبيرة منعتها من فرض نفسها كلاعب ذي قدرة وفعالية:

الإخفاق الأول هو تشظيها التنظيمي. فعدم قدرة المعارضة على طرح مطالب واضحة وموحّدة وقابلة للتطبيق، حدّ من قدرتها على ممارسة التأثير. وحتى حين كانت هيئاتها تصدر البيانات التي تشدّد على أهمية الوحدة، نادراً ما تجسّدت هذه البادرات في جهود ملموسة لدمج مكونات المعارضة إدارياً. وهذا القصور عكس وعمّق الأهداف غير الواضحة، لا بل في الحقيقة المتضاربة، حول مستقبل سورية مابعد الحرب.

الإخفاق الثاني هو أن المعارضة المدنية- الوطنية بالغت في تقدير قدراتها، مفترضة أن بادرات الدعم اللفظي أو الرمزي من قبل اللاعبين الخارجيين تتساوى مع النفوذ داخل سورية، وبالطبع الأمر لم يكن على هذا النحو قط. فعلى رغم أن الدعوات الإقليمية والدولية لدعم المعارضة جاءت غالباً في السنوات الأولى للنزاع، إلا أن الفصائل المسلحة التي تُسيطر على الأراضي داخل سورية لم تلقَ بالاً لا للوضع الدولية للمعارضة ولا لمحاولاتها أن تكون لها كلمة في التطورات داخل البلاد. وحين بدأت حظوظ المعارضة المسلحة بالتهوي في العام 2016، لم يكن لدى الهيئات المُعترف بسيادتها اسماً على كل القوات المناوئة



للحكومة، أي أدوات عملية عدا الخطابات للتصدي لتقدّم القوات الحكومية.

الإخفاق الثالث هو أنه منذ انطلاق النزاع، فشل كلٌّ من المعارضة المدنية- الوطنية وداعموها الخارجيون في الاعتراف علناً بالنفوذ الواسع للفصائل المسلحة الإسلامية. فقد سمحت القدرات التنظيمية العالية لهذه الفصائل بالاستيلاء على أراضٍ سورية، لكن عدم الاستعداد شبه الكامل للمعارضة المدنية- الوطنية للاعتراف بالنفوذ الحقيقي لهذه الجماعات، جعلها مُفتقرة إلى الوسائل أو الهياكل لمواجهة القوات الإسلامية على نحو فعّال حالما أصبحت هذه الأخيرة جزءاً من الصراع. كان لمثل هذا العجز مضاعفات بعيدة المدى، لأن عدم قدرة المعارضة على مواجهة هذه الجماعات، عدا أيضاً عن ممارسة أي نفوذ عليها، جعلها هي نفسها تخسر دعم القوى الخارجية التي امتعضت من سلوكيات الإسلاميين.

مآل المعارضة المدنية- الوطنية

تجد المعارضة المدنية- الوطنية نفسها الآن أسيرة إطار عتيق لإنهاء النزاع السوري. فالوسطاء الدوليون، الذين لا زالوا عالقين في ذهنية تعود إلى سنتي 2011 و2012، عجزوا عن طرح عملية تسوية تشمل اللاعبين العسكريين الأكثر مسؤولية عن الأحداث في سورية. وهذا التناقض (أي طرح إطار سياسي لحل نزاع يُحدّده مقاتلون مسلحون) يجد جذوره في التهميش المبكر للمعارضة المدنية- الوطنية، لكنه لا يزال يؤثر على الجهود الآيلة إلى تسوية النزاع السوري.

على رغم أن الفصائل المسلحة المُعارضة للحكومة وهيئات الحوكمة التابعة للمعارضة داخل سورية، ما عدا هيئة تحرير الشام، اتخذت خطوات مهمة نحو التوحد منذ العام 2017، إلا أنها فعلت ذلك بفعل دعم مالي تركي شبه حصري. فتركيا، التي انخرطت في عملية إنهاء النزاع مع روسيا وإيران، أجبرت المعارضة السياسية على تجميد هدفها الأصلي الخاص بتغيير النظام. لكن، ومع استمرار هجوم القوات الحكومية على ماتبقى من قوات المعارضة في محافظة إدلب، جهدت تركيا لفرض ولو خط لوقف إطلاق النار، واندفعت لبناء مواقع عسكرية



جديدة لردع القوات الحكومية، فيما كانت فصائل المعارضة المسلّحة تتقهقر من أراضٍ لم تن تقبل بسرعة.

طيلة المرحلة الأخيرة من النزاع السوري، بقيت المعارضة المدنية-الوطنية غائبة إلى حد كبير عن السمع والبصر، ومقطوعة عن الجماعات المنخرطة في القتال، وغير قادرة على تنسيق الحجم الهائل من المساعدات الإنسانية الضرورية لنجدة السكان المدنيين العالقين في إدلب. وسواء بقيت إدلب محمية تركية كأمر واقع أو سقطت بسرعة في أيدي الحكومة، فإن المعارضة السياسية تواجه خيارين أحلاهما مرّ: فهي إما أن تبقى ملتزمة بإطار التسوية المتفاوض عليها التي تخلّى عنها حتى داعمو مثل هذه الحصيلة، أو يمكنها التراجع عن هدفها الأصلي الخاص بتغيير النظام والمطالبة بإصلاحات تدريجية. ويشي غياب أي خيارات عدا هذين السيناريوهين بمدى محدودة قدرة المعارضة السياسية على فرض نفسها كلاعب لا غنى عنه في النزاع السوري.

الرابط: <https://carnegie-mec.org/2020/05/22/ar-pub-81840>



كيف خَسِرَ المجتمع المدني السوري استقلاليته في حرب الأجنداث المتصارعة مركز كارنيغي

تمّ استتباع المعارضة العسكرية والسياسية السورية بشكل فعّال من قبل الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، بفعل اعتمادها المطّرد على تمويل هذه الجهات.

أدّت انتفاضة العام 2011 ضد النظام السوري وما تلاها من انزلاق البلاد إلى أتون حرب أهلية، إلى بروز ظاهرة كانت غير معروفة نسبياً في سورية. إذ بعد نصف قرن تقريباً من الحكم السلطوي لآل الأسد ومعه مروحة من أجهزة الأمن، سُمِحَ للعديد من اللاعبين السوريين السياسيين والعسكريين والمدنيين بتحدّي الدولة.

وهكذا، لعبت مجموعات من المجتمع المدني السوري دوراً رئيساً في تغيير الأمر الواقع. ومن خلال تبنيها لرؤية مختلفة لسورية وتقلّدها مسؤوليات في الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة التي كانت تخضع عادة إلى سلطة الدولة، كقطاع الخدمات، استطاعت هذه المجموعات طرح نفسها كبديل مُستقل عن الحكم الذي عاشته سورية في ظل حزب البعث

تدويل المعارضة العسكرية والسياسية

برزت الحركات الاجتماعية المُطالببة بالحرّيات المدنية كطليعة للانتفاضة في آذار/مارس 2011. وحين نضع في الاعتبار مدى القمع الذي تعرّض له المجتمع المدني قبل 2011، لن يكون مفاجئاً أن نجد العديد من المجموعات والناشطين يُقاربون الانتفاضة بكونها فرصة جُلّي لممارسة حقهم الذي لطالما انتظروه، وهو تشكيل مستقبل سورية. بيد أن الحملة الوحشية للحكومة السورية ضد الاحتجاجات خلال العام 2011، أسفرت عن تحويل حركة المعارضة التي كانت سلمية في غالبيتها إلى حركة مسلّحة. ومع انزلاق الانتفاضة إلى لُجج الحرب، باتت هيئات المجتمع المدني في المقاعد الخلفية قياساً بالأوجه العسكرية



والسياسية لحملة المعارضة التي سقطت سريعاً في حضن النفوذ الأجنبي.

حينها، ظهرت مئات الشبكات والروابط والمنظمات. بعضها كان ذا هياكل فضفاضة، في طول سورية وعرضها إبان المرحلة الأولى من الانتفاضة، فيما البعض الآخر كان بقيادة ناشطين معارضين مُخضرمين. إلا أن الغالبية منها تأسست على أيدي ناشطين شبان غير حائزين على أي خبرة تنظيمية. قبل ذلك، كانت هذه المجموعات تركز أساساً على تنظيم حركة الاحتجاج، ومحاولة جذب الاهتمام الدولي لما يحدث داخل سورية.

قاوم الجناح السياسي في حركة المعارضة الاصطفاف مباشرةً مع الداعمين الدوليين لفترة أطول قليلاً من المعارضة العسكرية، أساساً بسبب تنوع مصادر تمويله وموازنته الصغيرة عموماً، لكنه أصبح في خاتمة المطاف متأثراً بنفوذ القوى الأجنبية. وهكذا، بدأ المجلس الوطني، الذي كان حامل شعلة المعارضة، يخسر نفوذه مع المجتمع الدولي، بعد أن تبنى مواقف قصى، رافضاً بيان جنيف الأول في حزيران/يونيو 2012 الذي كان مُحصّلة المؤتمر الذي رعته الأمم المتحدة لإطلاق عملية انتقالية في سورية. وهذا أدى إلى تناقص التمويل الذي كان متدفقاً من داعمي المعارضة السعودية والإمارات². لاحقاً، أدى صعود الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، الذي أصبح يدعى الائتلاف الوطني السوري، إلى كسوف نجم المجلس الوطني.

سرعان ما اتضح لاحقاً أن الائتلاف الوطني خاضع أيضاً للدعم، وبالتالي للنفوذ، الدولي. وقد اعترفت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ومعظم دول الخليج وعشرات الدول الأخرى بالائتلاف بكونه الممثل الشرعي والوحيد للشعب السوري في كانون الأول/ديسمبر 2012 خلال المؤتمر الرابع لأصدقاء الشعب السوري في مراكش، وأسبغت بعض البلدان وضعية البعثة الأجنبية على المكاتب التمثيلية لهذه الهيئة. وعلى رغم أن تنوع عضوية الائتلاف ضمنت شكلاً من أشكال الاستقلالية في البداية، إلا أنه تحوّل لاحقاً إلى أطراف متباينة بسبب ارتباط العديد من أعضائه بمختلف الدول الداعمة للمعارضة السياسية. هذه الأطراف أصبحت مُمثلة للمصالح والاجندات المتضاربة



للداعمين. ففي الجمعيات العامة للائتلاف، كان الموفدون الدوليون يتشاورون في الكواليس مع وكلائهم السوريين ويستخدمونهم للتأثير على نتائج الاجتماعات. وهكذا، تم التنازل للقوى الخارجية عن القرارات الكبرى المتعلقة بحضور أو مقاطعة المفاوضات.

بعدها، تكّرس البعد الدولي في المعارضة السياسية السورية خلال مؤتمر الرياض 1 (كانون الأول/ديسمبر 2015) والرياض 2 (تشرين الأول/نوفمبر 2017). كانت هذه المداولات تسعى إلى توحيد المعارضة السورية وزيادة شموليتها للجميع، من خلال إضافة مُستقلين ومُمثلين للجماعات المسلّحة ومنصات معارضة مختلفة إلى الائتلاف. شهد مؤتمر الرياض 1 أيضاً تشكيل الهيئة العليا للمفاوضات السورية التي كان الهدف منها العمل كمفاوض رئيس مع النظام السوري خلال محادثات السلام. بيد أن القرار بضم مجموعات المعارضة التي تتخذ من القاهرة وموسكو مقراً لها (والتي شكّلت لتمثيل أجنحة داعميها المصريين والروس)، أدى إلى ضعفة الاستقلالية السورية على نحو مطّرد.

تمثّلت حصيلة كل ذلك في تحوّل القوى العالمية والإقليمية إلى الصانعة النهائية للقرارات في سورية على حساب المعارضة السورية. إذ اجتذب النزاع تدخلات العديد من الدول والأطراف غير الدُولتية في مجالات التمويل والدعم المادي لكل من الحكومة والمعارضة على حد سواء. كان التدخّل العسكري الروسي في البلاد لصالح نظام الأسد في أيلول/سبتمبر 2015 هو الذي كرّس هذا المنحى. ومع تقدّم روسيا الصفوف نحو تسنّم صنع القرار الرئيس على الصعيد الحكومي، تحرّكت الأطراف المنافسة للتفاوض باسم المعارضة السورية، وتوّج هذا الاستتباع الدولي بما جرى في مؤتمر الأستانة (كانون الثاني/يناير 2017) وسوتشي (شباط/فبراير 2018) حيث أصبحت تركيا وإيران وروسيا ضامنة الاتفاقات المحلية "لوقف إطلاق النار". كما عيّنت أو رفضت هذه البلدان، بمساعدة الأمم المتحدة، أعضاء اللجنة الدستورية السورية التي شكّلت في أيلول/سبتمبر 2019 وضمّت ممثلين عن كل من المعارضة والحكومة السورية والمجتمع المدني.



من الحراك الاجتماعي وتعبئة المجتمعات المحلية، إلى المنظمات غير الحكومية

ركّز المجتمع المدني في بداية الانتفاضة على ترقية الحقوق المدنية والإنسانية في المناطق التي سيطرت عليها المعارضة، وكذلك الحلول مكان الدولة السورية الغائبة لضمان توفير الخدمات الضرورية. بيد أن الأحداث تطوّرت إلى صراع عسكري أساساً، وتجنّبت لجان التنسيق المحلية الانخراط في معمة الصراع المسلح والسياسات العليا للمعارضة، وهذا على عكس ما فعلت الهيئة العامة لقيادة الثورة والمجلس الأعلى لقيادة الثورة. وهكذا، أظهر المجتمع المدني في البدء ممانعة أكثر ضد النفوذ والتدخلات الأجنبية. بيد أن استقلاليته أضحت بالتدريج موضع شك بعد أن تحوّل الناشطون والشبكات إلى دور مؤقّري خدمات، من خلال المنظمات غير الحكومية التي تمويلها بلدان خارجية. ومثل هذا الاعتماد جعلها تصبح في نهاية المطاف مجرد أداة تنفيذية لخدمة أجندات الممولين.

في مطالع النزاع، وفيما كانت سورية تتشظى إلى أراضٍ تسيطر عليها الحكومة وأخرى تحت هيمنة المعارضة، أطلق المجتمع المدني مبادرات تستهدف ترقية حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، تراوحت بين توثيق الخروقات لهذه الحقوق وبين إدارة ورش لنشر مُثُل تحقيق السلام والعدالة الانتقالية. وفي وقت لاحق، ستصبح منظمات حقوق إنسان- على غرار الشبكة السورية لحقوق الإنسان ومركز توثيق الانتهاكات في سورية والمركز السوري للعدالة والمساءلة- شريكة مع مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولجنة التحقيق حول سورية، والآلية الدولية المحايدة والمستقلة حول سورية، وذلك في مسعى لكشف الخروقات التي ارتكبت خلال النزاع ومساءلة مرتكبيها. وفي هذه الأثناء، أدى تركيز عمل المنظمات على تمكين المرأة إلى تكاثر المراكز النسوية في كل أنحاء سورية. وهذا سمح للنساء بأن يكنّ أكثر اطلاعاً ووصولاً على الخدمات، وأيضاً أكثر انخراطاً في المجتمع، وتسنّمت بعض النسوة في هذه المراكز أدواراً عامة في مختلف مستويات الحوكمة المحلية. على سبيل المثال، أصبحت رئيسة مركز المرأة في حاس، بمحافظة إدلب، عضواً في المجلس المحلي للبلدة.



علاوةً على ذلك، عملت منظمات المجتمع المحلي مع مجالس الإدارة المحلية وهيئات شبه حكومية أخرى على توفير الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها. ومن خلال تعزيز صمود السكان، أصبحت لجان التنسيق المحلية لاعباً رئيساً في مشاريع الاستقرار والتعافي المبكرة. فحتى أواسط 2012، كانت هذه اللجان إما ممولة ذاتياً أو مدعومة مالياً من مواطنين في سورية. كما شملت مصادر أخرى لتمويل جهود الإغاثة هذه الجمعيات الخيرية الإسلامية المحلية التي كانت تجمع المال في المساجد خلال صلاة الجمعة.

بدأت معالم استتباع اللاعبين الدوليين للمجتمع المحلي بالظهور مع تدفق الأموال على جهود الإغاثة، جنباً إلى جنب مع الدعم الخارجي لجهود المعارضة العسكرية. ففي صيف 2012، جمعت الحكومة القطرية 350 مليون دولار في داخل بلادها في حملة "كلنا الشام". وقد حاولت لجان التنسيق والهيئة العامة لقيادة الثورة والمجلس الأعلى لقيادة الثورة الحصول على جزء من هذه الكعكة، على رغم أن اللجان تراجعت في اللحظة الأخيرة لتجنّب تسييس المساعدات. خلال هذه الفترة، أصبحت الهيئة العامة لقيادة الثورة والمنتدى السوري (وهو صندوق أسسه رجل الأعمال السوري مصطفى صباغ لدعم الانتفاضة) الطرف المحلي المولج به توزيع المساعدات القطرية في داخل سورية.

في هذه الأثناء، أضافت عسكرة الانتفاضة عامل الإلحاح على قضايا الإغاثة والمسائل الإنسانية، ما شكّل تحدياً للمهمة التأسيسية للمجتمع المدني المُمثّلة بترقية الحرية والعدالة. فمع التشطي المتزايد للمعارضة العسكرية السورية وغرقها في لجاج الفوضى وسيطرة التطرف عليها، بات من الصعب على المجتمع المدني مواصلة العمل وفقاً لرؤية إقامة دولة ديمقراطية مستقبلية شاملة للجميع. ورداً على تقلص فضاء العمل العام المُستقل، وكذلك تفاقم تدهور الأوضاع الإنسانية، تحوّلت اللجان على نحو متزايد نحو صب جهودها على قضايا الخدمات غير السياسية.

عزّز المانحون الدوليون توجه الناشطين لتشكيل المنظمات غير الحكومية أو الانضمام إليها. فبعد أن فشلت الدول على نحو متزايد في توفير الدعم المؤسسي الدولي الموعد لائتلاف المعارضة السورية،



قرر العديد من الحكومات بدلاً من ذلك التركيز على الإغاثة الإنسانية. في الغالب، كانت الحكومات تبحث عن شركاء محليين تنفيذيين، ووجدتهم في مبادرات ومنظمات المجتمع المدني. وعلى الرغم من أن هذه الجهود كانت بلا ريب مفيدة في العديد من المجالات خلال بعض المراحل الأصعب من النزاع، إلا أنها عززت التوجّه الخيري والإنساني لمنظمات المجتمع المدني بعيداً عن دورها الأولي كمعبّئ للمجتمع وكقائد لحركة المعارضة.

يتعيّن أن يكون الهدف الرئيس للمجتمع المدني تبنّي ونصرة أعلى مراتب الالتزام بحقوق الإنسان. وهذه المهمة وازنة على وجه الخصوص خلال النزاع، لأن الالتزام بهذه المثل يمكن أن يساعد على منع تمزّق النسيج الاجتماعي. بيد أن تغيير التركيز الذي طرأ على المساعدات الإنسانية وتوفير الخدمات أدى إلى تآكل قدرة المجتمع المدني على انتهاز توجّه له تأثيرات طويلة الأمد على المجتمعات المحلية. وهذا ربما لن يكون مفاجئاً حين نضع في الاعتبار صعوبة تعبئة الناس حول قضايا مثل الديمقراطية، والحوكمة الحميدة، وحقوق الإنسان، فيما يفتقد هؤلاء إلى الحاجيات الأساسية كالماء والمواد الغذائية والمأوى والأمن. وعلى أي حال، تقلّص الدعم المالي لهذه الجهود حين أصبحت الجماعات المسلحة في مساحات شاسعة من الأراضي السورية أكثر راديكالية.

بعد أن تحوّل الناشطون إلى موظفين لدى المنظمات غير الحكومية، باتوا لا يظهرون أو يتكلمون سوى لماماً، وبالتالي خسرت المجتمعات المحلية نقاط مرجعيتها داخل حركة المجتمع المدني. كما أثر صعود نجم قادة جدد سلباً على المجتمع المدني، بسبب الافتقار إلى المرشدين والناصحين الذين إما لم يعودوا داخل البلاد أو استسلموا لإغراء العمل المرّبح في المنظمات غير الحكومية. علاوة على ذلك، عملت أجنّدت المانحين على ترسيخ الانقسامات الطائفية والإثنية، في الوقت نفسه الذي كان تسييس المساعدات يساهم في بروز التطلّعات المحلية ويولّد ثقافة الاتكالية. وفي هذه الأثناء، كانت القدرة السابقة للمجتمع المدني على بناء الجسور والروابط بين المجتمعات المحلية تتبدّد هباء منثوراً.



والآن، فيما يُعزّز نظام الأسد سلطته وسيطرته على الأراضي، يَحْتَمَل أن يتواصل تدهور نفوذ المجتمع المدني. لكن، يمكن عكس هذا المنحى من خلال جهود منسّقة ومؤسّساتية ومتواصلة على مستوى القواعد، بهدف إعادة تعريف المجتمع المدني واستئناف التركيز على دوره في إطار أولويات يقودها سوريون.

[الرابط: https://carnegie-mec.org/2020/05/22/ar-pub-81841](https://carnegie-mec.org/2020/05/22/ar-pub-81841)



كيف ولماذا تحدّث إدلب أمراءها الجهاديين؟

مركز كارنيغي

منعت المقاومة المحلية ضدّ هيئة تحرير الشام في إدلب اختراق هذه المجموعة لشرائح كبيرة من المجتمع، ومن الممكن أن تلعب أيضاً دوراً في التصدي لأي محاولة للسيطرة على المحافظة من قبل أي طرف فاعل في المستقبل.

في الأعوام القليلة الماضية، باتت هيئة تحرير الشام، وهي تنظيم جهادي سلفي تقوده جبهة النصرة، أي فرع تنظيم القاعدة سابقاً في سورية، تحتل مكانة بارزة في محافظة إدلب شمال غرب البلاد. وإدلب هي آخر ماتبقى من معاقل مهمة يسيطر عليها الثوّار في سورية، علماً بأن النظام السوري بدأ باستعادة مناطق شاسعة من المحافظة أواخر العام 2019. يبلغ عدد سكان إدلب نحو ثلاثة ملايين نسمة نصفهم من النازحين داخلياً، وهيئة تحرير الشام هي الفصيل الأقوى هناك. وحتى قبل أن يتمكّن النظام السوري وحلفاؤه من استعادة السيطرة على جزء كبير من إدلب في هجوم بري مؤخراً، لعبوا على الربط بين إدلب والإسلاميين المتشددين لتبرير شنّ حملة جوية عنيفة ضد المحافظة. وقد وافق العالم بمعظمه على هذا التقييم الذي وضعه النظام وقيل بسلوكياته، والدليل على ذلك التلكؤ عن التحرك إزاء الهجمات الجوية الواسعة النطاق التي تشنّها القوات الجوية السورية والروسية على إدلب، ما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا المدنيين. وقد مهّد ذلك الطريق أمام شنّ النظام هجمات برية ناجحة إلى حدّ كبير.

لكن، في ما يتعلق بتأثير الإسلاميين المتشددين، كانت الأوضاع على الأرض في إدلب وخارجها أشدّ تعقيداً بكثير مما بدت عليه. فقد أخفقت هيئة تحرير الشام، أولاً، في اختراق شرائح واسعة من المجتمع بسبب عملها في إطار مجموعات مغلقة. إضافةً إلى ذلك، ترجم السكان المحليون معارضتهم لهيئة تحرير الشام، ولا سيما ممارساتها الاقتصادية الاحتكارية وتجسيدها لاتجاهٍ متشدد في الإسلام، إلى خطوات ملموسة. ففي عامي 2017 و2018، أجرت بلدات سراقب



ومعرة النعمان والأتاب انتخبات لاختيار المجالس المحلية في تحدّي علني لهيئة تحرير الشام التي تعتبر أن هذه الممارسات تتنافى مع الإسلام. كذلك نظّم سكان هذه البلدات وكذلك بلدات سرمداء وكفرتخاريم وأريحا، تظاهرات أدانوا فيها علناً هيئة تحرير الشام وطالبوا بالتخلص منها. وقد سعت هيئة تحرير الشام على نحو مطّرد إلى تجنّب المواجهة المباشرة مع السكان المحليين، خشية تعرّض مكانتها إلى مزيد من الإضعاف.

في مطلع العام 2017، اندمجت جبهة النصرة مع أربعة تنظيمات ثورية إسلامية لإنشاء هيئة تحرير الشام. وفي بداية العام 2019، سيطرت هيئة تحرير الشام على إدلب والمناطق المحيطة بها إثر خوضها معارك مع تحالف من الفصائل الثورية المعروفة بالجبهة الوطنية للتحرير ومع حركة نور الدين الزنكي، وهي مجموعة إسلامية انضمت في الأصل إلى جبهة النصرة لإنشاء هيئة تحرير الشام لكنها انشقت عنها لاحقاً. وبعدها فرضت هيئة تحرير الشام سيطرتها، أرست شكلاً قاسياً من أشكال الحكم في المناطق الخاضعة لها. وعمد التنظيم إلى التصيق على التجّار المستقلين لمصلحة التجار الذين كسب ولاءهم، وفرض ضرائب مرتفعة على المزارعين والتجار وغيرهم من المهنيين. وزاد أسعار الخدمات الرئيسية مثل الماء والكهرباء والاتصالات الهاتفية، وصادر أملاك المسيحيين الذين فرّوا من مدينة إدلب. لقد حاولت هيئة تحرير الشام، بحسب مختلف الروايات، السيطرة على جميع جوانب الحياة الاقتصادية في المنطقة والإفادة منها.

تسببت هذه التدابير، كما كان متوقّعاً، بتأجيج الاستياء، ولاسيما على ضوء التجارب السلبية التي خبرها السكّان مع جبهة النصرة والدولة الإسلامية. وتجلّى هذا السخط في الانتخابات المحلية التي أجريت رغماً عن هيئة تحرير الشام في العامين 2017 و2018، وكذلك في التظاهرات التي اندلعت ضد التنظيم في نواحٍ مختلفة من محافظة إدلب. فعلى سبيل المثال، في أيلول/سبتمبر 2019، وبعد فترة من الهدوء النسبي، اندلعت تظاهرات في بلدات سراقب ومعرة النعمان والأتاب وسرمداء. وفي الآونة الأخيرة، نُظّمت احتجاجات أيضاً في كفرتخاريم وأريحا. وكانت هيئة تحرير الشام تمارس سيطرة اسمية



على جميع هذه البلدات، لكنها لم تفلح في ترويع الناس أو حتى منعهم من التنديد بها في العلن.

لم يحصر معارِضو هيئة تحرير الشام في هذه البلدات انتقادهم للتنظيم بالكلام عن ممارساته الاحتكارية، وفساده المالي، وقمعه للحريات، بل أثاروا أيضاً المسألة المتفجّرة المتمثلة بتعامله مع النظام. ففي ممارسةٍ أحدثت صدمة لدى عدد كبير من المراقبين الخارجيين للنزاع السوري كونها منافية للمنطق، جمعت روابط تجارية واضحة بين هيئة تحرير الشام والنظام من خلال الشبكات الاقتصادية التابعة لكل منهما. وفي إحدى المناسبات، وجّه المحتجّون حتى انتقادات علنية لزعيم هيئة تحرير الشام، أبو محمد الجولاني، متهمين إياه بتسليم محافظة حماه شمال البلاد فعلياً إلى قوات النظام من خلال عدم إظهار مقاومة كافية هناك.

بدأ السوريون الذين أمضوا سنوات يتحمّلون بصمت القمع على أيدي هيئة تحرير الشام، ولا سيما الذين رأوا فيها خط دفاع أساسي ضد النظام، يدركون أن الهيئة عاجزة عن وقف التعدي المستمر على إدلب من جانب قوات النظام. وما زاد الطين بلة أن الدور البارز الذي أدّاه التنظيم في إدارة المحافظة منح النظام (وروسيا الداعمة له) ذريعة لشن حملات عسكرية في المستقبل، شملت هجوماً شاملاً ومثيراً للذعر من أجل استعادة السيطرة على المحافظة. والحال هو أن النظام عبّر تكراراً عن رغبته الشديدة في شن هجوم يستعيد من خلاله هذا الجيب المعارِض.

أما هيئة تحرير الشام فقد وجدت نفسها في مأزق. وبدا أن المعارضة المتنامية لحكمها تستوجب لجوءها إلى القمع. ولكن المحاولات التي بذلها النظام السوري لإخضاع بلدات إدلب وقراها التي احتضنت الانتفاضة منذ العام 2011، ارتدّت بنتائج عكسية لناحية أن المعارضة ازدادت حماسة. ونظراً إلى التشنجات التي تعتمل في المحافظة، كان الاحتمال كبيراً بأن تتكرر النتيجة نفسها في حال لجوء هيئة تحرير الشام إلى مجهود قمعي مماثل. لكن منح المعارضة هامشاً للتحرك، وهو ما بدأت هيئة تحرير الشام القيام به، كان من شأنه أن يزيد لها جرأةً ويدفع بها إلى تعزيز نشاطها. كانت هيئة تحرير الشام تخشى أن يتكرر معها ما حدث مع تنظيم الدولة الإسلامية الذي طُرد من إدلب



في العام 2014. وقد سلّطت هذه المعضلة التي تخبّطت فيها هيئة تحرير الشام الضوء على واقع أوسع نطاقاً في إدلب. لقد أثبت السكان، مراراً وتكراراً، قدرتهم على مقاومة التأثير الذي يمارسه الجهاديون. وهكذا، اضطرت هيئة تحرير الشام، عند النظر في خياراتها، إلى أن تضع في اعتبارها قدرة المجتمع المحلي على ترجمة كرهه للتنظيم إلى معارضة ناشطة.

كان الانخراط السياسي من العوائق البارزة أمام ممارسة هيئة تحرير الشام نفوذها. فالسكان المحليون الذين عُرفوا على مر التاريخ بنشاطهم السياسي والذي كان نشاطاً سرّياً في الجزء الأكبر منه بسبب طبيعة حزب البعث في عهد الأسد الأب ثم الابن، أفادوا من خبرتهم في العمل في الخفاء وفي التقدّم خطوة واحدة على من هم في السلطة. ومن الأمثلة على التأثير الذي يمارسه الانخراط السياسي الطويل الأمد بلدة سراقب المزدهرة نسبياً، والتي تشكّل معقلاً لمقاومة حكم هيئة تحرير الشام حيث انضم السكان إلى العديد من الأحزاب السياسية منذ خمسينيات القرن العشرين. وتنوّعت هذه الأحزاب بين منظمات شيوعية مختلفة - الحزب الشيوعي-المكتب السياسي، رابطة العمل الشيوعي، الحزب الشيوعي السوري-جناح يوسف فيصل - وصولاً إلى الإخوان المسلمين. وأظهر سكان سراقب أيضاً دعماً شديداً للحماسة لإعلان دمشق، وهو ائتلاف معارض استوحى اسمه من الوثيقة التي وقّعها شخصيات معارضة في العام 2005 للمطالبة بالإصلاح في سورية.

وليس مفاجئاً أن الناشطين السياسيين الذين أثاروا غضب السلطات، تعلّموا أيضاً كيف ينشئون شبكات معلومات سرّية، وينظّمون حملات عصيان مدني في الظل، ويحبطون الجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية لجمع معلومات استخبارية. وقد استعان أبناء سراقب بهذه المهارات نفسها في تصديهم للجهاديين. وعندما سنحت لهم الظروف، أخرجوا أيضاً معارضتهم إلى العلن، من خلال إنشاء مجلس محلي حال، طوال سنوات، دون تمكّن جبهة النصرة من الحصول على موطن قدم في البلدة. ولاحقاً، نجح المجلس في التصدي للمحاولات التي بذلتها هيئة تحرير الشام لوضع يدها على إدلب إلى أن تمكّن التنظيم من السيطرة بالقوة العسكرية على المحافظة والمناطق المحيطة بها.



وجدت هيئة تحرير الشام نفسها، منذ لحظة استيلائها على إدلب في مطلع العام 2019، في موقف صعب. فمن الواضح أنها أرادت ترسيخ سيطرتها على المحافظة لكنها كانت تخشى التسبب بمزيد من النفور لدى السكان الذين يعانون أصلاً من التملل. وفي الوقت نفسه، لم تكن المعارضة جاهزة لطرد التنظيم من إدلب. فدخلت المحافظة في حالة من التوازن الحذر، الأمر الذي منح هيئة تحرير الشام والمعارضة متنفساً. لكن النظام السوري مدعوماً من روسيا اعتبر أن الوضع الذي آلت إليه الأمور هو أقل من مرضٍ، فقد أراد استعادة السيطرة على البلاد بكاملها.

وقد سعت المعارضة إلى تلافى هجوم يشنه النظام، وذلك من أجل الحفاظ على وجودها، إنما أيضاً تجنّب وقوع كارثة إنسانية. وهكذا، كان لطرد هيئة تحرير الشام أهمية مضاعفة في نظر المعارضة. فهذه الخطوة لم تكن لتؤدي إلى التخلص من تنظيم يعتبره معظم السكان المحليين قمعياً واستغلالياً وحسب، بل كانت لتحرم النظام أيضاً من ذريعته الأساسية لشن هجوم عسكري شامل على المحافظة. فضلاً عن ذلك، لم يعد السكان ينظرون إلى هيئة تحرير الشام على أنها تشكّل رادعاً لهذه الهجمات بعدما فقدوا ثقتهم برغبتها الحقيقية في محاربة النظام.

كانت المشكلة في نظر معارضي هيئة تحرير الشام أن الشبكات الاجتماعية في إدلب تفتقر إلى القدرة على طرد التنظيم من المنطقة. وكان هذا الأمر بغاية الأهمية نظراً إلى أنه لم تكن ثمة مؤشرات في الأفق عن إعادة تكوين حلف الفضول أو إنشاء ائتلاف مماثل. وعلى الرغم من أن بعض الشبكات، على غرار الموالي، كانت مسلحة، لكن قدرتها على الهجوم بقيت محدودة؛ ولذلك ظلت في موقع دفاعي. وأقصى ما استطاعت المكونات المختلفة في مجتمع إدلب تحقيقه من تلقاء نفسها كان إحباط المحاولات التي بذلتها هيئة تحرير الشام للاندماج في البيئة المحلية.

أسقط النظام السوري التوازن الحذر بين هيئة تحرير الشام والمعارضة - ولم يحدث ذلك لمصلحة فريق دون الآخر، بل حدث على حسابهما معاً. فعندما شنّ النظام، المدعوم من روسيا، هجومه البري أواخر العام 2019، تغلّب باطراد على المقاومة المسلحة، وتسبب بنزوح حوالى



مليون مدني، وقضى على المعادلة المحلية التي كانت قائمة بين هيئة تحرير الشام والمعارضة. ولم يعد الصراع بين هيئة تحرير الشام والمجتمع المدني مسألة ذات أهمية إلى حدّ كبير. وعلى الرغم من تدخل الثوار السوريين المدعومين من تركيا والجيش التركي بحدّ ذاته لوضع حدّ لتقدّم النظام، تمكّن هذا الأخير بحلول آذار/مارس 2020 من السيطرة على نصف المحافظة على الأقل، وقد ينجح في استعادة السيطرة على المزيد من الأراضي في حال فشل وقف إطلاق النار الأخير في الشهر المذكور. مع ذلك، لا تزال الصورة ضبابية جداً في ما يتعلق بالتداعيات السياسية التي يمكن أن تترتب على الوضع. الوقت وحده كفيلٌ بأن يكشف ما إذا كانت الهيكليات والشبكات الاجتماعية المختلفة التي تطرقنا إليها في هذا المقال سوف تنجح في صدّ المحاولات التي يبذلها النظام ليس فقط من أجل إخضاع إدلب، إنما أيضاً لاختراق نسيجها الاجتماعي.

<https://carnegie-mec.org/2020/05/22/ar-pub-81843> الرابط:



إعادة إعمار سورية بين التطبيق التمييزي والاعتراض المطوّق

مركز كارنيغي

يُعتبر المشروع التجريبي في دمشق، المعروف باسم "ماروتا سيتي"، نموذجاً أولياً للمشاريع التي ستُنقذ مستقبلاً في إطار عملية إعادة الإعمار التي يقودها النظام، والتي يتم استخدامها لتعزيز حكمه الاستبدادي وسحق المعارضة.

على الرغم من القتال المتواصل في سورية، يقول نظام الأسد إنه بدأ عملية إعادة الإعمار. ففي العام 2012، أصدرت الحكومة المرسوم التشريعي 66 الذي يُرسي الأساس القانوني لتطوير مناطق المخالقات والعشوائيات، أي المناطق حيث العقارات غير مرخصة رغم تناقلها لأجيال. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2018، أقرّت الحكومة القانون رقم 10 الذي وسّع نطاق تطبيق المرسوم التشريعي 66 إلى خارج مناطق السكن العشوائي، وأجاز للبلدات والمدن تحديد مناطق معيّنة لتطويرها وإعادة إعمارها. ويعد مشروع "ماروتا سيتي" في دمشق والذي أُطلق بموجب المرسوم 66، نموذجاً أولياً للمشاريع التي ستُنقذ مستقبلاً عملاً بالقانون رقم 10، ونقطة الانطلاق لعملية إعادة الإعمار التي يقودها النظام.

"ماروتا سيتي" هو مشروع للتنظيم العمراني يجري العمل على بنائه فوق منطقة السكن العشوائي المسماة بساتين الرازي في غرب دمشق. وقد خسر نحو 50000 شخص من سكاّن بساتين الرازي منازلهم بسببه. لكن تنفيذ المشروع دونه عثرات. فقد فرضت المؤسسات الحكومية شروطاً شديدة تتسبب بعرقلة مُضيه قدماً. في حين وجدت آلاف العائلات نفسها بلا مأوى، عالقة وسط مستنقع بيروقراطي يستحكم فيه الفساد، في محاولة لتأمين سقف يأويها والمطالبة بحقوقها في الملكية.

يُقدّم مشروع ماروتا سيتي مثلاً عن المشكلات التي يُرجّح أن تحيط بعملية إعادة الإعمار بموجب المرسوم التشريعي 66 والقانون رقم 10. كما يُسلّط المشروع الضوء على حقيقة أوسع نطاقاً بشأن إطار العمل المتّصل بإعادة الإعمار في سورية، وهي أن هذا الإطار لن يساهم في إعادة بناء سورية أو تعافيتها. لا بل هو بصورة أساسية عملية استتباب (جنتريفيكشن) ذات دوافع



سياسية تهدف، من خلال تحويل المشهد الاقتصادي والاجتماعي عبر إعادة تشكيل المساحات العمرانية، إلى ترسيخ قبضة النظام السلطوية

يواجه مشروع ماروتا سيتي تعقيدات كثيرة منها القيود المفروضة على مطالبة السكّان بحقوق ملكياتهم، والتأخير في دفع التعويضات، وتخمينات العقارات التي لم تراعى مصالح مالكي الأسهم. هذا إضافةً إلى أن المقاربة المعتمدة في عملية إعادة الإعمار تعطي الأفضلية للرأسماليين الذين تربطهم صلاتٌ بالنظام. ولم تتيح الدولة سوى بعض الطرق المحدودة للنظر في هذه التعقيدات، رغم أن المعارضة للمشروع واضحة للعيان.

فرضت السلطات، في إطار التحضيرات لإنشاء ماروتا سيتي، شروطاً تخلق صعوبات شديدة أمام قدرة أبناء بساتين الرازي على المطالبة بحقوقهم في الملكية. فقد منح المرسوم التشريعي 66 والقانون الرقم 10 السكان مهلة ثلاثين يوماً فقط لإثبات حقوقهم في الملكية. وبما أن البلاد في حالة حرب، تُعتبر هذه المهلة الزمنية قصيرة، ما يُفسح في المجال أمام حدوث انتهاكات. وقد عولجت هذه المشكلة في تعديل للقانون الرقم 10 أقرّ في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 ونصّ على تمديد المهلة إلى عامٍ واحد في المشاريع المستقبلية. لكن بقيت مسائل عدّة من دون حل. ففي بساتين الرازي، ونظراً إلى قصر المهلة، لم يتمكن المختفون قسراً من المطالبة بحقوقهم أو تعيين وكلاء قانونيين للتوكّل باسمهم. وواجهت عائلاتهم قيوداً بالتبعية على شكل مضايقات ومراقبة وملاحقة أمنية. كما واجه السكّان الذين فروا من سورية أو نزحوا داخلياً تحديات في إثبات حقوق ملكيتهم عن بُعد. ومازاد الوضع سوءاً أن كثيراً منهم لم يكونوا يمتلكون الأوراق الثبوتية اللازمة للمطالبة بحقّ ما أو تعيين وكيل عنهم. وقد تعرّض الأشخاص الذين نزحوا إلى مناطق المعارضة للتمييز ولمزيد من المخاطر والعراقيل.

أولئك الذين تمكّنوا من إثبات حقوقهم في الملكية، وقعوا في معضلة العشوائيات في سورية. فأحدى مساوئ المرسوم التشريعي 66 أنه في حين تم وضعه لمعالجة مناطق السكن العشوائي، إلا أنه يراعي حقوق ذوي الملكية النظامية فقط من دون الاعتراف بحقوق ملكية العقارات المخالفة. وحدهم الأشخاص الذين يمتلكون صكوك ملكية قانونية حصلوا على أسهم في ماروتا سيتي. ورغم أنه قد أتيح للسكان تقديم إثباتات على حياتهم عقارات غير مسجّلة، إلا أن ذلك خوّلهم الحصول على مساعدات لتسديد بدل الإيجار فقط، وفي بعض الحالات الحصول على مساكن بديلة. وبالتالي، لم يحصل الكثير من



سكان بساتين الرازي سوى على النذر اليسير، نظراً إلى أن آلاف العقارات كانت غير مرخصة. والحال أن نحو 50 في المئة من الأراضي في سورية لم تكن مسجلة قبل العام 2011. وقد تفاقم هذا الوضع خلال الحرب بسبب تدمير معظم دوائر السجل العقاري أو تعليق عملها. وفي كل الأحوال، يمكن القول إن سبب تفاقم أزمة العشوائيات في سورية بشكل رئيس هو تقصير الدولة في وضع إجراءات تنظيمية فعالة للاستجابة لعمليات التمدن السريع.

بعد التقدّم لإثبات حقوق الملكية، تم تقدير قيمة العقارات في المنطقة من قبل لجنة مختصة من أجل دفع التعويضات، ثم استُصدرت إشعارات بالطرد بحق السكان. بين عامي 2015 و2017، طُرد جميع سكّان بساتين الرازي، وهُدِّمت عقاراتهم التي يفوق عددها 6700 بحسب التقديرات. إلا أن عدم اعتماد قواعد واضحة في عملية التخمين أدت إلى اعتبار بعض العقارات غير مؤهلة للحصول على تعويضات. ولم يتمكّن المتضررون منالطعن بالقرار.

تعويضات غير ملائمة

من المشاكل الأخرى في ماروتا سيتي أن تعويضات سكان المنطقة لم تكن ملائمة وتأخّر صرفها. فالمبالغ التي مُنحت على سبيل مساعدات لتسديد بدل الإيجار للمالكين السابقين، وسكّان مباني المخالفات في الأراضي العامة أو الخاصة، والمستأجرين اقتصرت على نسبة خمسة في المئة من قيمة العقار. وهذه نسبة زهيدة في سوق الإيجارات المتضخّم في دمشق. ففي العام 2016، سجّلت بدلات الإيجار مستوى أعلى بـ300 في المئة من قيمتها في العام 2010. وعندما عبّر السكان عن امتعاضهم، كان جواب السلطات "استأجروا في مساكن عشوائية أخرى".

الأشخاص الذين كانوا يملكون عقاراً بصورة قانونية في بساتين الرازي حصلوا على تعويضات من خلال منحهم أسهماً في مشروع ماروتا سيتي. لكن عقاراتهم خُصِّمت جميعها بقيمة أقل من أسعار السوق، في حين أن التكاليف الإدارية تسببت بخفض إضافي للتعويضات التي حصل عليها السكان. وقد استند تحديد القيمة إلى أوضاع العقارات ومحيطها عند التخمين، لا إلى قيمتها المتوقعة بعد التطوير، ما أفضى إلى تدنّي سعرها وبالتالي انخفاض قيمة الأسهم التي مُنحت للأشخاص من باب التعويض. تُقدّر قيمة الأرض الفعلية التي تبقت للسكان الذين حصلوا على أسهم، وذلك بعد التقييم واقتطاع جميع



التكاليف - بما فيها التكاليف الإدارية، وتكاليف الترخيص والمتعاقدين والمساحات الخضراء - بـ17 في المئة على الأكثر من مجموع قيمة الأرض.

أخضعت محافظة دمشق مدينة ماروتا سيتي للمرسوم التشريعي 82 لعام 2010 الذي فرض حصول المساهمين على رخصة بناء في غضون عامٍ واحد اعتباراً من آذار/مارس 2018، وإلا توجّب عليهم تسديد رسم سنوي قدره 10 في المئة من قيمة أرضهم لمدة أربع سنوات، تُباع الأرض بعدها في المزاد العلني. والحصول على ترخيص يستوجب موافقة اللجنة الفنية المعنية على تصميم معماري أولي، يتم بعده إنجاز الدراسة الفنية الكاملة من أجل الحصول على ترخيص نقابة المهندسين. في آذار/مارس 2019، وبعد الإقرار بتأخر السلطات المعنية في تيسير الإجراءات، أجازت المحافظة تمديد المهلة عاماً واحداً قبل فرض الرسوم. بحلول حزيران/يونيو 2019، كان 60 في المئة من المالكين قد حصلوا على الموافقة على تصاميمهم الأولية، لكن مقسماً واحداً فقط حصل على رخصة بناء. وهكذا لم يتبق سوى أشهر قليلة أمام مالكي المقاسم الأخرى للحصول على التراخيص قبل البدء باقتطاع رسوم كبيرة من أسهمهم.

مطوّرون انتهازيون

ليس هناك الكثير من المعلومات حول عدد سگان بساتين الرازي القادرين مادياً على تطوير مقاسمهم في ماروتا سيتي. ولاتتوافر أيضاً بيانات كافية عن قدرة من تم إخلاؤهم على تحمل نفقة السكن في إحدى مبانيها في المستقبل. غير أن الشكاوى على مواقع التواصل الاجتماعي تُشير إلى أنهم في الغالب لن يتمكنوا من ذلك، ولاسيما أن متوسط سعر المتر المربع في الوحدات السكنية يُقدّر بـ6000 دولار أميركي. لكن المؤكّد هو أن شركات خاصة ذات علاقات مع النظام استحوذت على عقود كبرى للتطوير في المنطقة.

وفقاً للمخطط التنظيمي، من المقرر تطوير 270 مقسماً في ماروتا سيتي، منها 166 مقسماً مملوكاً من قبل مواطنين، و62 مقسماً مملوكاً لشركة دمشق الشام القابضة، والباقي هو في عهدة المحافظة. يُشار إلى أن محافظة دمشق أنشأت شركة دمشق الشام القابضة في العام 2016 برأسمال قدره 133 مليون دولار لإدارة بعض الأملاك التابعة للمحافظة. وبين تموز/يوليو 2017 وآذار/مارس 2018، وقّعت الشركة ستة عقود مع رجال أعمال مقرّبين من النظام كي تستثمر شركاتهم في ماروتا سيتي في مقابل حصولهم على



أراضي. وقد أبرم العقد الأول مع سامر فوز وبلغت قيمته 333 مليون دولار. ووُقِعَ العقد الثاني مع مازن الترزي بقيمة 250 مليون دولار. والعقد الأحدث عهداً كان مع رامي مخلوف بقيمة 48.3 مليون دولار. في هذه الشركات، يملك رجال الأعمال حصصاً تفوق تلك المملوكة من شركة دمشق الشام القابضة، ما يمنحهم نفوذاً أكبر في عملية التنفيذ. وقد وُقِّعت ثلاثة عقود أخرى في العام 2018، ومن المرجح إبرام مزيد من العقود. لكن لم تُخصَّص أي من هذه الاستثمارات لتقديم مساكن بديلة للمتضررين أو مساعدة المواطنين على تطوير مقاسمهم. في الواقع، يبدو أن مصالح السوريين هي آخر ما يُفكر فيه النظام.

مشروع مجحف لتعزيز نفوذ النظام

منذ صدور المرسوم التشريعي 66، اعتبر النشطاء في بساتين الرازي ماروتا سيتي مشروع تطوير ذو دوافع سياسية. وهو ادعاء سديد نظراً إلى أن معظم السكان هم من فئات المحرومين اقتصادياً واجتماعياً، وقد شارك كثير منهم في الأيام الأولى للانتفاضة. وكان قادة المجتمع المحلي قد طلبوا اجتماعاً مع الرئيس بشار الأسد للتعبير عن هواجسهم، إنما لم تتم الاستجابة لطلبهم. ونظراً إلى العوائق التي تعترض تنظيم رد جماعي، لم يكن أمام السكان من خيار سوى الرضوخ والقبول بالمشروع.

والأسوأ أن إطار المشروع يحدّ من قدرة السكان على الاعتراض عليه. فالسبيل الوحيد المتاح أمامهم للمطالبة بحقوقهم هو من خلال قنوات الاعتراض الرسمية بموجب المرسوم التشريعي 66. وقد أنشأت محافظة دمشق لجنة لحل الخلافات، إلا أن تنفيذ المشروع لا يتوقف خلال النظر في الاعتراضات والنزاعات. وتُحقّق اللجنة بصورة أساسية في ادعاءات الملكية أو النزاعات العينية على العقارات. وهي معفيّة من التقيد بالأصول والمهل المقررة في قانون أصول المحاكمات، ولها سلطة التحكيم في النزاعات وإصدار قرارات ملزمة استناداً إلى "مبادئ العدالة"، لا إلى القانون الفعلي. لم تُنشر أي تقارير عن أعداد النزاعات التي أثّرت على خلفية إنشاء ماروتا سيتي، ولكن التعليقات على صفحات المجموعات المحلية على مواقع التواصل الاجتماعي تحدّثت عن مئات الاعتراضات.

تنامي الاعتراض على المشروع ضمن أوساط المغتربين السوريين في الخارج أيضاً. لكن نظراً إلى تأثيرهم المحدود على التطورات داخل سورية، ركّزوا على



العمل مع المجتمع الدولي والمستثمرين والممولين المحتملين للتأثير في عملية إعادة الإعمار التي يقودها النظام. ويتمحور حراك هذه الفئة حول حجتين اثنتين. تستند الحجّة الأولى إلى مبدأ أن المساهمة في عملية إعادة الإعمار التي يتولاها بصورة أساسية النظام ورجال الأعمال الموالون له، تعني التورّط في انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية.

وتتعلّق الحجّة الثانية، الواردة ضمناً في الحجّة الأولى، بالأطر التشريعية والإجرائية التي وضعها النظام لتوجيه عملية إعادة الإعمار. تؤكّد هذه الحجّة أن الهدف من المشاريع النيوليبرالية التي يعمل النظام على تنفيذها هو تثبيت سلطته الاستبدادية، ومعاينة المجتمعات المعارضة له. وفي غضون ذلك، يبذل السوريون مزيداً من الجهود لتطوير بدائل للمقاربة التي يعتمدها النظام في إعادة الإعمار. وتشمل هذه الجهود وضع مبادئ من أجل إعادة إعمار منصفة، وتنظيم حملات توعية لتوضيح التشريعات والمشاريع المثيرة للجدل، ووضع خرائط مكانية لتوثيق حقوق الملكية والانتهاكات، وإيجاد حلول سكنية بديلة من جملة مبادرات أخرى.

إعادة الإعمار لن تساهم فعلاً في نهوض سورية

مزاعم النظام بأن إعادة الإعمار ستساهم في بناء سورية من جديد، والنهوض باقتصادها، وتسهيل عودة النازحين، هي مزاعم مشروعة. لكن الشكوك تحيط بقدرة أطر العمل التي يفرضها النظام في عملية إعادة الإعمار على تحقيق هذه الأهداف. لقد فشلت المشاريع في اعتماد مقاربة قائمة على الحقوق وقادرة على المساهمة في المعافاة. ولم تتمكّن من إطلاق آلية فعلية لمعالجة مشكلة الأملاك غير المسجّلة، والتي هي من نتائج الفشل المؤسسي. لقد فرضت القوانين قيوداً على الهامش المتاح أمام المهجرين لإثبات حقوقهم التملّكية، ما أفضى إلى نزوح إضافي لعشرات آلاف الأشخاص. إضافة إلى أنها حدّت من قدرة الكثير من الفئات المحرومة اقتصادياً على الاحتفاظ بمساكنهم في مناطقهم الأصلية، فيما سهّلت استحواذ النخبة الثريّة على هذه المساكن.

إلى جانب طابعها التمييزي، لا يمكن النظر إلى عملية إعادة الإعمار بمعزل عن السياق السياسي في سورية. فالدمار الذي لحق بالبلاد خلال النزاع لم يكن مجرد أضرار جانبية، بل إن حجمه وطبيعته ونتائجه تُشير إلى أنه استُخدم بمثابة سلاح عسكري للقضاء على السكّان في مناطق المعارضة. وقد نمت هذه المعارضة بصورة أساسية في الأحياء العشوائية والمحرومة التي تحمّلت



الوطأة الأكبر من الدمار. فضلاً عن ذلك، يعتقد كثيرٌ أن الأضرار توزّعت حول خطوط مذهبية، مع الإشارة إلى أن حجم الدمار الأكبر كان من نصيب المناطق السنيّة.

ماروتا سيتي هو المشروع الشامل الوحيد الذي يضع، حتى تاريخه، إعادة الإعمار التي يقودها النظام على محك الاختبار. ولكن العبث بالعمليات العمرانية لترسيخ الحكم السلطوي اتخذ أشكالاً مختلفة. فقد لجأ النظام إلى التدمير المنهجي للعديد من الأحياء التي استعاد السيطرة عليها، بما في ذلك مبانٍ سليمة وصالحة للسكن، ومنع وصول سكانها إليها. ومنذ العام 2011، أقرّت الحكومة أيضاً عشرات القوانين التي تطعن بحقوق السكن والأرض والملكية. فضلاً عن ذلك، تلاعبت الحكومة بالمساعدات الدولية في البرامج الإنسانية ومشاريع التعافي بما يخدم مصالح النظام السياسية والاقتصادية عن طريق فرض الشروط التي تُحدّد آلية عمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لإعادة تأهيل البنى التحتية والمساكن، حيث لم تعد هذه الجهود، حتى تاريخه، بالفائدة سوى على المناطق التي تحظى بمباركة النظام.

في غضون ذلك، لم تنجح القيود الدولية المفروضة على إعادة إعمار سورية في التأثير في التطورات على الأرض. فقد حصل حلفاء النظام السياسيون والعسكريون على وصول حصري إلى قطاعات اقتصادية أساسية، بما في ذلك الموارد الطبيعية والموانئ، بما يمنحهم اليد الطولى في إعادة الإعمار في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، يتواصل النظام مع مانحين من خارج القائمة التقليدية، مثل الهند والبرازيل، ويعمل على تمكين الرأسماليين المحسوبين عليه للاستثمار في إعادة الإعمار.

في المدى الطويل، من غير المرجح أن يتمكن النظام من التخلي عن الدعم من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة نظراً إلى وزنهما الاقتصادي والسياسي في المنطقة والتكلفة الهائلة لإعادة إعمار سورية. لكن عملية إعادة الإعمار التي أطلقها النظام حتى الآن تتيح له التلاعب بالجهود لمصلحته الخاصة. فماروتا سيتي توضح أن حقوق السوريين تتعرّض لمزيد من الانتهاك في الداخل، فيما تخضع إعادة الإعمار للنقاش على المستوى الدولي. وحتى الآن، اقتصرت مقاربة المجتمع الدولي على الإحجام عن المشاركة في إعادة الإعمار بانتظار حدوث انتقال سياسي، مع الإبقاء على العقوبات التي يتحمّل وزرها، على نحو مجحف، المواطنين السوريون العاديون. وهذا ليس بحل. ثمة حاجة إلى وضع مبادئ توجيهية جديدة لأي دورٍ قد يضطلع به المجتمع الدولي في إعادة إعمار سورية. على هذه المبادئ أن تُسهّل اتخاذ خطوات فورية من أجل تمكين



السوريين من النهوض من جديد، ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكَب باسم إعادة الإعمار، والحرص على عدم اتخاذ أي إجراءات من شأنها تمكين النظام.

الرابط: <https://carnegie-mec.org/2020/05/22/ar-pub-81844>



حمص: انقسامات تعكس وتُجسّد الصورة الكليّة للنزاع

السوري العالق

مركز كارنيغي

تشير الولاءات المحلية والإقليمية المتضاربة، فضلاً عن الانقسامات الطائفية في حمص، الخاضعة اليوم إلى سيطرة النظام، إلى أن الوضع في المدينة بعيد كل البعد عن العودة إلى الحالة الطبيعية.

سعت الحكومة السورية طيلة السنوات الثماني لنزاع من أكثر النزاعات وحشية في العالم العربي، إلى إشاعة الاعتقاد بأنها ستستعيد سيطرتها قريباً على كل أنحاء سورية. صحيح أن حمص، التي أحتُفي بها سابقاً على أنها "عاصمة الثورة"، سقطت في أيدي القوات الموالية للرئيس بشار الأسد في أيار/مايو 2018، إلا أن الانقسامات المتواصلة تؤكد أن الوضع أبعد ما يكون عن العودة إلى الحالة الطبيعية.

في حزيران/يونيو الماضي، أُعيدَ تذكير السوريين بالوحدة التي تميّزت بها حمص في المراحل الأولى من الانتفاضة. فعبد الباسط الساروت، وهو قائد في حركة الاحتجاج وأصبح لاحقاً مقاتلاً معارضاً، قُتِل خلال اشتباكات مع قوات النظام في حماه. كان الساروت، حارس مرمى فريق الكرامة لكرة القدم، وقد قاد الاحتجاجات في العام 2011 جنباً إلى جنب مع الممثلة العلوية فدوى سليمان. صورة هذا السنّي وتلك العلوية معاً ساعد على نبذ الاتهامات بأن الانتفاضة طائفية. بيد أن مصرع الساروت أعاد فتح جرح تجنّب العديد من سكان حمص الاعتراف به. فهو ذكّرهم بأن وفاق الأمس بات أشلاءً اليوم، وأن حمص تُواجه طبقات فوق طبقات من التوترات العالقة التي لم تلق حلاً. فهناك مئات الآلاف من النازحين غير القادرين على العودة. وهناك مجتمع متشظّ إلى درجة أن ناسه لم يعودوا يتعرّفون عليه. وهكذا، وعلى رغم أن المرحلة العسكرية ربما تشهد انحساراً، إلا أن التطورات في حمص تشي بأننا في الواقع ندخل مرحلة جديدة من النزاع.



على رغم أن محافظة حمص عادت إلى كنف السيطرة الحكومية، إلا أن كوكبة من اللاعبين السياسيين تُسيطر على أشطار مختلفة من الأراضي. هنا، ثمة ثلاثة أنواع من الانقسامات، على رغم أنها لا تُقضي بعضها البعض، تُميّز هذه المحافظة اليوم: انقسامات بين أنصار النظام وبين خصومه؛ وانقسامات بين طوائف حمص؛ وانقسامات بين داعمي النظام الدوليين، أي روسيا وإيران. كل هذه الديناميكيات عمّقت تفكك حمص، وجعلت من الصعب على أي كيان تستم السيطرة وفرض سلام واستقرار دائمين. هذا ناهيك عن أن هذا لن يكون مُمكناً من دون عدالة انتقالية ذات صدقية.

بدءاً من أيار/مايو 2019، تم اعتقال 460 من سكان حمص الذين تصالحوا مع النظام، بما في ذلك قادة المجالس المحلية المدنية من الحولة في ريف محافظة حمص. وتجرى ملاحقة آخرين من جانب أفراد بتهم جرائم يزعمون أنها ارتكبت خلال الانتفاضة. وتهدف هذه الخطوة إلى إبقاء المعارضين السابقين الذين يريدون العيش في حمص تحت رحمة دعاوي قانونية، وربما السجن. ثم أن بعض الرجال يُعتقلون على رغم الضمانات الروسية التي نصّت على أن توقيع "تسوية الوضعية الخاصة" مع النظام ستوفّر لهم فترة سماح لمدة ستة أشهر على الأقل قبل التجنيد. وهكذا، في الصيف الماضي، قُذِفَ بالبعض إلى خطوط الجبهات في شمال حماه ليكونوا مُضغة للمدافع.

تصاعد في التوترات الطائفية

لا تقتصر التوترات على العلاقات بين السنة وغير السنة. فالسخط العميق منتشر أيضاً بين العلويين في المناطق المهمّشة من حمص. إذ هؤلاء لم يلحظوا أي تغيير في مستوى حصولهم على الخدمات الأساسية، على رغم أن هذا الأمر نادراً ما يُناقش علناً. فجمعية البستان الخيرية، التي كان يُسيطر عليها سابقاً رامي مخلوف ابن خال الأسد، كافأت أعلى مراتب القيادة العسكرية والسياسية السورية، لكن ليس العائلات العلوية العادية التي أرسلت أولادها للموت دفاعاً عن النظام⁵.



أسبغ الروس على أنفسهم صورة صانعي السلام، عبر إدارتهم لمفاوضات المصالحة، هذا في حين كان قادة النظام والقوات الإيرانية يفضلون السيطرة على الأراضي بالقوة. وفي أعقاب عمليات المصالحة، كان الشرطة العسكرية الروسية عموماً هي أول ما يظهر على الساح، فتدير حواجز التفتيش وتتدبر أمر عدد محدود من اللاجئين العائدين والنازحين في الداخل. كان العائدون بالإجمال من المرتبطين بالنظام، أو أفراد غير مُسيّسين، أو طاعنين بالسن. وقد خلق مشهد عمليات المصالحة المنظّمة التي ضمنها الروس الثقة بأن بنود الاتفاقات ستُحترم. كما عزّز الروس التصدّر بأنه يمكن الاعتماد عليهم لإقناع المعارضين السابقين بالانضمام إلى الفيلق الخامس، وهي وحدة تدربها وتسليحها وتديرها موسكو. وقد سمح الروس لمتمردين سابقين الاحتفاظ بأسلحتهم ومواصلة السيطرة على مناطقهم، في مقابل التعهّد بالولاء لهذه الوحدة. لا بل هم اقنعوا البعض بالقتال في إدلب حيث يتركّز المقاتلون اليوم.

بيد أن الشرطة العسكرية الروسية انسحبت من حمص في أواخر العام 2018، وحلّت مكانها وحدات مؤيدة للنظام، على غرار قوة الدفاع الوطني، التي خلقت مناخاً من الذعر حين اعتقلت الآلاف، خانثة بذلك الوعود بعدم توقيف الأشخاص الذين شاركوا بالمصالحة.

في هذه الأثناء، كانت إيران أيضاً مُنهمكة في تركيز نفوذها في كل أنحاء حمص. وقد سيطر حزب الله الموالي لإيران عملياً على المناطق الريفية الجنوبية الغربية من سورية التي ترتبط بالقرى اللبنانية في البقاع. بلدة القصير، التي كان عدد سكانها نحو 30 ألفاً قبل العام 2011، فقدت نصف هذا العدد في 2011 خلال هجوم حزب الله⁸. وفي أواسط تموز/يوليو 2019، وللمرة الأولى ومع موافقة حزب الله، سمح النظام لـ300 عائلة بالعودة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، سُمح بعودة 750 نازحاً، بشرط ألا يقوموا بإعادة تأهيل منازلهم أو عمليات إعادة بناء⁹. كان هؤلاء في معظمهم من الموظفين المدنيين ومن العناصر التي تعاونت مع مسؤولي النظام، ومعهم عائلاتهم¹⁰. وقد أمر حزب الله، الذي قام بنفسه بإسكان عائلات في القصير، العائدين بإفساح المجال للسكان الأصليين الذين يملكون مستندات ملكية¹¹. ومثلهم مثل الروس، تقوم الميليشيات الموالية لإيران بتجنيد الرجال



المتصالحين مع النظام، وتزوّدهم بالسلاح وتسمح لهم بمواصلة إدارة مناطقهم إذا ما انضموا إلى الميليشيات التي يديرها الحرس الثوري الإيراني.

أثر النفوذ الإيراني كذلك على النسيج الاجتماعي لحمص. ففي أيلول/سبتمبر 2017، وخلال مباراة كرة قدم بين سوريا وإيران، هتف السوريون الذين يعيشون في حي المزرعة الذي يسيطر عليه الإيرانيون لصالح الفريق الإيراني ضد فريقهم الوطني. وهذا أثار حنق السنّة المحليين الذين باتوا يعتبرون على نحو متزايد السوريين الذين يعيشون تحت سلطة إيرانية بمثابة عملاء للأجانب. والحال أن تكتيكات إيران لجذب الأنصار عبر الدعوة الدينية فاقم احتمال نشوب صدامات مسلّحة بين السنّة، من جهة، والشيعة والعلويين الذين يُصنّفون كحلفاء للأسد، من جهة أخرى.

لم ترد تقارير مباشرة عن حدوث مجابهات روسية - إيرانية، إلا أن التوترات بين الطرفين ربما تتصاعد في حمص وأجزاء أخرى من سورية¹². فكلّاً من موسكو وطهران تسعيان إلى ضمان المداخل إلى المرفئ والموارد الطبيعية ومشاريع البنى التحتية السورية. كما أن الروس لزموا الصمت نسبياً إزاء الهجمات الإسرائيلية ضد الإيرانيين والقوات الموالية لهم في سورية، ما أثار حفيظة طهران. علاوة على ذلك، كلا الطرفين يسعيان إلى حصد أوسع نفوذ في سورية، لكنهما لا يستثمران سوى القليل، كما يتبيّن من كل شيء أنفقاه حتى الآن. وربما لهذا السبب يُعتبر استتباع المقاتلين المحليين هو الخيار الأنسب والأرخص لهما، فهو يعرض على المتمردين السابقين الحماية الروسية أو الإيرانية ويقيهم التجنيد أو الاعتقال على يد نظام "لا يلتزم قط بكلمته"، على حد تعبير عضو سابق في مجلس تلبيسة¹³.

لقد وردت تقارير غير مؤكدة تتحدث عن احتكاكات بين وحدات سورية يدعمها الروس وأخرى يدعمها الإيرانيون. على سبيل المثال، اعتقل وعدّب حزب الله في تلبيسة في أواخر 2018 منهل الضحك العضو في جيش التوحيد بعد أن قاد غارة على قرى شيعية. وكان الضحك تعهد بالولاء للفيلق الخامس. وحين أُبلغ الروس بالأمر، تحركوا وأطلقوا



سراحه¹⁴. لكن حزب الله اعتقله ثانية في تموز/يوليو الماضي وهو لا يزال قيد الاعتقال¹⁵.

محافظة حمص هي مجرد جزء من لوحة أكبر بكثير هي سورية المحطّمة. وتُظهر الانقسامات في البلاد أن عوامل النزاع لاتزال قائمة ويبدو النظام عاجزاً عن تسويتها بسهولة. ومع ذلك، ومع انتقال سورية إلى مرحلة جديدة، يتعيّن معالجة هذه الانقسامات إذا ما أُريد لحمص أن تنعم بسلام دائم.

لايركّز السوريون في داخل محافظة حمص الذين انهكتهم الحرب سوى على مسألة الحفاظ على البقاء. أما أولئك الذين يعيشون في معازل المعارضة السابقة فعليهم مواجهة حملات الاعتقال الدورية والمضايقات من جانب النظام وأنصاره الذين ينحون باللائمة عليهم لدمار سورية. لكن حتى المواليين للنظام ليسوا بمنأى من المضايقات. فالقيادة السورية تكافئ النخبة السياسية والأقليات التي تحتاج إليها لتعزيز قبضتها على السلطة، وتُنحّي جانباً العديد من الناس في حمص، بما في ذلك حتى فقراء العلويين الذين قاتلوا لصالحها. كما يواصل النظام التعاطي مع سورية وكأنها ملكية خاصة لآل الأسد وحاشيتهم المقرّبة، لا بكونها لكل السوريين.

كل ذلك يجعل من العدالة الانتقالية الحقيقية، كمسار موازٍ للعملية السياسية، حاجة ماسّة وشرطاً لازماً كي تتحرّك سورية إلى الأمام. وهذا يتطلب مقاضاة أولئك في القيادة السورية الذين أجازوا الاعتقالات الجماعية، والقتل، والتعذيب، والاعتصام. كما أن ذلك يعني أيضاً ضرورة توضيح مصير المُختفين. وفي أحاديث مع العديد من السوريين، أوضح هؤلاء أنهم يريدون إجراءات ضد رجال الأعمال الذين تربّحوا من قوانين الإسكان، والأراضي، والتنمية، لأنهم يعتبرونهم متواطئين في جرائم الحرب الخاصة بالنزوح الإجباري. ومن المهم للغاية أيضاً معاقبة الشركات والمنظمات الدولية التي شاركت في مشاريع تخرق المبادئ الإنسانية، وذلك بهدف تجنّب حدوث خروقات مماثلة مستقبلاً.

العدالة الانتقالية تعني كذلك عكس الكثير من القوانين التي سُنّت منذ العام 2011 والمتعلّقة بالتجنيد، والإسكان،



والإرهاب، والتي شلّت المجتمع. مثل هذه العملية يجب أن تتم من خلال هيئات قضائية دولية وسورية، ما يسمح للسوريين السعي إلى العدالة عبر وسائل قانونية وتصالحية لا عبر العنف. لكن المشكلة في كل هذا هو أن النظام لن يشرف على عملية يقاضي فيها نفسه وحلفاءه. ولذا، الاعتقاد بأن النظام قد يريد، أو يستطيع، قيادة سورية نحو رحاب الاستقرار، محض خيال.

سيبقى مستقبل حمص بائساً ومحزناً طالما هي لاتزال متشظية ولم تجر معالجة الأسباب العميقة لدمارها. فتجميد الأوضاع الراهنة والافتراض بأن التوترات ستحل نفسها بنفسها ليسا توجهين واقعيين. ما هو موجود الآن مُهلك ومدمّر، لكن المستقبل قد يجلب معه مضاعفات حتى أكثر خطورة، بسبب غياب سلطة تمثيلية موحّدة يمكنها معالجة العوامل التي تسبّبت بمآسي وبلايا حمص في الماضي القريب.

والحال أن الشقاق بين من يدعم النظام ومن يرفضه، وبين الطوائف الدينية، وبين روسيا وإيران، كلها قضايا قابلة للاستغلال. والنظام قد يسعى إلى الإفادة من هذه الانقسامات للحفاظ على البقاء، وكذا الأمر مع اللاعبين الدوليين الذين يتحرّكون على إيقاع مصالحهم في مجالي الاقتصاد والسياسة الخارجية. وبالتالي، القلاقل التي قد تنجم عن ذلك لن تفعل شيئاً سوى رفع منسوب السخط، مُمّهّدة بذلك لانفجار نزاعات لاحقة. هناك الآن جيل كامل من الأطفال لم يعرف سوى العنف، وليس لديه أدنى تصوّر عما كانته حمص كحوض لعدد لا يحصى من الأديان والطوائف والمذاهب. وفي غياب العدالة الانتقالية، سيكون هذا هو الخطر الذي سنواجهه. وحقيقة أن النظام السوري خرج ظافراً وبحصانة كاملة من أتون انتفاضة أسفرت عن عدد مرعب من الضحايا وشرّدت نصف سكان البلاد، لن تضع سورية أبداً على المسار السليم نحو مستقبل مسالم. فهذا سيتطلّب محاسبة حقيقية وعدالة حقّة.

[الرابط: https://carnegie-mec.org/2020/05/22/ar-pub-81847](https://carnegie-mec.org/2020/05/22/ar-pub-81847)



نُدْرُ عاصفة هوجاء في محافظة درعا المضطربة

مركز كارنيغي

يوضح أرميناك توكماجيان، في هذه المقابلة، لماذا يراقب الأردن وإسرائيل بعين ثاقبة التطورات في درعا.

قام النظام السوري الأسبوع الماضي بتعبئة قواته المسلحة في محافظة درعا الجنوبية الغربية، فيما بدا أنه تحضير لعملية عسكرية تهدف إلى فرض سيطرته الأمنية التامة على بلدة طفس والأراضي المجاورة لها. كانت طفس هذه، ومعها زوايا محلية أخرى، إحدى المناطق التي شملها الاتفاق الذي تمّ بوساطة روسية العام 2018، والذي قلّص إلى حد كبير عديد قوات النظام وأجهزته الأمنية، في مقابل رضوخ المتمردين. وقد سعت روسيا إلى الحفاظ على الوضع القائم في الجنوب، بهدف تجنّب تدخّل إسرائيل والأردن، اللذين يخشيان أن تُفسح قوات النظام وأجهزته الأمنية المجال أمام تموضع القوات الإيرانية والوحدات العسكرية الأخرى الموالية لها في منطقة الحدود.

أجرت مدوّنة "ديوان" في 15 أيار/مايو الحالي مقابلة مع أرميناك توكماجيان، وهو باحث غير مقيم في مركز كارنيغي للشرق الأوسط مُتخصّص بمسائل الحدود والنزاع في سورية، لتسليط أضواء على التطورات في درعا.

مايكل يونغ: ماذا يجري حالياً في محافظة درعا؟

أرميناك توكماجيان: في 4 أيار/مايو، عُثِرَ على جثث تسعة رجال شرطة في بلدة تقع في محافظة درعا الجنوبية الغربية. الشخص الذي أُردي هؤلاء كان محمد قاسم الصبيحي، وهو متمرّد سابق انضمّ في ما بعد إلى الأجهزة الأمنية التابعة للنظام. وقد أقدم الصبيحي على فعلته هذه انتقاماً لقتل ابنه وصهره قبلها بأيام، بعد أن اتّهم النظام بالوقوف وراء عملية الاغتيال. بيد أن رجال الشرطة هؤلاء لم يكن لهم في الواقع يد في ما جرى.



بعد هذا الحادث، أصدر أعيان درعا بياناً أدانوا فيه خطوة الصبيحي وتبرأوا منه، ما يعني وفق التقاليد القبليّة أن الجاني لن يحظى بمؤازرة العشيرة. بيد أن النظام توعدّ مع ذلك بإحكام قبضته الأمنية على هذه المناطق غير الخاضعة تماماً له. وفي الأيام التي تلت ذلك، بدأت التعزيزات العسكرية تتدفق على المنطقة، ما يشي بأن النظام يريد استخدام هذا الحادث لتبرير فرضه وجوداً قوياً له هناك.

يونغ :هل التصعيد العسكري في درعا لا سابق له؟

توكماجيان :هو كان كذلك منذ صيف 2018، حين استعاد النظام السيطرة على المنطقة الجنوبية الغربية، على رغم الحقيقة بأن التوترات والعنف المسلّح باتا سمة دالّة على الوضع في درعا بعد عودة النظام إليها. آخر مثال على تنفيذ النظام لعملية عسكرية في آذار/مارس 2020، نجح خلالها في إعادة فرض سيطرته على أجزاء من مدينة الصنمين، التي كانت حتى ذلك الحين خارج نطاق قبضته. لكن التطور الراهن لاسابق له من نواحٍ عديدة:

أولاً، حجم التعزيزات التي دفع بها النظام إلى هناك كبيرة للغاية، ما يشير إلى احتمال نشوب عملية عسكرية واسعة. ثانياً، بلدة طفس تجنّبت الوجود المباشر للنظام نتيجة الاتفاق الذي توسّط فيه الروس ولازالوا ملتزمين به (حتى الآن على الأقل). ثالثاً، المتمردون في طفس والمناطق المجاورة مدججون بالسلاح، وبالتالي إذا ما نشبت مجابهة عسكرية سيكون العنف فيها فائق الوتيرة.

يونغ :كيف يمكن أن تردّ روسيا على مثل هذا التصعيد، خاصة حين نضع في الاعتبار أنها توسّطت لإبرام اتفاق في تلك الأجزاء من المنطقة الجنوبية الغربية بهدف استتباع مناطق متمردين إليها وتجنّب صدامات كبرى.

توكماجيان :منذ عودة النظام إلى درعا، واصلت روسيا التزامها بالاتفاق، لكن ثمة نقاشات واجتهادات حول مدى صدقية هذا الالتزام. فبعض أطراف المعارضة انتقدت موسكو لأنها لم تلعب دوراً استباقياً فاعلاً ضد النظام، فيما أعرب آخرون عن اعتقادهم بأن روسيا ملتزمة



بالفعل، وإن بدرجات متباينة، اعتماداً على درجة الولاء. ثمة قسط من الحقيقة في كلٍ من هذه الادعاءات.

بيد أن الروس استبقوا، على الأقل، جوهر الاتفاق، وهو منع، أو الحد من، الوجود المباشر للنظام في هذه المناطق. وهذا يمكن تفسيره على أنه جهد لتجنّب إثارة مخاوف الإسرائيليين والأردنيين من تموضع القوات الإيرانية والقوات الموالية لها في المنطقة الجنوبية الغربية إلى جانب قوات النظام. والآن، إذا ما طبقنا المقاربة الاستيعادية، سنجد أن التدخلات الروسية المتكررة لخفض أي تصعيد قد يسفر عن انهيار الاتفاق، تُظهر بجلاء مدى التزامها بالاتفاق.

ثمة مؤشر آخر على أن موسكو لا تحبّد تصعيداً شاملاً هو استمرار المفاوضات، بمشاركتها. وهي تقوم بذلك، كما كانت تفعل سابقاً، أساساً لتجنّب اندلاع النزاع وخفض التصعيد، من خلال تنازلات رمزية أو صغيرة من جانب النظام.

لكن، وفي ضوء المستويات غير المسبوقة لحجم التعزيزات العسكرية التي يحشدتها النظام، قد يكون ثمة سيناريو آخر، وهو أن روسيا تسعى بالفعل إلى تجنّب نشوب مجابهة عسكرية، لكن الهدف هذه المرة هو دفع المتمردين إلى تقديم تنازلات أكبر. إضافة إلى ذلك، ثمة احتمال أيضاً بأن روسيا ربما تريد تحويل الأزمة إلى فرصة لتجنيد مُتمردين سابقين في الوحدات العسكرية الموالية لها في الجيش السوري، مثل الفرقة الخامسة التي تدعمها موسكو، فتُمدد بذلك غطاء الحماية لهم.

يونغ: هل ينطوي هذا التصعيد على "رسالة من تحت الماء" إلى روسيا؟

توكماجيان: حقاً، فأرسال قوات الجيش السوري والتعزيزات الأمنية من الوحدات المرتبطة بقوة مع إيران إلى منطقة كانت تحت الحماية الروسية، قد يخفي في ثناياه رسالة خفية. والتقارير المتقاطعة تشير إلى أن وحدات الجيش التي أرسلت إلى المنطقة تقيم بالفعل علاقات وثيقة مع إيران، مثل الفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد. وهذا تصعيد يتضمّن مخاطر جمّة، ليس فقط على مستوى إقليم بل أيضاً بمستقبل الترتيبات التي أقامتها روسيا في درعا. وكما قلت سابقاً،



هذه الترتيبات مُصمّمة، من ضمن أشياء أخرى، لأبعاد نفوذ طهران والقوات العسكرية الموالية لها عن هذه المنطقة.

يونغ :في ضوء كل ذلك، كيف يمكن أن يؤثّر الوضع في درعا على المنطقة الأوسع؟

توكماجيان :الواقع أن الناحية الجنوبية الغربية من سورية ليست بأي حال منطقة حدودية عادية. إنها عرين حدودي مشاكس، حيث أن أي لاستقرار واسع أو تصعيد عسكري فيها، تكون لهما حتماً ترددات عابرة للحدود. لذلك، سيفرض أي تصعيد من قبل جناح موالٍ لإيران في النظام السوري تحديات كبيرة على إسرائيل والأردن. وهنا يجب أن نتذكّر أن إسرائيل، على وجه الخصوص، سبق أن أوضحت أنها لن تتحمّل وجود إيران أو تواجدها قرب مرتفعات الجولان المحتلة بما يعرّض أمنها إلى الخطر. وروسيا، وعلى رغم السلبيات العديدة للترتيبات التي وضعتها للمنطقة الجنوبية الغربية، إلا أنها عملت بطريقة أدّت إلى توفير ضمانات للجيران.

الآن، حتى لو عزّزت الفرقة الرابعة وجودها في طفس والمناطق المجاورة، فهذا لن يُترجم نفسه تلقائياً إلى وجود إيراني يُهدّد النظام الإقليمي. وإذا ما افترضنا أن النظام وإيران وراء هذه الأحبولة، فإن هدفهما يجب أن يُعتبر مجرد خطوة تكتيكية لإثبات الوجود والنفوذ في اللعبة، وليس محاولة، أو بالأحرى مقاومة خطيرة للغاية، لفكفكة التوازن الهش القائم في هذه المنطقة الحدودية الحسّاسة.

[الرابط: https://carnegie-mec.org/diwan/81848](https://carnegie-mec.org/diwan/81848)



الأسد يواجه أصعب التحديات في حرب السنوات التسع واشنطن بوست

يواجه الرئيس السوري بشار الأسد أصعب التحديات منذ أن انتفض السوريون ضده لأول مرة قبل تسع سنوات، حيث الانشقاق داخل عائلته، وانهيار الاقتصاد وتزايد التوترات مع حليفه الرئيسي روسيا، كل ذلك يكشف هشاشة نظامه.

بدأت التصدعات تظهر في الجبهة الموحدة للموالين الذين وقفوا بجانب الأسد طوال معركته لسحق المعارضة. أثار اندلاع انتقاد نادر في وسائل الإعلام الروسية الانتباه إلى اعتماده على حلفاء أجنب - إيران وروسيا - من أجل بقائه. الأهم من ذلك، أن الاقتصاد المتدهور يدفع السوريين إلى الفقر على نطاق غير مسبوق في التاريخ الحديث. لا روسيا ولا إيران في وضع يسمح لها بضخ مليارات الدولارات التي تحتاجها سوريا لإعادة البناء والإحياء، لكن الأسد يواصل رفض الإصلاحات السياسية التي قد تفتح الأبواب أمام التمويل الغربي والخليجي.

حتى مع بقاء ثلث البلاد خارج سيطرة الأسد، فإن بوادر التمرد الجديد في محافظة درعا الجنوبية تتحدث عن احتمال تمرد جديد في المناطق التي استعادت الحكومة السيطرة عليها.

وقالت لنا الخطيب من مركز تشاتام هاوس للأبحاث في لندن، إن الأسد قد يكون أكثر هشاشة الآن من أي وقت مضى في السنوات التسع الماضية من الحرب.

لقد أصبح الأسد يعتمد بشكل كبير على الدعم الإيراني والروسي. ليس لديه موارد محلية لتوصيلها إلى ناخبيه. قالت الخطيب: "ليس لديه شرعية دولية،



وليس لديه القوة العسكرية التي كان يملكها قبل النزاع". "صندوق أدواته فارغ ، وهو في الواقع أكثر هشاشة من أي وقت مضى".

الخلاف العلني بين الأسد وابن خاله رامي مخلوف هو مجرد عرض من أعراض المشاكل العميقة. لجأ مخلوف إلى فيسبوك للشكوى من محاولات الدولة مصادرة أمواله، مشيراً إلى أنه لم يعد بإمكانه التواصل مباشرة مع الرئيس.

إن مخلوف لا يشكل أي تهديد لرئاسة الأسد، لكن مخلوف في حد ذاته عائلة مهمة في الطائفة العلوية، وهي أقلية دينية تنتمي إليها الأسرة الحاكمة. وقدمت شركات مخلوف سبل العيش للجمعيات الخيرية والميليشيات وعشرات الآلاف من السوريين ، مما منحه قاعدة دعم داخل المجتمع العلوي المستاء بشكل متزايد.

إن المشكلة الأعمق هي اقتصاد دمرته الحرب. والعقوبات الأمريكية والاتحاد الأوروبي، التي تهدف إلى الضغط على الأسد من أجل تقديم تنازلات مع المعارضة، تمنع نوع الاستثمار أو تمويل إعادة الإعمار اللازم لبدء النمو. اعتباراً من يونيو، ستدخل العقوبات الأمريكية الجديدة الصارمة حيز التنفيذ بموجب قانون يُعرف باسم قانون قيصر يستهدف أي فرد أو كيان في العالم يقدم الدعم للنظام السوري.

لكن الأسد نادراً ما يكون الهدف الصريح للغضب، الذي يستهدف بشكل رئيسي المسؤولين المزعومين الفاسدين الذين يحيطون به. على الرغم من أن الحكومة بأكملها أضعفتها الحرب، إلا أن الأسد لا يزال "الأقوى بين الضعفاء" ، قال بسام، وهو دبلوماسي سوري سابق انشق عن السفارة السورية في واشنطن عام 2012.

إضافة إلى الضغوط على الأسد بدت علامات الإنهاك تظهر للعلن في علاقته مع روسيا. انتقدت العديد من المقالات الأخيرة في وسائل الإعلام الروسية نظامه بسبب تعنته وفساده، مما أثار تكهنات بأن دعم روسيا لرئاسته قد يتضاءل.



جاء النقد الأكبر من سفير سابق في سوريا، قال أن رفض الأسد تقديم تنازلات سياسية يتعارض مع مصالح روسيا. تم نشر هذا التعليق أولاً على الموقع الإلكتروني Valdai ، ثم بواسطة مركز أبحاث مجلس الشؤون الدولية الروسي وباللغة الروسية بواسطة صحيفة Kommersant اليومية.

ويقول المحللون الروس إنه لا يوجد سبب للاعتقاد بأن التعليقات تدل على أي تغييرات رئيسية في السياسة في موسكو. قال فيودور لوكيانوف ، رئيس مجلس السياسة الخارجية والدفاعية ومقره موسكو ، إنه من خلال تدخلها المباشر في الصراع في عام 2015 ، حققت روسيا أهدافاً حيوية في السياسة الخارجية ، ولن تتخلى عن هذه المكاسب.

لكن نيكولاي سوركوف ، الأستاذ في قسم الدراسات الشرقية في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية ، قال إن موسكو تشعر بالإحباط من رفض النظام الموافقة على الإصلاحات السياسية. وقال إن مثل هذه الإصلاحات، التي من شأنها أن تضعف سلطة الأسد المطلقة، "تعتبر شرطاً أساسياً للمصالحة الحقيقية والدائمة". "حتى لو فازت الحكومة عسكرياً ، سيكون هناك خطر كبير من استئناف المعارضة طالما لم يتم تلبية المطالب الرئيسية للسكان."

تقدم الاضطرابات في محافظة درعا الجنوبية، وهي أول محافظة سورية ثارت ضد الحكومة في عام 2011 وواحدة من الأخيرة التي تم السيطرة عليها، دليلاً على الخطر. تم إرسال القوات الحكومية إلى المحافظة لقمع الاضطرابات ثل عمليات الخطف والاعتقالات والكماين التي أودت بحياة العشرات من القوات الحكومية في الأشهر الأخيرة.

وقال عبدو جباسيني، الباحث في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا، إن من يقف وراء العنف ليس واضحاً، ولكن يبدو أن تمرداً جديداً في طور التكوين.



المعركة المتوقفة في محافظة إدلب الشمالية الغربية هي مثال آخر على القيود المفروضة على الأسد. بعد هجوم شنته الحكومة المدعومة من روسيا لاستعادة الأراضي التي يسيطر عليها المعارضة في هجوم مضاد شرس غير متوقع من قبل القوات التركية في مارس ، أبرمت روسيا صفقة لوقف إطلاق النار أعطت أولوية أعلى للمصالح التركية. وقال لوكيانوف ، من الواضح أن الأسد لا يمكنه الاستيلاء على الأراضي دون دعم روسي.

وقال المحلل السياسي مكّي، إن أياً من هذا لا يساهم في الشعور بأن الأسد يسيطر على الدولة، وقال "هذه أكثر خطورة وتحدياً من أي فترة في الحرب بأكملها". "ما لم يتمكن من إيجاد حلول، فلن يحكم أبداً سوريا كبلد مستقر."

الرابط:

https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/syrias-assad-is-confronting-the-toughest-challenges-of-the-9-year-war/2020/05/25/42d4adec-9946-11ea-ad79-eef7cd734641_story.html



الشهر السادس: حزيران

غضب قيصر مركز كارنيغي

بعد حوالي عقدين من ترّجّع رامي مخلوف، ابن خال الرئيس بشار الأسد، على عرش إمبراطورية الأعمال في سورية، يبدو أننا نشهد اليوم أفول هذه الهيمنة. ففي 19 أيار/مايو، حجزت السلطات على أصوله هو وأفراد أسرته، فيما تسري تكهّنات بأن سقوط مخلوف سيُحدث شقاقاً سريعاً قد لا يمكن رأبه في أوساط الدوائر الداعمة للنظام، ولا سيما في صفوف العلويين.

سيفاقم قانون قيصر عزلة النظام. فثمة جهات عدة، من بينها رجال أعمال ودول في الشرق الأوسط، قد تعيد النظر بشأن مواصلة التعامل مع النظام على ضوء المخاطر الكبيرة التي تُحدّق بها. وواقع الحال أن هذا القانون سيقسم سورية إلى منطقتين: الأولى تضم المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام، والثانية يمكن تسميتها "المنطقة الشمالية". تتضمن المنطقة الشمالية الشمال الغربي الخاضع إلى سيطرة قوات المعارضة المدعومة من تركيا، إضافةً إلى الشمال الشرقي الخاضع إلى قبضة قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد وتحظى بحماية الولايات المتحدة. ونظراً إلى أن قانون قيصر يسمّي تحديداً الحكومة السورية، ستُستثنى من العقوبات المناطق الخارجة عن سيطرة النظام. وبالتالي، مع دخول قانون قيصر حيز التنفيذ، يبدو أن وطأة الضغوط الاقتصادية ستدفع النظام إلى الاعتماد أكثر على المناطق الشمالية.

ترتدي الضغوط التي ستدفع النظام إلى الاعتماد على هذه المناطق طابعاً أكثر إلحاحاً نظراً إلى خسارة لبنان، الذي يرزح منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019 تحت وطأة أزمة مالية وسياسية حادة. فمنذ الستينيات، أتاح لبنان، وخصوصاً القطاع المصرفي اللبناني، المجال أمام سورية لإجراء معاملاتها التجارية والمالية الدولية متفادياً العقوبات الغربية. كذلك، شكّل لبنان نافذة سورية نحو الخارج. لا شكّ إذاً أن عجز لبنان عن لعب هذا الدور سيؤدّي إلى مضاعفات كبرى تلقي بثقلها على الاقتصاد السوري.



طيلة سنوات النزاع في سورية، هيمنت على اقتصاد البلاد فئتان من اللاعبين الاقتصاديين البارزين: تتألف الأولى من نخب تتمتع بشبكة واسعة من العلاقات وتتحكم بحصص كبيرة في قطاعات رئيسة مثل السلع الأساسية والطاقة والاتصالات. كان مخلوف سابقاً الشخصية المهيمنة في قطاع الاتصالات، لكنه الآن يواجه بمنافسة من رجال أعمال جدد مثل سامر فوز والأخوة قاطرجي، الذين اكتسبوا نفوذاً خلال فترة النزاع.

أما الفئة الثانية فتتألف من مروحة واسعة من الوسطاء المحليين وأمراء الحرب وغيرهم ممن تمكنوا من تحقيق الأرباح والاستفادة من سيطرتهم على قطاعات اقتصادية محدّدة من خلال احتكار أنشطة معيّنة، من بينها السيطرة على نقاط التفتيش وطرق التهريب. وفي حين تتحكم الفئة الأولى بقطاعات كبيرة، تنشط الفئة الثانية على مستوى محلي أكثر، فتعتمد إلى استغلال الاحتياجات الأساسية للسكان وتحقق ربحها من الفئات التي يخلفه كبار رجال الأعمال.

في هذا الإطار، يُرجّح أن يدفع قانون قيصر هاتين الفئتين إلى إقامة علاقات مع المناطق الشمالية، وبالتالي العمل كوسطاء في العمليات التجارية مستقبلاً. بعبارة أخرى، قد يساهم هذا القانون في جعل الاقتصاد السوري أكثر فساداً مما هو عليه الآن، لأن التعاملات الاقتصادية ستعتمد بشكل أكبر على الشبكات الشخصية، في ظلّ إشراف رسمي محدود أو حتى معدوم.

مع ذلك، تسبّب سقوط مخلوف بصدمة أخرى للنظام. إذ يُرجّح أن يستقي العديد من اللاعبين الاقتصاديين البارزين الدروس والعبر من سقوط مخلوف، ويستنتجوا أنه إذا تمكّن الأسد من إزالة ابن خاله، فهذا يعني أن أيّاً منهم قد يلقي المصير نفسه. وهذا قد يحفزهم أكثر على تحقيق عائدات وأرباح سريعة، ويدفعهم على الأرجح إلى نقل أموالهم خارج سورية. تجدر الإشارة هنا إلى أن التخطيط والتطوير اللذين تحتاج إليهما البلاد على المدى الطويل سيصبحان أبعد منالاً. وإن دلّت قضية مخلوف على شيء، فهو أن نظام الأسد ليس شريكاً أو حليفاً يعوّل عليه، ولا حتى لأولئك الأكثر ولاءً له والأقرب إلى أوساطه الداخلية.



بينما يزداد شعور الأوليغارشية واللاعبين الاقتصاديين البارزين بانعدام الأمان، سيواجه المشهد الاقتصادي السوري جملةً من الصعوبات والتحديات، قد تدفع الوضع إلى الانفجار في أية لحظة، ما قد يؤدي إلى انهيار مدمر للغاية. وفيما تنكبّ هذه النخب على مصالحها الخاصة، حتى على حساب تماسك النظام، قد يبدأ المسؤولون في القصر الرئاسي بفقدان السيطرة على قراراتهم، أي أنهم قد يصدرن الأوامر، لكن لن يكون من الواضح إلى أي مدى سيتم الامتثال لها أو تنفيذها.

وما يزيد الطين بلّة أن كل هذا يحدث فيما التدهور الاقتصادي السريع في سورية يتطلب اتخاذ قرارات متسقة أكثر إلحاحاً، ولاسيما أن حوالي 80 في المئة من السوريين يعيشون الآن تحت خط الفقر. إذن، بات الشعار المؤيد للأسد للعام 2011 "الأسد أو لا أحد" نبوءة ذاتية التحقق، إذ تقف سورية الآن أمام احتمال أن تصبح دولة لا يسيطر عليها أحدٌ بالكامل.

قال أحد المقرّبين من النظام مؤخراً، وهو يصف الانهيار المحتمل في سورية: "سترى مثلاً كيف أن قائد مطار عسكري لن يفرّ مع عائلته وحسب، بل سيأخذ معه أيضاً سرباً من الطائرات."

[الرابط: https://carnegie-mec.org/diwan/81968](https://carnegie-mec.org/diwan/81968)



المعارضة السورية: الانتقال أو الحل أو المساومة

ATLANTIC COUNCIL

قال المبعوث الأمريكي السابق إلى سوريا فريدريك هوف إن العائلة الحاكمة تتنازع على من سيحصل على كل ما تبقى. وأن "عدم شرعية الأسد وعدم ملاءمته للمرحلة القادمة باتت واضحة للجميع خارج أقرب أقربائه، بل وربما يكون واضحًا لهم أيضًا".

وسأل هوف، في ورقة كتبها في موقع الأتلانتيك، بعنوان: "المعارضة السورية إما أن تنتقل أو تحلّ نفسها أو تكون في خدمة الآخرين"، ما إذا المعارضة السورية خارج سوريا قادرة أن تلعب دوراً سياسياً بناءً إذا بدأ النظام في التذبذب أو الانهيار؟

ولم يتوقع هوف سقوطاً وشيكاً للأسد، لأنه يعتقد أن روسيا وإيران لن تفرطاً به بسهولة.

ولكنه رأى أن هناك حديثاً في إيران عن أن بعض المسؤولين الإيرانيين سئموا من مغامرات أجنبية باهظة الثمن بالنظر إلى التأثيرات المزدوجة للعقوبات الأمريكية كوفيد-19، رغم أن فقدان الارتباط السوري العضوي بالوجود اللبناني للجمهورية الإسلامية، حزب الله، سيكون انتكاسة كبيرة الحجم لمحور إيران.

بالمقابل، يضيف هوف، يستنتج عدد متزايد من المسؤولين والعلماء الروس أن الأسد هو أسوأ عميل يمكن تخيله. لكنهم يواجهون حقيقة أن المصالح السياسية الشخصية للرئيس فلاديمير بوتين تختلف في سوريا على الأقل عن مصالح الأمن القومي للاتحاد الروسي. ستكون روسيا في وضع أفضل بكثير مع حكومة وحدة وطنية سورية خالية من شخصيات النظام، لكنها تتعهد بشراكة مستمرة مع الكرملين. ومع ذلك، لا يزال بوتين يرى الأسد نفسه على أنه "الدليل الأول" لمزاعمه السياسية المحلية بأنه أعاد موسكو شخصياً إلى وضع القوة العظمى. بعد السخريّة لسنوات حول مطالب أوباما تغيير النظام، كيف يمكن أن



يحاول بوتين الآن أن يضحى - حتى وإن يكن كان من أجل المصلحة الروسية - بصورة الشخص التي يدعي أنه أنقذها؟

ومع ذلك، فإن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة في سوريا، التي تفاقمت بسبب انقسامات النظام، بالكاد تشجع اليقين بشأن بقاء الأسد السياسي على المدى الطويل. لقد كانت قدرته على قيادة أجهزة عنف الدولة والإرهاب في سوريا متجذرة دائماً في الشرعية الفاسدة التي كان يتمتع بها كخليفة مؤسس النظام زبانيه: حافظ الأسد. لطالما اعتبر المطلعون على النظام - حتى أولئك الذين يدركون تمام الإدراك حدود قيادته - أن الإطاحة ببشار الأسد يمكن أن تؤدي إلى عنف سياسي مجاني للجميع، وأن تعيد سوريا إلى حقبة ما قبل 1970 من المؤامرات والانقلابات. ولكن ماذا لو كانت الأسرة الحاكمة نفسها هي مصدر عدم الاستقرار؟

إن أي تحرك إلى الأسد لتحديد الأسد سيكون في الأساس عملية من الداخل. لكن أولئك الذين يستولون على السلطة لن يرثوا إرث الأسد بل سيواجهون التحدي المتمثل في تعزيز مواقفهم على أساس مستدام، بعد مرور خمسين عاماً على "حركة الأسد التصحيحية". ويتمثل أحد الخيارات في توسيع قاعدتهم السياسية من خلال دعوة شخصيات معارضة من داخل سوريا وخارجها لمناقشة ترتيب الوحدة الوطنية. هل المعارضة الخارجية مستعدة للعب دور بناء؟

منذ عام 2017، تعمل الهيئة الرئيسية لتلك المعارضة الخارجية - هيئة المفاوضات السورية (SNC) - في الرياض، بينما إن ائتلاف المعارضة السورية الذي تأسس عام 2012 موجود في إسطنبول. إن ترتيبات المقر هذه تجعل من الصعب على المعارضة الخارجية أن تعمل باستقلالية ووحدة نيابة عن أكثر من عشرين مليون سوري داخل سوريا وخارجها.

تبقى تركيا حليفاً هاماً لحلف شمال الأطلسي وللولايات المتحدة، وقد تم تبرير شكاوى أنقرة حول فشل إدارة أوباما في السعي لاستراتيجية سورية مشتركة. كانت الأولوية الرئيسية للرئيس باراك أوباما هي منع المذبحة في سوريا من إزعاج اتفائه مع إيران. استراتيجيته، التي تتميز



بدبلوماسية "الصخب والعنف" لم تدل على شيء. حاولت إدارة ترامب، بشكل رئيسي من خلال جهود فريق وزارة الخارجية الموهوب وسفير مقتدر، جاهدة الوصول إلى نفس الصفحة مثل أنقرة. إنه جهد صعب حقق مع ذلك بعض المكاسب التي ينبغي الاستمرار بها. وعلى الرغم من أن علاقة واشنطن الثنائية مع المملكة العربية السعودية تخضع لاختبار ما يتم تمريره اليوم للقيادة في الرياض، إلا أنها بالتأكيد علاقة تستحق الحفاظ عليها. إن العلاقة العدائية بين الرياض وأنقرة تعقد الجهود الأمريكية لتنسيق السياسة السورية.

أما بالنسبة للمعارضة الخارجية، فلا تزال هناك أسئلة: إذا بدأ نظام الأسد في الانهيار، فهل ستضطر مكوناته الرئيسية للعمل كامتدادات للسياسات والأولويات السعودية والتركية؟ هل ستكون قادرة، من الرياض وإسطنبول، على خدمة مصالح وأولويات السوريين داخل سوريا واللاجئين السوريين؟ إذا خلصت هيئة المفاوضات والائتلاف إلى أنهما لا يمكن، في ظل الظروف الحالية، أن يكونا هيئتين مستقلتين مكرستين لخدمة السوريين، فإن اختياراتها واضحة: إما أن يحلا نفسيهما أو ينتقلان، أو ينفذان أوامر الآخرين.

يمكن للسعودية وتركيا، بالطبع، أن تستبقا هذه الخيارات الصعبة من خلال إعطاء المعارضة حرية العمل الواسعة. ولكن هذا لن يكون هو الأمر المحتمل. فقد سعت جميع القوى الإقليمية المعارضة للأسد إلى عملاء متعاونين. لقد حاولوا إسقاط الأسد لمصالحهم الخاصة، وليس من أجل السوريين الذين يسعون إلى الحكم المتحضر.

وفي الواقع، نادراً ما ركزت الولايات المتحدة نفسها على مركز ثقل النزاع: المدنيين السوريين. بدلاً من ذلك، اختارت عملياً تجاهل القتل الجماعي للنظام، باستثناء خلال إدارة ترامب، عندما قام النظام مرتين بارتكاب فظائع غاز السارين. كما رفضت واشنطن العمل مع المعارضة السورية لإيجاد بديل للحكم في الأسد في شمال شرق سوريا. الدولة التي حررت أوروبا مرتين، وأشرفت على خطة مارشال، وسادت في الحرب الباردة، قررت ببساطة أن مساعدة السوريين على بناء حكم شرعي في المناطق المحررة من دولة العراق الإسلامية والشام (داعش) كان أمراً بعيداً جداً. والنتيجة هي معارضة لا تزال في المنفى



إلى حد كبير، ولا تزال الولايات المتحدة تعترف بمجرم حرب كرئيس لسوريا.

غالبًا ما كانت المعارضة الخارجية السورية متصدعة، مما يعكس إلى حد ما رغبات وإملاءات القوى الإقليمية التي توفر الملاذ والتمويل. تحتوي هيئة المفاوضات والائتلاف على بعض الموهوبين من الوطنيين السوريين الذين يعتبرون نظام الأسد والإسلاميين العنيفين وجهين لعملة واحدة؛ عملة تشتري التقسيم الطائفي وغياب القانون. المعارضة الخارجية، على الرغم من كل الصعوبات التي واجهتها، لم تستحق أبدًا الاستهزاء الذي يلغها الأجنبي الذين يسعون إلى إخفاء إخفاقاتهم، ولكن إذا بدأت الأمور السياسية في التحول داخل سوريا، فإن لحظة الحقيقة تقترب من المعارضة الخارجية. بقدر ما يجب أن تستمر في العمل في المنفى، يجب ألا تفعل ذلك في الجوار السوري. ليس إذا كانت ترغب في التصرف بشكل مستقل نيابة عن السوريين. إن القرب من سوريا يبدو جذابا من الناحية السطحية، ولكنه في الحقيقة سامٌ وينتج التبعية والتبعية المولودة من الأسر.

بالتأكيد ستكون أوروبا الغربية موطئًا مؤقتًا أفضل للمعارضة الخارجية من أي قوة إقليمية. هذا لا يعني أن أوروبا - أكثر من الولايات المتحدة - قد تصرف بشكل فعال لحماية السوريين، أو جيران سوريا، أو حتى نفسها على مدى العقد الماضي. لكن الاتحاد الأوروبي أو العديد من أعضائه يمكن أن يقدموا للمعارضة شيئًا لا تستطيع القوى الإقليمية القيام به: الأماكن التي يتم فيها التخطيط والتداول والعمل نيابة عن السوريين دون ضغوط ناشئة عن مصالح ضيقة. إذا بدأ النظام الذي دمر سوريا في الانهيار، فيجب على المعارضة الخارجية أن تنتقل إلى الأماكن التي لديها فرصة للتأثير على التوجه السياسي السوري بشكل مستقل، ولصالح السوريين.

(ترجمة موقع الناس نيوز)

[الرابط: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/syrian-opposition-move-disband-or-do-the-bidding-of-others/?fbclid=IwAR1sEd-v9msl_VywuL1SAIzICjbq8sELbHhLls4J1C2fJ51Df17PSLjgviM](https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/syrian-opposition-move-disband-or-do-the-bidding-of-others/?fbclid=IwAR1sEd-v9msl_VywuL1SAIzICjbq8sELbHhLls4J1C2fJ51Df17PSLjgviM)



وباءٌ تسلّحي

مركز كارنيغي

عادت صادرات الأسلحة الأميركية إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتتصدّر مجدداً موقعاً مركزياً في السياسات الأميركية. ومع أن الانتباه يمكن أن يُبسط أو يوقف صادرات الأسلحة إلى المنطقة بفعل زيادة التدقيق والتفحص، إلا أنه من المحتمل أيضاً أن بعض البلدان، على الأقل، في المنطقة، يمكن أن تشهد زيادة ملحوظة في واردات الأسلحة الأميركية، على الرغم من البلباء الاقتصادية والطبية التي يُحدثها كل من جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط..

مؤخراً، نشرت " نيويورك تايمز " عرضاً تضمّن معلومات إضافية حول مزاعم سابقة عن أن النفوذ الجامح الذي تمارسه وزارة الدفاع الأميركية على إدارة ترامب، ساعد على مواصلة مبيعات الأسلحة إلى السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. وهذا على رغم قلق السياسة الخارجية الأميركية من انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة منها تلك التي تستهدف عمداً المدنيين في حرب اليمن وعملية قتل الحكومة السعودية للصحافي جمال خاشقجي. وبعد هذا العرض بأيام قليلة. في 18 أيار/مايو، طفت على السطح ادعاءات بأن المفتش العام لوزارة الخارجية، ستيف لينيك، طُرد من منصبه، جزئياً بهدف وقف تفتيش مُنجز تقريباً، تضمّن التدقيق بمسألة الموافقة على مبيعات الأسلحة هذه.

جُل هذه المسائل الخلافية تنبثق من كوة نادرًا ما تُستخدم في تشريعات الصادرات الأميركية. ففي 24 أيار/مايو 2019، أصدر وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إعلاناً عاجلاً عن "نشاط إيراني خبيث" يفرض "تهديداً أساسياً على استقرار الشرق الأوسط والأمن الأميركي في الوطن والخارج". (المرة الأخيرة التي استُخدم فيها مثل هذه البيان العاجل، كان في آب/أغسطس 1990، حين أقرّت إدارة جورج. أتش. بوش مبيعات عاجلة من الدبابات وأعتدة عسكرية أخرى للسعودية، غداة غزو العراق للكويت. وبالمثل، سمحت هذه الكوة لإدارة ترامب بالمضي قدماً في الموافقة على أسلحة للسعودية ودولة الإمارات والأردن بقيمة 8.1 مليار دولار، من دون فترة التبليغ المطلوبة للكونغرس (30 يوماً)، وعلى رغم اعتراضات بعض أعضاء الكونغرس على ذلك.



حدث كل هذا مع أن صادرات الأسلحة سابقاً- خاصة إلى دولة الإمارات- حوّلت إلى جماعات مرتبطة بتنظيم القاعدة، إضافة إلى نشاطات في اليمن اعتبرها العديد من المراقبين بمثابة جرائم حرب. وبالتالي، كان مطلوباً على الأقل، ووفقاً للتشريعات الأميركية، أن تخضع صادرات الأسلحة لهذه الحكومات إلى مراقبة وسيطرة عميقتين للغاية- إن لم يكن لفرض حظر تام.

حاول الكونغرس في سلسلة من 22 قانوناً قلب صادرات الأسلحة هذه، من خلال اجراءات وُضعت وفق قانون إدارة صادرات الأسلحة. ومع أن القوانين لإنهاء العقود أُقرّت في كل من مجلسي الشيوخ والنواب بطريقة ثنائية حزبية، إلا أنه لم يكن في مجلس الشيوخ أغلبية الثلثين الضرورية لتجاوز حق النقض (الفيتو) الذي مارسه الرئيس دونالد ترامب. وهكذا شقت عقود مبيعات الأسلحة طريقها إلى التنفيذ.

كل هذه المعطيات سلّطت أضواءً ساطعة على مختلف مسارات النفوذ والكوى التنظيمية في نظام صادرات الأسلحة الأميركية. كما أنها أماطت اللثام عن حقيقة أخرى في مسألة صادرات الأسلحة: يُحتمل أن تزداد صادرات الأسلحة الأميركية رداً على كوفيد-19، على شرط طبعاً أن تكون هناك أطراف مستعدة للشراء، هي على الأرجح بلدان في الشرق الأوسط.

مع توافر تدقيق حازم حول صادرات الأسلحة الأميركية إلى المنطقة، كان المرء يتوقّع أن تتراجع هذه الصادرات في السنوات المقبلة، خاصة حين ينصب التركيز على كوفيد- 19 وتبعاته الاقتصادية. لكن ما حدث كان العكس، إذ أن بعض البلدان، على الأقل، قد تزيد وارداتها من الأسلحة الأميركية، مع أن المصائب الاقتصادية والطبية وتلك المتعلقة بالنزاعات، لاتزال تتواصل فيها على قدم وساق. وربما لخص السيناتور السابق توماس أونيل مرة أسباب ذلك حين قال مازحاً: "كل السياسات محلية".

هنا، تاريخ صادرات الأسلحة لدى كلٍ من الإدارات الجمهورية والديمقراطية يكشف عن نمط واضح: سُمِحَ لمثل هذه الصادرات أن تتزايد، حين كان يُتوقع أن تتراجع المشتريات المحلية لمعدات الدفاع الأميركي. وحين نضع في الاعتبار وجود العديد من الأطراف على اليمين التي تدعو إلى وقف في ميزانيات الدفاع وميزانيات أخرى بسبب مشاكل العجوزات المالية، ومجادلة العديدين على اليسار بضرورة خفض نفقات الدفاع لتمويل المساعدات الطبية والاقتصادية، فإنه



يمكن بالتأكيد توقُّع بروز ضغوط ضخمة لخفض ميزانية الدفاع، التي تشكّل أصلاً نصف الميزانية التقديرية الفيدرالية.

في الماضي، حدث بالفعل أن مُكِّنت السلطتان التنفيذية والتشريعية من بيع صادرات دفاعية إضافية، للمساعدة على تعزيز صناعة الأسلحة الأميركية وتقليص خفض الوظائف، خاصة تلك الموجودة في دوائر انتخابية أساسية لأعضاء في الكونغرس.

على رغم وجود بعض القيود على صادرات الأسلحة الأميركية منذ وقت مبكر يرقى إلى العام 1917، وخاصة إبّان الحرب الباردة، إلا أن النظام الحديث لقوانين إدارة وتنظيم صادرات الأسلحة لم يشهد انطلاقته سوى في حقبة السبعينيات. وهذا كان نتيجة ما كشفت عنه مبيعات الأسلحة السرية خلال حرب فيتنام وصفقات الفساد في هذه المبيعات، كجزء من جلسات الاستماع حول ما بعد ووترغيت في الكونغرس. وقد قامت الإدارات الأميركية المتعاقبة بتنفيذ هذه القوانين من خلال "سياسة نقل الأسلحة التقليدية." (CAT)

كانت هذه السياسة مقيدة للغاية في عهد إدارة كارتر، لكن في عهد إدارة ريغان بات هدف صادرات الأسلحة الأميركية زيادة قدرات وفعالية الدفاع الأميركي. ثم في أوائل التسعينيات، مع نهاية الحرب الباردة، وجد قطاع التصدير العسكري الأميركي أن سوقه يتقلص في الداخل كما في الخارج. الرد على ذلك بدأ مع الرئيس جورج. أتش. بوش ثم أقره رسمياً الرئيس بيل كلينتون، فأصبحت السيطرة على الصادرات انسيابية ومحدودة في حجمها.

استبقت إدارة جورج. دبليو بوش إلى حد كبير سياسات حقبة كلينتون، وكذا فعلت إدارة أوباما، وإن مع توسّع في معايير حقوق الإنسان. كما تصاعدت مبيعات الأسلحة على نحو دراماتيكي في عهد باراك أوباما، وهو منحى توسّع للغاية في ظل الإدارة الحالية. صحيح أن سياسة إدارة ترامب لم تلغ اعتبارات حقوق الإنسان، لكنها شطبت بالفعل بعض التشديد على الحاجة إلى تقييد مبيعات الأسلحة الأميركية، هذا إلى جانب تركيز أكبر على المنافع الاقتصادية لصادرات الأسلحة.

التبرير الرئيس للصادرات العسكرية كان توفير فرص العمل للأميركيين وتعزيز الاقتصاد الأميركي، خاصة في المناطق الانتخابية الرئيس لأعضاء الكونغرس. على سبيل المثال، أدى بيع طائرات أف-16 للبحرين إلى إنعاش مصنع لوكهيد مارتن في جنوب كارولينا؛ وساعد بيع جنرال دايناميك للسعودية دبابات مصنعة



في أوهايو؛ وبيع نظام صاروخ رايشيون باتريوت إلى الإمارات أدى الغرض نفسه لمصنع في ماساشوستس. وعلى حد تعبير كاي غارنغر، رئيس اللجنة الفرعية لمخصصات الدفاع في مجلس النواب، في معرض تعليقه على قرار إدارة ترامب تأخير المساعدة العسكرية لمصر، فإن "الشركات والعمال الذين يصنعون تلك المعدات في الولايات المتحدة سيتضررون".

أرباب صناعة الأسلحة الأميركيون، مثلهم مثل أرباب الصناعات الأخرى، يواجهون مخاطر إغلاق المصانع وسلاسل التوريد بسبب كوفيد-19. بيد أن العديد من الشركات، تلقت أموال تحفيز من قانون "كيرز(CARES) ، ووزارة الدفاع تسرّع المدفوعات لهذا القطاع (العسكري). لا بل ثمة بعض أضخم شركات هذا القطاع تعتمد حتى إلى توظيف عمال.

هناك في الواقع كوكتيل من العوامل التي تشي بأن ثمة إمكانية قوية بأن تضغط صناعة الدفاع لتصدير الأسلحة إلى بلدان أخرى، بهدف التعويض عن الهبوط المحتمل في مشتريات الأسلحة الأميركية في الداخل. كوكتيل العوامل هذه هي: ضغوط كبرى تبذلها صناعة الدفاع، والباب الدوّار للوظائف في الجهاز البيروقراطي للدفاع، والكونغرس، والصناعة، ومساهمات وازنة للجان العمل السياسي وأموال التأثير المُغفلة المرتبطة بصناعة الدفاع (لأن شركات الدفاع لا تستطيع قانوناً المساهمة في تمويل الحملات الرئاسية أو التشريعية).

أين ستذهب هذه الأسلحة؟ إذا كانت العبرة في الماضي، فإن معظمها سيحط الرحال في الشرق الأوسط.

معروف أنه منذ العام 2010، واصلت صادرات الاسلحة الأميركية الرئيسة النمو وباتت تشكّل الآن 36 في المئة من سوق السلاح العالمي. وقد ذهبت نصف صادرات الأسلحة الأميركية في السنوات الخمس الأخيرة إلى بلدان في الشرق الأوسط، ونصف هذا النصف كان من حصة السعودية. وفي الفترة بين 2015 و2019، قفزت واردات السعودية من الأسلحة بنسبة 130 في المئة بالمقارنة مع السنوات الخمس التي سبقتها، وجاء 73 في المئة من أسلحتها من الولايات المتحدة.

والحال أنه على رغم انخفاض أسعار النفط، ومشاكل الموازنات، وفجوة اللامساواة الاقتصادية الضخمة، والاحتجاجات الشعبية، إلا أن معظم حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستواصل استيراد كميات مُعتبرة من الأسلحة. كما أن غالبية بلدان المنطقة تستطيع إلى حد كبير تجاهل الرأي العام أو إخفاء



العديد من مشتريات الأسلحة بفعل ميزانيات الدفاع غير الشفافة لديها. السبب؟ لأن كل بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقريباً تفتقد إلى أي رقابة برلمانية أو من قبل المجتمع المدني، ولا توجد شفافية في قطاعها الأمني.

قد تسعى بعض الحكومات، في حال اندلعت اضطرابات شعبية إضافية، إلى الحصول على أسلحة لاختصاص شعوبها. إضافة، مسألة استيراد الأسلحة هي أكثر من مجرد تلبية لحاجات الأمن الوطني في هذه البلدان. لا بل الواقع أن هذا الأمن الوطني غالباً ما يكون في أدنى الأولويات خلال استيراد السلاح. إذ أن واردات الأسلحة هي فرصة لممارسة الزبائنية، خاصة من خلال قروض تعرف بـ"المقايضة" مع الداعمين الرئيسيين. وعلى أي حال، حين تكون قطاعات الأمن هي أرباب العمل الرئيسيين، فإن في وسعها تمكين الأنظمة من تقديم فرص العمل لبعض المجموعات، خاصة منها الإثنية أو القبلية أو الدينية، فيما يتم إقصاء الآخرين. ومع كون قطاع الدفاع تاريخياً هو أكثر القطاعات الاقتصادية فساداً، فإن ثمة فرصاً ثمينة للمقايضة.

إن ترامب وأعضاء الكونغرس لا يريدون، خاصة في سنة انتخابية، أن يواجهوا الناخبين بإغلاق مصانع الدفاع، خصوصاً حين يساعد تصدير الأسلحة على إبقاء أبواب المصانع مُشرفة. وبالمثل، قد يجد العديد من حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن واردات الأسلحة طريقة جيدة لتعزيز أنظمتها، حتى ولو كان من الأفضل لها إنفاق الأموال والموارد في مجالات أخرى، وبالأخص خلال الوباء. ولا ريب أن أي أسلحة أميركية إضافية لمنطقة تعج بالنزاعات، والقمع، والاضطرابات الأمنية، ستؤدي حتماً إلى مفاقمة المضاعفات المأساوية لكوفيد-19.

[الرابط: https://carnegie-mec.org/diwan/81959](https://carnegie-mec.org/diwan/81959)



قوات الأسد تتحرك إلى درعا

معهد واشنطن

في أوائل شهر أيار/مايو الماضي دفع نظام الأسد بتعزيزات عسكرية كبيرة نحو مدينة درعا مع أنباء متواترة عن اقتراب شن عملية عسكرية في المحافظة بدعم إيراني. وردا على ذلك، شهدت مدينة درعا انطلاق انتفاضة جديدة حيث خرج العشرات من الأهالي للاحتجاج على تحشيد قوات النظام السوري على أطرافها. وتشير الأحداث إلى أن المليشيات الإيرانية والأخرى الطائفية التي تتبعها، ستواجه بمقاومة عنيفة، داعية "الضامن الروسي" إلى تحمل مسؤولياته.

ويحدث هذا التصعيد قبيل أن تكمل اتفاقية المحافظة الجنوبية عامها الثاني في ظل اتفاق «التسوية»، الذي جرى توقيعها بين القوى المحلية وقاعدة «حميميم» الروسية، في شهر حزيران/يونيو عام 2018، بهدف إيقاف العمليات العسكرية التي قادتها موسكو على المحافظة السورية جنوباً، واستمرت لأكثر من شهر ونصف الشهر.

ويذكر أن قوات النظام السوري مدعومة بالقوات الروسية وبموافقة أمريكية قد تمكنت من إنهاء العمليات القتالية في كامل الجنوب السوري يوم 31 تموز/يوليو 2018. وبرعاية وضمانه روسية رسمية، توصل الأهالي والنظام إلى اتفاق يحمل الكثير من البنود منها إطلاق سراح المعتقلين وتسوية أوضاع المطلوبين لأجهزة الأمن وتسهيل عودة النازحين واللاجئين والعودة التدريجية للحياة ومؤسسات الحكومة المدنية من مدارس ومستشفيات وخدمات وبشكل فيه شيء من اللامركزية. كما أرسلت روسيا العشرات من الشرطة العسكرية كنقاط مراقبة لضمان تنفيذ الاتفاق.

والآن بعد عامين من الاتفاق، يسعى النظام إلى التنصل من جميع الاتفاقيات التي تتعلق بجنوب سوريا ويحاول استعادة محافظة درعا بالقوة. ولم يقدم أي بادرة حسن نية لأهالي الجنوب، ولم يبني مدرسة أو يوصل خطوط الكهرباء أو يفرج عن المعتقلين أو يطمئن النازحين إلى إمكانية عودتهم بسلامة بل على العكس عمل على تجاهل كل ما تم الاتفاق عليه، بل أرسل إشارات واضحة للسكان المحليين وأصبح من



الأخبار اليومية العادية سماع عملية اغتيال بين قادة المعارضة وممثلي النظام وخطف متبادل لإطلاق سراح معتقلين وفتان أمنى وأصبحت قوات النظام عصابات تعمل وتنافس بعضها ضد المدنيين.

بصرف النظر عن الفشل التام في الالتزام باتفاقية 2018، ترجع الحملة العسكرية التي يشنها النظام السوري على مدينة درعا إلى عدة أسباب منها خشية النظام من أن تصبح درعا نواة لاستمرار الثورة السورية التي بدأت في عام 2011، ورغبته في استغلال معركة درعا كورقة لكسب الوقت بعد إخفاقه في الملف الاقتصادي.

يخشى أيضا النظام من أهل محافظة درعا كون المجتمع متماسك وعنيد ولديه نزعة استقلالية عن النظام وظهر فيه قيادات جديدة محلية لها تأثير واحترام ومختلفة جذريا عن النماذج العسكرية التي كانت موجودة في درعا قبل استيلاء النظام عليها. ومن ثم، يمكن أن تكون درعا نواة لاستمرار الثورة ضد النظام وهذا ما يشكل تهديدا جديا لروسيا وإيران والنظام إذا ما استمرت هذه الحركة. لذلك، اعتبر النظام أن مدة الاتفاق الزمنية انتهت وأن كل درعا يجب أن تعود إلى سلطة النظام بدون شروط وبدون أي اعتبار للضمانات الروسية.

ومع تفشى وباء كورونا وضعف الاقتصاد وظهور متطلبات اجتماعية واقتصادية وخدماتية ما بعد " الانتصار " والتي لا يستطيع النظام دفعها ولا يريد مناقشتها، فان معركة في درعا بالنسبة للنظام ستكون ضرورة لكسب الوقت وتأجيل مستحقات الانتصار للطبقة الموالية للنظام وسحب النظام للجيش الذي أصبح عاطلا عن العمل من إدلب إلى درعا. ومن ثم، أدرك السكان المحليون أن النظام لم ولن يتغير وقاموا بردعه وإيقاف تصرفاته غير القانونية وغير أخلاقية وأحيانا بقوة السلاح.

لعبت روسيا التي لم تستطع الحفاظ على تعهداتها بما في ذلك الاتفاق الذي حدث بين السكان المحليين والنظام تحت رعايتها، دورا كبيرا في تحفيز النظام السوري على مهاجمة درعا، فبعد فشل جميع المفاوضات بين الطرفين، ظهر الروس بموقف المتفرج الذي لا يعرف ماذا يفعل ولا كيف يحمي تعهداته، لكنهم عرضوا على أهل درعا الانضمام للمجموعات الروسية المسلحة والانتقال إلى ليبيا للقتال هناك أو للانتقال إلى منطقة سويدا لقتال الدواعش هناك.



من دون أي التزام واضح بالاتفاقية، يعتقد النظام أن الاتفاقية التي توسطت فيها روسيا قد انتهت صلاحيتها معتبرا أن مدة الاتفاق الزمنية انتهت وأن كل درعا يجب أن تعود إلى سلطة النظام بدون شروط وبدون تدخل روسيا إلا لمساندته عسكريا. الروسي دائما يوزن تصرفاته بين دعم النظام والمحاولة دون الغرق في المستنقع السوري. وهذا دائما يعطي النظام مساحة أوسع للعمل ضد ما يريده الروس والروسي ولا يهتم كثيرا بما يقوم به النظام داخليا خصوصا إذا كان هذا التدخل سيضعف الروس عسكريا ويعيدهم إلى المدار الروسي ولا تؤثر على الاستراتيجية الروسية تجاه سورية.

أن منطقة الجنوب تمثل أهمية استراتيجية كبرى للحليف الإيراني الذي يسعى لإيجاد موطئ قدم له بالقرب من الحدود مع إسرائيل وهو ما يمنح إيران ورقة ضغط في حال تعرضها لحملة عسكرية أمريكية إسرائيلية.

تصرفت أيضا إيران كلاعب رئيسي في تحفيز النظام السوري على مهاجمة درعا، فالموقف الإيراني ينطلق من أن اتفاق استانا التي تمثل حجر الزاوية للتعاون الروسي الإيراني التركي لإنهاء الأزمة السورية بطريقة تحفظ مصالح هذه الدول. ومن هذا المنطلق فان روسيا وافقت على إعطاء تركيا ضمانات على الأرض لضمان أمنها وتحقيق أهدافها في سورية بمنطقتي شرق الفرات وإدلب وبالتالي ترى إيران أن على روسيا أن تعطيها نفس الحقوق الأمنية والاستراتيجية في المنطقة الجنوبية في سورية (جنوب دمشق حتى حدود مع إسرائيل) وذلك لمواجهة أي تصعيد أمريكي إسرائيلي عسكري ضد إيران ولتقوية موقف إيران في أي محادثات قادمة بخصوص الملفات العالقة مع الغرب.

وكلما زادت الضغوط الدولية على إيران واستمرت الضربات الإسرائيلية ضد الأهداف الإيرانية داخل سورية، كلما ازداد إصرار إيران على تكثيف وجودها على الحدود مع إسرائيل وبالتالي إلغاء الاتفاق الذي رعته روسيا بين السكان المحليين والنظام برعاية روسية وضرورة وقف ما تعتبره إيران حالة الفوضى في الجنوب. ودائما ما يبرر النظام السوري تصرفات إيران بادعائه أنها تحارب الإرهاب.



بالنسبة لإيران، فهي لم تضيع أي وقت لبناء قوات حليفة لها تحت عدة مسميات ووسعت قواعدها العسكرية في هذه المنطقة القريبة من إسرائيل ولم تبال أو تهتم بما يقوله أو يقوم به الروس من اتفاقات مع الإسرائيليين والأمريكان، وذلك وفقا لمبدأ إذا أنتم لا تستطيعون حمايتنا من الإسرائيليين فاتركونا نحاربهم وحدنا. ولهذا السبب قاموا بإنشاء اللواء العسكري الشيعي ٣١٣ برئاسة إبراهيم مرجي ومقره في "أزرع" والذي يتألف مما يقارب ١٢٠٠ مقاتل، ومرتبطة بالحرس الثوري الإيراني ومهمته حماية مصالح إيران بالمنطقة بما فيها مخازن الأسلحة الاستراتيجية في المنطقة الجنوبية. ومن ثم، فإن التهدة في الجنوب لا تصب في مصلحة إيران التي تسعى إلى بسط سيطرتها على الحدود الجنوبية لتهديد إسرائيل والاحتفاظ بورقة ضغط تساهم في تخفيف الحصار الاقتصادي والسياسي المفروض عليها من قبل الغرب.

في النهاية، يبدو أن الحرب التي قد يشنها النظام ضد أهالي درعا قادمة وهي ضرورة للنظام وللقوى الأخرى على الساحة السورية، وكل له أسبابه المختلفة وهذا الاختلاف هو الذي سيحدد المدى الذي ستأخذه شكل هذه الحرب الجديدة ومداهما الذي قد يكون محدودا لمنع حدوث حركة نزوح جديد للأردن تُظهر فشل الروس والنظام وإيران في كل ما ادعوه من سيطرة على درعا.

وفي ظل تفشى وباء كورونا يتوجب على جميع الأطراف الفاعلة في المجال السوري أن تتوقف عن لغة الحرب والالتزام بتعهداتهم المتعلقة بالجنوب السوري، فالتصعيد المستمر ضد المناطق الجنوبية سينتج عنه تهديدا لأمن الدول المجاورة خاصة الأردن وإسرائيل، والتي قد تتدخل لحماية أمنها وحدودها وهو ما قد يعيد الأزمة السورية إلى نقطة الصفر.

الرابط: [https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/Syria-Assad-Regime-Daraa-](https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/Syria-Assad-Regime-Daraa-Russia-Iran-Turkey)

[Russia-Iran-Turkey](https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/Syria-Assad-Regime-Daraa-Russia-Iran-Turkey)



الانتخابات الأمريكية ستحدد مستقبل الأسد

FOREIGN POLICY

إن الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة ستحدد مستقبل رأس النظام السوري بشار الأسد، وإن نهج أمريكا تجاه سوريا لن يتغير، ولكن سياستها المتبعة تجاه إيران يمكن أن تؤثر على الاقتصاد والنظام.

وأصبح التأثير الاقتصادي للحرب الداخلية يهدد بموجة جديدة من الاضطرابات، بوقت تسوء فيه الأوضاع الاقتصادية الإيرانية.

وإن تدهور الاقتصاد السوري يعود إلى تدمير البنية التحتية منذ بدء الثورة عام 2011، إضافة للعقوبات الاقتصادية الأمريكية الصارمة.

ويمكن لسوريا أن تعتمد على الدعم الإيراني، ولكن العقوبات الاقتصادية أجبرت طهران على البحث عن الموارد المحدودة.

وإن السياسة الأمريكية في سوريا تحظى بتوافق الحزبين الديمقراطي والجمهوري، فتبنى أوباما وترامب توجهات متشابهة مع النظام.

ويعد الدعم الإيراني عنصراً حاسماً في بقاء النظام على قيد الحياة، والذي استغل الدعم في هزيمة داعش والمعارضة.

ولا يخفى على أحد الدور الذي لعبته روسيا سياسياً، لحماية الأسد أكثر من 14 مرة من قرارات الأمم المتحدة، عبر الفيتو بمجلس الأمن.

وتناولت فورين بوليسي منطق الأسد وتوجهاته السياسية التي تعرضت لعوائق تتمثل بالضعف الاقتصادي الموروث، وضياع دمار رأس المال الحكومي.

وإن العقوبات الاقتصادية قطعت العلاقات بين النظام والأسواق الدولية، وقلصت قدراتها على جذب الاستثمارات الأجنبية.



وإن مستقبل الأسد يعتمد على نتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية نوفمبر المقبل، لاعتماد اقتصاده كثيراً على دعم إيران.

ماذا لو فاز ترامب بالانتخابات؟

إن فوز ترامب بولاية ثانية لن يغير الوضع كثيراً للسوريين، إذ يتوقع أن يستمر ترامب بفرض أقصى أنواع الضغط على إيران.

كما أن العقوبات على طهران ستستمر، وتجبرها على تركيز مواردها لاقتصادها المتعثر، مع تعزيز الاستياء الشعبي ضدها.

أما حال فوز المرشح الديمقراطي "جو بايدن"، فالمتوقع أن تعود أمريكا إلى الدبلوماسية، وتختار التعامل مع إيران، وتعود ثانية للاتفاق السابق.

ومن المتوقع أن تقوم إدارة بايدن برفع بعض العقوبات عن إيران، ما يسمح لها بتوجيه بعض مواردها للخارج، وإلى سوريا.

ومن المؤكد أن الخطر الكامن من تلك الخطوة أن بشار الأسد، سيتمكن من تعزيز قبضته في سوريا، وستكون أيضاً عاملاً بتقويض نظام العقوبات.

وذلك يطلق يد إيران في الشرق، ولكنها ستؤدي أيضاً إلى تخفيف المعاناة عن السوريين وتعيد الاقتصاد ثانية إلى الاستقرار. (ترجمة الوسيلة)

[الرابط: https://foreignpolicy.com/2020/06/02/us-presidential-election-iran-syria-bashar-al-assad/](https://foreignpolicy.com/2020/06/02/us-presidential-election-iran-syria-bashar-al-assad/)



سياسة COVID-19 : فرصة للولايات المتحدة للقيادة - أو

لفقدان السيطرة

THE HILL

يؤدي الإذلال الواسع الانتشار إلى ظهور نوع مختلف من السياسة، سياسة ذات حسابات أقل بكثير وأكثر عاطفة. واليوم، بينما تسبب COVID-19 في تحفيز الاقتصادات العالمية وتلقي خسائر فادحة بشكل خاص على أولئك الأقل أمانًا في جميع أنحاء العالم، فإن سياسات الإذلال سترتفع عالميًا. وستستمر آثار هذه السياسة لسنوات.

إن الناس الذين تتم إهانتهم ليسوا سلبيين بالفطرة، بل يتذكرون حادثة سابقة، أو يطمحون بوضع أفضل، ويمكن لإذلالهم أن يحدث تغييرًا هائلًا - على سبيل المثال، هزيمة في الحرب، أو نفيًا، أو انهيارًا اقتصاديًا - أو وعيًا متزايدًا، وقد يعاني الأشخاص الذين تم إذلالهم من صدمات فردية، مثل التعذيب الذي عانى منه زعيم القاعدة أيمن الظواهري ورئيس تنظيم الدولة الإسلامية السابق أبو مصعب الزرقاوي في السجون. وغالبًا ما يكون سبب الإحباط وسوء السلوك عند الذين تم إذلالهم هو أن كل ما يتعرضون له من إذلال وإحباط وشعور بالدونية هو نتيجة الظلم الذي يتعرضون.

من الصعب ألا نتخيل أن هناك فئات كاملة من الناس - في الولايات المتحدة وحول العالم - ستكون تحت رحمة جائحة COVID-19، مع استمرار حالة عدم اليقين والقيود على مدى شهور أو سنوات، فإن ارتفاع البطالة بشكل حاد بين العاملين في مجال الخدمات - في مجال خدمات الطعام والضيافة والتجزئة - سيضع أسر الطبقة المتوسطة في براثن الفقر، والأسر الفقيرة تتفاقم أزمتهما. وستنغد الإعانات الحكومية وستواجه الحكومات أزمات في الميزانية وستتبخر قدرتها على تحمل أنواع البنية التحتية ومشاريع البناء التي غالبًا ما تخضع لبرامج التحفيز الاقتصادي، قد يصرف الملايين مدخرات حياتهم، ويفقدوا منازلهم.



بالنسبة للولايات المتحدة، من المرجح أن يكون المشهد الداخلي مختلفًا، وأن يكون المشهد العالمي أكثر اختلافًا. هنا، من المرجح أن يزداد الاستقطاب السياسي، لأن انكماش الموارد الحكومية والطلبات المتزايدة تضع المصالح ضد بعضها البعض وتضغط على حكومات الولايات والحكومات المحلية. سيتم سن قيود مستدامة على الهجرة. سوف تتضاءل التوقعات الدولية التي تبنتها الولايات المتحدة على مضي في خضم الحرب العالمية الثانية واحتضنتها بقوة في أعقابها. وفي الوقت نفسه، هناك حساب مسبق للإنفاق العسكري الأمريكي، وللالتزامات الأمريكية في جميع أنحاء العالم.

في الخارج، معظم البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الفقيرة ستعاني من البؤس المتزايد والاضطراب السياسي. سيسعى السياسيون إلى حشد الناخبين حول الأعداء المشتركين، سواء كانوا طائفيين أو دينيين أو قوميين أو أيديولوجيين. يمكن أن نشهد عودة في كل من الحروب الأهلية والحروب عبر الحدود، وتساعد وتيرة الإرهاب.

بشكل عام، ستعمل معظم هذه التغييرات على زيادة النفوذ العالمي للصين بينما تقلل من نفوذ الولايات المتحدة. ستنظر الحكومات التي تعاني من مشاكل إلى الإعجاب بالنموذج الاستبدادي الصيني، وستقل فوائد التعاون مع الولايات المتحدة - اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا. - لا تقدم الحكومة الصينية سوى مطالب قليلة من شركائها، ولديها مخاوف قليلة بشأن كيفية عملها داخليًا. كدولة ليس لديها حلفاء حرفيا ورؤية متشائمة بشكل عام للطبيعة البشرية.

لا تستطيع الولايات المتحدة منع مثل هذا المستقبل، لكنها يمكن أن تجعله أقل احتمالًا. تحتاج الولايات المتحدة إلى فهم الظروف الحالية وإعادة التركيز على القدرات الفريدة التي تمتلكها الولايات المتحدة للتأثير على البيئة العالمية. لا يوجد بلد أو مجموعة دول تتمتع بنفوذ الولايات المتحدة، سواء من حيث الإكراه أو الاستمالة. لعقود من الزمان، كانت الولايات المتحدة غير مركزة على مصالحها ووسائل تطويرها.



الفرصة المتاحة الآن للولايات المتحدة ليست حول المال أو البنادق - الأدوات الواضحة التي يسعى مسؤولو الحكومة الأمريكية لنشرها في جميع أنحاء العالم. وتتعلق الفرصة بالقدرة على القيادة والقدرة على التحديد والقدرة على الإلهام. تحتاج الولايات المتحدة إلى أن تكون أكبر من نفسها حيال كل شيء، وعليها أن تشير إلى مستقبل يطمح إليه مليارات الأشخاص الآخرين، وأن ترى أيضًا مسارًا لتحقيقه. إن الولايات المتحدة لا تغتنم هذه الفرصة، وإذا ضاعت، فستواجه النتائج لعقود قادمة.

[الرابط: https://thehill.com/opinion/international/500392-covid-19s-politics-of-humiliation-a-chance-for-the-us-to-lead-or-to](https://thehill.com/opinion/international/500392-covid-19s-politics-of-humiliation-a-chance-for-the-us-to-lead-or-to)



صندوق باندورا (الأشرار) في سوريا

CLINGENDAEL

خلال عام 2019، دخل الصراع السوري مرحله النهائية، باستثناء ساحات القتال في إدلب وفي الشمال الشرقي. ونتيجة لذلك، أصبحت ديناميكيات الصراع أسهل في القراءة إلى حد ما، حيث تحول النظام وحلفاؤه الرئيسيون نحو رواية النصر "ما بعد الحرب" وأساليب الحكم المقابلة، وصنع الصفقات وصنع القرار. يمكن رؤية هذه التطورات في ثلاث مجالات مترابطة: الممارسات الأمنية والمدنية والسياسية الاقتصادية. معًا، فإنهم يشكلون إلى حد كبير الاقتصاد السياسي لنظام الأسد، والذي - على الرغم من أنه لا يُفهم بشكل جيد بسبب الوصول المحدود - أمر بالغ الأهمية لفهم تقييم العوامل الخارجية السلبية التي من المحتمل أن تنتج عن بقائه في زمن الحرب.

إن الممارسات الأمنية والمدنية والسياسية الاقتصادية الحالية للنظام السوري لا تسترشد بأي اعتبار جدي للقانون الدولي أو الضغط الدبلوماسي من دول أخرى غير حلفائه المقربين أو معايير حقوق الإنسان. وبدلاً من ذلك، تهيمن أنماط البقاء وأنماط التشغيل القسرية. تبقى القوة الصلبة العملة الرئيسية للنظام. ونتيجة لذلك، فإن القوة الناعمة - سواء كانت دبلوماسية أو مالية أو اقتصادية - غير فعالة إلى حد كبير في التأثير على حسابات النظام أو حوافزه أو تفضيلات شدته.

تحلل هذه الورقة ستة عوامل خارجية سلبية من المحتمل أن تنجم عن إعادة ترسيخ النظام السوري: (1) خطر انتكاس الصراع بسبب الضغوط الاقتصادية (2). سياسات اللاجئين؛ (3) مخاطر الإرهاب واستخدامه؛ (4) عدم الاستقرار الإقليمي؛ (5) الذنب الإنساني. و (6) تدهور النظام القانوني الدولي. هذه العوامل الخارجية مترابطة وتنبثق من الاقتصاد السياسي للنظام وتراكم ممارساته الأمنية والمدنية والاقتصادية السياسية.

هذه العوامل الخارجية هي التي سيكون لها تأثير على أولويات ومصالح سياسة الاتحاد الأوروبي - معظمها عبر تركيا. إن عدم ارتباط الاتحاد الأوروبي بمجال القوة الصلبة يقوده - والدول الأعضاء فيه - إلى الحقيقة غير المريحة التي تفتقر إلى النفوذ للتأثير على المستقبل القصير والمتوسط للصراع السوري. بدون الاستعداد لتعبئة الضغط السياسي والعسكري والمالي بطريقة متزامنة - بناءً



على استراتيجية المواجهة أو، بشكل غير مباشر، من خلال الحوار والتأثير على هؤلاء الفاعلين الذين لديهم درجة كبيرة من رأس المال القوي والقدرات مقابل النظام (في المقام الأول روسيا وإيران) - في الوقت الحاضر، لا يمتلك الاتحاد الأوروبي مثل هذه الأدوات إلا في المجال الاقتصادي - ويستخدمها فقط إلى حد محدود.

ومع ذلك، حتى لو سعى الاتحاد الأوروبي في وقت متأخر إلى اتباع شكل من أشكال استراتيجية القوة الصلبة، فإنه لم يعد يوفر علاجاً لمعالجة العوامل الخارجية السلبية المذكورة أعلاه. وذلك لأن البدائل الإيجابية لنظام الأسد قد تم القضاء عليها خلال الحرب الأهلية. لقد أسكتت استراتيجية النظام "فرق تسد"، فضلاً عن تفتيت وتطرف المعارضة، المطالب الأصلية، للمحتجين الذين خرجوا إلى شوارع سوريا في أوائل عام 2011. لا توجد مجموعة معارضة مسلحة أو سياسية رئيسية متبقية ذات تأثير كبير في سوريا لتمثل هذه المطالب بعد الآن.

ومع ذلك، لا يخلو الاتحاد الأوروبي من خيارات أخرى لمعالجة العوامل الخارجية السلبية التي نوقشت في هذه الورقة. من حيث التدخلات التي تؤثر بشكل مباشر على مصلحة النظام، يمكنه: توسيع نطاق عقوباته المستهدفة وتعديلها بسرعة أكبر لتشمل الكيانات والأفراد الجدد الذين ظهروا في لعبة التهرب من العقوبات؛ والمطالبة بتطبيق أكثر صرامة للمبادئ الإنسانية في تقديم المساعدات (خاصة إذا تم زيادتها)، وبالتالي تقليل تدفق الموارد إلى النظام؛ وتطوير آلية للمساءلة بطريقة إبداعية يمكن أن تعمل بطريقة مرتبطة بالأمم المتحدة، ولكن مستقلة عنها (بالنظر إلى حق النقض الروسي).

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن توفر المزيد من الدعم للاجئين السوريين في المنطقة، مع التركيز على منحهم حقوقاً أكبر وحماية أفضل. كما يمكن أن تشارك في إعادة "المقاتلين الأجانب" الأوروبيين من المنطقة التي طال انتظارها بطريقة منضبطة - حتى يتمكنوا من مواجهة العدالة الجنائية في بلدانهم الأصلية، بدلاً من أن يصبحوا عاملاً للابتزاز والخوف يمكن للفاعلين المحليين استغلاله.

الرابط:

<https://www.clingendael.org/publication/pandoras-box-syria>



"نحن بانتظار الموت" ..

صحيفة NNZ الألمانية

نشرت صحيفة "NZZ" الألمانية تحقيقا مطولا عن صعوبة المعيشة وتردي الأوضاع الاقتصادية في المناطق الخاضعة لسيطرة نظام أسد، تحت عنوان "نحن في انتظار الموت".

وأجرت الصحيفة لقاءات مع لاجئين سوريين في ألمانيا ومع سوريين ما زالوا يعيشون في سوريا، حيث قال اللاجئ "جورج عازار": "لا يوجد لك مساحة للتفكير سوى بأسعار الغاز والكهرباء والخبز، وعندما تستيقظ في الصباح أول سؤال سوف تسأله ما هو سعر الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية، كما أن النظام السوري يعتمد بشكل رئيسي على توفير العملة الأجنبية من خلال عمليات التهريب وتحويلات اللاجئين في الخارج لعائلاتهم التي مازالت بالداخل".

وأشارت الصحيفة إلى أن "عازار" كان من الذين خرجوا ببداية الثورة السورية في المظاهرات السلمية ضد نظام أسد وبعد انتقال الثورة للعمل المسلح بسبب أفعال النظام قرر الخروج من سوريا.

كما التقت الصحيفة أيضا "حسن عباس" الذي يسكن في ضواحي دمشق، وقال البنية التحتية مدمرة ومع ذلك ازدادت الكثافة السكانية في هذه الأحياء المدمرة لأن الناس تبحث عن إيجار رخيص ولكن عندما تسكن في الضواحي عليك الانتباه من حواجز الأمن التي ربما تعتقلك أو تطلب منك المال.

وأشارت إلى أن 83% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر وراتب الموظف لا يعادل بأفضل الحالات إلا 30 دولارا، ويشترى الناس الثياب المستعملة، كونهم لا يملكون المال الكافي لشراء الثياب الجديدة.

وأوضحت الصحيفة أنه رغم أن نظام أسد يسيطر اليوم على حوالي 70% من الأراضي السورية ولكنه معزول دوليا ومحكوم من قبل إيران وروسيا، كما أن حوالي 50% من البنية التحتية مدمرة، والمواطنون



السوري ربما يستطيع العيش إذا كان يملك وظيفتين أو ثلاثة. وذكرت الصحيفة أن جميع السوريين الذين قابلتهم يكررون عبارة أن الشعب السوري ليس لديه سوى هم وحيد وهو القدرة على البقاء حيا.

وختمت الصحيفة تحقيقها مع الصحفي "كرم منصور" الذي يعيش في سوريا، ويكتب تحت اسم مستعار للوكالات الأجنبية، وقال: "للأسف اليوم أصبحنا مجتمع عسكري فالمليشيات الطائفية سيطرت على الحياة العامة.. وأنا شخصا أبحث عن طريقة للخروج لأن الناس هنا ينتظرون الموت فقط ومن يخرج من سوريا فقد كتب له عمر جديد." (ترجمة موقع أورينت)

<https://bit.ly/3gEI2yP> الرابط:



بوتين يعزّز نفوذه

مركز كارنيغي

على صعيد العلاقات الروسية-السورية، أوّلهما تعيين السفير الروسي في سورية، ألكسندر إيغيموف، مؤخراً كمبعوث خاص الرئيس فلاديمير بوتين في البلاد. وفي الوقت نفسه، تخوض روسيا وسورية نقاشات من أجل التوصل إلى اتفاق لتوسيع الوجود الروسي في سورية، بما في ذلك توسيع القواعد العسكرية الروسية.

الخطوة التي أقدم عليها بوتين من خلال تعيين ألكسندر إيغيموف مبعوثاً خاصاً له تسهم في تعزيز قبضة الرئيس الروسي على الملف السوري. فالكرملين هو من يحدّد تركيبة اللاعبين الأساسيين في السياسة الروسية حيال سورية ويجري تقييماً لأدائهم. لذا، إن "شخصنة" بوتين للملف السوري تجعل من الصعب التنبؤ بالقرارات، كما أنها تُدخل بعض التشنّج إلى سلسلة القيادة بما يتوافق مع احتياجات الرئيس الروسي وتفسيره للأحداث. كذلك، يشي تسلّم بوتين زمام الملف السوري أيضاً بأن القرارات سوف تستند إلى ردّ الفعل، نظراً إلى أنه يميل عادةً إلى معالجة المسائل عندما تطرأ بدلاً من إعداد استراتيجيات طويلة الأمد. ترتدي الضغوط التي ستدفع النظام إلى الاعتماد على هذه المناطق طابعاً أكثر إلحاحاً نظراً إلى خسارة لبنان، الذي يزرع منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019 تحت وطأة أزمة مالية وسياسية حادة. فمذ الستينيات، أتاح لبنان، وخصوصاً القطاع المصرفي اللبناني، المجال أمام سورية لإجراء معاملاتها التجارية والمالية الدولية متفادياً العقوبات الغربية. كذلك، شكّل لبنان نافذة سورية نحو الخارج. كذلك، تعبّر التغييرات في صفوف المسؤولين الروس في سورية عن رغبة بوتين في الحصول على آراء وتقييمات أكثر شمولاً صادرة عن الروس هناك، سواء العسكريين أو الدبلوماسيين على حدّ سواء. تستعين روسيا، منذ عودتها إلى الشرق الأوسط، بقنوات نفوذ غير نظامية، تضم متعاقدين عسكريين في القطاع الخاص ورجال أعمال، فضلاً عن الدبلوماسيين والمسؤولين. والمشكلة في الاعتماد حصراً على البيروقراطيين هي أنهم يفتقرون إلى المرونة والفعالية



الضرورتين للنهوض بمهامهم وبناء روابط مع الأفرقاء المحليين. وفي ظل غياب تداول السلطة في روسيا، يدرك الكرملين أن قراراته لن تخضع للتدقيق من الإدارات التي ستتسلم زمام الحكم في المستقبل. ولذلك، هو مطمئن لتسخير جهات من القطاع الخاص لمصلحته. وهذا يعني أن بإمكان الشركات الأمنية القيام بنشاط عسكري في الخارج، فيما تنخرط الشركات الخاصة الروسية في أعمال تجارية من خلال اللجوء إلى ممارسات غير شفافه، وتمتنع بالتالي عن تسديد الضرائب.

ويتولى الضباط والمستشارون في وزارة الدفاع الإشراف على عمل تلك الجهات الخاصة في سورية. وقد أصبح واضحاً بحلول العام 2017 أن الجيش والأجهزة الأمنية الخاصة نجحاً فعلياً في تهميش الدبلوماسيين من عملية اتخاذ القرارات، أولاً في سورية ثم في ليبيا. فضلاً عن ذلك، أظهر الجيش الروسي، على ما يبدو، قدرة على التنسيق بين سورية وليبيا من خلال المساعدة على تجنيد مقاتلين في سورية للقتال إلى جانب خليفة حفتر في النزاع الليبي. وفي غضون ذلك، تحولت القواعد العسكرية في سورية إلى مراكز للنشاط الروسي في ليبيا والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

على الصعيد السياسي، شجّع الجيش الروسي على إنشاء ما يُعرف بـ"مناطق خفض التصعيد" في سورية وتولّى إدارة العملية، بهدف إضعاف المعارضة السورية وزرع الشقاق في صفوفها. وقد دفع ذلك كلاً النظام السوري في مرحلة معينة إلى اعتبار الجيش الروسي وأجهزة الاستخبارات والمتعاقدين العسكريين الخاصين الروس الذين وظّفهم بعض رجال الأعمال، الأطراف الوحيدة الداعمة له التي تملك ثقلاً سياسياً حقيقياً.

يسهم تعيين إيفيموف إلى حد ما في تخفيف هذا الخلل في التوازن، وفي إعادة بعض المكانة إلى الدبلوماسيين. ويستطيع إيفيموف أن يقدم، بحكم خبرته في المنطقة، نظرة فريدة إلى الوضع، وأن يرفع تقاريره مباشرة إلى الكرملين، متجاوزاً المؤسسات الأخرى. لذا، قد يعزّز تعيينه مكانة السفارة الروسية في دمشق، إذ إن النظام السوري لن يعتبر بعد الآن أنها تفتقر إلى السلطة.



أما فيما يتعلق باحتمال أن ترسّخ روسيا موطئ قدمها في سورية، فموسكو تتجنّب عادةً إثارة المسائل في العلن إلا بعدما تكون قد بُنّت في السر. وهذا يعني أن ما وصفته بـ "النقاشات" حول القواعد العسكرية قد أنجزت على الأرجح وأن الجيش الروسي سيشهد على إخضاع مزيد من الأراضي لسلطته.

عملياً، تحتاج روسيا إلى إيران في سورية بالدرجة نفسها تقريباً التي تمتلك فيها إيران مصلحة بأن تحافظ روسيا على وجود مستمر هناك. فقد أعطت موسكو الرئيس بشار الأسد غطاء دبلوماسياً، وأمّنت له النظم العسكرية الضرورية والدعم الجوي. كذلك، تنفّذ روسيا عمليات شرطة وعمليات خاصة في البلاد، ويمكنها، عند الاقتضاء، أن تتوسط بين الحكومة والمعارضة. أما إيران، فتحافظ على نفوذها من خلال الروابط مع الشبكات الشيعية والمليشيات المحلية مثل قوات الدفاع المحلية.

وهذا لا يعني غياب عنصر المنافسة تماماً عن العلاقات بين موسكو وطهران. فقد سعت موسكو، في الأعوام الأخيرة، إلى إحكام قبضتها على الجيش السوري، من خلال السعي إلى تطبيق أجندة إصلاحية والحد من الفساد في صفوفه. بيد أنها لاتزال غير قادرة على احتكار النفوذ في هذا الصدد، وهي عاجزة أيضاً عن التخلّص من النفوذ الذي تمارسه إيران على التشكيلات العسكرية. وعلاوةً على ذلك، لا يزال يُعتمد على إيران في تدريب الطيارين السوريين.

وتسود نظرة نمطية أيضاً بأن روسيا تسعى إلى إرساء مركزية التشكيلات العسكرية السورية، فيما تضغط إيران في الاتجاه المعاكس. ولكن في الواقع، موسكو هي التي دعمت وحدات لم تكن في البداية جزءاً، على المستوى المؤسسي، من القوات المسلحة السورية، مثل الفيلق الخامس، ولواء القدس، وقوات النمر، وبعض الميليشيات القبلية. ولم تُدمج بعض تلك الهيكليات في القوات المسلحة السورية إلا في مرحلة لاحقة، فالقيادة العسكرية في البلاد لم تكن راضية عن حصولها على مكانة خاصة. وتدعم طهران، من جهتها، تشكيلين أمنيين سوريين أساسيين هما الفرقة الرابعة المدرّعة التي يقودها فعلياً ماهر الأسد، والحرس الجمهوري. وتقدّم إيران المساعدة في تجنيد مقاتلين



حدد من الميليشيات الشيعية، مثل لواء الإمام حسين وقوات الدفاع المحلية، كي ينضموا إلى هذين التشكيلين.

لا أعتقد أن روسيا جاهزة للقيام بأي تحرّك حاسم ضد إيران في سورية. ولا أعتقد أيضاً بأن موسكو ستحاول القيام بأي تدخل كبير، حتى لو استخدمت طهران سورية مسرحاً عسكرياً جديداً - إلى جانب لبنان وفلسطين - لتشديد الضغوط على إسرائيل. تحاول روسيا، نوعاً ما، أن تكون على علاقة جيدة مع جميع اللاعبين الأساسيين في المنطقة. ولكنها قد تكون مستعدة لإبداء تسامح أكبر حيال قيام إسرائيل بتصعيد حملة القصف التي تشنّها في سورية ضد الحرس الثوري الإسلامي الإيراني ووكلاء إيران. غالب الظن أن إسرائيل لن تسمح لإيران بأن تكتسب نفوذاً واسعاً جداً في سورية، وسوف تستخدم غياب التكامل في نظم الدفاع الجوي في البلاد لمصلحتها من خلال مهاجمة مواقع إيرانية.

بعد القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، وبعد اعتماد إسرائيل موقفاً أكثر تشدداً من إيران، يحاول الإيرانيون أن يجعلوا أنشطتهم في سورية أقل وضوحاً للعيان. ولهذه الغاية، تؤمّن إيران التغطية المدنية والاقتصادية لمشاريعها العسكرية في سورية، وتشتري عقارات في البلاد لتشكّل مراكز للموالين لها في دمشق وسائر المدن الكبرى.

تحاول طهران أيضاً إضفاء شرعية على عملياتها خارج إطار المجموعات الشيعية من خلال دمجها مع تشكيلات الجيش السوري، مثل الفرقة الرابعة المدرعة التي تضم ثوراً سابقين. ولكن إيران سوف تواصل ممارسة نفوذها في سورية والتسلل إلى البلاد من خلال حزب الله وروابطها مع المجموعات المحلية. تتيح التغييرات الديمغرافية في سورية، بما في ذلك المستوطنات الشيعية عند الحدود مع لبنان، فرصاً إضافية أمام طهران للتغلغل في البلاد.

في حين أن إيران هي التي اتخذت قرار الانكفاء قليلاً في سورية، تفضّل روسيا أن يُنظر إلى هذه الخطوة على أنها ثمرة جهودها الرامية إلى احتواء الطموحات الإيرانية، من دون الانحياز إلى طهران أو إسرائيل.



إضافةً إلى ذلك، فإن هذا "الاحتواء" المزعوم لإيران يساعد روسيا في علاقاتها مع دول عربية يمكن أن تكون مستثمرة محتملة في الاقتصاد السوري، وعلى رأسها الإمارات العربية المتحدة. وهذا يعود بالفائدة أيضاً على دمشق من خلال الإبقاء على مظهر من مظاهر الخصومة الروسية-الإيرانية واستخدامه كوسيلة لانتزاع منافع من الطرفين.

لا أعتقد أن قانون قيصر سيؤثر جدّياً على الموقف الروسي، خصوصاً أن الجزء الأكبر من النشاط التجاري الروسي في سورية يتولى إدارته رجال أعمال مرتبطون بالكرملين وأسماءهم مدرجة أصلاً على لائحة العقوبات الأميركية. ولكن يمكن أن تمنح الظروف الراهنة محفزات إضافية لرجال الأعمال هؤلاء للانخراط في التهريب للحد من المخاطر المرتبطة بالعقوبات. وفي الإجمال، مهمة موسكو الأساسية، أقله في الوقت الراهن، هي الحفاظ على التوازن داخل التركيبة المؤسسية الحالية في سورية. وإلا ثمة خطر بانهيار الهيكليات السياسية وضياع الفرص الاقتصادية. ويقتضي ذلك كله من موسكو تخصيص موارد إضافية لتثبيت الوضع. في غضون ذلك، تعلّق موسكو ودمشق آمالاً كبيرة على تلقّي استثمارات مالية من دول الخليج، ما يساهم في الحد من تأثير قانون قيصر. وبغية استقطاب تلك الاستثمارات، أوحى موسكو ودمشق بأنهما تسعيان إلى الحد من التمدّد الإيراني، واحتواء تركيا في الوقت نفسه.

[الرابط: https://carnegie-mec.org/diwan/82070](https://carnegie-mec.org/diwan/82070)



ضمور الدولة وإعادة تصوّر الأراضي الحدودية في

سورية والعراق: ديناميكيات ما بعد 2011

مركز كارنيغي

مع استمرار التقلبات في الترتيبات المحلية، تبقى الأراضي الحدودية محوراً للنزاعات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية مع مستويات مرتفعة من النزعات التدميرية والمسببة للاضطرابات والتي تطال المجتمعات المحلية.

تدفعنا الظروف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى إعادة تصويب اهتمامنا نحو مناطق جغرافية برزت كمواقع أساسية للصراع على السلطة. تنظر هذه الورقة البحثية في النزاعات الناشئة في إطار تفكك مبدأ التيريتوريالية (أي الإقليمية) السيادية المحددة بتخوم في الأراضي الحدودية، من خلال التوقف عند السباق للسيطرة على الفضاءات العسكرية والاقتصادية والسياسية-الاجتماعية في أعقاب التبدّل في هوية الجهة التي تحتكر العنف، وبروز العديد من الفاعلين الجدد والقدامى على المستوى المحلي.

منذ العام 2011، تحوّلت المناطق الحدودية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى مواقع أساسية للصراع على السلطة بين العديد من الأفرقاء. تتطرق هذه الورقة إلى الأنماط الناشئة لسقوط ألقمة السلطة وإعادة أقلمتها بأشكالها ومظاهرها المختلفة في الأراضي الحدودية. تُظهر ديناميكيات "المكان والأداء" في الأراضي الحدودية في سورية والعراق تنوع الطرق التي جرى من خلالها استخدام الحدود في الظروف المتأتية عن ضمور الدولة والنزعات التدميرية في الأراضي الحدودية.

تركّز هذه الورقة البحثية على ديناميكيات التغيّر التحوّلي في الأراضي الحدودية في سورية والعراق وأنماطه. وتشير هاتان الحالتان إلى تفوّق عامل ضبط الأمن وخصائصه في تحديد واقع الأراضي الحدودية خلال مسارات ضمور الدولة. وقد بُذلت جهود متضاربة لاستخدام الحدود



بمثابة أدوات لوظائف مختلفة على أيدي كيانات عدّة، ما أفضى إلى إسناد أغراض متعددة للحدود. بالنسبة إلى المجتمعات المحلية في الأراضي الحدودية والأفرقاء المعنيين على المستوى المحلي، تتيح الحدود مجموعة متنوّعة (ومتناقضة في معظم الأحيان) من الفرص نتيجة الوصول اللوجستي إلى التبادلات عبرها. فالإطار السياسي-القانوني الوطني للدولة، أينما وُجد، يحمل فوائد (ولو كانت محدودة). في الوقت نفسه، يتيح موقع الأراضي الحدودية على مقربة من الولايات القضائية الأخرى ووصولها إلى الأنشطة غير الشرعية عبر الحدود، فرصاً اقتصادية فريدة من نوعها. ولكن في فترات تفكك الدولة، يتراجع بوضوح اعتماد الأطراف على المركز لأن قدرة الدولة الإكراهية تصبح أكثر محدودية. في هذه الحالات التي تتفكك فيها سلطة الدولة على أراضيها، تشهد الحدود تحولات ولا تعود بمثابة علامة تطبع بداية سيادة الدولة ونهايتها. بل تظهر الحدود داخل الأراضي الحدودية في شكل مراكز للتبادلات غير النظامية التي تولّد موارد سياسية واقتصادية مختلفة. ويتسبب هذا النمو والتوسّع بنزاعٍ وعسكرة في نهاية المطاف. وفي الأماكن حيث أتاحت ذلك تكنولوجيات العنف والظروف السياسية، تکرّر سيناريو الدمار الواسع الذي تسبب به في معظم الأحيان عنف الدولة، وحتى المجموعات الثورية (مثل الدولة الإسلامية) في بعض الأحيان. وفي حالات أخرى، حيث تعدّر ذلك بسبب الأولويات والإمكانات، طوّرت الفصائل المسلحة (الأفرقاء الدولتيون أو سواهم) موقفاً أكثر تساهلاً. تبعاً لذلك، تتبدّل طبيعة العلاقات بين الدولة والمجتمع على نحوٍ مستمر، وتتواصل فصول المساومة غير المتكافئة بين الأفرقاء المتعددين. وهذا الواقع غير المتكافئ يميل على نحوٍ مطرد لمصلحة قوى الدولة.

في الفترة الزمنية الممتدة من 2011 إلى 2020، أسفرت المحاولات التي بذلتها الدولة المركزية في بلدان مثل العراق وسورية من أجل إعادة تثبيت سلطتها في الأراضي الحدودية، فيما تفتقر إلى الإمكانيات اللازمة لفرض المستويات السابقة من السيطرة الرسمية - أسفرت إذاً عن إعادة تصوّر العلاقات بين المركز الوطني والأفرقاء المحليين. وقد أدّت عمليات إعادة التصور أحياناً إلى ترتيبات هجينة وإلى بروز إضافي للأدوات غير النظامية وشبكات المحسوبيات، فتمكّن أولئك الأفرقاء من الوصول إلى التبادلات عبر الحدود ومن الحصول على مكافآت من الدولة



المركزية. وأدى ذلك إلى تحالفات أفضت إلى توليد آليات جديدة للهندسة الاجتماعية يُحدِّدها مزيج غير مستقر من المصالح الدولية والمحلية والعبارة للأوطان، ما دفع في نهاية المطاف إلى ظهور مقاومة لدى الشرائح المقصية على مختلف المستويات - حيث تظهر فرصاً للمقاومة. لقد أصبحت الحدود مورداً أساسياً متوافراً في الأراضي الحدودية إما يتشاركه أفرقاء متعددون وإما تستخدمه أطراف متناحرة لتحقيق مكسب أو حرمان الخصم من تحقيق مكسب. مع استمرار التقلبات في الترتيبات المحلية، تبقى الأراضي الحدودية محوراً للنزاعات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية مع مستويات مرتفعة من النزعات التدميرية والمسببة للاضطرابات والتي تطال المجتمعات المحلية.

[الرابط https://carnegie-mec.org/2020/06/11/ar-pub-82022](https://carnegie-mec.org/2020/06/11/ar-pub-82022)



"قانون قيصر" يدخل حيز التنفيذ (الجزء الأول): زيادة

عزل نظام الأسد

معهد واشنطن

حين وقّع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مشروع "قانون تفويض الدفاع الوطني" الأخير ليصبح قانوناً في كانون الأول/ديسمبر الماضي، أقرّ أيضاً بـ "قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين" الذي يحظى بتأييد الحزبين الجمهوري والديمقراطي، والذي سمّي تيمناً بالجندي السوري المنشق الذي كشف عن مجموعة كبيرة من الأدلة التي توثّق جرائم حرب نظام الأسد. ويفرض التشريع عقوبات على الحكومات أو الشركات أو الأفراد الذين يمولون بشكل غير مباشر نظام بشار الأسد أو يساهمون في حملاته العسكرية. وتعكس التوقعات بشأن العقوبات الناتجة عن "قانون قيصر" أساساً تصورات بمخاطر مزاولة الأعمال في سوريا، ومع اقتراب الموعد النهائي للتطبيق في 17 حزيران/يونيو، يعتقد الكثيرون أن الإجراءات الناتجة ستزيد المعاناة الاقتصادية التي يرزح تحت وطأتها أنصار النظام.

لقد استعاد الأسد وحلفاؤه سيطرتهم على معظم البلاد من خلال التقدّم العسكري المستمر على الأرض، وفي ضوء هذا الواقع، كانت روسيا تشجع الآخرين على تقبل بقاء الأسد في الحكم، والترحيب به مجدداً في الحظيرة الدولية، وتمويل إعادة إعمار سوريا. ويرفض "قانون قيصر" هذه الفرضية: وإذا تم تنفيذ سلطات العقوبات الجديدة بشكل فعال، فيمكن أن تردع شركاء الولايات المتحدة حتى عن المشاركة في إعادة الإعمار أو توسيع العلاقات مع سوريا في ظل نظام الأسد الذي لم يخضع للإصلاح. ويتناول هذا المرصد السياسي المكوّن من جزأين قضايا السياسة ومعايير الاستهداف التي ستحدد إطار تطبيق العقوبات. ويتناول الجزء الأول العقوبات المفروضة على سوريا، بينما يناقش الجزء الثاني كيف يمكن استخدام التشريع ضد «حزب الله» في لبنان.

هل عقوبات "قانون قيصر" هي الجزء المفقود؟



تستهدف سلطات العقوبات الجديدة في "قانون قيصر" الكيانات التي تعمل لصالح نظام الأسد في أربعة قطاعات، هي: النفط / الغاز الطبيعي، والطائرات العسكرية، والبناء، والهندسة (للحصول على النص الكامل للقانون في ملف "بي. دي. إف"، انظر الصفحة 1,093 من "قانون تفويض الدفاع الوطني"). ويشمل ذلك الدعم المباشر وغير المباشر للنظام، مثل دعم الميليشيات المدعومة من إيران وروسيا العاملة في سوريا. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب القانون من إدارة ترامب تحديد ما إذا كان «المصرف المركزي السوري» هو كيان من النوع الذي يشكل "مصدر قلق رئيسي بشأن غسيل الأموال" عملاً بالمادة 311 من قانون الوطني الأمريكي.

ويخضع معظم هذا النشاط أساساً للعقوبات بموجب سلسلة من الأوامر التنفيذية التي صدرت في عهد أوباما، من بينها "الأمر التنفيذي رقم 13582" (2011)، التي جمّدت أملاك الحكومة السورية، والكيانات التي تزودها بالدعم التكنولوجي أو المادي أو المالي، والكيانات التي تعمل لصالحها أو تتصرف نيابة عنها. على سبيل المثال، أعلنت إدارة ترامب أن «المصرف المركزي السوري» يخضع للعقوبات بموجب هذا الأمر؛ ويخضع المصرف لعقوبات "الاتحاد الأوروبي" أيضاً. وبشكل منفصل، يخضع العديد من الأفراد والكيانات السورية للعقوبات الأمريكية القائمة على السلوك لأسباب تتعلق بدعم الإرهاب أو الفساد أو انتهاكات حقوق الإنسان أو انتشار أسلحة الدمار الشامل أو غيرها من الانتهاكات.

وحتى الآن، عجزت استراتيجية استهداف النظام بشكل مباشر - بما في ذلك من خلال العقوبات التي تبنتها مجموعة "أصدقاء سوريا" المتعددة الأطراف في عام 2011 والحكومة الأمريكية قبل سنوات - عن تغيير سلوك الأسد. ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى أن روسيا وإيران منحته دعماً عسكرياً ومالياً ودبلوماسياً مطلقاً. وعلى الرغم من أن الدولتين تفتقران إلى الموارد المالية لإعادة إعمار سوريا، إلا أنه من غير المرجح أن تغيّر عقوبات "قانون قيصر" التزامهما بصمود النظام؛ ناهيك عن ذلك، تخضع الحكومتان وشبكاتهما أساساً لعقوبات واسعة بقيادة الولايات المتحدة بسبب إجراءاتهما داخل السياق السوري أو خارجه.



مَنْ الذين قد يكون مستهدفين؟

على الرغم من مخاطر العقوبات القائمة، لا يزال المستثمرون الأجانب مهتمين بفرص الأعمال في سوريا، ولا سيما الشركات في دول الخليج العربي وأوروبا الشرقية. على سبيل المثال، بعد التقارب الدبلوماسي العام الماضي بين دولة الإمارات والأسد، شارك وفد من رجال الأعمال السوريين، بمن فيهم الأفراد الخاضعين للعقوبات من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في منتدى للقطاع الخاص نظّمته الإمارات في أبوظبي. وفي وقت لاحق من عام 2019، حضر وفد إماراتي كبير "معرض دمشق التجاري الدولي" السنوي. ومن خلال إعادة ترسيخ وجودها في سوريا، يبدو أن الإمارات تأمل في أن تشكل ثقلًا موازنًا في وجه النفوذ الإيراني، وقد تعرضت منذ ذلك الحين لضغوط أمريكية كبيرة لتجنب مخالفة العقوبات. ومع ذلك، أفادت بعض التقارير أن المستثمرين الإماراتيين والسعوديين والكويتيين استمروا في تشكيل شركات أو الحصول على تراخيص للعمل في قطاعي البناء والسياحة في سوريا.

كما لا يزال عدد من الشركات التي مقرها في لبنان ناشطة في سوريا، بما في ذلك في القطاعات المستهدفة بـ "قانون قيصر" (كالنفط والغاز). وبعض هذه الشركات مملوكة للبنانيين، بينما تم تأسيس شركات أخرى من قبل النخب السورية. وقد أثار تطبيق القانون الوشيك مخاوف في لبنان بشأن التعرّض لعقوبات "قيصر"، الأمر الذي قد يدفع باقتصاد البلاد المتعثّر إلى الاقتراب من حافة الهاوية.

وفي النهاية، سوف يكمن تأثير التشريع في الإشارات التي ترسلها واشنطن واستعدادها لفرض العقوبات على حد سواء، حتى على الشركات أو الحكومات التي دخلت في شراكة مع الولايات المتحدة. ومن الضروري أن توضّح الإدارة الأمريكية أن سوريا ستبقى مغلقة أمام إعادة الإعمار أو الأعمال التجارية في ظل ظروفها الراهنة، وأن تُظهر مساعي متجددة لردع أولئك الذين يسعون إلى الاستفادة من أنشطة إعادة الإعمار التي يشرف عليها نظام لم يشهد إصلاحات.

"قانون قيصر" وتخفيف العقوبات



تهدف الولايات المتحدة ظاهرياً إلى إنهاء الحرب في سوريا من خلال عملية سياسية بقيادة الولايات المتحدة تؤدي إلى تشكيل حكومة جامعة وتمثيلية في دمشق. ولم تعد إدارة ترامب تصرّ على ضرورة خروج الأسد من الحكم، لكنها تشدّد على تغيير سلوك نظامه.

ولتحقيق هذه الغاية، ينص "قانون قيصر" على حالة نهائية من خلال وضع معايير يجب على النظام وحلفائه الوفاء بها قبل رفع العقوبات، مثل:

• وقف الحملة الجوية السورية الروسية واستهدافها المتعمد للمدنيين والمنشآت المدنية

• السماح بوصول المساعدات الإنسانية دون قيود إلى المناطق الخاضعة لسيطرة النظام / للسيطرة الروسية / الإيرانية، تماشياً مع مصالح واشنطن كأكبر مانح للمساعدات لسوريا

• الإفراج عن جميع السجناء السياسيين

• اتخاذ خطوات نحو الامتثال للمعاهدات الدولية المتعلقة بالأسلحة البيولوجية والنووية فضلاً عن الأسلحة الكيميائية

• تسهيل العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين

• إرساء عملية مساءلة، وحقيقة، ومصالحة صريحة.

والجدير بالذكر أن هذه المعايير لا تتضمن مطلباً بإشراك النظام في العملية السياسية بقيادة الأمم المتحدة أو تصرّ على رحيل الأسد. ومع ذلك، تشير الشروط القاسية لهذا القانون إلى ضرورة وصول نظام مختلف إلى حدّ كبير إلى الحكم قبل رفع العقوبات. وبهذا المعنى، يمكن أن يساعد فرض عقوبات "قانون قيصر" في الإشارة إلى التزام الولايات المتحدة على المدى الطويل بالتغييرات الأساسية في سوريا. إن تركيز القانون على المساءلة يضع معياراً عالياً، لأن الأسد لن يرضخ أبداً للتحقيقات التي تورطه هو ونظامه في ارتكاب جرائم حرب. وإذا فرضت وزارتا الخارجية والخزانة الأمريكيتين عقوبات بموجب "قانون قيصر" بفعالية وتمّ تمرير الرسالة التي تحملها بدهاء إلى الجمهور



المعني، فيمكنها أن تجعل الحكومات والشركات تفكّر ملياً قبل إعادة العلاقات مع النظام بشكله الحالي أو إبرام عقود إعادة إعمار مريحة.

الخاتمة

في ظل حكم [نظام] الأسد، أصبحت الحياة في سوريا لا تطاق على نحو متزايد - فقد أدى التضخم المفرط والانحدار الحاد للعملة السورية إلى دفع أسعار المواد الغذائية والأدوية إلى مستويات لا يمكن لمعظم المواطنين تحملها، وقد خرج المتظاهرون إلى الشوارع مرة أخرى في بعض المناطق، ولا يزال النظام يرتكب فظائع يومية. وأدت الأزمة المالية اللبنانية في البلد المجاور ووباء "كوفيد-19" في جميع أنحاء المنطقة إلى تفاقم الانهيار الاقتصادي، مما زاد من الصعوبات اليومية لأولئك الذين يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها النظام وأجهد موارد مؤيدي الأسد في موسكو وطهران.

وعلى الرغم من هذا المشهد القاتم، يبدو أن النظام استأنف هجومه لبسط سيطرته على المنطقة التي لا تزال خاضعة لسيطرة المعارضة في محافظة إدلب. وحتى في ظل أصعب الظروف - المتمثلة بقوات عسكرية مستنزفة، واقتصاد منهار، وحلفاء خاضعون لضغوط كبيرة، وجائحة عالمية - لا يزال الأسد يتبع استراتيجية الحصار العسكري وترهيب شعبه.

وتستند سياسة الولايات المتحدة إلى العزلة السياسية والعقوبات الاقتصادية من أجل تضيق الخناق على الأسد وأتباعه لدرجة أنه اضطر إلى الانخراط بشكل هادف في عملية الأمم المتحدة. وحتى الآن، لم تنجح جولات متعاقبة من العقوبات المباشرة في ثنيه عن السعي إلى تحقيق انتصار عسكري، الذي يعتقد على الأرجح أنه سيفرض وقائع ميدانية تسمح له بالاستغناء عن عملية الأمم المتحدة. ومع ذلك، يهدف "قانون قيصر" إلى مواجهة أي تفكير من هذا القبيل كان يتمناه النظام، مع التوضيح لدمشق وموسكو وطهران والكيانات التي تستفيد من الاقتصاد الحربي للأسد أن واشنطن لن تقبل ببساطة نظاماً غير قابل للإصلاح في سوريا.

ويقيناً، لن يشكّل تاريخ 17 حزيران/يونيو ضربة قاضية للنظام الذي أثبت قدرته على الصمود. وستتوقف فعالية "قانون قيصر" على ما إذا كانت



الإدارة الأمريكية ستنتجح في توفير الموارد المناسبة لهيكلية عقوباتها بينما تسعى بقوة إلى الخروج من منحدر دبلوماسي ونحو عملية سياسية. سيتعين على وزارة الخزانة الأمريكية مواصلة تحديث قائمة التصنيفات الإرهابية لمنع الاستثمارات وإعادة الإعمار. وسيتطلب ذلك من الإدارة الأمريكية إعطاء الأولوية لسوريا وضمان تمتّع الجهات التي تعمل على وضع مجموعات جديدة من العقوبات بموجب "قانون قيصر"، بالدعم والموارد الضرورية كي تصمد في مهمتها لفترة طويلة.

الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-caesar-act-comes-into-force-part-1-increasing-the-assad-regimes-isolati>



قانون قيصر" يدخل حيز التنفيذ (الجزء الثاني): زيادة

عزل نظام الأسد

معهد واشنطن

كما هو مذكور في الجزء الأول من المرصد السياسي، يتسبب تنفيذ واشنطن الوشيك لـ "قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا" بحالة من الهلع في لبنان. وعلى الرغم من أنّ الهدف الرئيسي من القانون هو معاقبة حكومة بشّار الأسد على الفظائع التي ارتكبت ضد الشعب السوري، إلّا أنّه لم يكن بوسع النظام الاستمرار لفترة طويلة بما يكفي لارتكاب هذه الانتهاكات من دون دعم مباشر وغير مباشر من الميليشيات والمسؤولين والشركات التجاريّة اللبنانيّة.

والأهم من ذلك، كان «حزب الله» في طليعة الحرب السورية لسنوات، حيث ساعد بشّار الأسد في شنّ حملاته الوحشيّة بكفاءة أكبر من خلال الاعتماد على المقاتلين والموارد من لبنان. وتستمر الروابط الوطيدة للحزب مع النظام السوري حالياً، بما في ذلك في قطاعات الوقود (الفيول) وغيرها من القطاعات المستهدفة بموجب قانون "قيصر" بشكل صريح. ويعطي ذلك المسؤولين الأمريكيين فرصة لمعاقبة الأفراد والقنوات والأدوات اللبنانية التي يستخدمها «حزب الله» ودمشق لإبقاء النظام واقفاً على قدميه.

وفي الواقع، إنّ الوضع الراهن مثالي لممارسة المزيد من الضغط على الحزب وحلفائه داخل لبنان. وقد طلبت الحكومة اللبنانيّة التي يقودها «حزب الله» في بيروت حزمة مساعدة من "صندوق النقد الدولي" تبلغ قيمتها 10 مليارات دولار، لذلك يفهم المسؤولون المحليّون تداعيات تحدي القانون الأمريكي والمجتمع الدولي الأوسع في هذا الوقت الحساس من تاريخ البلاد. وبناءً على ذلك، يجب على واشنطن وشركائها أن يوضّحوا أن البلاد لا يمكن أن تتوقّع الحصول على مساعدات من "صندوق النقد الدولي" ما لم تبدأ بقطع علاقاتها العسكريّة والتجاريّة المحدّدة مع نظام الأسد. وعلى الرغم مما يقوله «حزب الله» للشعب اللبناني، إلّا أنه لا يزال بإمكان البلاد أن تُنقذ



نفسها عبر الالتزام بالتدابير الإصلاحية والشروط التي حدّدها "صندوق النقد الدولي".

من الذي يجب أن يشعر بالقلق؟

لطالما ارتبط لبنان بسوريا سياسياً واقتصادياً ومالياً. ويسمح غياب الحدود المرسّمة بين البلدين حتى الآن بعمليات تهريب يومية غير مُراقَبة، مما يجعل من الصعب تقدير حجم التبادلات المالية بين البلدين. ولكن بعض التفاصيل واضحة - كما ذكرت وكالة "رويترز" في تشرين الثاني/نوفمبر: "من المُعتقد أن لدى سوريين أثرياء ودائع بمليارات الدولارات في المصارف اللبنانية". وقد أصبح الكثير من هذه الأموال محتجزاً لدى المصارف بعد انهيار الاقتصاد اللبناني وفي أعقاب فرض المصارف المحلية قيوداً مشدّدة على السحب النقدي بالدولار الأمريكي.

وقد تخضع بعض هذه المصارف وشركائها والشركات اللبنانية المرتبطة بها إلى عقوبات جديدة بسبب المساعدات المادية لنظام الأسد، خاصة إذا كانت مرتبطة بأي شكل من الأشكال بالدعم اللوجستي للعمليات العسكرية لـ «حزب الله» في سوريا. ومع ذلك، قد يكون الردع التأثير الأكثر أهمية لـ "قانون قيصر" - أي سيتعين الآن على الشركات اللبنانية التي كانت تأمل في الوصول إلى السوق السورية من خلال مشاريع التجارة أو إعادة الإعمار، إعادة النظر في هذه الخطط.

ويشكّل مهربو الوقود مجموعة مهمة أخرى قد تتأثر من جرّاء تنفيذ هذا القانون. وفي الوقت الذي لا يتمكن فيه لبنان تحمّل خسارة المزيد من احتياطياته من العملات الأجنبية، أشار حاكم "مصرف لبنان" رياض سلامة الشهر الماضي إلى أنّ البلاد "تنزف" 4 مليارات دولار سنوياً بسبب تهريب «حزب الله» والجهات الفاعلة الأخرى للوقود المدعوم من الحكومة إلى سوريا. وقد وصلت حالة الهلع إلى أوساط أصحاب الشركات المتورّطة في هذه العمليات، ويعتقد العديد من السكان المحليين أنّ "قانون قيصر" قد وُضِع خصيصاً لاستهداف التهريب في كلا الاتجاهين - ليس فقط الوقود المتجه إلى سوريا، ولكن الأسلحة القادمة إلى لبنان أيضاً. لذلك، يجب على المسؤولين الأمريكيين استخدام بطاقة التهديد بفرض العقوبات بموجب "قانون قيصر" للضغط



على المسؤولين اللبنانيين من أجل تشديد الرقابة على الحدود واتخاذ تدابير أخرى تساعد في الحد من تهريب الوقود عبر المعابر غير القانونية.

يجب أن يشعر بعض الحلفاء السياسيين لـ «حزب الله» بالقلق إزاء التشريع الأمريكي الجديد أيضاً. وعلى الرغم من أنّ تعامل الرئيس ميشال عون وزعيم "التيار الوطني الحر" جبران باسيل ورئيس مجلس النواب نبيه بري مع النظام السوري قد اتّسم بالحذر، إلا أنّ الحلفاء الآخرين كانوا أقلّ خجلاً في إعلان دعمهم العسكري للأسد، بمن فيهم "الحزب السوري القومي الاجتماعي" ورئيس "حزب التوحيد العربي" وئام وهّاب. على سبيل المثال، أفادت بعض التقارير أن وهّاب أرسل أفراداً للقتال إلى جانب النظام السوري في السنوات الماضية (وقد قُتل عدد منهم خلال اشتباك وقع في محافظة السويداء عام 2014).

تقوية الحدود، الانفصال عن الأسد

قد يساعد "قانون قيصر" لبنان على تعزيز سيادته وتمكين مؤسساته في وجه الجهات الفاعلة من غير الدول، عبر استخدامه هذه الانتهاكات وغيرها المتعلقة بسوريا كوسيلة ضغط. وعلى وجه الخصوص، إذا أُنقِع التهديد بفرض العقوبات بموجب "قانون قيصر" المسؤولين اللبنانيين بترسيم حدود بلادهم والبدء في تنفيذ قرارات مجلس الأمن 1559 و 1680 و 1701 بشكل صحيح، فإن ذلك سيحدّ من حرية «حزب الله» في استغلال المؤسسات الوطنية دعماً لنظام الأسد في البلد المجاور. علاوة على ذلك، سيكون المهربون أقلّ حرية في مواصلة الأنشطة التي تضر بالاقتصاد اللبناني وتجلب أسلحة خطيرة إلى أراضيه. وعلى الصعيد الإقليمي، من شأن تعزيز سيادة لبنان أن يساعد المجتمع الدولي على ممارسة المزيد من الضغط على "الجسر البري" الإيراني إلى بيروت والحدود الإسرائيلية.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، يمكن الاستفادة من "قانون قيصر" بطريقتين. أولاً، يمكن أن يساعد في تثبيط الجهود لتطبيع العلاقات اللبنانية مع سوريا طالما أن النظام الذي لم يتم إصلاحه يسيطر على السلطة في دمشق. وعندما أثار نشطاء لبنانيون وشخصيات معارضة مخاوف في الشهر الماضي حول الكيفية التي يؤدي فيها تهريب الوقود



إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد اللبناني، صرح الأمين العام لـ «حزب الله» حسن نصر الله أن الحل الوحيد هو تطبيع العلاقات من أجل التنسيق بشكل صحيح مع سوريا لحل المشكلة. ويفضل الحزب هذا الحل لأنه يحتاج إلى إبقاء ما يقدر بـ 120 معبراً غير قانوني تحت سيطرته، بدلاً من ترسيم الحدود والإشراف عليها من قبل "الجيش اللبناني". لكن المواطنين اللبنانيين (والمصارف) لم يعودوا قادرين على تحمّل الأضرار الناجمة عن الحدود الفضفاضة وانخراط «حزب الله» في سوريا.

ثانياً، يمكن لـ "قانون قيصر" أن يدفع بلبنان إلى تعليق اتفافيّاته العسكرية وهيئاته التنسيقية الطويلة الأمد مع دمشق. وتتضمّن هذه الهيئات "المجلس الأعلى السوري اللبناني"، وهو هيئة أنشئت بموجب "معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق" خلال الاحتلال السوري للبنان عام 1991. ووفقاً للميثاق - الذي لم يُلغَ عندما غادرت القوات السورية لبنان في عام 2005 - يتعيّن على الدولتين "السعي لتحقيق أعلى مستويات التعاون والتنسيق في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية وغيرها". كما توفر المعاهدة آليةً لإضفاء الطابع المؤسسي على هذا التنسيق عبر عدة لجان ثنائية الأطراف. علاوة على ذلك، تدعو اتفاقية الدفاع والأمن، الموقعة في وقت لاحق من ذلك العام، إلى تنسيق وتعاون شاملين بين المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخبارية لكل دولة.

ويشكّل "قانون قيصر" أداةً قويّةً لتعزيز الحجّة القائلة بأن لبنان لا يمكنه أن يبقى مرتبطاً بعد الآن بالنظام السوري الحالي على المستويين الاقتصادي والأمني. ومن أجل منع حدوث انهيار اقتصادي شامل، من الضروري أن تبعد البلاد نفسها عن محور الأسد-إيران، وتتحدّى أي تطبيع للعلاقات مع النظام الحالي في دمشق. وتشكّل بطاقة التهديد بفرض العقوبات بموجب "قانون قيصر" وسيلةً لحثّ المواطنين اللبنانيين على الإدراك بأنّ النأي بالنفس الواضح والراسخ هو شرط مُسبق للحصول على مساعدة دولية.

وفي الوقت نفسه، يجب على المسؤولين الأمريكيين التأكيد على أن التشريع لا يهدف إلى الإضرار برجال الأعمال اللبنانيين الذين لم يشاركوا في دعم نظام الأسد. ويعتبر الكثيرون من أصحاب المصانع والتجار والمزارعون المحليّون أنّ سوريا تشكّل الطريق البري الوحيد



لإرسال بضائعهم إلى بقية أنحاء المنطقة. ومن الضروري طمأنة أصحاب هذه المؤسسات بأنّ الغرض من "قانون قيصر" ليس استهدافهم أو إلحاق المزيد من الضرر بالاقتصاد اللبناني الهش. وتحقيقاً لهذه الغاية، على "مكتب مراقبة الأصول الأجنبية" في وزارة الخزانة الأمريكيّة أن يوضح بالتفصيل أنواع التبادل التجاري الشرعي العابر للحدود وإعادة الشحن الشرعيّة التي لن تتأثّر بالتشريع.

[الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-caesar-act-comes-into-force-part-2-pressuring-hezbollah-in-lebanon](https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-caesar-act-comes-into-force-part-2-pressuring-hezbollah-in-lebanon)



الحرب وصلت بالفعل إلى داخل عائلة الأسد

فورين بوليسي

في عشرينيات القرن العشرين، حصل علي سليمان الوحش على لقب الأسد، بسبب استدعاؤه الفرنسيين لحماية الأقلية العلوية في سوريا التي يهيمن عليها المسلمون السنة، لم يكن يعلم أن نسله سيحكم البلاد فحسب، بل سيتناحرون يومًا ما على غنائم دولة تقع تحت الأنقاض.

كان الخلاف واضحاً في أوائل الثمانينيات حين حاول رفعت الإطاحة بشقيقه الأكبر والرئيس آنذاك حافظ الأسد، الذي اغتصب السلطة في انقلاب قبل عقد من الزمن، و نجح حافظ في تهميش رفعت وعلم ابنه بشار الأسد كيف يوقف التمرد - العائلي وغير العائلي-في الوقت المناسب .وأصغى بشار جيداً للتعليمات، ويبدو ذلك واضحاً من خلال قصفه للمدن في جميع أنحاء سوريا وقتل وتشريد الملايين الذين وقفوا ضده في الانتفاضة التي بدأت في عام 2011. كما أحكم قبضته الشديدة على العشرات من أبناء عمومته من خلال مجموعة من الحوافز المالية والتهديد الدائم لحياتهم.

الشهر الماضي، حدث ما لا يمكن تصوره، تحدى رامي مخلوف، ابن خال بشار وأحد أغنى أفراد الأسرة، قرار الرئيس بتقاضي 230 مليون دولار من الضرائب المتأخرة، ضارباً العلاقة الأسرية الهشة بعرض الحائط. منذ ذلك الحين، شكك العديد من أبناء عمومة الأسد علانية في فعالية حكومة بشار، واستهدفوه بشكل غير مباشر. يبدو أن انتقاد مخلوف هو نقطة انعطاف لنظام بشار. إذا فقد بشار ولاء عائلته وغيرهم من متديني الطائفة، يتوجب أن نتساءل ما إذا كان يمكنه البقاء في السلطة على الإطلاق.

أعطى النزاع أملاً جديداً لمنافسي بشار داخل النظام، يأملون في أن يكون مخلوف قد أضعفه بشكل لا يمكن إصلاحه بين العلويين وفتح مساحة لتحدي دوره على رأس النظام ، حتى مع أنه من المسلم به



على نطاق واسع أن بشار سيقاوم بعنف أي معارضة مباشرة من داخل عائلته.

يعيش ريبال الأسد (ابن عم بشار) الآن في إسبانيا في منفى (مفروض أنه ذاتياً) وكان في منزله وقت الإغلاق (بسبب كورونا) عندما شاهد مقطع فيديو لمخلوف، ووصفه بأنه "وسيلة للتحايل الخطر" وقال إنه ضحك عندما رآها لأول مرة. أنا شخصياً أعرف رامي. إنه جبان. لن يعارض النظام. قال ريبال: لا شيء يمكن أن يحدث بدون بشار". يمكنك أن تخسر حياتك بسبب أقل من ذلك بكثير، فما بالك بتحدي بشار على وسائل التواصل الاجتماعي؟ هذا مجرد عرض يستخدم فيه بشار رامي لإخبار الروس أنه سيفقد الدعم بين العلويين وأنه سيؤثر على مصالحهم في المنطقة الساحلية حيث يوجد قاعدتهم البحرية ومطارهم"

وتحدث ريبال عن أحداث 20 أكتوبر 1999، عندما تعرض منزل عائلته على شواطئ اللاذقية لهجوم من قبل جنود النظام في رسالة واضحة أن بشار - وليس والد ريبال، رفعت - سيخلف حافظ الأسد في الحكم. "عمي حافظ كان مريضاً وكانت الخلافة مسألة وقت. أراد النظام التأكد من عدم معارضة صعوده وأنهم سوف يسحقون أي شخص يعارض ذلك، لهذا السبب هاجموا منزلنا ومؤيدينا."

أعلن العديد من أبناء رفعت الولاء لبشار واستمروا في العيش في سوريا لكنهم ما زالوا يعانون من الضغط. أحدهم، دريد الأسد، كان معروفاً باتباع نهج النظام وكان يمتدح بشار - حتى وقت قريب. في تغريدة لاذعة في 7 مايو، بعد وقت قصير من نشر مخلوف لمقاطع الفيديو الخاصة به، طلب دريد من بشار مقابلة مئات من الأقارب الذين يشاركونه النسب ولكنهم لم يتمتعوا بحياته المتميزة". يقولون إن سوريا تحكمها عائلة الأسد"، "لدي طلب، هناك حوالي 200 فرد من العائلة لم يلتقوا بك مطلقاً ويريدون رؤيتك. لقد كبر الكثير منهم ولديهم أطفال لكنهم لم يروك إلا على شاشة التلفزيون". هذا ما كتبه دريد على تويتر



وقال بسام باربندي، وهو دبلوماسي سوري سابق مقيم الآن في الولايات المتحدة، إن شجاعة دوريد المكتشفة الجديدة لها دوافع خفية. قال بارابندي: "في السابق كان من المستحيل التسامح مع هكذا وقاحة" الآن، يتحدى دريد بشار علانية ليقدم والده، رفعت الأسد، كبديل. لو لم يشعر دريد أن المجتمع غاضب فعلاً من بشار، فلن يجرؤ على قول ذلك."

إن معارضة ريبال ودريد مدفوعة جزئياً بمطالبة أسرهم بالسلطة السياسية. لكن أفراد الأسرة الآخرين، بمن فيهم ابن عمه عدنان الأسد يشعرون ببساطة أنهم خرجوا من العمل العائلي وحرموا من الثروة التي راحت لأمثال مخلوف. أدار عدنان ميليشيا وقاتل إلى جانب حافظ ضد الإخوان المسلمين عام 1982 فيما أصبح يعرف باسم مذبحه حماة، التي قتل فيها الآلاف من الإخوان والمدنيين، لكن في رسالة كتبها إلى مخلوف مؤخراً، أشار إلى أنه لم يحصل على تعويض كافٍ عن ولائه، وأنه يمر في ضائقة مالية رغم خدمته للنظام لمدة 42 عام.

بالعودة إلى تشرين الأول / أكتوبر، أفادت وسائل الإعلام العربية عن تحدٍ أكبر لحكومة بشار من قبل عائلة عمته بهيجة، حيث قاتل نجلها غيدق من أجل بشار في دير الزور خلال الانتفاضة، لكنه قُتل بعد ذلك في اللاذقية في اشتباكات مع جندي من النظام الذي جاء لاعتقاله بتهم جنائية غامضة. وتعهدت عائلة غيدق بالانتقام في منشور على فيسبوك، لكن خوفاً من التدايعيات، حذفته لاحقاً.

مع تعثر الاقتصاد، بدأ أنصار الأسد العاديون يتساءلون عما إذا كانت تضحياتهم تستحق ذلك. الموالون دفعوا ثمن بقاء بشار بالدم، وفقدوا مئات وآلاف الرجال خلال الانتفاضة. في نهاية الحرب، توقعوا أن يجنوا بعض الأرباح المادية - المزيد من الوظائف، والترقيات، أو المعاملة التفضيلية في العقود التجارية التي تمنحها الحكومة. وبدلاً من ذلك، تركتهم الحكومة المفلسة أشد فقراً وجوعاً. قال بسام بارابندي، الدبلوماسي السوري السابق، إن العلويين يشعرون بالذهول حيال معركة مخلوف وبشار، ويعتقدون أنهم خسروا الكثير ولم تكن هناك مكافأة في النهاية". "إنهم يشعرون بالغضب وخيبة الأمل عندما يرون



بشار ورامي يتقاتلان حول المليارات بينما يكافح الرجل العادي مقابل أجر ضئيل".

أخبر العديد من الخبراء السوريين مجلة فورين بوليسي أنه ليس هناك شك في أن بشار الأسد يفقد الدعم بين العلويين. لكنهم يقولون أيضًا إن النظام لا يزال يسيطر على البلاد بقبضة حديدية ومن السابق لأوانه الاعتماد على ضعف بشار. ليس سرًا أن ريبال ودرديد الأسد يتمنيان لو أن أبوهم رفعت وليس بشار خلف حافظ. لكن ماضي الرجل العجوز ملطخ بمزاعم المشاركة في مذبحه حماة، والآن في عمر 82 سنة، من المحتمل أن يكون قد فات الأوان ليقاقل في طريق دموي إلى دمشق. ومع ذلك، فإن ريبال شاب ويعترف بأنه يود أن يكون نشطًا في السياسة السورية. وأخبر فورين بوليسي "أريد بالطبع، ولكن كمعارضة وألا أكون جزءًا من أي حكومة في هذه المرحلة".

أسرة الأخرى كانت تتلطف للعودة هي عائلة مصطفى طلاس، وهم موالون للنظام منذ فترة طويلة وانشقوا خلال الانتفاضة. كان ابن طلاس مناف في دائرة بشار الداخلية وقائد عسكري كبير. واقترح مناف، الموجود الآن في باريس، في وسائل الإعلام الروسية أن هناك بدائل لبشار إذا كانت روسيا مهتمة بدعمها. يعتقد شقيق مناف، فراس طلاس، وهو رجل أعمال سوري مقيم حاليًا في الإمارات العربية المتحدة، أن مناف بديل لبشار ويريد أن يلعب دورًا في السياسة السورية، لكنه لن يعود إلى سوريا "إلا عندما يغادر بشار".

في الوقت الحالي، تبدو روسيا أكثر اهتمامًا بالسيطرة على بشار الأسد بدلاً من استبداله. من الآن فصاعدًا، سيجد صعوبة في السيطرة على البلاد، ولكن سيكون من الأسهل على روسيا السيطرة عليه.

الرابط: <https://foreignpolicy.com/2020/06/15/rami-makhlouf-bashar-war-has-arrived-inside-the-assad-family/>



القتال على جبهتين

مركز كارينغي

في 23 آذار/مارس 2020 أعلنت وزارة الصحة السورية عن أول إصابة بفيروس كورونا المستجد، وبحلول 07 حزيران/يونيو بلغ عدد الإصابات 141 إصابة منها 77 حالة نشطة. وقامت السلطات السورية باتخاذ إجراءات احترازية عدّة شبيهة بما اتخذته بلدان أخرى حول العالم للحدّ من انتشار الوباء، وقد امتدت هذه الإجراءات إلى المؤسسة العسكرية، إلا أن هذه الإجراءات التي شملت تعليق بعض أنشطة الوحدات وعمليات التسريح وإيقاف التجنيد مؤقتاً بالتزامن مع تنشيط الخدمات الطبية وحتى حركة الميليشيات الموالية لم تؤثر بشكل كبير على قدرتها في الحفاظ على الاستعداد القتالي أو شن عمليات واسعة النطاق خلال مواجهة الوباء.

على الرغم من أن القيادة العامة للجيش لم تصرح بأن هناك إصابات بالوباء في عديد أفرادها، إلا أنها اتخذت سلسلة إجراءات احترازية خاصة بها من شأنها محاولة وقف تفشي وباء كوفيد 19، حيث قامت في 14 آذار/مارس الماضي بمنح إجازة لمدة 17 يومًا للضباط الطالب كافة في الكليات العسكرية، ما لبثت أن مددتها حتى 20 نيسان/أبريل، ثم 27 أيار/مايو على التوالي، كما أنها أوقفت النشاطات الرياضية العسكرية أو تلك التي تتطلب تجمعًا.

كما علقت القيادة العامة العمل بالمديريات والمؤسسات المرتبطة بوزارة الدفاع التي لا يشكل تعليق العمل فيها عائقًا أمام مواجهة خطر الوباء، لكنها استثنت المنشآت الإنتاجية التابعة للوزارة بمختلف أنواعها. واشترطت عدم تأثر الجاهزية في الجيش والقوات المسلحة، واستثنت من التعليق الجهات العاملة في القطاع الصحي والتابعة لوزارة الدفاع كالمؤسسة العامة للدم والصناعات الطبية وصندوق التعاون والإسعاف وغيرها من المؤسسات التي يتصل عملها بمواجهة مخاطر الوباء.



بالإضافة لعمليات تعليق الأنشطة، أثار الوباء أيضًا على عمليات التجنيد، حيث أعلنت القيادة العامة في 20 آذار/مارس عن وقف كافة السوقيات بالإضافة لوقف كل لإجراءات القانونية الخاصة بدعوة المكلفين، وذلك للسماح لهم بمراجعة الجهات العامة أو المشافي أو الدوائر الصحية من دون خوف من اعتقالهم بسبب تخلف البعض. ولكن هذا التعليق انتهى في 22 نيسان/أبريل من دون تجديده، كما أوقفت مشاريع الإجازات في الوحدات القتالية كافة، أي أن جميع العسكريين سيبقون حبيسي وحداتهم حتى إشعار آخر، مع التركيز على حملات توعية خجولة بخطورة الوباء على وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بوزارة الدفاع وتعزيز الإجراءات روتينية الأسبوعية.

وأصدرت القيادة العامة وعلى نحو غير متوقع أمرين إداريين على التوالي، الأول ينهي الاحتفاظ والاستدعاء للضباط الاحتياطيين المحتفظ بهم والملتحقين من الاحتياط ممن أتموا ثلاث سنوات فأكثر باستثناء الأطباء البشريين الاختصاصيين في إدارة الخدمات الطبية، وترك أمر تسريحهم بقرار من الإدارة وفقًا لإمكانية الاستغناء عن خدماتهم.

أما الأمر الثاني فقد أنهى الاحتفاظ والاستدعاء لصف الضباط والافراد الاحتياطيين وكذلك صف الضباط والأفراد الملتحقين بالخدمة قبل العام 2013، بالإضافة لكل من صف الضباط والأفراد المحتفظ بهم والاحتياط المدني. ويحمل هذا الإجراء استثمارًا من جوانب عدة حيث يهدف إلى تخفيض عدد العناصر الذين أتموا سنوات خدمة طويلة، والتخلص من العبء المترتب على الجيش في حال الاحتفاظ بهم في ظل الوباء، حيث تم تعويض النقص العددي الناجم عن هذين الأمرين بعناصر من الميليشيات الموالية بحيث لا تتأثر الجاهزية القتالية، خصوصًا أن ساحة المعركة الرئيسية في محافظة إدلب تشهد وقفًا للأعمال القتالية نتيجة الاتفاق الروسي التركي منذ 5 آذار/مارس، حيث حوّلت قوات النظام وباء كوفيد 19 إلى فرصة من أجل إنهاء الاحتفاظ والتخفيف من الاحتقان الموجود لدى العناصر ممن أتموا مدة طويلة في الخدمة.

وتُظهر تعيينات طبية جديدة بدأت في شهر آذار/مارس الماضي الحاجة الملحة في وزارة الدفاع لرفد المشافي العسكرية بكوادر من الأطباء والممرضين وخريجي المعاهد المتوسطة (من الذكور والإناث) للحد من



انتشار الوباء، حيث أعلنت القيادة العامة تبعاً عن حاجتها في تعيين عدد من حملة الشهادة الجامعية في الطب البشري والأطباء المقيمين ضباطاً جامعيين على أن تعفيهم من الخدمة في التشكيلات وتُخضعهم إلى دورة عسكرية تأهيلية مختصرة مدتها شهر واحد. كما أعلنت عن رغبتها بتطويع عدد من الدارسين في المعاهد الطبية والصحية ومدارس التمريض بالإضافة لرغبتها بتطويع عدد من خريجي المعاهد الصحية والطبية والإدارية. والمريب في الأمر أن الوزارة سمحت بتطوع حتى أولئك الذين لم يتخرجوا بعد، وهو ما يثير تساؤلات عن مدى انتشار الوباء.

أما على صعيد الاحتياجات الطبية فقد أعلنت إدارة الخدمات الطبية عن مناقصات عدة لطلب مستلزمات طبية كمجموعة خاصة لفحص PCR (لتحليل الحمض النووي) ولباس طبي كامل لعناصر العزل، ومن المعروف أن هذه المستلزمات خاصة بالكشف والحماية من وباء كوفيد 19، ولا يمكن للوزارة تأمينها بشكل مباشر بسبب العقوبات المفروضة عليها.

على الرغم من هذه الإجراءات، بقي توفير الأقنعة الطبية والمواد المعقمة لعناصر الجيش السوري محدوداً، عبر حملات مدنية وأهلية أو بمبادرة خاصة من قادة بعض الوحدات العسكرية حيث اقتصر استراتيجياً وزارة الدفاع على "الإيعاز بضرورة استخدام القفازات والكمامات" من دون الإشارة لكيفية تأمينها لهم. وبدا أن بعض العناصر يتذمرون بأن عاتق تأمين هذه المواد يقع عليهم، مما يزيد من عبء الضغوط المالية التي يعانون منها أصلاً، خصوصاً أن أسعار هذه المواد قد تضاعفت ستة مرات على الأقل.

وجاءت احتفالات الجيش السوري بعيد "ثورة 8 آذار" وكذلك عيد ميلاد حزب البعث الحاكم، ليظهر خلالها مدى عدم التزام الجنود والضباط بارتداء الأقنعة الطبية أو قاعدة التباعد الاجتماعي، ما يوحى بالتساهل في مواجهة الوباء على الأرض. وأظهرت زيارة وزير الدفاع علي عبد الله أيوب في 24 أيار / مايو لمركز طبي عسكري مخصص لمواجهة الوباء مدى بدائية المعدات ونقص الأدوات الطبية، وكان موظفو المركز فقط هم من يرتدي الأقنعة الطبية دون الجنود أو الضباط.



على صعيد مواز، اتخذت الميليشيات الموالية للنظام عدة تدابير وقائية، ما يوحى بانتشار الوباء بشكل أكبر مما يقال، حيث قامت الميليشيات بنقل كمية من العتاد من قاعدة سعسع بريف دمشق باتجاه الشمال. وتم تعليق هذه الحركة كإجراء وقائي ضد الغارات الإسرائيلية المستمرة، لكن عملياً لم تخل إيران تلك المواقع بل تعمل على تخفيف الكثافة البشرية في قواعدها وتقوم بتوزيع المقاتلين على مواقع عدّة من أجل الحدّ من انتشار الوباء، وهو ما قامت به أيضاً في دير الزور وفي محيط محافظة إدلب.

في المقابل لم تتوقف حركة الميليشيات عبر الحدود، نظراً لأن هذه الميليشيات تسيطر على المعابر الحدودية بشكل شبه تام، كما ألغت الميليشيات التجمعات والاحتفالات الدينية مع تعزيز عمليات التعقيم، بالإضافة لافتتاحها مشاغل لتصنيع الأقنعة. أما في منطقة السيدة زينب بريف دمشق والتي تعدّ مركزاً لعناصر الميليشيات الشيعية ووجهة "للحجاج الشيعة" فقد تم عزلها منذ بداية شهر نيسان بحجة أنها منطقة ذات كثافة سكانية عالية. وفي المقابل أعلنت إيران عن نيتها استئناف الزيارات الدينية إليها مع "مراعاة الشروط الصحية"، علماً أن حركة الطيران ما بين طهران ودمشق انخفضت بشكل ملحوظ بسبب الوباء لكنها لم تتوقف، وهو ما يثير التساؤل عن مدى قدرة دمشق على تنفيذ قرار العزل.

ساعدت الإجراءات المتسارعة التي اتخذتها النظام السوري على مواجهة الوباء، لكنها حالت أيضاً دون انخفاض الجاهزية القتالية لقواته بالأخص في محيط إدلب، حيث أن تعثر تسيير الدوريات الروسية التركية المشتركة على الطريق الدولي M4 ينذر باستئناف العمليات العسكرية. لكن في المقابل، قد لا تكون الإستراتيجية الوقائية لوزارة الدفاع كافية، وبالتالي فإن مخاطر انتشار الوباء بين عناصر الجيش سيكون له تبعات لا تحمد عقبها بالنسبة إليهم، وسيؤدي إلى انخفاض الجاهزية القتالية حتماً، خصوصاً أن المنظومة الصحية ضعيفة أساساً ومنهكة حتى قبل بدء العمليات العسكرية عام 2011.



مع ذلك، إن انتشار الوباء لن يكون سببًا لاختلال تماسك ما تبقى من الجيش السوري أو انخفاض مؤشر الولاء فيه، خصوصًا أن الكتلة البشرية الحالية سبق لها وأن اجتازت تحديات أكبر.

[الرابط: https://carnegie-mec.org/diwan/82068](https://carnegie-mec.org/diwan/82068)



الرهانات في المنطقة الحدودية السورية-التركية

مركز كارنيغي

تغيّرت ديناميكيات الحرب السورية جذرياً بعد بدء التدخل العسكري الروسي في العام 2015. فقد وضع هذا التدخل حدّاً للجهود الجديّة الرامية إلى تغيير نظام الأسد، ودفع المتمرّدين، بما في ذلك المجموعات الإسلامية المتشددة، شمالاً نحو المناطق المحاذية للحدود التركية. ونتيجةً لذلك، يتمركز اليوم عشرات آلاف المسلحين بالقرب من الحدود التركية، كما أن عدد السوريين المقيمين في تركيا يبلغ حالياً 3.6 ملايين نسمة، يقطن 1.5 مليون منهم في المدن الواقعة على الحدود الجنوبية أو بجوارها، ومن ضمنها غازي عنتاب وكلس وهاتاي وأورفة. ويعيش حوالي مليوني سوري آخريّن على الجانب السوري من المنطقة الحدودية.

سجّل السوريون نحو 3000 شركة تجارية في تركيا - العديد منها في إطار شركات مع الأتراك - لتوزيع منتجاتهم وسلعهم في هذه المناطق الحدودية السورية الأربعة، ومنها إلى جميع أنحاء البلاد. إذن، لا شكّ في أن سيطرة تركيا على هذه المناطق ستؤثر بشكل كبير على الاقتصاد السوري المحلي.

المعبران الحدوديان الرئيسان بين سورية وتركيا هما معبر باب السلامة، الذي يصل محافظة إدلب بمحافظة هاتاي التركية، ومعبر باب الهوى، الذي يصل شمال حلب بمحافظة كليش وغازي عنتاب. هذان المعبران هما بمثابة شريان حياة لتلك المناطق الواقعة في شمال سورية وغير الخاضعة إلى سيطرة نظام الأسد، ومن المسالك الرئيسة للأشخاص والسلع. صحيحٌ أن ثلث الشعب السوري يرتبط بطريقة أو أخرى بتركيا اقتصادياً وإدارياً، إلا أن السوريين لازالوا يعملون في داخل المشهد الاقتصادي السوري. أما على الصعيد العسكري، فيبدو أن الحرب في سورية وصلت إلى خواتيمها. إذ، وفق الاتفاق المُبرم في آذار/مارس، سيسيطر نظام الأسد على الطريقين السريعين الدوليين M4 وM5، اللذين يربطان مدناً رئيسة كحلب ودمشق واللاذقية بعضها البعض وبشرق البلاد أيضاً. بيد أن سيطرة النظام لن تتمدد إلى الحدود مع تركيا.

وبالتالي، لن تكون المنطقة التي تسيطر عليها تركيا في شمال سورية لا جزءاً من سورية ولا من تركيا. بل ستصبح بمثابة منطقة عازلة بين الطرفين، وستلعب



في الوقت نفسه دوراً اقتصادياً مهماً. فعلى الجانب التركي، في محافظات كغازي عنتاب وكلس وهاتاي، تجمع روابط اقتصادية وثيقة بين العديد من الأتراك وبين السوريين المقيمين على الجانب الآخر من الحدود. على هذا الأساس، ستجلب هذه المنطقة العازلة فوائد اقتصادية كبيرة لكلا الجانبين، إذ إن الأتراك والسوريين المقيمين على جانبي الحدود يقيمون منطقة تكون فيها ممارسة الأنشطة التجارية عملية آمنة.

بهذه الطريقة، سيكون النظام السوري قد نجح في تغيير طبيعة الوضع في سورية، وحوّله من انتفاضة محلية إلى مجرد صراع حدودي مع تركيا. وفي الوقت نفسه، انخرطت تركيا في اقتصاد الحدود السورية سيعني تدخلاً أكبر في الشؤون السورية الداخلية. مع ذلك، سمحت الحدود للنظام السوري وتركيا على السواء بتطوير أجندتهما السياسية؛ فقد صرفت الأنظار عن الانتفاضة ضد حكم الأسد، حتى أنها تجاوزتها فعلياً، وسمحت أيضاً لتركيا بلعب دور أكبر في سورية، وتحقيق طموحاتها في المنطقة، مُحدثةً في الوقت عينه نوعاً من النشاط الاقتصادي الذي يضمن بقاء اللاجئين السوريين النازحين داخلياً داخل سورية.



الرابط: <https://carnegie-mec.org/2020/06/17/ar-pub-82091>



نشاطات روسيا العسكرية في شرق المتوسط تكرر

نهجها تجاه سوريا

معهد واشنطن

على الرغم من الصعوبات الداخلية التي تواجهها روسيا بسبب وباء "كوفيد - 19"، إلا أنها دأبت بشكل ثابت خلال الأشهر القليلة الماضية على تعزيز وجودها العسكري في سوريا وليبيا وشرق البحر الأبيض المتوسط ككل، في خطوة نجمت جزئياً عن التطورات الأخيرة، لا سيما التوسع العسكري التركي. وكان المحرك لهذه الخطوة جزئياً هو موقع موسكو الحالي في سوريا والسنوات التي أمضتها في توسيع نفوذها بصمتٍ في ليبيا حيث يعمل المتعاقدون الروس مع الشركات العسكرية الخاصة (أو المتعاقدون العسكريون من القطاع الخاص) ربما منذ عام 2018. وتكمن المصالح الرئيسية للكرملين على المدى الطويل في مواجهة الحصار الغربي المتصوّر من خلال توسيع الوجود السياسي والعسكري الروسي وترسيخه على الجهة الجنوبية من منطقة "حلف شمال الأطلسي" ("الناتو").

أنشطة في سوريا وليبيا

في الأيام الأولى من تفشي الوباء العالمي في أواخر آذار/مارس، أرسلت موسكو سيارات إسعاف عسكرية إلى سوريا في بادرة دعم لبشار الأسد، ثم عملت في الأسابيع التالية على ترسيخ موطئ قدمها في منطقة شمال شرق سوريا التي يسيطر عليها الأكراد. وخلال هذه الفترة، نشرت الصحافة الروسية سلسلة موجزة من المقالات الناقدة للأسد، صدر معظمها عن وكالة الأنباء الفيدرالية "ريا فان" التي يملكها الأوليغارشي السيء السمعة يفغيني بريغوزين، المسؤول أيضاً عن إدارة الشركة العسكرية الخاصة "مجموعة فاغنز" الغامضة. ولكن مهما كانت الرسالة التكتيكية للحملة الإعلامية لـ "ريا فان"، إلا أن وسائل الإعلام التابعة للدولة لم تُعد نشر هذه المقالات، كما لم يغيّر المسؤولون الروس خطابهم عن الأسد أو الغرب (بصرف النظر عن استيائهم المفترض من دمشق على انفراد). وعلى العكس من ذلك، كثفت الصحافة التابعة للدولة خطابها المعادي لأمريكا، وشدت على أن موسكو لا تتخلى عن سوريا على الرغم من محاولات التفرقة بينهما.



ومنذ بداية التدخل العسكري الروسي عام 2015، سيطرت روسيا على الأجواء السورية عبر نشر نظام أسلحة حظر الدخول/منع الوصول تضمّنت صواريخ أرض-جو من نوع "أس-400"، وصواريخ باليستية تكتيكية، وصواريخ موجّهة، وصواريخ موجّهة متطورة مضادة للسفن ومعدات حربية إلكترونية. ووفر الأسطول الروسي الشرق أوسطي الدعم أيضاً. وفي الشهر الماضي، أضافت روسيا عدة سفن حربية إلى هذا المسرح، من بينها الطراد الصاروخي "موسكفا" - الذي أطلق عليه "الناو" لقب "قاتل الحاملات"، لدعم قوة تتألف أصلاً من عشر سفن على الأقل مزودة بصواريخ قوية من نوع "كالبر".

وحيث أن القوات الروسية كانت قد دخلت الرقة بعد إعلان الرئيس ترامب عن انسحاب الولايات المتحدة من سوريا في أواخر عام 2019، أفادت بعض التقارير أن موسكو تعمل في الأسابيع الأخيرة على إنشاء قاعدة جوية في تلك المحافظة لتشغيلها بالتعاون مع الجيش السوري. ومن المحتمل أن تساعد هذه القاعدة روسيا على ردّ توسّع تركيا المجاورة وتعزيز مكانتها في البلاد، ومساعدة الأسد. وفي هذا الإطار، طلب فلاديمير بوتين من وزير الدفاع والخارجية في أواخر أيار/مايو التفاوض مع دمشق بشأن نقل المزيد من إمكانيات الوصول البحري والعقارات إلى سيطرة القوات العسكرية الروسية، وذلك في نطاق الاتفاقيتين الحاليتين طرطوس وحميميم.

فضلاً عن ذلك، لا يزال الأسد يعتبر محافظة إدلب العائق الأخير أمام استعادة السيطرة على سوريا، ولذا أرسلت موسكو نحو 12 مقاتلة متطورة من نوع "ميغ-29" إلى حميميم المجاورة لدعم جيشه. وأفادت بعض التقارير أنها سمحت للقوات الإيرانية باستخدام مطار حميميم العسكري بعد أن استهدفتها إسرائيل في أماكن أخرى في سوريا.

بالإضافة إلى ذلك، كانت سوريا بمثابة نقطة انطلاق للعمليات الروسية في ليبيا، والتي شملت نشر الطائرات دعماً للمتعاقدين مع الشركات العسكرية الخاصة. وتحارب "مجموعة فاغنر" منذ شهر في المنطقة الغربية من ليبيا لدعم خليفة حفتر والتصدي لتركيا التي تدعم "حكومة الوفاق الوطني" المعادية. وقد لجأت بانتظام إلى استعمال تكتيكات سرية في تغطيتها الجوية - ووفقاً للجيش الأمريكي، ظهرت 14 طائرة من نوع "ميغ-29" و"سوخوي-24" في تلك المنطقة وكانت جميع علاماتها التعريفية مطلية لإخفائها. وفي كانون الثاني/يناير، نقلت روسيا جواً مئات المتعاقدين مع الشركات العسكرية الخاصة، على الأرجح على خطوط "أجنحة الشام للطيران" - من دمشق إلى بنغازي.



وأشار المحلل الروسي سيرغي سوخانكين إلى أن عدد المتعاقدين العسكريين من القطاع الخاص المدعومين من الكرملين في ليبيا قد يكون أقل من عددهم في سوريا، إلا أن بعضهم قد يتمتع بمهارات أكثر تطوراً (على سبيل المثال، الطيارين والمدربين). ووفقاً لتقرير شبكة "سي أن أن" الصادر في 9 حزيران/يونيو، لا يزال هؤلاء المتعاقدون العسكريون موجودين في ليبيا "وينفذون عمليات دعم مكثفة تشمل صواريخ أرض-جو". كما أشار التقرير إلى أنهم "بدأوا بتجربة البراميل المتفجرة"، في خطوةٍ تذكّر بشكل مخيف بالتكتيك المستخدم لقتل عدد لا يحصى من المدنيين السوريين.

عدوان غربي مُتصوّر

لا تزال روسيا تصيغ رؤيتها وعملياتها - بما في ذلك تعزيزاتها الراهنة في البحر الأبيض المتوسط - انطلاقاً من قناعتها الراسخة بأن الغرب ينتهج استراتيجية تطويق ومحاصرة. ففي جلسةٍ إحاطة في 1 حزيران/يونيو، سلّط رئيس قسم العمليات الرئيسي في هيئة الأركان العامة الروسية، سيرغي رودسكوي، الضوء على "الزيادة الكبيرة" في عدد أنشطة التدريب القتالي لحلف "الناتو" على طول حدوده، من البلطيق إلى القوقاز وكامشاتكا والمنطقة القطبية الشمالية. وزعم أن هذه الأعمال - وخاصة تدريب "ديفنדר - أوروبا 20" - "موجّهة بوضوح ضد روسيا". وأشار إلى زيادة "حادة" في الأنشطة البحرية والجوية الأمريكية أيضاً، حيث قال إن "الولايات المتحدة وحلفاءها الذين يتسترون وراء تهديدٍ مفترض [بوجود] 'عدوان روسي' يواصلون تدمير نظام الأمن القائم في أوروبا". كما تضمنت قائمة شكاوى رودسكوي، طائرات دورية من طراز "بوسايدن بي-8" تابعة للبحرية الأمريكية، والتي قال إنها "تقترب بشكل منهجي من القواعد العسكرية الروسية في حميميم وطرطوس".

أما المشكلة الأعمق التي تقوم عليها رواية موسكو المحرّفة، فهي أن نظرتها إلى الأمن لا تتوافق مع الروايات الغربية. وعلى الرغم من أن حلف "الناتو" هو منظمة أمنية جماعية، إلا أن الكرملين يعتبر أن الولايات المتحدة هي القوة المسيطرة عليه. وبالفعل، من وجهة نظر بوتين، هناك قلة من الدول التي تنعم بسيادة فعلية؛ ومن المعروف عنه أنه قال ذات مرة للرئيس جورج دبليو بوش إن أوكرانيا ليست دولة حقيقية.

حظر الدخول/منع الوصول الروسي في ليبيا؟



بالنظر إلى أن إرسال موسكو للمتعاقدین العسكريين من القطاع الخاص إلى ليبيا يذكّر بالتكتيكات التي استخدمتها في سوريا قبل عام 2015، فقد تسعى في النهاية إلى تكرار استراتيجية "حظر الدخول/منع الوصول" هناك أيضاً. وكما قال قائد القوات الجوية الأمريكية في أوروبا وأفريقيا الجنرال جيفري هاريغان في أواخر أيار/مايو، "إذا استولت روسيا على قاعدة عسكرية في الساحل الليبي، فستكون خطوتها المنطقية التالية نشر منظومة أسلحة طويلة المدى لحظر الدخول/منع الوصول".

وهناك تداعيات كثيرة تترتب على مثل هذا السيناريو. فمن جهة، يمكن لإحداها أن تمنح موسكو ميزة جغرافية استراتيجية على حلف "الناتو" من خلال الردع القسري، فزيادة بذلك من استعراض القوة الروسية وتعقدّ العمليات العسكرية الغربية على نطاقٍ أوسع. وسبق أن حدث ذلك في سوريا، حيث أصبحت حرية المناورة لدى "الناتو" أكثر محدودة في الوقت الحالي وأصبح التشويش الإلكتروني شائعاً. كما يمكن للوجود العسكري الروسي المتزايد أن يُبقي الميزة الجوية والبحرية لتركيا تحت السيطرة، ويمنع الدول الأخرى من الوصول إلى موارد الطاقة الليبية، ويعيق الجهود الأمريكية لتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب هناك أو التنسيق مع "حكومة الوفاق الوطني".

ومع ذلك، قد يشكل نشر منظومة أسلحة "حظر الدخول/منع الوصول" خطوةً رئيسية في الحملات العسكرية الخارجية، علماً بأن موقف موسكو في ليبيا أضعف نسبياً من موقعها في سوريا. فالحكومة الليبية المعترف بها [دولياً]، بخلاف نظام الأسد، لم تدعُ روسيا أبداً إلى دخول البلاد، الأمر الذي اضطر بوتين إلى اللجوء إلى المزيد من العمليات السرية. كما تواجه موسكو معارضة أشد في ليبيا. فالمساعدة التي قدمتها أنقرة مؤخراً قلبت الموازين في ساحة المعركة لصالح "حكومة الوفاق الوطني"، في حين يستلزم التصدي بفعالية للبحرية التركية قيام روسيا بنشر أنظمة بعيدة المدى (على سبيل المثال، سلسلة صواريخ كروز من طراز "إس.إس.سي"). ("SSC") التي تطلق من الأرض).

وفي الماضي، تمكّنت موسكو من الحفاظ على نفوذها على الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، واستخدمت خطر تدقّق المزيد من اللاجئين السوريين من إذلب للضغط عليه. ولكن في النهاية، لا بوتين ولا أردوغان يريدان مواجهة مباشرة، بل يواصلان التعاون عندما يكون ذلك ممكناً ويبرمان صفقات ظرفية.



كما أن موسكو ليست متمسكة بحفتر بقدر تمسكها بالأسد، لذلك يمكن أن تتخلى عنه إذا تعاضم الضغط عليها من تركيا أو جهات فاعلة أخرى.

الخاتمة

لم تنجح روسيا الإمبريالية ولا روسيا السوفياتية في كسب مركز حيوي استراتيجي في شرق البحر الأبيض المتوسط أو تغيير ميزان القوى في المنطقة، ولكن كلتاهما لم تتوان عن المحاولة مراراً وتكراراً. وعندما نشرت البحرية السوفياتية أسطولها الخامس في المنطقة، كانت لها الأفضلية على الولايات المتحدة من عدة نواحٍ حتى منتصف الثمانينيات. ومن هذا المنطلق، تُعتبر مطامح بوتين عميقة الجذور، وتشكل مكافحة مساعي الاحتواء الغربية الدافع الأعمق لأعماله، بالإضافة إلى التوترات الفورية مع تركيا.

وهكذا، في حين أن موسكو في موقف صعب في الوقت الحالي، لا يزال على الولايات المتحدة التفكير بشكل استراتيجي في الأنشطة الروسية في المنطقة. فالعمليات السرية في ليبيا لن تتوقف ما لم تبذل الولايات المتحدة جهوداً منسقة للحد من أعمال المتعاقدين العسكريين من القطاع الخاص - وبالقوة إذا لزم الأمر - وتتولى الدور القيادي لإنهاء المرحلة الأخيرة من الحرب الأهلية. وعلى الرغم من أن إدخال أنظمة الصواريخ أرض-جو إلى ليبيا قد يشكل خطوة رئيسية وصعبة من الناحية اللوجستية على روسيا، إلا أن مثل هذه الخطوة ليست غير قابلة للتصور نظراً لأعمال الكرمليين في سوريا. وبوسع روسيا أن تخلق سبب دفاعي للقيام بذلك - على سبيل المثال، لحماية موظفيها المسؤولين عن صيانة الطائرات داخل ليبيا. وبالفعل ادّعت قيامها بنشر منظومات "أس-400" في سوريا لأسباب دفاعية.

وبمعنى آخر، إنها لعبة طويلة الأمد، وستسعى روسيا لكسب النفوذ عبر استغلال كافة الأطراف والحفاظ على انعدام الاستقرار بمستوى متدني. وقبل أن تضم موسكو شبه جزيرة القرم من أوكرانيا إلى أراضيها، نشرت أولاً معلومات مظللة وانخرطت في أعمال خفية، ثم وضعت العالم أمام الأمر الواقع. وقد اتبعت نهجاً مشابهاً طوال سنوات في سوريا قبل أن تتدخل فيها علناً، ولم تُعلن عن حملتها الموالية للأسد إلا عندما شعرت بالثقة بأنها لن تواجه أي معارضة. ولا يمكن للغرب المخاطرة بأمر واقع آخر لسنوات قادمة، لا سيما في منطقة شرق البحر المتوسط ذات الأهمية الاستراتيجية.



التوجهات الكبرى في الشرق الأوسط ووباء "كوفيد -

19" وما بعد ذلك

معهد واشنطن

جيل كيبيل

كان من شأن ارتفاع أسعار النفط في العالم بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973، أن يمنح الشرق الأوسط - وخاصة الممالك المنتجة للنفط - دوراً حيوياً في النظام الاقتصادي العالمي. ومع ذلك، تضاءل تأثيره في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة مع تراجع الأسعار بشكل ثابت.

في آذار/مارس، تدنّت الأسعار إلى مستوىً قياسي حين زادت روسيا إنتاجها العالمي من النفط للاستحواذ على حصة أكبر من السوق. وأدّت هذه الزيادة في الإنتاج إلى حرب أسعار مطولة مع المملكة العربية السعودية عمد خلالها كلا البلدين إلى إغراق السوق بالنفط الرخيص. والملفت في هذا السياق هو تزامن هذه المواجهة مع انخفاض الطلب الدولي على النفط جرّاء تفشي الوباء الناجم عن فيروس كورونا.

وبسبب هذا الانهيار، لم تعد نماذج الاقتصاد الريعي التي وضعتها الدول المنتجة للنفط قادرةً على توفير نفس مستويات التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في المنطقة. وسوف يؤدي هذا الواقع الجديد أيضاً إلى تفاقم التوترات الإقليمية على طول خطوط الصدع بين السنة والشيعة، حيث لا تزال إيران ملتزمة بإقامة "هلال شيعي" يوسّع نطاق نفوذها من طهران إلى بيروت. ومن المرجح أن تظل التوترات عالية في العالم السني أيضاً، بما أن قطر وتركيا مستمرّتان بالاصطفاف ضد السعودية والإمارات.

بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن يؤدي تراجع مركزية النفط في الشرق الأوسط إلى تغيير الطريقة التي تستثمر بها الأنظمة الملكية لدول الخليج ثرواتها في المنطقة. فقد اعتادت هذه الأنظمة خلال تاريخها أن تستعين بالسلفية أو الإسلام السياسي على نطاق أوسع لتوسيع نفوذها والحفاظ على الاستقرار في الداخل والخارج. وفي



المرحلة القادمة، من المرجح أن ينخفض استخدام الإسلام السياسي كأداةٍ لتحقيق الاستقرار. فالسعودية على سبيل المثال، تجاوزت هذا التكتيك محلياً، وبدلاً من ذلك تسعى إلى تطبيق رؤية وطنية جديدة تقوم على الانتقال إلى نظام اقتصادي ما بعد النفط، وتنويع [هذا] الاقتصاد، واستقبال المزيد من النساء في صفوف القوى العاملة. والواقع أن رد الفعل الإيراني إزاء هذا التحول السعودي جديرٌ بالمراقبة عن كثب، لأن النموذج الثوري لطهران يعمل منذ فترة طويلة رداً على طموحات الرياض الدينية.

وثمة مسألة أكثر غموضاً هي مستقبل الشرق الأوسط بعد فيروس كورونا. فبعض الدول، أمثال مصر والمغرب وتونس، أظهرت مرونة اقتصادية على الرغم من خطورة الأوضاع الناجمة عن الوباء والأزمات الأخرى، في حين أن سوريا ولبنان لا يزالان ضعيفين، إلا أنهما قد يستعيدان حيويتهما إذا قررت أوروبا الاضطلاع بدور أكبر في تعافي المنطقة وفقاً لمصلحتها الاستراتيجية في تحقيق الاستقرار.

تشارلز ثيبوت

لا يُخفى أن "الربيع العربي" من عام 2011 أطلق مرحلةً جديدة في تاريخ الشرق الأوسط. وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة بين العوامل المسببة له في كل بلد، إلا أن إحدى السمات المشتركة بين المتظاهرين في ذلك الوقت كانت "سياسة الكرامة"، التي تتجلى في الشعور المشترك بالسخط من النظام السياسي. وعلى الرغم من عدم امتلاك المتظاهرين خطة سياسية موحدة، إلا أنهم تقاسموا طموح مشترك بالحرية والكرامة.

وظلت المسببات نفسها التي أدت إلى الاحتجاجات في عام 2011 جليةً في العام الماضي، حين عمّت التظاهرات شوارع الجزائر والعراق ولبنان. وكما كان من قبل، بقيت معظم هذه الحركات الاحتجاجية دون قيادة - وهي استراتيجية مقصودة تهدف إلى حماية هذه الحركات ومنع الحكومات من استغلالها وتقويضها. ولكن بسبب هذه العوامل وغيرها، كافحت تلك الحركات مجدداً لتقديم حلول بديلة ملموسة للمشاكل التي تحتج عليها. وبمرور الوقت، فقد بعضها القدرة على إحداث تغييرات في النظام السياسي، مما أدى إلى ازدياد استيائها.



ثمة عدة عوامل بنيوية ستبقى جوهرية مع اقتراب الذكرى العاشرة لـ "الربيع العربي". فمعدلات النمو السكاني لا تزال مرتفعة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، حيث تتوقع "اليونيسف" وغيرها من المنظمات أن يتضاعف عدد السكان الإجمالي بحلول عام 2050. ولا يزال النمو الاقتصادي ضعيفاً للغاية من أن يتمكن سوق العمل من استيعاب الكثير من العاملين الشباب، مما يترك الخريجين الجدد أمام فرص عمل محدودة. كما أن معظم اقتصادات المنطقة غير مستقرة للغاية وتتأثر بالتقلبات المالية العالمية.

ومع استمرار هذه التحديات البنيوية، أدّت الصراعات التي أعقبت انتفاضات عام 2011 إلى تغيير الديناميات الجيوسياسية في المنطقة. وعلى نحو متزايد، أصبحت الديناميات المحلية والإقليمية هي التي تحرك الأحداث، أكثر من سياسات القوى الخارجية. ويعتمد استقرار دول مثل ليبيا وسوريا واليمن حالياً على الصراعات الداخلية على السلطة، وهيكلية الدولة، والتنافسات الإقليمية على السلطة إلى حدٍ أكبر بكثير. ويعني ذلك أن الولايات المتحدة وغيرها من القوى الفاعلة التقليدية الأخرى في الشرق الأوسط لم يعد لها تأثير حاسم على السياسة الداخلية للعديد من دول المنطقة.

وقد أدّت نية واشنطن للحد من وجودها العسكري في المنطقة إلى تعزيز هذا الاتجاه. ونظراً إلى [انتشار] التصوّر بالانسحاب الأمريكي، قامت الجهات الفاعلة الإقليمية بملء هذا الفراغ، وتم الضغط على أوروبا لاتخاذ موقف أكثر استقلاليةً في الشرق الأوسط. لذلك، تُناقش الأوساط المعنية بالسياسة الخارجية في أوروبا فكرة إنشاء قوة عسكرية أوروبية متمكّنة تستطيع جعل السياسات الأوروبية المقترحة في المنطقة أكثر مصداقية وقابلية للتنفيذ. ومن الأمثلة على ذلك هو البعثة الأوروبية للمراقبة البحرية المقترحة في مضيق هرمز أو البحر الأبيض المتوسط.

الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/middle-east-mega-trends-covid-19-and-beyond-views-from-france>



تحضيرات "سرية وعلنية" لمواجهة قانون "قيصر" في

سوريا

الإنديبندنت

في صحيفة "ليبراسيون" LIBERATION الفرنسية قانون "قيصر" الأميركي بحبل يلتف حول عنق الاقتصاد السوري، الذي يعاني أصلاً من مشكلات جمّة، ويوضح أنه "ليس الكارثة الوحيدة التي يجب أن يواجهها نظام بشار الأسد، الذي لم يكد يتذوق انتصاره العسكري والسياسي حتى تراكمت عليه المصائب".

المقال الذي جاء بعنوان "الرئيس السوري بشار الأسد في وضع يائس بعد 20 سنة في السلطة"، نشر في 8 يونيو (حزيران) الحالي يقول في مقدمته، "بين العقوبات الدولية والأزمة الاقتصادية والخلافات داخل الحاشية التي تحكم البلاد، ووسط انتقادات موسكو وطهران والتظاهرات الشعبية، يراكم النظام السوري المصائب".

ويقول كاتب المقال، "إنه في هذا الأسبوع الذي يصادف الذكرى السنوية الـ20 لوصول بشار إلى رئاسة الجمهورية خلفاً لوالده حافظ الأسد، فإنه لا يجد سجلاً يستطیع الاحتفال به، حيث يواجه بعد تسع سنوات من الحرب المدمرة على بلاده تمزقاً غير مسبوق داخل أسرته التي حكمت سوريا منذ عام 1970".

وكان رئيس النظام، قد كشف الاثنين 15 يونيو (حزيران)، عن "بعض الأخطاء التي ارتكبتها حزب البعث الحاكم خلال مسيرته، ما تسبب في تراجع دوره في بعض المراحل".

وأوضح في كلمة مكتوبة لأعضاء الحزب قبل الانتخابات البرلمانية المقررة في 19 يوليو (تموز) المقبل، أن أخطاء البعث تسببت في تغييب الكوادر ذات الكفاءة، قائلاً، "مسيرة الحزب لم تخل من الأخطاء التي يقع فيها الكثير من الأحزاب والتي أدت إلى تراجع دوره في بعض المراحل".



السويداء استثنائية

وتصف مجلة "بوليتيكو" POLITICO الأميركية في عددها الصادر في 11 يونيو الحالي، وفي مقال بعنوان، "هل الأسد على وشك السقوط؟"، تظاهرات السويداء بـ "البارزة"، ولكن على الرغم من ذلك فإن الاحتجاجات التي تتكشف هناك هي فقط دلالة لأزمة أكبر بكثير تضرب في قلب نظام الأسد واحتمالات بقائه. وكان قرار الأسد بإقالة رئيس وزرائه عماد خميس يوم الخميس 11 يونيو، مؤشراً واضحاً على أن الانهيار الاقتصادي والمعارضة الصريحة الجديدة تشكل تحدياً حقيقياً لشرعيته.

وبالنسبة لتقرير "بوليتيكو"، أنه وحتى وقت قريب بقي الدروز، وهم طائفة من الأقليات، خارج نطاق النزاع السوري المرير ولمدة تسع سنوات، لكن الأزمة الاقتصادية المتصاعدة في البلاد أجبرتهم على النزول إلى الشارع. وخاطب المتظاهرون الأسد مباشرة، وهتفوا "اللجنة على أرواحكم، نحن قادمون من أجلكم"، كما وأعربوا عن تضامنهم مع مجموعات المعارضة في إدلب، البالغ عددها ثلاثة ملايين، والتي تعتبر آخر معاقل التمرد المسلح ضد الأسد.

الانهيار الاقتصادي

ويدخل قانون حماية المدنيين "قيصر" حيّز التنفيذ هذا الأسبوع، وتزداد معه مؤشرات الانهيار الاقتصادي والمالي في الداخل السوري. "اندبندنت عربية" توجهت ببعض الأسئلة لموالين ومعارضين للنظام السوري، للإطلاع على تأثير القانون في لعبة السلطة الداخلية للنظام، وكيف تتحضر سوريا لمواجهة تداعياته، ومن يستطيع أن يساند البلاد في هذا الوقت؟ وهل من الممكن أن ينتج من الضغط الدولي، تنازلات أو "تغيير سلوك" من قبل النظام، وما هي مقومات صمود دمشق، إذا ما بقي هناك من مقومات أصلاً، بعد عشر سنوات تقريباً على بدء الحرب؟

يتحفظ شادي أحمد المحلل الاقتصادي، على مصطلحات السؤال الأول، ويقول، "إنهم لا يستخدمون كلمة (نظام) في سوريا للدلالة على القيادة السياسية للبلد، والسلطة الداخلية لا تنطلق من مبدأ



(اللعبة)، لأن هذه اللعبة الديمقراطية أو لعبة السلطات الداخلية قد تكون موجودة في بلدان أخرى، لكن في سوريا نستعمل تعبير (مسار)". ويرى أن "قانون قيصر" جاء على معطيات غير مثبتة وغير مؤكدة، ذلك أن "الصور الفوتوغرافية التي اعتمد عليها وقيل إنها من المعتقلات السورية، اعتبرها الكثير من الخبراء محرفة، أي أن بعضها غير موجود على الإطلاق، أو مشغول عليها بطريق الفوتوشوب". ويعتبر "أنه من الواضح أن هذا القانون يستهدف الدولة والحكومة السوريتين لا سيما من الناحية الاقتصادية، وهذا القانون الذي حمل اسم حماية المدنيين في سوريا، لا يهدف إلى حماية المدنيين، لأنه كان هناك تصريح واضح لجيمس جيفري من يسمى المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا، والذي جاء بعرض للعاصمة دمشق، ويقول العرض "إذا ما تخلت سوريا عن العلاقة مع إيران وحزب الله، فهذا يعني أنهم جاهزون لرفع هذه العقوبات وإلى دعم الليرة والاقتصاد السوريين"، وبرأي أحمد " الأمر ليس مرتبطاً بحماية المدنيين بل بالشروط السياسية التي تتعلق بالتحالف مع إيران والمقاومة في لبنان، بالتالي فإن تأثير "قانون قيصر" قد أكد للعديد من أفراد الشعب السوري حقيقة القراءة السياسية، التي قدمتها القيادة السورية، والتي قالت إننا في سوريا نتعرض إلى استهداف ومؤامرة من قبل الولايات المتحدة، وإذا لم يكن هناك سوريون مقتنعون بهذا الكلام، اقتنعوا الآن، وكأن واشنطن تقدم خدمة للسلطة السورية".

تحضيرات "سرية وعلنية"

وعن تحضيرات الدولة السورية لمواجهة التداعيات، يقول "إن هناك تحضيرات ذات أبعاد سرية وعلنية. بالنسبة للتحضيرات المعلنة، التوجه إلى مزيد من إعادة دورة الإنتاج في سوريا على الصعيد الزراعي والصناعي، وتحويل منطقة الغاب (سهل خصب يقع في محافظة حماة في المنطقة الوسطى من سوريا) إلى خزان ومعمل غذائي، كون هذه المنطقة تمتد على مساحة كبيرة بطول 80 كلم وعرض 15 كلم، أي ثلث أو نصف مساحة هولندا، قد تكون البديل الاحتياطي أو الاستراتيجي. أيضاً دعم منطقة الشيخ نجار الصناعية في حلب والمعامل التي تعرضت للتخريب، ويعتبرها خطة طموحة قد تؤتي نتائجها قريباً".



وعمن يستطيع دعم سوريا في هذه الظروف، يقول، "جميع الأصدقاء قادرين على ذلك، ومن يظن أن الاستهداف وفق "قانون قيصر" يستهدف الموردين، فإن أكثر الدول المؤثرة بالتعامل الاقتصادي مع سوريا هي بالأصل معرضة للعقوبات، بالأمس وجدنا أن إيران قد أرسلت خمس ناقلات نفط إلى فنزويلا، من دون أن تتمكن أميركا من عمل أي شيء، وهذا يعني أننا نستطيع أن نستمر بعلاقتنا الاقتصادية مع إيران وروسيا، لا سيما أن الشركات الروسية بدأت بتنفيذ المشاريع التي جرى التعاقد عليها، إضافة إلى أن الحرب الاقتصادية الكبيرة بين الصين الولايات المتحدة، انعكست على الصالح السوري".

تقديم تنازلات؟

وعن التنازلات التي من الممكن أن يقدمها النظام تحت تأثير الضغط الدولي، يتحفظ الأحمدي أيضاً على مصطلح "الضغط الدولي"، ويقول إن هذا سوف يزيد من إصرار السلطة السورية على التمسك بمواقفها، ربما كان التفاوض والحوار سيؤديان إلى تفاهات، أما الضغط فلن يؤدي إلى نتيجة، باعتبار أن سوريا لم تقدم تنازلات عندما لم تكن تسيطر إلا على 19 في المئة من الأراضي السورية بعد عقوبات عام 2012.

وعن مقومات الصمود يقول، "لا يزال بعضها قائماً بجدارة، مثل الإنتاج الزراعي، صحيح أن وضع الليرة السورية يتعرض لضغوطات داخلية كثيرة، نتيجة المضاربات ونظام سلطة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي سرق بحسب التوصيف القانوني العديد من الليرات السورية، وجمعها في مستودعات في مدينة غازي عينتاب ومدينة كيليكس، ولدى قسد (قوات سوريا الديمقراطية)، بتوجيه أميركي يقوم أيضاً بالتأثير في سعر صرف الليرة السورية". ويقول إن الانتاج الصناعي بحاجة إلى فترة قليلة من الزمن من أجل أن نستطيع تلبية حاجتنا، فقد استعدنا إنتاج أكثر من 70 في المئة من حاجتنا من الأدوية. ويؤكد أنه لا يجب أن تكون هناك فجوات بين الوضع الاقتصادي والوضع المعيشي، خصوصاً أن هذه الفجوات موجودة، والوضع المعيشي للمواطن السوري ليس بالجد، ولكن أيضاً من كان يستهدف سوريا كان يأمل بأن يكون الوضع أسوأ بكثير مما هو عليه الآن.



النظام يجلب العقوبات لنفسه

في المقابل، يرى أيمن عبد النور رئيس منظمة "سوريون مسيحيون من أجل السلام"، أن "القانون يهدف أولاً إلى حماية المدنيين السوريين، وإقناع النظام أن لا حل إلا الحل السياسي، لا العسكري. بالتالي فإن النظام هو من يجلب العقوبات على نفسه، كونه يرفض تنفيذ شروط "قانون قيصر" ويرفض قرار مجلس الأمن الدولي 2254". ويشرح أن "العقوبات ستفرض على مناطق النظام والأفراد المتعاونين والذين يخدمون آتته العسكرية من مختلف الجنسيات. من جهة أخرى، سوف يتأثر الكثير من رجال الأعمال العاملين مع النظام، والذي يوجد الكثير منهم حالياً على قائمة العقوبات، كما ستُضاف مجموعة أخرى سواء كانوا من السوريين أو من العرب أو أجانب وربما من جنسيات إيرانية أو روسية، لا يوجد فارق بين الجنسيات وبين المتعامل أو من يقوم بتبييض الأموال أو توريد المواد أو تقديم الخدمات إلى النظام خلافاً لـ"قانون قيصر"، حيث أنه سيتم ملاحقته ووضعه على قائمة العقوبات مهما كانت جنسيته. سيشكل هذا عامل ضغط كبيراً، وستصبح هناك صعوبة في تأمين المواد إلى مناطق النظام، وانخفاض في قيمة الليرة السورية وغلاء في أسعار المواد الاستهلاكية، وقد يؤدي هذا إلى انفكاك وهروب بعض رجال الأعمال المرتبطين بالنظام، بالتالي تصبح هناك شقوق وشروخ، خصوصاً المجموعة المرتبطة برامي مخلوف، والتي بدأت تعيد الكثير من حساباتها، من ناحية تغيير اصطفاها وانسحابها مما كانت تقوم به لصالح النظام".

فك الارتباط

وعما إذا كان من الممكن أن يقدم النظام على فك ارتباطه بإيران، يقول عبد النور، "هناك إجماع دولي أميركي - روسي - تركي - وأوروبي على أن طهران يجب أن تغادر المنطقة، ويأتي السماح للطائرات الإسرائيلية بضرب المواقع الإيرانية الموجودة في سوريا في هذا السياق. وقد يؤدي الانسحاب مع ميليشياتها الطائفية إلى إضعاف كبير لدور حزب الله في لبنان، وسيتم تشديد العقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي عليها، وإنهاء دورها في مناطق الإقليم سواء في العراق أو اليمن، وأن تعود إلى حدودها وتأخذ دورها كدولة طبيعية وليس كدولة



متمددة تعمل على تصدير مشروعها، وتركب موجة تحرير القدس، هذه الشعارات التي لا تمارس منها أي شيء وتصرف مئات المليارات خارجياً، بينما شعبها منهيار اقتصادياً، وعملتها منهارة والفقر يزداد انتشاراً في إيران، كل ذلك أدى إلى اضطرابات، حتى في الداخل، وهي مرشحة إلى أن تحدث فيها ثورات خلال فترة قريبة".

[الرابط: https://bit.ly/2W1qOMd](https://bit.ly/2W1qOMd)



العقوبات ستساعد الشعب السوري ولن تؤذيه فورين

بوليسي

قانون قيصر جهد كبير لتجويع نظام الأسد وتجفيف منابع تمويل الفظاعات التي يرتكبها في سورية. يميل منتقدو قانون قيصر أيضاً إلى التصدي للأضرار الاقتصادية المحتملة، بينما يتجاهلون كيف يمكن للعقوبات أن تنقذ المدنيين من فظائع النظام.

من غير المحتمل أن يكون للتشريع تأثير مفاجئ ومثير على الاقتصاد السوري، عوضاً عن ذلك، يهدف إلى استنزاف نظام الأسد تدريجياً من الموارد التي تموّل فظائعه. ويهدد القانون أيضاً بمعاقبة أي شركة أجنبية تتعاقد مع النظام للمشاركة في جهود إعادة الإعمار، الأمر الذي سيعفي روسيا وإيران من دعم دولة فاشلة. قال مشرع إيراني مؤخراً إن إيران أنفقت 20 إلى 30 مليار دولار على سوريا، وتتفق روسيا ما يقدر بنحو مليار دولار في السنة على الحرب، بينما أقرضت الأسد 3 مليارات دولار.

بينما وقّع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عقوبات قيصر ليصبح قانوناً في ديسمبر الماضي، فرض التشريع فترة انتظار لمدة 180 يوماً قبل أن تتمكن الإدارة من فرض عقوبات جديدة. خلال تلك الأشهر الستة، كان للأزمة المالية في لبنان المجاور نوع من التأثير المدمر على الاقتصاد السوري. ولعب الاقتصاد اللبناني المرتكز على الدولار دور المصدر الرئيسي للعملة الصعبة في سوريا وسط عقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. عندما قيدت البنوك اللبنانية الوصول، بدأ الطلب على الدولار الأمريكي في سوريا يفوق العرض بشكل كبير. وقد توج ذلك بالسقوط الحر لليرة السورية، التي تم تداولها بسعر 515 مقابل الدولار في يونيو الماضي، و 1500 قبل شهر فقط، قبل أن تصل إلى أقل من 3200 مقابل الدولار الأسبوع الماضي.

جلب انهيار الليرة معها تضخمًا سريعًا، وقدّر برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة أن تكلفة سلة السلع الأساسية مثل الدقيق والمحروقات زادت بنسبة 111 في المائة على مدى الاثني عشر شهرًا الماضية. لقد أصبح السوريون بالفعل فقراء بسبب الحرب ويعتمدون على المساعدات الخارجية، وهم يعانون من الجوع بشكل متزايد، حتى في المناطق التي كانت قبضة الأسد فيها قوية منذ فترة طويلة. القيود المفروضة لمنع انتشار COVID-19 جعلت الوضع أكثر



خطورة، على الرغم من أن النظام قد بدأ في رفعها. في الأسبوع الماضي، عزل الأسد رئيس الوزراء عماد خميس مع تصاعد الغضب العام في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام. يبدو أن سكان المراكز الحضرية الكبرى مستسلمون لحكم الأسد، ولكن كانت هناك احتجاجات غير مسبوقه في محافظة السويداء الجنوبية، حيث دعا المتظاهرون إلى الإطاحة بالأسد. ويثير الحرمان الذي يعاني منه السوريون بالفعل السؤال الدائم حول ما إذا كانت العقوبات ستوازن بين الضغط الذي تمارسه على الأنظمة المارقة والتكاليف التي تفرضها على المدنيين. ومع ذلك، فإن الجهود الأمريكية والأوروبية المكثفة للتخفيف من معاناة المدنيين السوريين تكذب مثل هذه الاتهامات. طوال فترة الحرب، قاموا بالتوازي مع العقوبات بمنح بمليارات الدولارات من المساعدات الإنسانية كل عام، والتي يتم تسليمها بشكل رئيسي من قبل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة، و تضمنت خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام 2019 تقديم مساعدة مباشرة لـ 9 ملايين شخص في سوريا. لتخفيف المعاناة المستمرة، ما تحتاجه سوريا ليس أقل من العقوبات بل إصلاح جذري وكلي لآلية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة، وهو الأمر الذي تلاعب به الأسد واستثمره خلال حصار المدنيين، وقد وثقت ذلك تقارير مطولة من المدافعين عن حقوق الإنسان، إلى جانب مراجعة داخلية مثيرة للقلق من قبل موظفي الأمم المتحدة حول خروج الأمم المتحدة عن المبادئ الإنسانية الأساسية للحياة والنزاهة والاستقلالية. سمحت الأمم المتحدة لنظام الأسد بتقديم مساعدة مباشرة للسكان الموالين بينما كانت تمنع بشكل ممنهج عمليات التسليم إلى المناطق الخارجة عن سيطرتها. يعتبر محاصرة السكان المدنيين جريمة حرب، لكن القوافل في طريقها إلى عمليات التسليم في المناطق التي يسيطر عليها النظام تمر عبر الأحياء المحاصرة دون مساعدة سكانها. راقبت آني سبارو، طبيبة الأطفال وأستاذة الصحة العامة، تقيّد منظمة الصحة العالمية بتعليمات النظام، والذي تضمن إنكار وزارة الصحة السورية لانتشار شلل الأطفال على الرغم من الأدلة على أن المرض بدأ في الانتشار.

في مقال نشرته مجلة فورين بوليسي في فبراير 2018، وصفت سبارو أيضاً كيف ساعدت منظمة الصحة العالمية الجيش السوري في التهرب من العقوبات التي كانت تمنع شراء الإمدادات لبنك الدم الخاص به. هذا العام، وسط جائحة COVID-19، تحركت منظمة الصحة العالمية بسرعة لتزويد وزارة الصحة في الأسد بمعدات اختبار ومعدات معملية ومعدات واقية.



يميل منتقدو قانون قيصر أيضًا إلى التصدي للأضرار الاقتصادية المحتملة، بينما يتجاهلون كيف يمكن للعقوبات أن تنقذ المدنيين من فظائع النظام. بعد فترة وجيزة من توقيع ترامب للعقوبات الجديدة ليصبح قانونًا، تواصلنا مع قيصر، الذي يعيش في بلد لم يكشف عنه في أوروبا حيث حصل على اللجوء. سألنا ما الذي يجب أن يعرفه الأمريكيون عن سوريا الآن؟ قال قيصر: "أطفال الله يقتلون اليوم في إدلب وفي زنانات النظام". "إن البحث عن العدالة وإنهاء آلية الموت في سوريا هو ثقة وضعتها على عاتقي أسر وأرواح الآلاف من الضحايا الذين وثقت الجرائم المروعة التي ارتكبت بحقهم.

يبدو أن هدف قيصر هو أن العقوبات لا تتعلق بالسعي للانتقام من جرائم الماضي ولكن حرمان الأسد من الموارد لارتكاب جرائم جديدة. بعد حوالي شهر من التبادل مع قيصر، وشن النظام ورعاعته هجوما على محافظة إدلب، المعقل الرئيسي للمعارضة في شمال غرب البلاد. في غضون أسابيع، أدى تقدم الأسد إلى تشريد 900000 مدني، مما أجبر الكثيرين على العيش في الخيام أو في العراء وسط الطقس المتجمد. مات الأطفال من البرد وحرقت الأسر حتى الموت عندما اشتعلت خيامهم بسبب نيران التدفئة.

أدى الهجوم المضاد من قبل القوات التركية وحلفائها السوريين إلى وقف الهجوم وأسفر عن وقف إطلاق النار المؤقت الذي يعد سمة متكررة للحرب. من الصعب التكهن بما إذا كانت العقوبات الأكثر صرامة ستؤخر أو تمنع المحاولة التالية للسيطرة على ما تبقى من إدلب. ومع ذلك، ينطبق الشيء نفسه على الادعاءات بأن قانون قيصر أو عقوبات أخرى ستضر المدنيين. إن تسع سنوات من الحرب المتواصلة - معظمها يستهدف المدنيين - هي السبب الرئيسي للحرمان. وكذلك الفساد المتفشى الذي يشوه كل جانب من جوانب الاقتصاد السوري. إن الأزمة التي اندلعت بسبب انهيار الليرة ستزيد من تعقيد أي جهد لتمييز التأثير الدقيق لعقوبات قيصر. ما يجعل عقوبات قيصر صعبة للغاية هو أنها تنطوي على ما يسميه المحللون الماليون العقوبات الثانوية. في حين أن العقوبات الأولية تمنع بشكل أساسي الأشخاص الأمريكيين من إجراء معاملات مع الأفراد والكيانات في القائمة السوداء لوزارة الخزانة، تفرض العقوبات الثانوية عقوبات على الأشخاص من الدول الثالثة الذين يتعاملون مع أولئك المدرجين في هذه القائمة. إن التمييز بين الابتدائي والثانوي ليس صارمًا، لأن التعاون الوثيق مع النظام قد يؤدي إلى عقوبات حتى في ظل السلطات الأولية. وبالتالي، فقد قامت الولايات المتحدة بالفعل بمعاينة الشركات اللبنانية



والإماراتية تحت سلطات ما قبل قيصر. ومع ذلك، فإن فرض عقوبات ثانوية هو أوضح تغيير لقانون الولايات المتحدة ويزيد بشكل حاد من المخاطر على شركات الدول الثالثة.

من الناحية العملية، يضرب القانون أمل النظام في أن يتمكن من الانتقال من الحرب إلى إعادة الإعمار بمساعدة الشركات الأجنبية. قد تكون بعض الشركات الروسية غير مبالية بخطر العقوبات، لكن الشركات الصينية - ناهيك عن الشركات البرازيلية أو الكورية - من غير المحتمل أن تخاطر بوصولها إلى الدولار الأمريكي والسوق للحصول على موطئ قدم في سوريا. لقد جدد الاتحاد الأوروبي عقوباته في ضوء استمرار الفظائع، ولكن إذا رفعها في أي وقت، فإن عقوبات قيصر ستظل تردع الشركات الأوروبية عن التعامل مع الأسد. أصبح استعداد الشركات الأوروبية للامتثال للعقوبات الأمريكية الثانوية واضحاً عندما انسحبت إدارة ترامب من الاتفاق النووي الإيراني وأعادت فرض العقوبات. تسارعت الشركات متعددة الجنسيات الكبرى التي تتخذ من الاتحاد الأوروبي مقراً لها للانسحاب من المشاريع في إيران على الرغم من سياسة حكوماتهم الخاصة في تعزيز العلاقات الاقتصادية.

من حيث المبدأ، لا يحظر القانون التعامل مع القطاع الخاص السوري، ولكن القائمة السوداء التي يمتلكها الأسد، والتي يمتد نطاقها في جميع أنحاء الاقتصاد، تعني أن جميع الشركات الكبيرة تقريباً محظورة. ميزة أخرى مهمة لقانون قيصر هي أنه يجعل العقوبات إلزامية، بدلاً من السماح للسلطة التنفيذية الأمريكية بتحديد موعد تطبيقها. لقد كانت الإدارة الحالية قوية في تطبيقها للعقوبات الحالية على سوريا، على الرغم من أن الانتكاسات المفاجئة هي أيضاً سمة مميزة لها.

سيستغرق الأمر عدة أشهر، أو حتى سنوات، لتقييم تأثير عقوبات قيصر، و قيصر نفسه يعرف ضرورة الصبر والقيود، عندما تحدثنا معه في ديسمبر الماضي، وصف كيف اضطر إلى إخفاء نفوره خلال العامين اللذين قضاهما في جمع الأدلة على جرائم الأسد. كتب "لم أستطع ترك دمعة واحدة تنهمر على وجهي". أي علامة على التعاطف ستعرضه للخطر، وقد تكون جثته هي التالية المتبقية للمصورين.



قال قيصر أمام شهادته أمام الكونغرس في مارس: "إن هذا القانون هو رسالة قوية لجميع الذين يؤيدون نظام الأسد بأن وقت المساءلة والعدالة قادم وأنه بغض النظر عن مدة الاضطهاد، فلا شك في أن الحقيقة ستسود".

[الرابط: https://foreignpolicy.com/2020/06/17/sanctions-against-syria-will-help-not-harm-civilians/](https://foreignpolicy.com/2020/06/17/sanctions-against-syria-will-help-not-harm-civilians/)



السؤال الأكثر شيوعاً: ما هي العقوبات الأمريكية الجديدة على سوريا، وكيف يمكن أن تضر؟ واشنطن بوست

تهدف مجموعة الإجراءات، المعروفة باسم قانون قيصر والمدرجة في قانون سياسة الدفاع الأمريكية الذي تم تمريره في ديسمبر، إلى إجبار الحكومة على وقف القصف الذي تم أثناء الحرب الأهلية في سوريا التي استمرت تسع سنوات ووقف انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة على نطاق واسع. حتى قبل بدء العقوبات، كانت قد ساهمت بالفعل في انهيار الاقتصاد السوري المضطرب منذ فترة طويلة.

من يخضع للعقوبات الجديدة؟

يفرض قانون حماية المدنيين قيصر عقوبات على أي شخص يقدم دعمًا كبيرًا أو يشترك في معاملات مع حكومة سوريا أو أي كيان تسيطر عليه أو يمتلكه. كما يركز القانون على ثلاثة قطاعات - الجيش السوري، وصناعة النفط والغاز المحلية، وإعادة الإعمار في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة - ويفرض عقوبات على أي شخص يقدم الدعم أو الصيانة لها. في القطاع العسكري، على سبيل المثال، تستهدف العقوبات أي شخص يبيع أو يوفر طائرات للجيش السوري أو يساعد في تشغيل المعدات. تنطبق العقوبات على السوريين وغير السوريين على حد سواء. في سياق حرب سوريا، هذا يعني على وجه الخصوص أن الروس والإيرانيين المتحالفين مع الأسد يمكن أن يكونوا محور التركيز.

يدعو قانون قيصر أيضًا الخزانة الأمريكية إلى تحديد ما إذا كان البنك المركزي السوري "مؤسسة مالية ذات أهمية أساسية لغسل الأموال" ويتطلب فرض عقوبات جديدة على قائمة طويلة من الأفراد المزعوم تورطهم في انتهاكات حقوق الإنسان.

ما الذي تحاول العقوبات تحقيقه بالضبط؟



يهدف قانون قيصر إلى الضغط السياسي والاقتصادي على الحكومة السورية "لإجبار حكومة بشار الأسد على وقف هجماتها القاتلة على الشعب السوري ودعم الانتقال إلى حكومة في سوريا تحترم حكم القانون وحقوق الإنسان والتعايش السلمي مع جيرانها."

سيتم تعليق العقوبات إذا أوقفت الحكومة هجماتها على المدنيين؛ التوقف عن قطع المناطق المحاصرة عن المساعدات الدولية والمساعدات الطبية والإنسانية؛ إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين؛ سهولة العودة الآمنة للنازحين؛ ومحاسبة جميع مجرمي الحرب.

بماذا تختلف هذه العقوبات عن سابقتها؟

تخضع سوريا بالفعل لعقوبات من قبل كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. حظرت هذه الإجراءات التعاملات مع كيانات الدولة السورية وكذلك مع مئات الشركات والأفراد. كما منعت الولايات المتحدة الأمريكيين من التصدير إلى سوريا أو الاستثمار هناك، وحظرت معاملات النفط والغاز مع سوريا. كان للأزمة الاقتصادية في لبنان المجاور تأثير شديد على الاقتصاد السوري. وقد أدى النقص الحاد في قيمة الدولار في لبنان والرقابة على رأس المال على البنوك اللبنانية إلى قطع شريان الحياة الرئيسي لتمويل رجال الأعمال السوريين.

وألقت وسائل الإعلام الحكومية السورية باللوم على عقوبات قيصر في الانخفاض الأخير للعملة، والذي ضرب السوريين بشدة، بينما تلوم الحكومة الأمريكية الأسد على الضائقة الاقتصادية في البلاد.

سيصبح التأثير أكثر وضوحاً مع مرور الأشهر وإلغاء العقود لتجنب العقوبات، أما بالنسبة للسوريين، من المرجح أن تكون العقوبات على إعادة الإعمار وعلى النفط والغاز أكثر حدة.

وقد دمرت الحرب أجزاء كبيرة من البلاد، وتضرر أو دمر حوالي ثلث المنازل، مما أدى إلى تشريد نصف السكان. وبحسب تقديرات البنك الدولي، فإن مدينة



حلب، أكبر مدن سوريا قبل عام 2011، تحتاج إلى حوالي ست سنوات من العمل المتواصل فقط لإزالة الحطام، وبحسب تقديرات عام 2017 لحمص، وهي مدينة تم تدمير أحياء بأكملها فيها، تحتاج إلى عامين ونصف لإزالة الحطام. في هذه الأثناء، أصبحت أسعار النفط والغاز وتوافره في ذهن السوريين كل يوم. كانت الحكومة قد أدخلت في السابق نظامًا للبطاقات الذكية لتوزيع وترشيد السلع الأساسية المدعومة، بما في ذلك الوقود. لكن إمدادات النفط والغاز استمرت في العجز عن تلبية احتياجات الناس. من المحتمل أن يحد قانون قيصر من قدرة الحكومة على شراء النفط، مما يضر بجودة الحياة المنخفضة بالفعل.

يوم الأربعاء، بعد الانخفاض الكبير في قيمة العملة في السوق السوداء، أعلن البنك المركزي السوري أنه قد قلل من قيمة الليرة السورية رسمياً للواردات والتحويلات من الخارج إلى 1256 و 1250 للدولار على التوالي. وقال البنك المركزي إن هذا الإجراء جاء في ضوء "الظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني نتيجة تشديد الإجراءات الاقتصادية القسرية من جانب واحد على الشعب السوري من خلال ما يسمى " قانون قيصر "، وكذلك استمرار للأزمة الاقتصادية في لبنان والتي أدت إلى ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية في السوق السورية.

الرابط: https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/faq-what-are-the-new-us-sanctions-on-syria-and-how-might-they-hurt/2020/06/16/71dba58a-af32-11ea-98b5-279a6479a1e4_story.html



تقرير جديد يكشف الأساليب الوحشية لمجموعة

WAGNER الروسية

فورين بوليسي

كشفت تقرير حديث الأساليب الوحشية التي يستخدمها المرتزقة التابعون لمجموعة فاغنر الروسية غير النظامية، من خلال عرض قصة تعذيب ومقتل لرجل سوري والتنكيل بجثته وبث فيديو يوثق الجريمة على منصات روسية، حسب مجلة فورين بوليسي.

قالت مجلة فورين بوليسي الأمريكية إن تقريراً جديداً كشف الأساليب الوحشية التي يستخدمها المرتزقة التابعون لمجموعة فاغنر الروسية غير النظامية.

وتناول التقرير الصادر الثلاثاء الماضي عن مبادرة FRONTLINE FORENSICS التي تشارك فيها جامعة أريزونا الحكومية، قصة عملية مقتل رجل سوري يُدعى حمدي بوطه، ارتكبها المرتزقة الروس والتقطت تفاصيلها بكاميرا هاتف في حقل الشاعر للغاز قرب مدينة تدمر السورية.

وأظهر الفيديو الذي انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي الروسية، بوطه مرمياً على الأرض وحوله مسلحون يرتدون لباساً عسكرياً ويتحدثون بالروسية، ضربوه وانهالوا على أطرافه مستخدمين مطرقة ثقيلة، ثم قطعوا رأسه وأضرموا النار بجثته، وأخذوا صوراً مع بقايا جثته.

وأشار التقرير إلى أن هوية الفاعلين حددت ونشرتها شبكة نوافيا غازيتا الإخبارية الروسية المستقلة، وتبين أنهم يتبعون مجموعة فاغنر التي يقودها يفغيني بريغوزين أحد المقربين من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.



وقالت فورين بوليسي إنه في الوقت الذي تحظر فيه مجموعات المرتزقة داخل روسيا، فإنها تلعب دور رأس الحربة في حروب الوكالة التي يخوضها الكرملين خارج البلاد، خصوصاً مجموعة فاغنر.

وأشارت المجلة إلى أن هذه المجموعة ظهرت أول مرة عام 2014 في شرق أوكرانيا، ثم ظهر عملاؤها في كل مكان بدءاً من فنزويلا مروراً بجمهورية إفريقيا الوسطى، وصولاً إلى سوريا وليبيا.

يذكر أن القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا "أفريكوم" كانت قد قدرت أمس الثلاثاء، عدد مرتزقة فاغنر الروس الذين يقاتلون في صفوف الجنرال الانقلابي خليفة حفتر في ليبيا بنحو ألفين، وقالت إن الشركات العسكرية الروسية التي يرعاها الكرملين "لها تأثير مزعزع في إفريقيا."

(ترجمة TRT عربي)

[الرابط: https://foreignpolicy.com/2020/06/11/russia-wagner-group-methods-bouta-killing-report/](https://foreignpolicy.com/2020/06/11/russia-wagner-group-methods-bouta-killing-report/)



المؤسسة الدينية السنيّة في دمشق: حين يؤدّي التوحيد إلى التقسيم مركز كارنيغي

غيرت انتفاضة ٢٠١١ في سوريا المشهد الديني السني في دمشق بشكل كامل، فمن جهة أخرج النظام شخصيات دينية فاعلة بارزة أجبرت على تشكيل كيان ديني معارض "المجلس الإسلامي السوري"، ومن جهة أخرى أعاد النظام تشكيل من بقي من المؤسسات الدينية المتنافسة داخل دمشق على عينه. سلب هذا التغيير المؤسسة الدينية داخل دمشق استقلاليتها المالية والإدارية، التي تعد من أهم ميزاتهما، وأتاح الفرصة لرجال الدين السنة في ريف دمشق لدخول ساحة المنافسة في المجال الديني، كما وضعت المجلس الإسلامي السوري أمام تحديات كبيرة، أهمها أنه يعمل من المنفى .

لمناقشة تغييرات المؤسسة الدينية في دمشق بعد انتفاضة ٢٠١١، استضاف مركز كارنيغي للشرق الأوسط حلقة نقاش افتراضية يوم الأربعاء ٢٤ يونيو/حزيران على صفحة المركز المتحدثون:

ليلى الرفاعي: كاتبة وباحثة اجتماعية.

توماس بيريه: باحث أول في معهد الأبحاث والدراسات حول العالمين العربي والمسلم. "IREMAM"

منير الفقير: باحث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

[الرابط: https://carnegie-mec.org/2020/06/24/ar-event-7370](https://carnegie-mec.org/2020/06/24/ar-event-7370)



دمج المحادثات حول شمال شرق سوريا مع نهج يشمل جميع أنحاء البلاد

معهد واشنطن

منذ عام 2019، عقدت الولايات المتحدة عدة جولات من المحادثات لتخفيف التوترات بين أصحاب المصلحة في شمال شرق سوريا، مع التركيز على المناقشات الكردية -العربية والمناقشات الداخلية بين الأكراد نحو الهدف النهائي المتمثل في التيسير نحو الانخراط في محادثات بين تركيا والأكراد. وقد أحرزت هذه الدبلوماسية تقدماً ملحوظاً خلال وقف إطلاق النار المستمر الذي فرضه تفشي فيروس كورونا - وكان آخر [هذه التطورات] عقد اجتماع الأسبوع الماضي بين ممثلي جماعتين كرديتين رئيسيتين هما «وحدات حماية الشعب» و«المجلس الوطني الكردستاني»، وسار الاجتماع على ما يرام وفقاً لبعض التقارير. وجاءت المحادثات بعد وساطة مثمرة قام بها نائب المبعوث الأمريكي الخاص ويليام روباك والزعيم الكردي العراقي مسعود بارزاني، الذي يتمتع بعلاقات حميمة مع كل من الأكراد السوريين والحكومة التركية.

ومع ذلك، غالباً ما تكون التسريبات المتعلقة بالجهود الأمريكية في هذا المجال محرجة لأنقرة. ولطالما كان الملف الكردي حساساً بالنسبة للرئيس رجب طيب أردوغان وأعداد كبيرة من الجمهور التركي، لذا فإن الكشف عن أخبار إجراء مثل هذه المحادثات هو أمر حساس. وفي الوقت نفسه، يجب أن تجري المفاوضات المستقبلية بتنسيق أكثر شمولاً مع تركيا، سراً وعلانية، من أجل مواجهة سلسلة من القضايا الشائكة. وتشمل هذه فصل «قوات سوريا الديمقراطية» التي تقودها «وحدات حماية الشعب» عن «حزب العمال الكردستاني» - العدو الداخلي لتركيا - بشكل فعلي؛ إنشاء هيكلية حكم أكثر شمولاً من الناحية العرقية والدينية في شمال شرق سوريا؛ وسحب الأسلحة الثقيلة التي زودتها الولايات المتحدة من «وحدات حماية الشعب»، مع اتفاقات واضحة حول ما إذا كان بالإمكان أن تبقى هذه الأسلحة قيد الاستعمال خلال عملية الانتقال السياسي.



وحتى الأهم من ذلك، يجب أن تُجرى المفاوضات مع الجهات الفاعلة في شمال شرق البلاد مع الأخذ في الحسبان المصالح الأمريكية والتركية الأوسع نطاقاً، بدءاً من تحديد علاقة نظام الأسد بسوريا ككل وإلى استمرار القتال ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» («داعش»). وعلى الرغم من أن بعض جوانب السياسة السورية لا تزال موضع خلاف بين واشنطن وأنقرة، إلا أن الدولتين الحليفتين ضمن "منظمة شمال الأطلسي" متحدتان في رفضهما لوضع بشار الأسد الراهن المزعزع للاستقرار ورغبتهما في الحفاظ على وقف إطلاق النار الحالي في محافظة إدلب، حيث يلوح في الأفق خطر وقوع كارثة إنسانية محتملة أخرى. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما هي أفضل السبل لمراعاة هذه المصالح المشتركة مع تجنب المزيد من الغارات العسكرية التركية ومواصلة إجراء محادثات حساسة إلى حدّ كبير مع أكراد سوريا.

لماذا بقي اردوغان خارج المحادثات؟

من وجهة نظر تركيا، يرتبط أي تعاون مع «وحدات حماية الشعب» بالضرورة بصراع أنقرة المستمر منذ عقود مع «حزب العمال الكردستاني» («الحزب»). فمُنذ أواخر 2012 إلى 2015، أجرت الحكومة التركية محادثات سلام محلياً مع «الحزب»، الذي لا يزال مدرجاً على قائمة المنظمات الإرهابية بموجب القانون الأمريكي. وقد انهار وقف إطلاق النار الناتج عن هذه المحادثات في صيف عام 2015 لأسباب متعددة، هي: تجدد هجمات «حزب العمال الكردستاني»؛ عدم وجود دعم كردي لخطة اردوغان لتحويل تركيا دستورياً من نظام برلماني إلى نظام رئاسي؛ وواقع اتجاه «وحدات حماية الشعب» - التي تدور في فلك «حزب العمال الكردستاني» المسلح - نحو كسب اليد العليا من الناحية العسكرية في القتال ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» في سوريا.

وبالفعل، عندما أصبحت «وحدات حماية الشعب» الشريك المحلي الرئيسي للتحالف الدولي ضد تنظيم «داعش» في ذلك العام، أثار ذلك مخاوف اردوغان من قيام منطقة حكم ذاتي كردي بقيادة «حزب العمال الكردستاني» عبر الحدود الجنوبية لتركيا. وأدى التوتر الناتج عن ذلك إلى ضغوط في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا - على الرغم من أنه مع مرور الوقت، برزت انقسامات داخلية في واشنطن بشأن ما إذا



كان [يجب] اعتبار «وحدات حماية الشعب» منظمة تدور في فلك الجماعات الإرهابية أم لا (على سبيل المثال، توصلت "وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية" و"القيادة المركزية الأمريكية" إلى استنتاجات خاصة بهما بشأن هذه المسألة).

هل سيستمر التوقف العسكري التركي؟

على الرغم من أن هذه العوامل السياسية لعبت دوراً في تردد أنقرة في الانضمام إلى المحادثات الأخيرة مع «وحدات حماية الشعب»، إلا أن العامل الحاسم قد يكون عسكرياً في طبيعته. فقد أدت حملتان تركيتان عبر الحدود - "عملية غصن الزيتون" في منطقة عفرين شمال غرب سوريا في كانون الثاني/يناير 2018، و"عملية ربيع السلام" في شمال شرق سوريا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي - إلى منع «وحدات حماية الشعب» من السيطرة على مساحة كبيرة، متجاوزة، تمتد على قطعة أرض شبيهة بالدولة على طول الحدود بأكملها. والآن بعد ضمان هذه الضرورة الأمنية الوطنية الأساسية، ربما لا يرى أردوغان حاجة كبيرة للمشاركة في المحادثات في الوقت الحالي.

كما أنه من غير المحتمل أن يشن حملة عسكرية جديدة في شمال شرق سوريا، على الأقل في المدى القريب. فالحكومة التركية لا ترغب في مواجهة ردود فعل عنيفة محلية بسبب سقوط ضحايا في صفوف القوات العسكرية، خاصة بعد مقتل 33 جندياً في إدلب في شباط/فبراير الأخير. وقد يكون للقيود المتعلقة بـ "كوفيد-19" على تحركات القوات التي تم الإعلان عنها في نيسان/أبريل تأثير تقييدي. وستؤثر القضايا الاقتصادية في عملية صنع القرار العسكري أيضاً - فقد أدى الوباء إلى زيادة الضغط على العملة التركية، مما دفع الليرة إلى أدنى مستوياتها القياسية التي كانت عليها خلال أزمة عام 2018، الأمر الذي يثير توقعات بحصول كساد قد يستمر لمدة عام أو أكثر.

على المسؤولين الأمريكيين ألا يفترضوا أن هذا التردد سيستمر إلى أجل غير مسمى. فقد أظهر أردوغان ميلاً كبيراً نحو سحب "ورقة التدخل في سوريا" عند الضرورة لتعزيز قاعدة ناخبيه في الداخل، ويبدو أن الكثير من الأتراك يؤيدون هذه التحركات. ففي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، على سبيل المثال، أفادت بعض التقارير أن الدعم الشعبي



التركي لـ "عملية ربيع السلام" وصل إلى 79 في المائة، حيث رأى العديد من المجيبين أن التوغل هو قضية تتعلق بالأمن القومي. وإذا دعا المسؤولون الأتراك لإجراء انتخابات مبكرة في صيف عام 2021، فقد يحاول أردوغان إبقاء شركائه في الائتلاف من «حزب الحركة القومية» سعداء من خلال زيادة تشديد سياسته تجاه «حزب العمال الكردستاني» - بما في ذلك من خلال شن عملية جديدة في جزء آخر من الأراضي التي تسيطر عليها «قوات سوريا الديمقراطية».

موازنة المحادثات الكردية مع "عملية جنيف"

أوضح كبار المسؤولين الأتراك أنهم لا يعتزمون تقرير مصير شمال شرق سوريا بشكل منفصل عن سياسة أنقرة الأوسع نطاقاً تجاه سوريا. إن القيام بذلك من شأنه المخاطرة بسيناريو يشبه ما حدث في العراق: تشكيل منطقة ذات أغلبية كردية تتمتع بحكم ذاتي وعلاقة غير واضحة بالدولة المركزية وتطلعات انفصالية محتملة. بالإضافة إلى ذلك، ستتطرق المحادثات بين تركيا و«قوات سوريا الديمقراطية»/«وحدات حماية الشعب» بالضرورة إلى نقاشات أوسع نطاقاً، تشمل: جواز أن يكون للأكراد السوريين قوات أمن خاصة بهم منفصلة عن تلك التابعة للحكومة المركزية (سواء كانت قوات الشرطة أو كيان يشبه الجيش)؛ مدى اللامركزية في سوريا وهياكل السلطة المحلية؛ ومسألة من سيدير أثمن الموارد الطبيعية في البلاد، والتي لا يزال الكثير منها تحت سيطرة «قوات سوريا الديمقراطية». وترتبط كل واحدة من هذه القضايا ارتباطاً وثيقاً بمسارات السلام والمسارات الدستورية لعملية جنيف المستمرة برعاية الأمم المتحدة، والتي تهدف إلى إنهاء الحرب في سوريا مرة واحدة وإلى الأبد وبدء عملية انتقال سياسي عن طريق المفاوضات. وبناءً على ذلك، يجب أن يشارك جميع السوريين في القرارات المتعلقة بهذه القضايا، مع مراعاة الاستقرار والسلام العام في البلاد.

وفي وقت تدرس فيه الولايات المتحدة خطواتها المقبلة في شمال شرق سوريا، عليها أن تركز بالتالي على الإجراءات التالية:

الحفاظ على النفوذ العسكري. بعد تسع سنوات [على اندلاع الأعمال القتالية]، لا تزال الحرب تثبت أن الأطراف التي تملك قوة



عسكرية على الأرض أو في الجو هي التي ستكون صانعة القرار النهائي بشأن مصير سوريا. فالوجود العسكري الأمريكي المحدود بل المدمر في شمال شرق البلاد وجنوبها منح واشنطن نفوذاً قوياً لضمان الالتزام بأولوياتها المعادية لإيران والمناهضة لتنظيم «الدولة الإسلامية». وعلى المدى القريب، يجب على الولايات المتحدة الاستمرار في مساعدة «قوات سوريا الديمقراطية» على القيام بما يلزم لاحتواء تنظيم «داعش»:

• التأكد من أن البنية التحتية النفطية في سوريا لا تسقط في أيدي تنظيم «الدولة الإسلامية»

• منع المقاتلين من إعادة التجمع وسط تزايد هجمات تنظيم «داعش» في دير الزور والحسكة

• الحفاظ على الأمن في مراكز الاعتقال التابعة لـ تنظيم «الدولة الإسلامية»، التي لا تزال تحتجز ما يصل إلى 10,000 مقاتل

• إدخال تحسينات على قضايا الحكم المحلي، على النحو المفصل في تقرير أخير قُدِّم من قبل المفتش العام الرئيسي لـ "عملية العزم الصلب"/«عملية الحل المتأصل» إلى الكونغرس الأمريكي

وسوف يفشل نظام الأسد وروسيا والمفسدون الآخرون إذا بقيت واشنطن ملتزمة بوجودها العسكري شمال شرق سوريا، بينما تُكثف في الوقت نفسه جهودها الدبلوماسية في جنيف وتُهمّش الجهود الموازية غير المفيدة مثل "عملية أستانا". ويمنح الوجود الأمريكي لـ «قوات سوريا الديمقراطية» خياراً أفضل من مجرد الموافقة على أي صفقة قد تعرضها موسكو ودمشق على المدى القصير. وقد أثبت الوباء مدى قلة ما يمكن أن تتوقعه «قوات سوريا الديمقراطية» من أي من هذه الجهات الفاعلة، التي لديها اليد في حجب الإمدادات الطبية الحيوية عمداً من السكان في شمال شرق البلاد.

الضغط على تركيا لإجراء محادثات مع الأكراد السوريين. يجب تشجيع أردوغان على متابعة هذه المبادرة على أعلى المستويات، لأنه الوحيد القادر على إقناع الشعب التركي باستئناف المحادثات مع جماعة تابعة لـ «حزب العمال الكردستاني» المكروه إلى حدّ كبير.



بإمكان الرئيس ترامب أن يطلب منه شخصياً القيام بذلك، وربما حتى السماح لأنقرة باستضافة المحادثات. وفي غضون ذلك، ينبغي أن تواصل واشنطن جهودها الخاصة للمصالحة بين مختلف أصحاب المصلحة السوريين.

إعادة التركيز على "عملية جنيف". بغض النظر عن شدة الحملة ضد تنظيم «الدولة الإسلامية»، فإن أي أمل في حدوث استقرار على المدى الطويل سيتطلب من واشنطن مواصلة "عملية جنيف" حتى بإصرار أكبر. وترتبط العديد من المشاكل الأساسية في الصراع بين «وحدات حماية الشعب» وتركيا بأسئلة تتطلب إجماعاً وطنياً سورياً أوسع للإجابة عنها، وحتى أن حل أجزاء من هذا الصراع العابر للحدود سيترك الأكراد في موقف ضعيف مع دمشق. وبناءً على ذلك، على الولايات المتحدة أن تبقى ملتزمة بمقاربة "سوريا بأكملها" التي تمثلها "عملية جنيف"، مع الإقرار بأنه سيتعين على السوريين في النهاية التفاوض بأنفسهم بشأن حلول قابلة للتطبيق لمعظم هذه القضايا.

[.الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/merging-talks-on-northeast-syria-with-a-whole-of-country-approach](https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/merging-talks-on-northeast-syria-with-a-whole-of-country-approach)



هل انهيار النظام يلوح في أفق سوريا؟ تقييم لقبضة الأسد على السلطة

معهد واشنطن

"في 17 حزيران/يونيو، عقد معهد واشنطن منتدى سياسي افتراضي مع **جويل رايبورن**، **علا الرفاعي** و**سام داغر**. ورايبورن هو نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون المشرق والمبعوث الخاص لسوريا. وقد خاطب المنتدى بإيجاز عند البدء بتنفيذ «قانون قيصر» لحماية المدنيين في سوريا. والرفاعي هي زميلة في "برنامج غيدولد للسياسة العربية" في معهد واشنطن ولاجئة سياسية سابقة من سوريا. وداغر هو زميل غير مقيم في "معهد الشرق الأوسط" ومؤلف كتاب "الأسد أو نحرق البلد: كيف دمّرت شهوة عائلة واحدة للسلطة سوريا". وفيما يلي ملخص المقرر لملاحظاتهم."

في 17 حزيران/يونيو، أعلنت الولايات المتحدة فرض 39 عقوبة متعلقة بسوريا، معظمها بموجب "قانون قيصر". ويحمل هذا القانون اسم مصوّر سوري تجرّأ على نشر آلاف الصور الفوتوغرافية التي وثقت أعمال التعذيب في سجون بشار الأسد، الأمر الذي منح الحكومة الأمريكية أداة قوية لتعزيز المساءلة عن مثل هذه الجرائم. ويمثل تمرير "قانون قيصر" وتنفيذه التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الولايات المتحدة بشأن سياسة مشتركة لتحميل النظام المسؤولية وحل النزاع السوري بطريقة سلمية.

ومن المهم التركيز على المبررات المنطقية الكامنة وراء هذا التشريع. وكما يظهر تقريران أخيران للأمم المتحدة، فإن مسؤولية نظام الأسد عن جرائم الحرب هي مسألة إجماع دولي، وليس مجرد رأي أمريكي. ففي 6 نيسان/أبريل، كشف "مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة" أدلة تشير إلى أن النظام وحلفائه شنوا هجمات مدمّرة على المستشفيات والمدارس والبنية التحتية المدنية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، ألفت "منظمة حظر الأسلحة الكيميائية" مؤخراً المسؤولية على نظام الأسد عن استخدام غاز السارين والكلورين في ثلاث هجمات منفصلة عام 2017. وهذه ليست سوى إثنين من أمثلة عديدة من الحرب الوحشية التي شنها النظام ضد الشعب السوري بمساعدة من روسيا وإيران، والتي أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 500 ألف مدني بريء.



وستكون العقوبات المنصوص عليها في "قانون قيصر" إلزاميةً ضد الأهداف التي تسهّل على النظام إنتاج النفط أو الاستحواذ على سلع وخدمات وتكنولوجيات مرتبطة بالملاحة الجوية لأغراض عسكرية. وهذه هي العقوبات السورية الأولى التي تستطيع الولايات المتحدة فرضها على مستوى القطاعات. فعادة ما تتطلب العقوبات عقبات استدلالية كبيرة من حيث إثبات الأدلة، ولكن "قانون قيصر" يخفض سقف هذه المتطلبات. على سبيل المثال، لا تحتاج السلطات إلى أدلة على أن الشركة التي تدخل إلى منطقة دمشق لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار تستفيد مباشرةً من نظام الأسد، بل يكفي أن تستثمر في قطاع معين. كما يستهدف القانون أي جهات يتم القبض عليها متلبّسة بدعم المرتزقة، وكذلك الجهات الفاعلة الأجنبية التي تديم الصراع نيابة عن النظام وحلفائه. وبالمثل، يستهدف القانون الأشخاص المتورطين في الانتفاع من الحرب، بمن فيهم الجهات التي تقدم للنظام خدمات مهمة في مجال الإعمار أو الهندسة.

وعلى المدى البعيد، يهدف "قانون قيصر" إلى حرمان النظام من أي منافع اقتصادية أو مالية قد يحققها من انتصار عسكري نهائي في سوريا. ويتمثل الهدف الرئيسي للولايات المتحدة في تعزيز المساءلة وحرمان النظام من الوصول إلى النظام المالي الدولي إلى أن يصبح بالإمكان التوصل إلى حل سياسي للصراع. وتندرج العقوبات في إطار هذا الهدف، ويُقصد منها المساعدة في ضمان قيام أطراف النزاع بحله بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2254، الذي هو خارطة الطريق المقبولة دولياً للتسوية السياسية. بالإضافة إلى ذلك، فقبل أن يتم السماح للحكومة السورية الحالية أو المستقبلية بالانضمام إلى المجتمع الدولي والمشاركة في الاقتصاد العالمي، يجب عليها القيام بما يلي: محاسبة الجناة على جرائم الحرب؛ الكف عن رعاية الإرهاب؛ تهيئة الظروف لعودة آمنة وطوعية للاجئين؛ تفكيك برنامج الأسلحة الكيميائية بشكل قابل للتحقق وبصورة دائمة؛ قطع علاقاتها مع القوات العسكرية الإيرانية والجماعات المدعومة من إيران؛ والتخلي عن عدائها لدول الجوار في المنطقة.

وجادل البعض في أن "قانون قيصر" قد يعرقل المساعدات الإنسانية للشعب السوري، إلا أن العقوبات الأمريكية ليست مسؤولة عن ظروف الحرب والصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها السكان حالياً - بل أن نظام الأسد هو المسؤول عن ذلك. وقد صُمّمت العقوبات الجديدة لردع النظام عن مواصلة حربه على الشعب وتحمله مسؤولية أفعاله. وكما هو الحال مع جميع العقوبات الأخرى المتعلقة بسوريا، يتمتع "قانون قيصر" بإعفاءات واسعة النطاق للتجارة



والأنشطة الإنسانية المشروعة. وحتى الآن، لم تشهد الولايات المتحدة أي نشاط مشروع تم منعه من قبل برنامج العقوبات السورية.

ويشكل الإعلان عن عقوبات "قانون قيصر" الخطوة الأولى لما ستفعله الحكومة الأمريكية على هذه الجبهة خلال الأسابيع والأشهر المقبلة. وفي الواقع، يجري الإعداد [حالياً] لمجموعات إضافية من العقوبات على سوريا. وهذا الصيف، سوف تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً سياسية واقتصادية غير مسبوقة على نظام الأسد من أجل عودته إلى العملية السياسية، بهدف تحقيق حل سياسي عادل ومنصف للصراع.

شهد المجتمع الدولي مؤخراً حرباً كلامية مثيرة بين بشار الأسد وابن عمته الغني رامي مخلوف، الذي يُعتبر أثري رجل أعمال في سوريا. وقد تبدو هذه الحرب بمثابة شرح كبير داخل النظام، لكن ديناميكيات الخلافات العائلية القائمة منذ مدة طويلة تبين العكس - على سبيل المثال، يكفي أن نتذكر كيف تمكن النظام من تخطي ازمات داخلية أكثر خطورة التي حرّضت حافظ الأسد ضد شقيقه رفعت، وألّبت بشار ضد صهره آصف شوكت. وفي الخلاف الأخير، من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن مخلوف هو جزء من دائرة النظام، وليس رجل أعمال مستقل. وقد لعب دوراً هائلاً في تمويل حملة الأسد عام 2011 وإبقاء النظام واقفاً على قدميه خلال الحرب على حد سواء.

ويقيناً، كشف الانتشار الحالي للسلطة في دمشق عن نقاط ضعف النظام. ومن غير المرجح الآن أن يتمكن الأسد من توطيد سلطته بسرعة بسبب الانهيار المالي للبلاد، وظروف المعيشة المتدهورة للسكان، واستمرار الانتفاضات الشعبية. ومع ذلك، لا يزال الأسد يحصل على تأييد مجموعة متشددة من المناصرين الذين يستفيدون من وجوده. وبناءً على ذلك، فإن أحد السيناريوهات المحتملة هو قيام حرب عصابات بين العصابات المدعومة من قوى الأمن وفروعها السياسية في مجلس الشعب السوري. وقد تندلع المظاهرات المناهضة للأسد عبر محافظات الجنوب (على سبيل المثال، محافظة السويداء) وداخل المجتمعات الصغيرة في وسط سوريا والمناطق الساحلية والجبال. ومع ذلك، من غير المرجح حدوث انتفاضة عامة في الوقت الحالي مثل تلك التي اندلعت عام 2011 بسبب الانقسامات العميقة في البلاد.

ومن جانبهما، قد تجد إيران وروسيا نفسيهما منخرطتين بشكل أكبر في التوسط في الخلافات الداخلية لمنع الانهيار في سوريا. وقد يزداد الأسد حزماً



إذا ما تلقى دعماً دولياً أكبر، مما يشجعه على المطالبة بدعم أكبر من الشعب السوري. غير أن موسكو وطهران قد تملآن من صفقته الخاسرة إذا استمر في إثبات عدم قدرته على قبول سيناريوهات مريحة للطرفين.

وفيما يتعلق بـ "قانون قيصر"، فلن يكون الشعب السوري راضياً عنه لأنه لا يدعو النظام إلى التنحي عن السلطة. وبشكل عام، لا يزال الناس يريدون رحيل نظام الأسد - وهو مطلب يُعبّر عنه حالياً المواطنون في جنوب البلاد، وفي محافظة إدلب، ومناطق أخرى. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من إعفاءات المساعدات الإنسانية، إلا أن العقوبات الجديدة ستؤثر في الغالب على المواطن السوري العادي. وسيتم نقل الأعباء إلى المواطنين على نطاق أوسع لأن هذه هي الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد في ظل حكم الأسد.

يعاني الاقتصاد السوري من مأزق كبير. فليس هناك استثمار لإعادة الإعمار، ولا تستطيع الدول الراحية للنظام - أمثال إيران - المساعدة، في حين أن لبنان - الذي كان بمثابة صمام الضغط الاقتصادي للنظام والسوريين العاديين - يواجه أزمته الخاصة. ونظراً إلى الخيارات المحدودة للأسد، فقد قرّر شنّ حملة ابتزاز كبيرة ضد مخلوف ورفاقه الآخرين للمساعدة في دعم خزائن نظامه. وبينما أذعن معظم هؤلاء المقربين، قرر مخلوف المقاومة، ونشر مقاطع فيديو على "فيسبوك" أخرجت الخلافات، التي عادة ما تكون شخصية، إلى العلن. فرد الأسد بتجميد أصول عائلته.

وعلى المدى القصير والمتوسط، فإن هذه المواجهة قد تساعد الأسد على استرضاء قاعدة مناصريه والجهات الخارجية الراحية له على حد سواء، مما يتسنى له الادعاء بأنه يقمع الفساد. وتأتي هذه الخطوة أيضاً في الوقت المناسب قبل انتخابات 2021، والتي من المرجح أن تكون مجرد خدعة كالانتخابات السابقة في عام 2014. وإذا ضاعفت شخصيات المعارضة السورية ضغطها على الأسد، فقد يحاول استرضائها عبر ضمّ بعضها إلى هذه الحكومة.

وفي الوقت نفسه، قد يتسبب الخلاف الحالي بمشكلة للنظام إذا قرر مخلوف التصدي له وعدم الوقوف على الهامش. على سبيل المثال، يمكنه حشد العلويين من عشيرته والعائلات الحليفة له إلى جانبه، أو اللجوء إلى "الحزب السوري القومي الاجتماعي" الذي يملك جناحه المسلح الخاص ومنخرط في خصومة طويلة الأمد مع "حزب البعث" التابع للأسد.



وفي مطلق الأحوال، أصبح الأسد اليوم أضعف من أي وقت آخر منذ توليه السلطة. وإذا كان يبدو ظاهرياً بأنه المنتصر في الحرب، إلا أن الحقيقة هي أن الدعم الروسي والإيراني هو الذي جعله قادراً على الحفاظ على السلطة. وفي اللحظة التي تسحب فيها موسكو وطهران هذا الدعم، سيكون الأسد في خطر كبير. وحتى في ذروة الحرب، كان في وضع أفضل مما هو عليه اليوم، فقد كانت الأموال تأتيه من طهران، وكانت موسكو تمدّه بالقروض، وقد تعاون نظامه مع برنامج إنساني للأمم المتحدة بمليارات الدولارات من أجل مكافأة أنصاره، الذين استفادوا أيضاً من أعمال النهب الضخمة. واليوم يريد هؤلاء المناصرون أنفسهم رؤية ثمار النصر، لكن الوضع الاقتصادي ذهب من سيء إلى أسوأ، لا سيما مع تفاقم مشاكل لبنان.

ومع ذلك، أمام النظام عدد قليل من الخيارات للتغلب على الأزمة الراهنة. فمن جهة، يمكنه تصعيد الحملة العسكرية في إدلب. ومن جهة أخرى، يمكنه تجربة خيار تصالحي لكسب الوقت، آملاً أن ينقضي عهد إدارة ترامب - على سبيل المثال، إجراء مفاوضات مؤقتة من خلال عملية الأمم المتحدة. وفي المقابل، وبناءً على عمق تأثير العقوبات الناجمة عن "قانون قيصر"، قد يحاول الأسد وشركاؤه في موسكو وطهران أيضاً التضاfer ومواجهة التهديد الوجودي معاً. وثمة احتمال حتى في أن يلجأ النظام إلى الصين، على الرغم من أن بكين ليست متشوقة للانخراط في سوريا.

الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/is-regime-collapse-on-syrias-horizon-evaluating-assads-grip-on-power>



التعاون بين الولايات المتحدة وتركيا هو مفتاح

الاستقرار الدائم لشمال سوريا

معهد واشنطن

تسببت المسألة السورية المعقدة على مدى سنوات في تعكير العلاقات التركيّة - الأمريكيّة منذ عام 2014، حيث أثّرت الأزمة السورية في سياسة تركيا الخارجيّة وهيكليّتها التحالفيّة، وصارت هويّة تركيا الجيوسياسيّة وتحالفها الطويل الأجل مع الولايات المتّحدة ومكانتها في حلف شمال الأطلسيّ (الناتو) امراً مثيراً للجدل، خاصة بعد تعاونها المستمر مع روسيا وإيران، وبعد تساهلها في عمليّة مرور المقاتلين المتطرّفين عبر حدودها إلى داخل سوريا. ومع ذلك، يبقى من مصلحة تركيا والولايات المتحدة إنقاذ علاقتهما الثنائية، وذلك رغم خلافاتهما المتزايدة.

والان يتطلب الوضع الحالي المتأزم في الشمال السوري تعاوناً وثيقاً بين كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وغير ذلك، قد تنتعش الخلايا النائمة للنظام السوري، وتنظيم داعش الإرهابي، وستظل ثروات المنطقة - وأبرزها البترول والمنتجات الزراعية- في يد قوى ترتبط بالنظام وداعميه الإيرانيين والروس والمليشيات التابعة لهم. وقد تتسع الهوة بين الأكراد والعرب من سكان المنطقة، مما قد يؤسس لجو من انعدام الثقة بين المكونات الأثنية.

تدارك الخلافات بين حلفاء الناتو

لم تعد الإطاحة بنظام الأسد أولوية بالنسبة لتركيا والولايات المتحدة، ففي حين كانت الإطاحة بنظام الأسد تمثل أولوية لتركيا في بداية الأزمة السورية، إلا أن تركيا قد أعطت الأولوية لمكافحة الإرهاب وذلك على حساب تغيير النظام في دمشق. ومع ذلك قامت تركيا بمراجعة سياستها في سوريا فابتعدت بشكل كبير عن سياستها المتمحورة حول نظام الأسد، وأصبحت تتمحور حول تأمين حدودها وملاحقة الفصائل الكردية التي تصنفها على أنها منظمات إرهابية. ومن ناحية أخرى، انصب تركيز الولايات المتحدة في المقام الأول بعد اندلاع الصراع



المسلح منذ تسعة سنوات على جهود مكافحة الإرهاب. بالنظر إلى السيناريو الحالي، تعاونت كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية مع حلفاء محليين أو وسطاء لتحقيق أهدافهما، لكنهما لم تثقا بحلفائهما المحليين، أو حتى اعتبرتاهم إرهابيين بشكلٍ صريحٍ، مما أدى إلى توترات كبيرة في العلاقات الثنائية.

وعلى الرغم من الملفات الشائكة التي أثرت على العلاقات بين البلدين، بدأت العلاقات الأمريكية التركية في التحسن بعد الاتفاق الذي توصلت إليه كلا البلدين في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي والذي يقضى، بوقف إطلاق النار، وتعليق عملية "نبع السلام"، وانسحاب وحدات "قوات سوريا الديمقراطية" من "منطقة أمنة" سيتولى الجيش التركي إقامتها في المنطقة.

كما أدى موقف الولايات المتحدة الداعم لتركيا بعد استهداف قوات الأسد لمواقع عسكرية تركية في إدلب في شباط/فبراير الماضي، إلى حدوث انفراجه جديدة في العلاقات الأمريكية التركية. ونتيجة لهذا الهجوم أعلنت الولايات المتحدة إن من حق تركيا الدفاع عن نفسها وأنها ستقدم ذخيرة لتركيا لاستخدامها في عملياتها في إدلب، كما أنها تجرى تقييما لطلب تركيا الخاص بنشر صواريخ باتريوت على حدودها. ومن ثم، وعلى الرغم من مواقف اردوغان التي أدت في بعض الأحيان إلى إغضاب الولايات المتحدة، إلا أن تركيا ستظل بلد مهما بالنسبة للولايات المتحدة وذلك كونها شريكا تجاريا مهما من ناحية وجليفا في الناتو من ناحية أخرى.

ومن جانبها، حاولت تركيا تخفيف التوترات مع الولايات المتحدة والقيام بتأجيل تفعيل نظام الدفاع الصاروخي أس-400 الروسي، الذي قامت بشرائه العام الماضي، وإصرار الأتراك على منع الجانب الروسي من المشاركة في عمليات التشغيل. كما أرسل الرئيس التركي اردوغان رسالة إلى نظيره الأمريكي دونالد ترامب التي رافقت المساعدات الطبية التركية للولايات المتحدة الأمريكية، والتي قال فيها: "كونوا على ثقة بأن تركيا ستواصل كافة أشكال التضامن باعتبارها شريكا موثوقا وقويا للولايات المتحدة"، وإن "التطورات الأخيرة في منطقتنا أظهرت أهمية مواصلة التحالف التركي-الأمريكي والتعاون بأقوى صورته".



ورداً على ذلك، أكد وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في خطابه " أن الحلفاء في إطار الناتو يجب أن يقفوا معاً في الأزمات"، إضافة إلى المحادثة الهاتفية بين المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالن ومستشار الأمن القومي الأمريكي روبرت أوبراين وأكدوا فيها على "أهمية التضامن على صعيد حلف الناتو، في هذه الأيام الحرجة". نعتقد أن هذا كله يمكن احتسابه كمؤشرات تصلح للبناء عليها في موضوع هام يفيد الطرفين، ويساعد على تحقيق استقرار دائم وثابت في المنطقة، يؤدي بالضرورة إلى القضاء التدريجي على تنظيم داعش، الذي يعتبر الهدف الأهم للولايات المتحدة في المنطقة.

أهمية تعزيز المصالح المشتركة في شمال سوريا

ربما يكون هذا التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة وتركيا هو الأكثر أهمية في سوريا، حيث أنه سيأخذ في الاعتبار الواقع الجيوسياسي في سوريا خاصة بعد أن صارت خرائط السيطرة في الشمال السوري تأخذ شكلاً أكثر وضوحاً، وتوزعاً أقل تداخلاً للقوى التي تتقاسم مناطق النفوذ في سوريا. ويأتي ذلك كنتيجة لخروج المعارضة السورية - بشقيها السياسي والعسكري- من معادلات التأثير والتحكم في الشمال السوري. كما أصبح هناك تجميع تدريجي - في هياكل كبرى - لغالبية الفصائل العسكرية المعارضة التي صارت منضوية للقوتين المسيطرتين في الشمال السوري (تركيا عبر الفصائل المنضوية في غصن الزيتون ودرع الفرات ونبع السلام، والولايات المتحدة عبر الفصائل المنضوية في قوات سورية الديمقراطية).

بالمقابل هناك العديد من القوى والمليشيات الأخرى يتحكم الروس والإيرانيون بقراراتها، وتتواجد حالياً في مناطق على يمين نهر الفرات، وهي في حالة تراجع، وتحاول تأسيس فصائل تحت مسميات عدة، بالتزامن مع محاولة الميليشيات التابعة لإيران، تأسيس حسيديات شيعية، وتشجيع سكان هذه المناطق العربية السنية الواقعة على يمين الفرات. وهناك أيضاً حضور روسي من خلال الدوريات التي يُسيرها مع الأتراك، تنفيذاً لاتفاقات ثنائية بينهما، مع محاولة التأسيس لتواجد عسكري ثابت في محيط عين العرب وعين عيسى (اللواء 93) وحزيمة



ومطار القامشلي. بدأت أيضا بقايا تنظيم الدولة في التلاشي من الشمال السوري، ولم تعد تسيطر على مساحات متصلة.

انطلاقاً من هذا التوصيف، يمكن القول إن الصراع الجيوسياسي في سوريا أصبح بين طرفين، طرف يحاول إعادة إنتاج نظام الأسد كما كان عندما كان يسيطر على كل سوريا، وطرف آخر يعتقد أنه لا يمكن إعادة إنتاج نظام الأسد ثانية، مع الإقرار بهشاشة وارتهاق معارضييه، وعدم قدرتهم على إنتاج كيانات سياسية وعسكرية.

الطرف الأول ملعبه الرئيسي الشمال السوري والذي يحاول السيطرة على شرق سوريا وربط المناطق التي تمت السيطرة عليها حالياً (التنف وغرب الفرات) بهدف قطع طرق الإمداد البري الإيراني، فيما يتوسع الطرف الآخر الموالي للأسد في بقية مناطق سورية ويعمل على ربطها وإخلائها من الفصائل المعارضة، والعمل على تأمين طريق يصل بيروت ودمشق بطهران مروراً بالأراضي العراقية.

أمام هذا المشهد، ولوجود مصالح كثيرة تجمع القوتين الرئيسيتين (تركيا والولايات المتحدة) خارج الموضوع السوري، وللتخلص من المخاطر التي تواجه عملهما بشكل منفرد، أصبح من الضروري العمل على تقليص الخلافات بينهما في الموضوع السوري، وتوحيد جهودهما، وإيجاد صيغة جديدة للتعاون بينهما لإدارة هذه المناطق، التي يسيطران عليها، والتي تشكل أكثر من ثلاثين بالمئة من المساحة الإجمالية لسوريا، وهذا يمكن أن يتحقق عبر تطوير تنسيقهما المشترك في الشمال السوري، بغطاء وإشراف أممي في الجانب الإنساني.

ويجب أن يتزامن ذلك مع، إعادة توجيه ومراقبة صرف الدعم السعودي والإماراتي والقطري والأوروبي، لما يخدم أبناء المنطقة كافة في مختلف متطلبات الحياة الآمنة الكريمة والتنمية. ويمكن أن يتحقق ذلك عبر تشكيل مجالس محلية موحدة تحظى بقبول السكان، وتأسيس أجهزة إدارية وأمنية محترفة، تكفل حماية المواطنين وحماية أعمالهم، وتؤمن ظروف عودة النازحين والمهجرين من هذه المناطق إلى بيوتهم وأعمالهم.



تشمل الإجراءات الإضافية التي يمكن أن تتخذها الولايات المتحدة وتركيا للمساعدة في تعزيز الاستقرار العمل الحثيث على إخراج القوات الروسية وبقايا قوات النظام، من مناطق تواجدها في محافظتي دير الزور والرقبة ، وإيقاف عمليات تهريب البترول والمنتجات الزراعية، التي تجري بتنسيق بين النظام والإيرانيين من جهة، وقوات سورية الديمقراطية من جهة ثانية، والعمل على السيطرة على النفط والمنتجات الزراعية ، وهي المصادر الرئيسية لتمويل الجماعات الإرهابية في سوريا ، وهو ما سيساعد في القضاء على احتمال عودة ظهور هذه الجماعات في تلك المناطق. وبالمثل، يمكن للعمل بالتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة والولايات المتحدة وتركيا المساعدة في تقديم الخدمات التعليمية والصحية والغذائية.

يبقى من مصلحة الولايات المتحدة وتركيا العمل معاً لتحقيق الاستقرار الدائم في المنطقة، فبعيدا عن أوهام بعض الأطراف الانفصالية، وزيف الادعاءات التي يسوقونها، ومحاولات ابتزاز المجتمع الدولي بالمبالغة في تصوير حجم تنظيم داعش الإرهابي، وممارساتهم العنصرية التي صارت عبئاً على التحالف الدولي. لابد كمرحلة أولى من هذا التنسيق بين الفاعلين الحقيقيين الأمريكي والتركي، الذي يمكنه أن يوقف تمدد النظام من جهة، ويساعد على الخلاص من بقايا تنظيم داعش الإرهابي، ومنع عودة التنظيم مرة أخرى. ومن ثم، فإن المزيد من التعاون سيساهم في حماية السكان من الوقوع في فخ المتطرفين. وقد أثبتت التجارب السابقة في الشمال السوري أن التعامل بين الدول أكثر جدوى واستقراراً، من التعامل مع المجموعات الصغيرة، فعندما تتبع كل مجموعة أجندتها الخاصة، فمن غير المرجح أن تتوافق النتائج مع احتياجات السوريين العاديين.

الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/USA-Turkey-NATO-Syrian-War-Assad-Erdogan>



العقوبات الأمريكية الجديدة ستبقي سورية في كنف

روسيا وإيران بقوة

مركز ستراتفور

من المرجح أن تترك العقوبات الأمريكية الجديدة الحكومة السورية دمشق معتمدة على الدعم الروسي والإيراني، بينما تمنع المساعدة من الشركاء المحتملين في المستقبل مثل الصين والإمارات العربية المتحدة.

في 17 يونيو / حزيران، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على 39 فرداً مرتبطين بالحكومة السورية، بمن فيهم الرئيس بشار الأسد وزوجته. كما أشارت واشنطن إلى أنه سيتم فرض المزيد من العقوبات لإجبار الحكومة السورية على العودة إلى مفاوضات السلام التي تقودها الأمم المتحدة. مع سريان العقوبات الأمريكية الآن، من غير المرجح أن تقدم البلدان التي أبدت اهتمامًا سابقًا المساعدة لسوريا في إعادة إعمار البلد الذي مزقته الحرب.

الاقتصاد السوري - الذي دمرته بالفعل تسع سنوات من الحرب الأهلية، وغياب التجارة الحيوية بسبب الانهيار الاقتصادي الوشيك في لبنان، والانتشار المحتمل الآن لـ COVID-19 داخل سوريا - ليس لديه سوى سبل قليلة لعكس مساره الحالي الهابط دون إعادة الإعمار، التي تقدرها الأمم المتحدة بـ 500 مليار دولار من المساعدات الخارجية.

لكن أقرب حلفاء سوريا، روسيا وإيران، غير راغبين وغير قادرين على تقديم هذا المبلغ بسبب ميزانياتهم المقيدة، الأمر الذي ترك دمشق تبحث عن شركاء محتملين آخرين، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة والصين. ولكن بعد العقوبات، من غير المحتمل أن تخاطر هذه الدول وشركاتها بفرض عقوبات أمريكية قوية محتملة في السعي إلى عقود إعادة إعمار محدودة اقتصاديًا في سوريا، مما يترك سبيل وحيد لدمشق لكي تصارع المجتمع الدولي عبر موسكو وطهران.



ستؤدي العقوبات أيضاً إلى تفاقم الوضع الاقتصادي السيئ أصلاً في سوريا، والذي يشكل معارضة من داخل الأراضي الموالية لسوريا، ويهدد بشكل متزايد استقرار قبضة عائلة الأسد على الدولة. يمكن أن تؤدي التداخيات المالية إلى تقويض القدرات العسكرية للحكومة السورية، وخلق بيئة أكثر تراخياً بين المسلحين، بما في ذلك أولئك المرتبطين بالدولة الإسلامية والقاعدة، لإعادة تجميع وتوسيع عملياتهم المحتملة في البلاد.

[الرابط HTTPS://BIT.LY/3IISHIT](https://bit.ly/3iishit)



بشار الأسد ليس لديه حلول للأزمة السورية

THE ECONOMIST

حتى الموالون السابقون ينقلبون على الديكتاتور، لكنه لن يرحل بسهولة.

على الرغم من أنها عانت من تسع سنوات من الحرب الأهلية الطاحنة، مما أسفر عن مقتل مئات الآلاف، عادت سوريا إلى حيث بدأت. وردد المحتجون في الجنوب الشرقي شعارات مناهضة للنظام، وهي نفس الشعارات التي أشعلت فتيل القتال في السابق "الله، الوطن والحرية" ويصدحون: يسقط دكتاتور سوريا، بشار الأسد.

وجاهد مراسل التلفزيون الحكومي، الذي غطّى مسيرة معارضة قليلة الحضور، من اجل العثور على متفرجين مستعدين للثناء على الأسد . لا يزال معظم السوريين يشكون من الفقر والفساد وعدم المساواة الاجتماعية، ويقول محاضر جامعي في دمشق: "إن المظالم التي أشعلت الانتفاضة أصبحت أكثر وضوحاً اليوم."

بمساعدة إيران وروسيا، وبقصف شعبه بالغازات، لقد كسب الحرب، وإدلب هي آخر معقل كبير للمعارضة في سوريا، لكن النظام يواجه الآن تحديات جديدة لا يمكن حلها بالقوة، العملة المنهارة تدفع المزيد من السوريين نحو الفقر. إن مجموعة جديدة من العقوبات الأمريكية ستجعل الأمور أسوأ. لقد برزت المعارضة حتى داخل صفوف الأسد فهو لا يقدم أي حلول للأزمة المتزايدة.

عندما ورث الأسد الرئاسة عن والده قبل عقدين من الزمن، كانت سوريا دولة متوسطة الدخل، الآن أكثر من 80% من سكانها تحت خط الفقر، وكان يُعتقد أن الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي كان حوالي ثلث ما كان عليه قبل الحرب وهذا العام سيكون أقل، وهناك الوضع في لبنان المجاور، أكبر سوق خارجي لسوريا والمورد الرئيسي للدولار لكنه الآن غارق في أزمة مالية أيضاً. مع ندرة الدولار في كلا البلدين، انخفضت قيمة الليرة السورية إلى مستويات قياسية. تم تداول العملة عند حوالي 50 مقابل الدولار قبل الحرب، واليوم يساوي الدولار حوالي



3000 جنيه في السوق السوداء، واعتمدت المعارضة في إدلب مؤخراً الليرة التركية لتحل محل الليرة السورية.

كما أن قيمة الرواتب الحكومية تنخفض، مع ارتفاع الأسعار. والنتيجة، كما تقول الأمم المتحدة، هي أن الكثير من الناس لم يعد بإمكانهم شراء الطعام، لقد نفذت الأدوية من الصيدليات لأن المنتجين ليس لديهم ما يكفي من المال لدفع ثمن المواد الأساسية من الخارج.

في محاولة لدعم احتياطاتها النقدية الصعبة، جعلت الحكومة الأمور أسوأ، وقد طلب من البنوك التوقف عن الإقراض. ينتظر الناس خارج البنوك في طوابير، على أمل استعادة المدخرات التي يمكنهم توفيرها قبل انخفاض العملة مرة أخرى. بدأ الأسد، الذي يفتقر إلى الإجابات، وكذلك السيولة النقدية، في ابتزاز مؤيديه الأثرياء، وقد رضخ الكثيرون منهم - ما عدا رامي مخلوف، أغنى رجل في سوريا وابن خال الأسد - في مايو بدأ بنشر مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي اشتكى فيها من سيطرة النظام ومصادرته لممتلكاته. في وقت سابق من هذا الشهر، استولى الأسد على سيريتل، أكبر مشغل لشبكات الهاتف المحمول في البلاد.

كما أن مؤيدين سابقين آخرين أداروا ظهورهم للنظام. واحتج مئات من أعضاء الطائفة العلوية، وهي فرع من الإسلام الشيعي ينحدر منه الأسد، على طول الساحل، و نزل الدروز،ديانة الباطنية الصغيرة، إلى شوارع السويداء. يقول الصحفي السوري إبراهيم حميدي: "مشكلة النظام تكمن في الموالين له، وليس مع المعارضة." لكن العنف يتصاعد أيضاً في أماكن مثل درعا، حيث بدأت الانتفاضة - والتي اعتقد النظام أنها قد هدأت.

في 11 يونيو عزل الأسد رئيس وزرائه عماد خميس، ويعتمد الرئيس الآن على تناقص دائرة الأصدقاء، لكن مشاكله تتزايد. في 17 يونيو / حزيران، طبقت أمريكا عقوبات جديدة صارمة على سوريا، بموجب ما يُعرف بقانون قيصر (الذي سمي على اسم مصور عسكري سوري سابق قام بتهريب صور التعذيب خارج البلاد). إنهم يستهدفون أي شخص أو شركة أو مؤسسة - سورية أو أجنبية - تتعامل مع النظام أو تقدم الدعم له. إن شبكة التشريع واسعة النطاق لدرجة أنه من



المتوقع أن تردع المستثمرين والشركات التي كانت تأمل في المشاركة في إعادة إعمار سوريا.

الأسد ضعيف بلا شك . ومع ذلك، ربما لن يذهب إلى أي مكان، شعبه ممزق، قسم يعتمد عليه من أجل السماح بتوصيل المساعدات الغذائية الأممية، و النظام تعلم خلال أربعة عقود من العقوبات كيفية التعامل مع الضغوط وإعادة توجيه اللوم . يقول النظام إن الغرب يشن حربا اقتصادية على سوريا بعد أن فشل في الإطاحة بالرئيس الأسد من خلال تسليح المتمردين، وينتقد أمريكا لتسليمها الأراضي التي تحتوي على حقول النفط السورية للأكراد، إنه يغير طرق التهريب القديمة، معظمها عبر لبنان، ويخلق طرقًا جديدة. الأهم من ذلك أن روسيا وإيران تواصلان دعم الديكتاتور، فما زالوا يأملون في الحصول على عائد لاستثماراتهم في سوريا.

الرابط: <https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2020/06/20/bashar-al-assad-has-no-solutions-to-syrias-crisis>



هل بإمكان قانون قيصر الأمريكي الإطاحة بالأسد؟

MIDDLE EAST EYE

تشير الأبحاث إلى أن العقوبات من المرجح أن ترسخ النظام الاستبدادي أكثر.

تسببت الأزمة الاقتصادية والسياسية الأخيرة في لبنان المجاور، إلى جانب تأثير تسع سنوات من الحرب الأهلية والعقوبات الغربية والفساد المنتظم للحكومة، بالفعل في حدوث نقص وانتشار بطالة واسعة النطاق وانهيار الليرة السورية. منذ عام 2011، واجه الأسد ورفاقه ومؤسسات النظام ومصادر الدخل الرئيسية عقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومع ذلك لم يكن هناك انقلاب ضد حكم الأسد. في حين واجه نظام الأسد عقوبات غربية منذ حتى قبل بدء حربه الأهلية في عام 2011، فإن هذا النهج الجديد من واشنطن أوسع نطاقاً، بدلاً من استهداف أفراد النظام فقط، يعاقب قانون قيصر أي عمل أو فرد من أي بلد يتعامل مع الجهات الخاضعة للعقوبات.

ومن المتوقع أن يمنع هذا الشركات الأجنبية من الاستثمار وإفقار الحكومة لرأس المال الذي تشتد الحاجة إليه وتسريع التراجع الاقتصادي، وتأمل الولايات المتحدة في أن يجبر هذا النظام على تقديم تنازلات سياسية، وتخفيف سلوكه، أو، بشكل مثالي، دفع إلى انقلاب داخلي ضد الأسد، وتكهن العديد من المعلقين بالفعل بأن هذه قد تكون في النهاية اللحظة التي ينتهي فيها حكم الأسد الدموي. ومع ذلك، تبدو هذه النتيجة غير محتملة، بناءً على تجربة العقوبات على سوريا في الماضي. على الرغم من تعويل صانعي السياسة الغربيين عليها كوسيلة للتأثير على الحكومات الأجنبية دون العمل العسكري، نادراً ما تحقق العقوبات الاقتصادية أهدافها المعلنة.

تشير معظم الأبحاث العلمية إلى أن العقوبات من المرجح أن ترسخ نظاماً استبدادياً أكثر من أن تؤدي إلى إنهائه أو تخفيف سلوكه، أكبر مثال هو معاقبة عراق صدام حسين من 1991 إلى 2003.



كان الهدف من العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة هو دفع النخبة العراقية للإطاحة بصدام، ولكن بدلاً من ذلك أفقرت الشعب العراقي . في غضون ذلك، تم تمكين نظام صدام، مما زاد من اعتماد السكان على الحكومة في الحصول على الغذاء، بينما ألقى باللوم على العالم الخارجي في فقرهم. على الرغم من أن سوريا الأسد لم تواجه حتى الآن عقوبات شاملة مثل عراق صدام، فقد ظهر نمط مماثل. منذ عام 2011، واجه الأسد ورفاقه ومؤسسات النظام ومصادر الدخل الرئيسية عقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومع ذلك لم يكن هناك انقلاب ضد حكم الأسد. ولا توجد أي علامة على قيام دمشق بتغيير سلوكها، إما التوقف عن قمع المعارضين أو تقديم تنازلات سياسية.

بمساعدة من حلفائها في إيران وروسيا، وكلاهما عانى من العقوبات أنفسهم، وجدت دمشق سبلاً لتخفيف الخسائر، كما هو الحال في عراق صدام، أصبح الأفراد المرتبطون بالنظام أغنى نسبياً وأكثر قوة على مدار النزاع، مع نقل عبء العقوبات على السكان بدلاً من النخبة.

فلماذا يعتقد صانعو السياسة الأمريكيون ومؤيدوهم أن قانون قيصر سيعمل حيث فشلت العقوبات السابقة على سوريا والعراق وأماكن أخرى بشكل واضح؟ ربما، هو حجم ونطاق عقوبات قيصر، أكبر بكثير من أي شيء مر به الأسد من قبل (وإن لم يكن صدام). ومن شبه المؤكد أن هذا سيشل الاقتصاد السوري المحاصر أكثر، وقد يؤدي إلى اضطرابات من الجهات الموالية.

في الأسابيع الأخيرة، شهدت مدينة السويداء التي يسيطر عليها الدروز والتي عادة ما تكون هادئة، احتجاجات تتعلق بالصعوبات الاقتصادية، في حين أبلغ الصحفيون عن تدمير على طول الساحل المؤيد للأسد . ومع ذلك، في حين أن مثل هذه الاحتجاجات قد تستمر بل وتتسع، فقد أظهرت السنوات التسع الماضية أن الاضطرابات الشعبية غير كافية لإسقاط هذا النظام.

الأسد وحلفاؤه الأجانب على استعداد لسحق المعارضة إذا هددت حكمهم، أحد هؤلاء الحلفاء، حزب الله ، شدد مؤخراً على ذلك من خلال التعهد "بعدم التخلي عن سوريا في مواجهة الحرب الاقتصادية".



الانقلاب مستبعد، فمعظم النخبة الاقتصادية السورية ترتبط بالنظام وهي إما مشمولة بالعقوبات نفسها، أو ستفقد وصولها إلى الامتيازات الاقتصادية إذا سقط النظام. علاوة على ذلك، مثل صدام، لدى الأسد نظام "مقاوم للانقلاب"، مما يجعل من الصعب للغاية القيام بانقلاب، حتى لو أرادت نخبة النظام ذلك.

ربما يأمل مشرعو قانون قيصر بدلاً من ذلك أن تجبر زيادة العقوبات الأسد على تعديل سلوكه وقبول بعض التنازلات السياسية. في الماضي، كان التهديد بالقوة يشهد تسوية من دمشق، وعلى الأخص التخلي عن معظم أسلحتها الكيميائية في صفقة خاضعة لسيطرة روسية في عام 2013، بعد أن هدد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما بشن هجمات صاروخية.

جاءت عقوبات قيصر بعد أن ضغط الأمريكيون السوريون على الكونجرس، بدلاً من أن تكون جزءاً من استراتيجية الحكومة الأمريكية المناهضة للأسد.

حالتها كحال العقوبات السابقة، من المحتمل أن تضر بالشعب السوري، بينما يجد الأسد وحلفاؤه حلاً لنفسيهم، ويرسخون حكمهم أكثر وينقلون أي معاناة إلى السكان، و ربما ستكون هذه المرة مختلفة، وسيكون قانون قيصر مثلاً نادراً على العقوبات الناجحة التي أحدثت تغييراً إيجابياً - لكن التجارب السابقة تشير إلى خلاف ذلك.

[الرابط: https://www.middleeasteye.net/opinion/syria-assad-caesar-us-sanctions-topple](https://www.middleeasteye.net/opinion/syria-assad-caesar-us-sanctions-topple)



هل ستؤدي محادثات الوحدة الكردية إلى سياسة أمريكية أكثر قوة تجاه سوريا؟

مركز بيجين والسادات للدراسات الاستراتيجية

ملخص تنفيذي: تدعم الولايات المتحدة محادثات الوحدة الكردية كجزء من سياسة تتمحور حول استرضاء مخاوف الأمن القومي التركي بشأن الدور الأساسي لحزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا. ومع ذلك، تشير جميع المؤشرات إلى أن تركيا ترى أن هذه المبادرة ليست سوى خدعة للتطبيع مع أعدائها.

أثارت أنباء محادثات توحيد الكرد في سوريا، التي تم الإعلان عنها في منتصف أبريل، مسألة التحول في استراتيجية الولايات المتحدة تجاه البلاد. كانت المحادثات تجري سراً لشهور قبل الإعلان عن قيام المستشار الأمريكي الخاص لقوات التحالف العالمية وليام روبروك بدور نشط في دعم المحادثات.

ليست هذه هي المرة الأولى التي حاولت فيها الأحزاب الكردية المتنافسة تسوية خلافاتها. وجرت محاولات مماثلة بين حزب الاتحاد الديمقراطي، المعروف بانتمائه الأيديولوجي حزب العمال المحظور في تركيا، والمجلس الوطني الكردي، بوساطة من مسعود بارزاني العراقي وحزبه الديمقراطي الكردستاني.

فشلت هذه المحادثات، وعلى الرغم من التزام الولايات المتحدة بمساعدة الخصوم السياسيين الأكراد على التغلب على خلافاتهم، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تنتظرهم. السياسة الكردية بشكل عام مجزأة ومليئة بالتوترات، على سبيل المثال، الانقسام الحاد بين الحكومة الإقليمية الكردية بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الأكثر توجهاً نحو إيران الذي كان يديره في السابق الرئيس العراقي السابق جلال طالباني، الاتحاد الوطني الكردستاني. طعن الاتحاد الوطني الكردستاني بشكل أساسي حكومة إقليم كردستان في الظهر في كركوك بعد فترة وجيزة من الاستفتاء على الانفصال، مما سمح للقوات العراقية إلى جانب الميليشيات الشيعية المدعومة



من إيران بالاستيلاء على الإقليم الغني بالنفط الذي يسيطر عليه الأكراد وسحق آمال الأكراد في الاستقلال عن العراق في المستقبل المنظور. إن الانقسام بين حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب المؤتمر الوطني الكردستاني ليس أقل عمقاً، ويتهم حزب الاتحاد الديمقراطي حزب المؤتمر الوطني الكردستاني بدعم تركيا، ويتهم حزب المؤتمر الوطني حزب الاتحاد الديمقراطي بأنه مؤيد للأسد.

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن التحديات والاختلافات بين الحزبين رؤى متباينة محتملة للفدرالية الديمقراطية؛ ورؤى مستقبلية للحكم الذاتي؛ والعلاقة مع الأكراد الأتراك، ومعظمهم، عند هذه النقطة، لديهم قدر من الانجذاب لـ "مقاومة" حزب العمال الكردستاني، وتشمل التحديات الأخرى الاتفاق على العلاقة مع القبائل العربية المحلية، التي ليست كلها صديقة؛ والتعامل مع المناطق ذات الأغلبية العربية الخاضعة للسيطرة الكردية مثل دير الزور، التي أعربت عن تفضيلها لحماية الأكراد لكنها تواجه تحدياً من قبل النفوذ الإيراني.

حسابات التفاضل والتكامل في الولايات المتحدة بسيطة للغاية، بعد الفشل المدوي للولايات المتحدة في السماح بـ "اعتداءات أردوغان المتعددة على المدن التي يسيطر عليها الأكراد في سوريا"، والقضاء على مشروع روجافا بعد الانسحاب الأمريكي من شمال شرق سوريا، قررت الولايات المتحدة تغيير سياستها. بدلاً من محاولة إقناع أردوغان أن حزب الاتحاد الديمقراطي هو حليف مهم للولايات المتحدة ويجب تركه بمفرده، قررت واشنطن بدلاً من ذلك معالجة مخاوف أردوغان من أن الحكم الذاتي الكردي بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي يمثل خطراً على الأمن القومي لتركيا من خلال إنشاء منطقة كردية متجاورة بالقرب من تركيا الحدود وتشجيع الانفصال الكردي داخل تركيا.

الفكرة هي أنه من خلال تقديم جبهة موحدة، ستساعد الولايات المتحدة الأكراد على تقليل التصور بأنهم مرتبطون حصرياً بـ PYD وسيزيد هذا من احتمالية قيامهم بدور أكثر تكاملاً في مستقبل سوريا، والحصول على مقعد على طاولة محادثات جنيف التي نفتها تركيا، وتهدة أنقرة من خلال تقديم حزب الاتحاد الديمقراطي كجزء من ائتلاف يركز بشكل مختلف على المستقبل الكردي - .ربما يكون ذلك أقل تهديداً لتركيا.



إن استراتيجية محاولة تهدئة مخاوف تركيا من خلال هذا الإجراء هي خيالية في أحسن الأحوال، لأن تركيا عازمة بالفعل على رفض الجهود باعتبارها طريقة أخرى "لتطبيع" حزب الاتحاد الديمقراطي وإعطاء الشرعية الدولية لروجافا. وفقا لجوناثان سباير من مركز الشرق الأوسط للتقارير، في حين أن الوحدة الكردية ستفيد الأكراد في نهاية المطاف من خلال منحهم المزيد من السلطة للتفاوض من أجل الاستقلال الذاتي في بعض الدستور السوري المستقبلي، فإن الاستراتيجية ليست جيدة بشكل عام. "يبدو بالضبط أنهم يواصلون السعي لاستيعاب تركيا وأن المفاوضات بين الأكراد تشكل جزءًا من استراتيجية عامة حيث يريدون الآن الحفاظ على الوضع الحالي للأراضي في سوريا مع الحفاظ على الضغط الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي على الأسد لفرض تنازلات.

وأكد قادر شيخموس، المدير التنفيذي لستار للتنمية، أنه لضمان أي مقياس للنجاح في هذا الجهد، تحتاج الولايات المتحدة إلى حليف مستقر في سوريا. وقارن الوضع بالعراق، حيث دعمت الولايات المتحدة الحكومة العميلة الموالية لإيران. وقد استفادت تلك الحكومة من الوجود الأمريكي والاستثمارات في أمنها، وفي نفس الوقت فتحت الولايات المتحدة الطريق لهجمات الميليشيات. كان الدعم الأمريكي هباءً، وطلبت الحكومة العراقية الموالية لإيران مرارًا من الولايات المتحدة المغادرة.

وأضاف شيخموس أن تقديم دعمًا سياسيًا رمزيًا للأكراد وبعض الإجراءات الإنسانية المحدودة لا يكفي لجعل هذه الاستراتيجية جديدة بالاهتمام. للنجاح والتصدي للتأثير الخبيث لنخب الأسد الفاسدة، والوجود الروسي القائم على المصلحة الذاتية، والهجوم التركي ودعم المتطرفين في إدلب، ستحتاج الولايات المتحدة إلى ممارسة المشاركة الاستراتيجية في مختلف جوانب الاقتصاد السوري، والطاقة والقطاع والتعليم والقطاعات الأخرى، والمشاركة بشكل أساسي في بناء أنواع الحلفاء والشراكات التي ستفيد رؤيتها على المدى الطويل.

إذا أرادت الولايات المتحدة تحقيق المزيد من شراكاتها، فسوف تحتاج إلى إظهار المزيد من المشاركة، والمزيد من النفوذ، والمزيد من التفاني، وفي النهاية، المزيد من القوة للحفاظ على أعدائها وحلفائها



المزعومين من المزيد الدمار تحت راية المصلحة الذاتية. هل يشير دور واشنطن المحدود في هذه المحادثات إلى الانفتاح على لعب دور أوسع وأكثر نشاطاً في سوريا؟ حتى الآن، لا يوجد مؤشر على ذلك، ولكن عندما تواجه حجم التحديات، قد تضطر الولايات المتحدة إلى القيام بما يلزم إذا لم تتجنب المزيد من المشاكل على الطريق.

[الرابط: https://besacenter.org/perspectives-papers/kurds-unity-syria/](https://besacenter.org/perspectives-papers/kurds-unity-syria/)

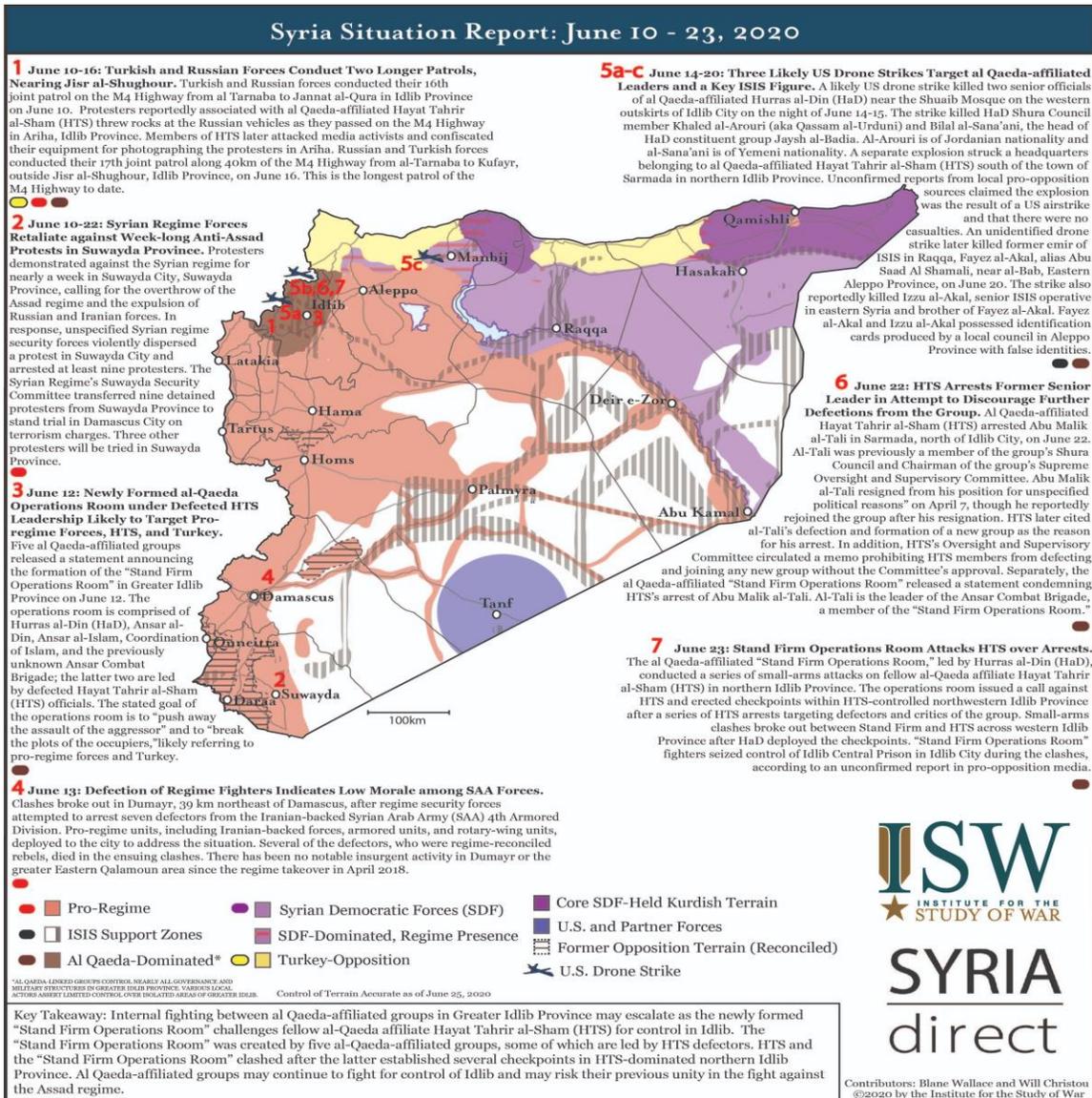


تقرير تقييم الوضع في سوريا بين 10 و 23 حزيران

معهد دراسة الحرب

(صورة مرفقة)

لتحميل الصورة بدقة أكبر بصيغة بي دي اف الرجاء الضغط على الرابط أسفل الصورة





قد يتصاعد القتال الداخلي بين الجماعات المنتسبة للقاعدة في محافظة إدلب، حيث تتحدى "غرفة العمليات فائبتوا" التي تم تشكيلها حديثاً، هيئة تحرير الشام، من أجل السيطرة على إدلب. تم إنشاء "غرفة العمليات فائبتوا" من قبل خمس مجموعات تابعة للقاعدة، بعضها بقيادة المنشقين عن هيئة تحرير الشام. اشتبكت هيئة تحرير الشام و "غرفة العمليات" بعد أن أقامت الأخيرة عدة نقاط تفتيش في محافظة إدلب الشمالية التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام. لقد تواصلت الجماعات المرتبطة بالقاعدة القتال من أجل السيطرة على إدلب وقد تخاطر بوحدتها السابقة في القتال ضد نظام الأسد.

الرابط:

<http://www.understandingwar.org/backgrounders/syria-situation-report-june-10-23>

انتهى



الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية
National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces